اللغة والنّحوُ

بين القديم والحديث

تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم — جامعة القاهرة

ورئيس قسم النحو ، والصرف ، والعروض

دار المعارف بمصر

١٩٦٦

اللغة والنحو

بين القديم والحديث

تأليف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة
ورئيس قسم النحو، والصرف، والعروض

دار المعارف بمصر

١٩٦٦

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج.ع.م.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة : وفيها لمحة عن فضل علمائنا السالفين ، وآثارهم فى اللغة ، وفروعها .

أحمد الله أوفى الحمد ، وأصلى على أنبيائه ورسله أطيب الصلاة .

وبعد . فقد وصلت الأيام بيني وبين اللغة العربية بأوثق الصلات ، وجرى القدر أن أكون من العاكفين عليها تعلماً وتعليماً ، وأن أقضى السنين الطوال فى دراسة علومها ، وقراءة ما جادت به قرائح الأفذاذ من أبنائها ، والأعلام المشتغلين بها ؛ فوجدتنى أمام مورد لا ينضب ، بل بحر فسيح الجنبات ، بعيد الأعماق .

وقد بدا لى فيما تناولته ظاهرتان غريبتان : لهما أكبر الأثر فى هذه اللغة وفروعها ، بالرغم مما بينهما من تعارض واختلاف .

فأما الأولى : فتلك العناية المعجزة التى بذلها الأولون فى جمع أصولها ، ولمّ شتاتها ، واستنباط أحكامها العامة والفرعية ، وحياطتها بسياج متين من اليقظة الواعية ، والحيطة الوافية ، والتضحية الغالية ؛ فى عصور غلبت فيها الجهالة ، وشاعت الأمية ، وعزت أسباب الاتصال ؛ فضربوا بهذا أحسن الأمثال ، وأبقاها على الدهر . وقهروا التاريخ على الشهادة لهم بالصبر الصابر ، والكدح الدائب ، والفناء فى الجلائل ؛ حِسْبة وائتجاراً .

وهل أدل على هذا من المراجع الكبيرة التى تركوها ، والكتب المستفيضة التى خلفوها ، والنفائس العلمية والأدبية التى تموج بها الخزائن ، ودور الكتب ؛ وفى كل سطر من سطورها آية تنطق بفضلهم ، وتعترف بنصيبهم الأكمل ؛ من الدقة ، والتحرى ، والضبط ، والأمانة ، ووفرة التحصيل ؛ وتدل على فهم ثاقب ، وعقل راجح ، وذكاء لمَّاح ، وإخلاص نادر ، فى وقت يرزحون فيه تحت أعباء العيش الضنك ، وأثقال الحياة الخشنة ، محرومين ما ننعم به اليوم من وسائل المعاونة على الإعداد والإنجاز ، فلا الأوراق لديهم حاضرة ، ولا الأقلام قريبة ، ولا المحابر والمصابيح — وإن كانت بدائية — سهلة ، ولا المراجع العلمية موجودة ، ولا وسائل تنقلهم — على خشونتها وقسوتها — معدّة. لكن العزم إذا صدق حقق الغاية ، والنية إذا خلصت قربت المأمول . وقد صدق منهم العزم وخلصت النية فكان من وراء ذلك كل عجيب .

وإن المرء ليقف أمام أحد المراجع التى تركوها ، فيتعاظمه الأمر ، ويسائل نفسه : أهذا عمل فرد ، أم عمل جماعة ؟ بل إن الشك ليغلبه فى موقفه ، ويدفعه إلى الإلحاف فى تساؤله : أهذا عمل جماعة واحدة ؟ إذ كيف تستطيع جماعة منهم أن تتحمل العبء الذى تنوء اليوم به الجماعات ، وتذلل الصعاب التى تستعصى على الطاقة ، وتظهر المعجزات التأليفية فى عصور بطلت فيها المعجزات ؟

لكن الجواب لا يلبث أن يفاجئه من تلك الآثار اللغوية المتنوعة ،

دون بعض ، ووقع على القليل دون الكثير . فما عسى أن يكون ما لم يطلع عليه ، وعدد أجزائه ، وصحائفه ، وما تحويه سطوره من نصوص وبحوث ، وقواعد ، وأحكام . . . ؟

هذا كتابه « تاج العروس » عشرة أجزاء ضخام ، فى كل جزء أربعمائة صفحة أو يزيد . حوى من مادة اللغة ، وأصولها ، وروافدها وجداولها — ما لا قِبلَ لأمثالنا بحصره ، ولا طاقة لكثير من المعاصرين المثقفين بتصفحه . فما الظن بتدبره ، أو تحصيله ، أو إعداد مسائله ؟

وهذا كتاب « المخصص » لابن سيده ؛ ألفه صاحبه وهو ضرير ، سلبته الأيام أكرم حواسه ، وأنفس ما يحتاج إليه العلماء الباحثون . ولم يمنعه العَمى القهار أن يخرج للناس كتباً جليلة ، منها : « المخصص » فى سبعة عشر جزءاً ؛ فى كل جزء قرابة ثلاثمائة صفحة ، بها من أصول اللغة ، وخصائصها ، ونواحى اتصالها بالحياة — ما جعله قبلة اللغويين فى العصور المختلفة ، ولا سيما عصرنا الزاهى بألوان الحضارة المستحدثة ، وأفانين الابتكار المتجدد ؛ حيث تشتد الحاجة إلى أسماء لمسمياتها ، ودلائل لمدلولاتها ، وأنّى لنا بها إلا عند « المخصص » وأمثاله ؛ فمنه العون ، وإليه المفزَع .

وهذا كتاب « الأغانى » ؛ فى واحد وعشرين جزءاً ، كل منها مجلدة ضخمة ، حافلة بفنون الأدب ، وطرائف اللغويات ، وأعذب الملح ، والأخبار ... ولا يزال حتى اليوم مورداً صفواً ، يتزاحم عليه رُوّاد الآداب والفنون .

وهذا . . . وهذا . . . وهذا . . . مما لا سبيل إلى حصره ، أو الإلمام بموجز وصفه . وجهد العاجز أن يقول : إن علماءنا السابقين — — أجزل الله ثوابهم — أخلصوا للغتهم ، وجاهدوا فى ميادينها حق الجهاد ، وغادروا دنياهم وقد أبْلَوْا خير البلاء ، واستنفدوا وسائل التضحية النزيهة ؛ فاستوجبوا الثناء عليهم ، واستخلصوا الدعاء لهم ، وسجلوا أسماءهم فى صحف الأبرار الخالدين .

والحق أن الدهر جاد بهم فى غفوة من غفواته ، وأطلعهم شموس هداية وعرفان . فلما صحا استرد ما منح ، وسلب ما أعطى ، وتركنا نرتقب منه غفوة جديدة ، تبشر بقرب الغاية ، ودنو المبتغَى .

إنى لا أرى لأولئك العلماء بيننا أنداداً ، ولا أعرف لهم فى أيامنا قرناء . اللهم إلا طائفة يسيرة من رجال العلم الحديث فى البلاد الغربية — ونحوها — ؛ وهبوا أنفسهم له ، وافتدوه بالنفيسين ؛ وماثلوا علماءنا القدامى فى الصبر ، والدأب ، والتضحية ؛ فكان لهم ما أرادوا ، وكان للعالم على أيديهم هذه المدنية التى لم تشهدها الأرض من قبل .

ولو أن طائفة من علمائنا السابقين — غفر الله لهم — انقطعت للدراسات الكونية ، وأطلقت عقولها وراء الطبيعة ؛ تكشف أسرارها ، وتستخلص دخائلها ، وتستخدم قواها المادية وغير المادية — لأدركت من ذلك ما أدركه غيرها أو زادت ، ولسابقت فى ميادين الحضارة فسبَقتْ ، أو لم تتخلف ؛ فقد منحها الله من صادق الرغبة وعظيم

المثابرة ، وساطع الذكاء — ما يكفل ذلك . ولكن الله أراد غير ما نريد .

* * *

وأما الثانية : فأدران وشوائب خالطت آراء تلك الصفوة الممتازة من علمائنا السالفين ، ومازجت مراجعهم ، وكتبهم النفيسة ؛ فشوهت جمالها ، وأساءت إليها وإلى مؤلفيها ، وعوّقت خُطا الإصلاح طويلا .

وقد اندست تلك الأدران والشوائب بين الحقائق العلمية النقية بعمل طوائف مختلفة ؛ أهمها طائفتان :

١ — طائفة أحبت لغتها ، وأسرفت فى الإخلاص لها ، وقصرت جهدها على اتخاذ الوسائل لصيانتها ، وهى لهذا جدّ مشكورة . لكنها أخطأت الطريق القويم لذلك ؛ فزعمته التمسك بالقديم فى غير تسمُّح ، والجمود عليه فى غير ملاينة ، والوقوف عنده فى غير تصرف واجتهاد ؛ فسنَّت فى اللغويات ما سنه — بغير حجة ساطعة — أشباه لها فى الشرعيات ؛ من إغلاق باب الاجتهاد ، وسدّ المنافذ أمام العقل ، وقصره على ظواهر النصوص والألفاظ .

وتحصن هؤلاء بما سموه : « السماع الكثير » من غير أن ينفذوا إلى كنهه الحق ، والتزموا جانبه البهرج ، لا يحيدون عنه ؛ فأصاب اللغة العظيمة وفروعها من تزمتهم ما أصاب الشريعة الغراء — ظلماً — من أندادهم ؛ ضيق ، وفقر ، وركود ، وعجز عن الحركة الناشطة التى تساير النهضات المتجددة .

ب ــ وطائفة اتخذت الفلسفة شعاراً لها ، وتعلقت منذ قديم بالأساليب الكلامية (١) ، وقضايا المنطق الجدلي ، واستخدمته في البحوث اللغوية وما يتفرع منها ، والتزمته في تأليفها ، ودراستها ، وسائر صلاتها العلمية . ولاقت طريقتها رواجاً ، وصادفت هوى في نفوس كثيرة ؛ لأنها الطريقة التي شاعت بين الفرق الإسلامية ، وأهل الملل والنحل ، منذ منتصف القرن الثاني الهجري وأوائل الثالث ، أيام تدوين النحو ، وكانت سمة المثقفين .

غير أن أهلها أمعنوا فيها ، وبالغوا حتى حكموا بمقتضاها على كثير من القضايا اللغوية حكماً جائراً ، وقضوا على كثير من الألفاظ والأساليب الصحيحة بالخطأ ، ونسوا من طول الملازمة والإمعان أنهم واضعوها ، وأنهم قصدوا بها ــ أول أمرها ــ إلى كشف الحقيقة ، وتلمسها بين الوقائع المحسوسة ، وتأييدها بالرأي الصائب ، والحجة الساطعة ؛ فالتوى الأمر عليهم ، واختفت الحقيقة التي يبحثون عنها وراء الجدل الزائف ، كما تختفي الدرة وسط كومة من الأصداف المهشمة ، وتوارى الواقع المدرك ، وراء العلل المتخيلة ، واستحالت الوسيلة غاية ، وانقلب « التعليل » (٢) » هدفاً مرموقاً . وآل أمرهم إلى ما آل إليه أمر ذلك الفنان البارع الذي تخيل صورة ذهنية فاتنة ؛ لم يلبث أن نحتها وجسمها ، وأبرزها في الوجود حسية قائمة ؛ تسحر العيون ، وتستهوي الأفئدة . فلما شاهدها ماثلة بين يديه

(١) المراد : الأساليب الجدلية التي شاعت قديماً في علم الكلام (التوحيد) وفاضت بين علمائه . دفاعاً عن الدين .

(٢) له موضوع في ص ١٣٣ .

استسلم لسحرها ، وانقلب يعبدها ، ويتخذها إلهه . ناسياً أنها صنيعته ، وأنها أثر من آثاره ؛ لا تملك له ضرًّا ولا نفعاً .

ولا أريد أن أطيل القول المبهم ، ولا أن أرسل الكلام بغير أدلة . ففى بعض الموضوعات التى سأعرض لها ما يغنى عن الإطالة ، ويرسل الدليل إثر الدليل على ما كان للطوائف المختلفة — ولا سيما هاتين الطائفتين — من أثر سيئ فى اللغة وفروعها .

أما الموضوعات التى سأعالجها اليوم فمنها :

ا — القياس (وما يتبعه من أحكام الكثرة والقلة ، والسماع ، أو : الاطراد والشذوذ) وهو أساسها ، ودعامتها . وأكثر باقيها يدور فى فلكه — مثل موضوع : « عصور الاحتجاج والتوثيق » . —

ب — النحو العربى (فضله داؤه ، ودواؤه) .

حـ — التعليل ونتائجه فى النواحى اللغوية والنحوية .

د — العامل وما يتصل به   هـ — التعريب .

و — الاشتقاق والنحت .

ز — الدعوة إلى اصطناع العامية ، وترك الإعراب

ح — الدعوة إلى إحلال الكتابة اللاتينية محل العربية

ط — الشعر المنثور ، أو الحرّ .

وأعظمْ بها موضوعات تقوم عليها العربية ، وتنزل بين بحوثها منزلة الأصل الذى تتشعب منه الفروع ، وعنده تتلاقى .

القياس [١]

أصله ، الحاجة إليه ، تطوره ، علاقة ذلك بنشأة اللغة وتدرجها ، وجمعها .

ا — اللغة العربية قديمة الميلاد ، عتيقة النشأة ، لا يستطيع أحد أن يقطع برأى فى عصر ولادتها . بدأت حياتها [٢] ضعيفة

(١) سيجىء لهذا الموضوع بيان يكمله — فى ص ٦٠ — عند الكلام على النحو .

(٢) أطال القدماء الجدل فى نشأة اللغات المختلفة ، أتوقيفية هى أم وضعية ، أم خليط من هذا وذاك ؟ ولا تخلو آراؤهم من جد وفكاهة معاً . وهى مدونة فى كثير من المراجع ، ونراها ملخصة تلخيصاً وافياً فى صدر الجزء الأول من كتاب : « المزهر » للسيوطى ، ثم الجزء الأول — ص ٣٩ — من كتاب « الخصائص » لابن جنى . و . . . .

ولست أرى رأى التوقيفيين فى قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها) وأن المراد من الآية أن آدم حين ظهر فى الوجود شاهد وأحس من حوله الأشياء التى يموج بها الكون ، وتضطرم بها النفس ، ولم يعرف أسماء ما يرى ويحس ؛ فعلمه الله (بالقوة أو بالفعل) أسماء جميع المسميات لا فرق فى ذلك بين ما يحيط به عن قرب ، أو بعد ، ولا بين ما هو قائم فى عصره ، وما سيوجد فى العصور المستقبلة . فإذا وافق العقل (وليس ما يمنع من موافقته) أن الله علمه بالقوة أو بالفعل أسماء ما يحيط به ، فهل يوافق على أنه علمه ما ليس محيطاً به ، ولا قريباً منه ؟ إذاً فائدة هذا التعليم ؟ وما الغاية منه ؟ وهل يستطيع أن يدرك هذه الأسماء كلها ويحتفظ بها ؟ وهبه استطاع أن يحتفظ بأسماء ما فى عصره فهل يستطيع أن يحتفظ بأسماء ما فى العصور المستقبلة كلها ، ويعى اللغات المنتظرة ؛ من هندية ، وفارسية ، ويونانية ، وفرعونية ، وعربية ، وفرنسية ، وألمانية و . ، . و . . و . . . ؟ وهبه استطاع هذا المستحيل العقلى ، =

الإبانة ، عاجزة الأداء ، معدودة الكلمات : شأن اللغات جميعاً . اتخذها أهلها الأولون فى فجر التاريخ وسيلة للتفاهم المحدود ، والترجمة عن أغراضهم البدائية القليلة ، مستعينين على النطق بما وهبهم الله من سليقة تمكنهم من خلق(١) الألفاظ ، وابتكار الكلمات تارة ، وتارة محاكاة الطبيعة فى أصواتها التى يسمعونها ؛ من الرياح ، والمياه ، والوحوش وسائر الحيوانات والأصوات المختلفة . وكلما امتدت بأهلها الأيام ، وزادت من حولهم المـَشـَاهد — أحسوا شدة الحاجة إلى ألفاظ جديدة ؛ يعبرون بها عن الجديد الذى وقع تحت حسهم ومشاعرهم ؛ فيركنون إلى وسيلتهم الفطرية ، وأعنى بها : السليقة التى تبتكر الأصوات والألفاظ أو تحاكى أصوات الطبيعة .

ظل الحال على هذا أحقاباً طويلة ، تزداد فيها المـَشـَاهد والتجارب فتزداد الحاجة إلى التعبير بلفظ مبتكر ، أو صوت محكى . ولكن تلك المشاهد وما جـَدّ بسببها من ألفاظ لا يعدو أن يكون قليلا ضئيلا ،

= فهل علمه أبناءه فى عصره ، وقدروا عليه كأبيهم ؟ وما فائدته لهم ؟ وما الغرض من تعليمهم لذات الأرض جميعاً ؛ حاضرها ، وقابلها ؟ وهل نقلوها على هذا الوجه إلى البنين والحفدة ؟ وماذا صنع هؤلاء ، ولا سيما بعد حادث الطوفان المشهور الذى لم ينج منه إلا نوح ، ومن كان معه فى سفينته ؟ فهل حمل الناجون — وما أقلهم — اللغات كلها قديمها الموروث وحاضرها القائم — بالنسبة لهم — ومستقبلها المنتظر ؟ إن العقل لا يتردد فى رفض هذه السلسلة من المستحيلات ولا يتوانى أن يقرر وضعية اللغات ، إن لم يكن من أول نشأة الإنسان ، فمن أول ظهوره على الأرض بعد الطوفان .

(١) كما سيجىء فى ص ٣٥ و ٤١ و ٧٣ .

على الرغم من تلك الأحقاب».

حتى إذا كثر عددهم ودفعتهم أسباب الرزق إلى الهجرة والارتحال ؛ تفرقوا جماعات ، واتخذت كل جماعة موطناً جديداً تصطنع فيه ألفاظها وأصواتها القديمة ، وتزيد عليها ما قد تبتكره من جديد لا يعلمه إخوانها ونظراؤها السابقون . ومن ثم نشأت اللهجات المختلفة ، والزيادات اللغوية بين الجماعات التي تفرعت من أصل واحد ، والقبائل التي تنتهي إلى جد مشترك قديم . فما اللهجات الخاصة ، والزيادات اللغوية — إلا ظواهر مستقلة للغة قبيل انفصل عن أصله من عهد بعيد ، وامتدت مؤثرات البيئة الجديدة إلى لغته ؛ فقضت عليها بالتجديد المستقل ، وتناولتها بقليل أو كثير من التغيير .

ب — سارت اللغة على هذا النهج طويلا ؛ حتى قطعت مرحلة طفولتها ، كما قطع أهلها مرحلتهم البدائية الأولى ، فلما دخلوا فى المرحلة الثانية — وهم على نصيب من الخبرة الفهم أوفر من نصيبهم الأول — دخلت معهم اللغة فى طور الصبا ، وانهالت عليهم المشاهد والمشاعر الجديدة التى لا عهد لهم بها . فلم يكن بد أن يركنوا إلى ما كانوا يركنون إليه من المحاكاة والابتكار .

ولكن المحاكاة فى هذه المرحلة الثانية قد امتدت إلى ناحية لم تمتد إليها من قبل ؛ فلم تقتصر على محاكاة الطبيعة ، بل تناولت الأصوات التى ابتكرتها القبائل ، والجماعات المتفرقة فى المواطن المختلفة التى

تقتضيهم مطالب العيش وضرورات الحياة أن يتلاقوا أحياناً ؛ فصارت كل جماعة تأخذ عن أختها بعض ما جدّ عندها من الكلمات ، وصارت الكلمات الجديدة نَهْباً مشاعاً بين القبائل ؛ تأخذه إحداها من الأخرى ، كما كانت تأخذ الطبيعة .

وفي هذه المرحلة اتجه الابتكار كذلك وجهة غير مسبوقة ؛ فصار العربي يشقق الكلمة ، ويفرعها ، ويستحدث من التشقيق والتفريع كلمات جديدة ؛ لها مدلولها ، ومعناها الجديد .

في الطورين السالفين لم يكن لهذه الأصوات (التي نسميها اللغة) أوضاع ثابتة ، ولا ضوابط مطردة ، ولا قواعد محدودة ؛ بل كان الأمر متروكاً للناطقين ؛ يلفظون كما يشاءون ؛ لا يعصمهم عاصم ؛ ولا يكبحهم ضابط ؛ فقد ينطق أحدهم بالكلمة تامة الحروف ، وينطق بها غيره مزيدة أو ناقصة . وقد يضبطها واحد بحركات معينة ، ويضبطها آخر بما يخالفه ؛ شأن اللغات كلها في مرحلتي طفولتها وصباها ؛ وإن شئت قلت : في مرحلتي جاهليتها الأولى والوسطى ، وهما مرحلتان تستنفدان الآلاف من السنين ، ولا يعلم مداهما إلا الله.

حـ — حتى إذا دخلت طور الشباب الفتيّ — ولن يكون ذلك إلا بعد آماد طويلة — كما أسلفنا — ؛ تتفاوت في طولها اللغات المختلفة ، بل اللهجات بين القبائل الناطقة بلغة أصلها واحد، وهو « الطور الثالث » الذي تنتهي به المرحلة الأخيرة من جاهليتها — ، تغيرت حالتها ، واجتازت

طريقها إلى النضج ، والقوة ، والاستقرار ، فى أمن ، وإسراع ؛ بما مر عليها من حقب طوال ، مكنت أهلها منها ، ومن مزاولتها مزاولة عملية مستمرة ؛ أشاعت الألفاظ ، ونشرت الأساليب ، وثبتت بينهم طرق استعمالها ، ووحدت فى مجتمعهم طرائقها ، وأقدرت الألسن على استخدام هذه الطرائق الموحدة ؛ بالدربة والمرانة ، لا بالتلقين المهيأ ، والتعليم المصنوع . وسرت إلى الناشىء ، وكأنها إحدى غرائزه الأصيلة ؛ فشب عليها وشاب .

ذلك ما انتهت إليه اللغة العربية فى آخر جاهليتها ؛ فلم تكد تبلغ نهاية هذه المرحلة بعد عصور وأحقاب طويلة المدى حتى كانت أوضاعها العرفية قد استقرت فى النفوس ، على وجه يجعلها ملكة أو ما يشبه الملكة ، وضوابطها المتوارثة قد وضحت مع رسوخها فى الأذهان ، كأنها إحدى السجايا الفطرية ، وجرى أهلها على سنن ثابت — أو كالثابت — فى صوغ الكلمة ، وضبط حروفها ، وبناء الجمل والأساليب ، وما يصحب هذا أو يتبعه من تقديم وتأخير ، وحذف ، وزيادة ، وإثبات ، وتغيير . . .

ولم تنته الجاهلية بأطوارها الثلاثة السالفة حتى أدركت اللغة العربية من القوة ، والفتوة ، واستقرار الضوابط والأوضاع نصيبًا وافيًا . وكان ما نالته فى نهاية الطور الثالث أضعاف ما أدركته قبله . وظلت فى كل مراحلها الثلاث ، وفية لموطنها (شبه الجزيرة العربية) ، قابعة فيه ، تتنقل مع أهلها خلاله ، وقل أن تجتاز حدوده وأطرافه .

* * *

فلما جاء الإسلام ، ونشر رايته على البلاد العربية ، ثم جاوزها إلى غيرها من البلدان الأجنبية ، وخرج العرب معه إلى حيث يسير — لم يكن بُدٌّ من أن يقع الاتصال بينهم وبين أهل تلك البلاد ، وأن يكون للاتصال أثره المحتوم فى لغة الفريقين ، وأخلاقهما ، ومظاهر حياتهما ؛ فيتأثر كل بالآخر ، ويؤثر فيه ، وإن كان ذلك على تفاوت واختلاف . فكان طبيعيا أن تتعرض لغة العرب للتأثر ؛ فتتسرب إليها كلمات أجنبية ، أو تتغير أبنية بعض الألفاظ أو يختل ضبط بعض حروفها ، أوتركيب جملها وأساليبها . ولقد ظهر تأثرها الفعلى يسيراً أيام الرسول عليه السلام ، والخلفاء الراشدين[1] ؛ ففزع المسلمون حرصًا على لغتهم ، ولغة كتابهم الكريم ؛ وبادروا إلى اتخاذ الوسائل لدفعه ، ودرء خطره . وكان أول ما اتخذوه لذلك وضع « قواعد النحو » بمشورة الإمام « علىّ » — كرم الله وجهه — وتوجيهه ؛ فقد انتدب للمهمة أبا الأسود الدؤلى ، — على الرأى الراجح — وخط له منهجها ، ورسم له صورة موجزة رمزية ؛ ينحو نحوها ؛ فاتبعها . وكان للرائديْن العظيمين فضل السبَّاقين الذى يكشفون المجهول ، ويمهدون الطريق لمن بعدهم ، ثم يتركونهم يتممون ويوفون .

(١) راجع الجزء الأول من الخصائص ص ٤٠٨ . وقد ظهر — فيما يقال — شىء من اللحن قبل ذلك .ولكنه ضئيل طال الجدل فى الحكم عليه بأنه لحن ، ولم يترتب عليه وضع شىء من الضوابط ، أو القواعد النحوية .

(١) فظهور اللحن والخطأ — إنما وقعا يسيرين فى أول صدر الإسلام ، وزادا بتزايد اختلاط العرب بالأجانب ، واندماج الأجانب — ولا سيما الموالى والإماء — فيهم .

(٢) والشروع فى صيانة اللغة بوضع أصول وضوابط نحوية لها قد بدأ فى صدر الإسلام كذلك . ولكنه خطا خطواته الأولى وئيداً وئيداً خلال القرن الأول الهجرى وصدر الثانى — كما سيجىء[١] — ، ثم نشط واتسع ، وظهر الأعلام المشتغلون به ، والمؤلفون فيه ، أواخر القرن الثانى الهجرى وأوائل الثالث . ثم علا شأنه ، واشتهر أمره فى القرن الخامس والقرون الأربعة التى تليه ، حيث ظهر من أئمته : الزمخشرى ، وابن مالك ، وابن هشام ، والرضىّ ، وأبو حيان ، وابن الحاجب ، والشلوبين ... ، وأضراب لهم . ثم تبعهم بالشرح ، والتعليق ، والإطالة ، والاختصار — من جاء بعدهم خلال القرون المتعاقبة إلى أيامنا هذه ، ولم نر من هؤلاء التابعين من أتى بجديد أصيل لم يكن مسبوقاً إليه .

وإنا لنذكر بالخير — فى هذه المناسبة — تلك الطلائع العلمية من رجالات اللغة والنحو ، ونسجل بالإكبار وعظيم التقدير فضلهم على اللغة بجمعها ، والعناية بفروعها ، ولاسيما تأسيس النحو ، ونشيد بذكر طائفة كانت فى مقدمة العاملين المخلصين الذين أسسوا هذا العلم على أقوى الدعائم ؛ هى : على بن أبى طالب ، وأبو الأسود الدؤلى ، وعبد الله بن

---

(١) فى ص ٦٤ .

إسحاق، وأبو عمرو بن العلاء ، والخليل بن أحمد ، وسيبويه إمام النحاة البصريين مؤلف « الكتاب» مرجعهم الأول والأكبر — ، والكسائى والفـرّاء إماما الكوفيين... وغير هؤلاء من الرواد والأئمة الذين زهت بهم القرون الثلاثة الأولى من قرون الهجرة العظيمة ، وكان لهم فضل السبق فى جمع اللغة ، ووضع النحو .

* * *

أما طريقة اللغويين — ومنهم نحاة — فى جمع اللغة فكانت وقفاً على السماع من أفواه العرب الخلّص[1] ؛ يذهبون إليهم فى البوادى العربية ، ويحتملون أقسى المتاعب فى ذلك ، كى يلتقطوا من أفواههم كلمة ، أو يسمعوا منهم بياناً وشرحاً ، أو يتلقوا عنهم شفهاً طرائق النطق، وإلقاء الكلام . وقد يتلقون ذلك من عربى سكن إحدى الحواضر العربية إذا ثبت لهم أن سليقته ما تزال سليمة ، وأن لسانه عربى خالص . والقرآن الكريم فى مقدمة ما رجعوا إليه .

فلما صح لهم ما أرادوا، وجمعوا منه ما استطاعوا — عكف النحاة عليه ينظرون فيه من وجهة أخرى ، ويهيئون أنفسهم لعمل جديد ، يختلف عما سلف . فلقد كانت المهمة الأولى محصورة فى جمع ألفاظ اللغة من أفواه أهلها، وحفظ ما تجمع ، ثم تدوينه حين جاء وقت التدوين. أما المهمة الثانية ، فكانت وقوف النحاة أمام ما جُمع من اللغة ،

---

(١) بالطريقة الموضحة فى ص ٥٨ .

مفرداتها ، ومركباتها ، ومراقبته مراقبة دقيقة ؛ تكشف عما يلحقه من تغير فى المواقف المختلفة ، والحالات الكلامية المتباينة ، وتحصر ذلك التغير فى حدود مضبوطة لا يند منها شىء .

وفى سبيل هذه الغاية وتحقيقها أطالوا الوقوف ، والمراقبة ، والموازنة ، واحتملوا من العناء والمشقة مالا يحتمله إلا المجاهدون الصابرون ، ووصلوا من هذا كله إلى استنباط قواعد مختلفة ؛ لغوية ، ونحوية ، وصرفية ، وبلاغية . . . ولكل منها آثاره ومزاياه ؛ فى صحة القول وسلامة الكلام وقوة تأثيره . وكان من مزايا النحو إرشادنا إلى ضبط أواخر الكلمات ضبطاً صحيحاً . مع ما قد يتبعه من ضبط حروف أخرى ، أو وضع كلمات وضعها السليم من جملتها ، وما يتصل بهذا من حذف وزيادة ، وتقديم وتأخير ... وغيره مما يوضحه « النحو » ويفصله .

راقبوا آخر الكلمة العربية فى مئات الأمثلة ، فعرفوا أنها قد تكون معربة ؛ مرفوعة الآخر ، أو منصوبته ، أو مجرورته ، أو مجزومته — وقد تكون مبنية .

ثم اتجهوا إلى المرفوعة فى مئات الأمثلة أيضاً ، وجهدوا فى استقصاء أحوالها ، وتتبع أوصافها ؛ حتى استطاعوا أن يحصروا حالات الرفع وحدها وكشفوا خصائص كل حالة ، وظواهرها ؛ وانبروا يسجلون تلك الخصائص والظواهر ، ويطلقون على كل حالة منها اسماً تنفرد به ، ولا يصدق على غيرها ؛ فهذه مبتدأ ، وتلك خبر ، وثالثة فاعل ، ورابعة اسم كان ، و . . .

ومثل ذلك فعلوا فى الكلمات المنصوبة الآخر ، أو المجرورة ، أو المجزومة ، أو غيرها من المعربات ، ومن المبنيات ، ودونوا أوصافهم هذه أو قواعدهم — فى علم خاص سموه : علم « النحو » ونصحوا أن نتعلم « النحو » لنأمن الزلل فى الضبط ، ونسلك مسلك العرب فى ضبط أواخر الكلمات وترتيبها ، وما يتصل بهذا غير خاطئين .

* * *

مما سبق يتضح أن القواعد اللغوية (ومنها النحوية) مستمدة من الكلام العربى الأصيل مباشرة ، وأننا حين نأخذ أنفسنا بها نستطيع أن نحاكى العرب ونجعل كلامنا مثل كلامهم ، ونجريه معه فى مضمار واحد ، وذلك هو : « القياس » فى اللغة وفروعها . وأعنى به : « محاكاة العرب فى طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم ؛ فى صوغ أصول المادة ، وفروعها ، وضبط الحروف ، وترتيب الكلمات ، وما يتبع ذلك »(١) ...

والقياس بهذا المعنى واضح الغاية ، سهل الفهم ؛ يغنينا عن التفصيل ، والتشعيب ، والالتواء ، والتعقيد الذى سلكه كثير من القدامى والمحدثين ، وفتحوا بسببه أبوابًا من المشكلات ؛ تكد العقل ، وترهق الفكر . وعقدوا بينه وبين القياس فى علم « أصول الفقه » روابط وأشباهًا رتبوا عليها أحكامًا عجيبة ، لغوية وشرعية ، وأسرفوا فى التفصيل ، والتفريع ، والاستدلال ؛ إسرافًا جاوز حدّ الإبانة ، وإيضاح الحقائق

---

(١) من إعلال ، وإبدال ، وإدغام ، وحذف ، وزيادة ... ، وسيجىء له تعريف آخر فى ص ٣٨ .

العلمية ، واستحال ألغازاً ومعميات ؛ يضيق بها الصدر ، ويضل فيها الفهم .

ولسنا بحاجة إلى شيء من ذلك ؛ فليس يعنينا من القياس اللغوى إلا أنه محاكاة العرب فى كلامهم ، والتزام طرائقهم فى فنون القول ــ كما أسلفنا ــ فالشأن فيه هين يسير ، لا يتطلب كل هذا العناء ولا بعضه . وليتهم انصرفوا عن مناقشة تعريف القياس وتفريعه إلى النظر فى آثاره اللغوية على وجه تقوّى به اللغة ، وتستطيع أن تساير الحياة المتجددة . إذاً لأفادوا وأبلغوا . ولكنهم لم يفعلوا .

والقياس على الوجه السابق يقتضينا أمرين :

ا ــ معرفة العرب الذين نحاكيهم دون غيرهم ، ونستشهد بكلامهم ، أى : بيان العربى الذى نقتدى به دون سواه .

ب ــ معرفة اللغة التى يقاس عليها ، ومبلغ صلاحها لذلك ؛ أتتساوى لغات العرب ولهجاتهم جميعاً أمام القياس ، ولا يقع بينها تفاوت ــ على الرغم من تعدد قبائلهم ولهجاتهم ــ أم تختلف ؟ وإذا تفاوتت فبأى اللغات نأخذ ؟ وعلى أيها نقيس ؟ وما سبب الإيثار ؟

ويتبع هذا شيء آخر ؛ أيتساوى أفراد القبيلة الواحدة فى سلامة اللغة ، وصحة البيان ، أم تتفاوت كذلك ؟ وإذا تفاوتت فمن نحاكيه ومن نتركه ؟ .

وعلى هذين الأمرين (ا و ب) تقوم أهم المباحث العربية أصولا

وفروعاً . وإليك البيان :

١ — العرب الذين يصح محاكاتهم ، والاستشهاد بكلامهم :

تردد الكلام فى هذا الموضوع منذ القرن الأول الهجرى ، وظل مدار الحوار حتى اليوم . والآراء فيه متشعبة ، ولا يتسع المجال لعرضها كاملة ، وسَرد أدلتها مفصَّلة . وخير قرار فيها ما اتخذه « مجمع اللغة العربية القاهرى » بعد الدراسة وطول التمحيص ، وهو [١] :

(إن العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد بكلامهم — هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع) [٢] .

وحجته فى التحديد أن لغة العرب ظلت سليمة فى بواديهم حتى نهاية القرن الرابع الهجرى ، وفى حواضرهم حتى نهاية القرن الثانى الهجرى ، وأن ما ظهر من اللحن والخطأ خلال تلك الفترة ضئيل يمكن الإغضاء عنه ، والتيسير بإغفاله ؛ تجنباً لمشكلات تعوق اللغة ؛ وتوقف تقدمها ، والاستفادة منها . فمن الخير عنده الاقتصار فى التحديد

---

(١) كما سيجىء أيضاً فى ص١٢٩ .

(٢) ورد هذا النص فى ص ٢٠٢ من الجزء الأول من مجلة المجمع ؛ ولكن فيه أن أهل البدو من جزيرة العرب يستشهد بكلامهم إلى أواسط القرن الرابع . ولما رجعت إلى محاضر جلسات الانعقاد الأول ص ٣٠٣ و ٢٩٤ وما بعدها وجدت النصوص متماثلة على نهاية القرن الرابع ، لا أواسطه . ورأيت حضرات الأعضاء يرددون ذلك فى مناسبات كثيرة . وهم على حق والأخذ بهذا الرأى أولى وأنسب .

على تلك الفترة ؛ لأنها التى سلمت فيها اللغة — أو كادت — ولأن الخطأ تدفق بعدها من ثغرات متعددة .

لم يرض عن هذا القرار المجْمَعىّ كثير من المثقفين ؛ فقد عجبوا أن يرفض المجمع الاستشهاد بزعماء البيان فى العصور المختلفة التى جاءت بعد التحديد ؛ كأبى تمام ، والبحترى ، والمتنبى ، والمعرّى ، وشوقى ، وأشباههم من الشعراء . وكالجاحظ ، وابن خلدون ، والمويلحى ، ومحمد عبده ، وأمثالهم من الناثرين وغير هؤلاء وأولئك من رجالات اللغة والعلم والأدب .

ولكن غاب عن هؤلاء الساخطين أن من يسمونهم : «زعماء البيان» لا يستحقون هذه التسمية ، والاتصاف بمدلولها ، إلا إذا صحّت لغتهم ، واستقام لسانهم . ولن يتم لهم هذا إلا إذا جرَوا على النمط العربى السليم ، واتبعوا أصوله . ومتى فعلوا فقد صاروا عرباً بلغتهم ، وتماثلت اللغتان حتى صارتا لغة واحدة ، وأصبح كلام هؤلاء الزعماء منسوباً إليهم فى الظاهر ، ولكن مفرداته وضبطها ، وطريقة تركيبها ، ونظم تأليفها — منسوبة إلى العرب الأوائل ؛ فهم والعرب سواء من هذه الناحية . وبهذا تتحقق رغبة المجمع فيهم ، وينطبق عليهم قراره ؛ إذ لم يخلقوا شيئاً لا يعرفه العرب ، ولم يأتوا بجديد مقطوع الصلة عن الماضى الأسبق . (برغم ما للمحدثين من كامل الحرية فى حسن التصرف ، وجميل الافتنان بما لا يخرج عن تلك الأصول العامة ، ولا يبعُد عن القواعد الأساسية) .

فلا يضير هؤلاء الزعماء وأمثالهم تحديد عصور الاستشهاد ، وتضييق أمرها ؛

لأن الغرض من ذلك صيانة اللغة من الخطأ ، وصدّ تيار العجمة عنها .
وهؤلاء « الزعماء البيانيون » عرفوا الغرض ، وعملوا على تحقيقه ، بل سبقوا إليه ؛ فنزهوا لسانهم عن الخطأ ، وأخذوا أنفسهم بشدة الصيانة والحِفاظ ؛ فلا عليهم أن يشترط اللغويون ما يشترطون لحماية اللغة ووقايتها ، أما إذا تهاون هؤلاء القادة ، وسمحوا للخطأ أن يتسرب إلى لغتهم — فليسوا جديرين بالزعامة ، ولا أهلا للتوثيق ؛ ولمثل هؤلاء المتهاونين وضع التحديد والتشديد .

وشيء آخر كان حقيقاً بالتدبر والاعتبار ؛ هو أن مؤهلات الزعامة الأدبية والتوثيق اللغوى لا ضابط لها ، ولا تقويم . وليس لها من العلائم الموضحة ، والأوصاف المخصصة — ما يجعل جمهور المثقفين يعرفها ، ويحكم بها على شخص دون آخر ، من غير أن يثير حكمه جدَلا وخلافاً وحيفاً .

ولو فتحنا هذا الباب — باب التوثيق بحجة : « الزعامة الأدبية » ، أو اللغوية ، أو أشباهها — من غير تقييد ولا تحديد ؛ لدخل منه كل طامع فى التوثيق بحق وغير حق ، وتعسَّر الإنصاف ، وعمت الفوضى . ولنا من عصرنا الحاضر ما يوضح خطَل هذا الرأى ، ويؤيد فساده ؛ فهبْنا رضينا الأخذ به ، وقبِلْنا توثيق رجالات الأدب واللغة — فمن رجالات اللغة والأدب ؟ وبأى الدلائل نستدل عليهم ، وننتقيهم ؟ وكيف نُنزلهم منازلهم ، ونرفع بعضهم فوق بعض درجات ؟ ومن هؤلاء المحكّمون الأطهار المنزهون الذين ندع لهم مهمة الاختيار والحُكم ؟ وعلى أى أساس

بريء من الشوائب يتم اختيارهم لهذه المهمة الجليلة ، التي تقتضي علماً واسعاً باللغة، وبَصَراً بالفنون والآداب، وحساً مرهفاً، وذوقاً ناضجاً. فوق ما تتطلبه من شجاعة في الحق ، وصراحة في الرأي ، وسمو عن الهوى ؟ . من لنا بهؤلاء ؟ ولو صادفناهم أفننزل عند حكمهم ، ونرضى ما يرتضون ؟ إن الحياة الواقعة ، والحوادث المحيطة بنا — تجيب في غير تردد : لا .

وكيف تجيب بغير ذلك والأحقاد شائعة ، والمنافسات بين اللغويين والأدباء متأججة ، والتسابق إلى اغتنام الفرص وإدراك الشهرة قد أفسد على الناس أخلاقهم ، (ولا سيما أهل العمل الواحد ، والمهن المتشابهة) فقطع وشائج المودة بينهم ، ومزق الصلات الكريمة فيهم ، وأباح لهم ما ليس بمباح . وإذا كان الأمر على ما وصفنا فكيف نطمع في الإيثار ، أو في الرضا بعادل الأحكام إن كان ثمة عدل وإنصاف ؟

ولن يزيل هذه المخاوف ما يقترحه بعض المفكرين من حرمان الشباب فخر التوثيق اللغوي ، وقصره على الكهول والشيوخ المعاصرين أو السابقين ؛ ممن لهم شهرة ذائعة ، ومكانة مرموقة ؛ بحجة أن هؤلاء الكهول والشيوخ أهدأ نفساً ، وأنقى ضميراً ، من الشباب الطامحين المتوثبين . وأصح استعداداً للإيثار وقبول الحكم إذا تخطّى التوثيق أحدَهم .

ولكن هذا رأي تغلبت فيه الثقة وحسن الظن على الحقائق الواقعة المشاهدة ؛ تلك الحقائق الدالة على أن المغريات تنفذ إلى الشباب وغير

الشباب ، وأن المطامع تؤثر فى الطبائع كلها ، وإن كان التأثير متفاوتاً .
كما أن فيه ما فى سابقه من إبهام وعدم تحديد ؛ فما الشهرة الذائعة ؟ وما المكانة المرموقة ؟ ما حدود الكهولة والشيخوخة ؟ ما معالم ذلك كله ؟ وما ضوابطه التى لا يشوبها غموض بحيث تتميز أصحابها بغير خلط ، ولا إبهام ؟

على أن فيه فوق ذلك ظلماً لكثير من الشباب العبقرى الذى يتألق فى كل عصر ؛ فلا يدانيه فى نبوغه وبراعته أحد من كهول عصره وشيوخه . وإذاً لا مهرب من التحديد ، ومن الرضا بالقرار المجمعى الحكيم الخاص بذلك .

ولست أرى فيه تضييقاً ولا إعناتاً للمشتغلين بالأدب واللغة كما يدعى المدعون ؛ فعندهم من وسائل التوسعة والتيسير ما يفتح الطريق أمامهم ، ويبيح لهم التحرر فى غير إباحية ولا جمود .

أمامهم التصرف فى الأساليب واختيارها ، والتفنن فى ابتكار تنسيقها ، وتجديدها ، وتوشيتها بضروب الجمال البلاغيّ المحمود ؛ على وجه لاتقييد فيه إلا بالأسس العامة ، والقواعد الكلية التى لا تكون اللغة لغة سليمة إلا بها ، وباتباع أحكامها . أما ما عداها فالحرية فيه مطلقة ، والإباحة عامة .

وقد اطلعت أخيراً على بحث لأحد أعضاء هذا المجمع اللغوى ، موضوعه كما عنونه : « أصول النحو . وغايته » وجاء آخر البحث أمران ، نصهما :

(١) «أن ينظر المجمع فى آثار أدبائنا؛ من الكتاب، والشعراء، وربما حسن أن نقتصر على من مضى به التاريخ مدة لا تجعل للمودة أو غيرها شبهة الأثر فى الحكم. فمن رأى المجمع صحة أسلوبه، واستقامة عربيته — وثّقه، وجعل قوله مدد اللغة، وحجة فيها».

(٢) «السعى لدى البيئات التى تتصل بدرس النحو واللغة، وأن نتعاون معها فى وضع درس النحو على أسس من الدراسات اللغوية الحديثة وعلى الإكثار من البعثات لدرس علوم اللغات بأوربا وأمريكا، والتخصص فيها؛ حتى يكون لنا من هؤلاء الدارسين بقدر ما لنا من العلماء فى «نحو» ألفية ابن مالك» اهـ.

والذى يعنينا من هذا الاقتراح هو الأمر الأول؛ لاتصاله بما نحن بصدده. وقد أغرانى عنوانه أن أقرأه لأطالع الحجج التى اعتمد عليها صاحبه فى استخلاص حكمه، وانتزاع قراره الذى يخالف القرار المجمعى المدون فى مجلته الرسمية؛ فإذا البحث فى اثنتى عشرة صفحة كبيرة؛ منها إحدى عشرة فى تاريخ النحو، ورجاله، وإشارات عابرات لبعض اللهجات والقراءات، ولمحة خاطفة فى الصفحة السادسة والسابعة لطريقة النحاة فى الأخذ والتلقى، وأنهم كانوا يأخذون عمن صحت لغته من عرب البادية، أو عرب الحواضر، «وأنهم سمعوا من مصدر ثالث هو الموالى الذين صحت عند النحاة سليقتهم، واستقامت ألسنتهم؛ مثل: «خلف الأحمر وبشار...» وانتهى البحث بالصحيفة

الثانية عشرة وفيها الاقتراح السالف بشطريه .

وقفت أمام البحث أتصيد ما يصلح أن يكون حجة تؤيد صاحبه وتدفعه إلى الخروج على التحديد الذى ارتضاه المجمع — فلم أجد الصفحات كلها ما ينهض أن يكون حجة ، أو شبه حجة ؛ فالاقتراح يشترط للتوثيق صحة الأسلوب ، واستقامة العربية . فما الأسلوب الصحيح ؟ وما العربية المستقيمة ؟ أليس الأسلوب الصحيح هو الذى يجرى على سنن الأسلوب العربى الأول ؟ أليست العربية المستقيمة هى التى تطابق عربية الأوائل ؟ ولن يوصف أحدهما بالصحة أو الاستقامة إذا خالف الأصول العامة ، والضوابط الكلية المنتزعة من كلام العرب الخلَّص .

وإذاً يكون مؤدى الاقتراح : توثيق صاحب الأسلوب الذى يسير على سنن هؤلاء العرب ، وصاحب اللغة التى توافق النهج العربى الأصيل . فرد الأمر ومرجعه للعرب ، وما نطقوا به . وهو مآل قرار المجمع ، والغاية منه . ومن أجله وضع التحديد الزمنى المعروف ؛ فلا مَنجاة من الرضا به ، والاقتصار عليه ، مع الاقتناع بفائدته ؛ وإلا طمع فى التوثيق من لا يستحق ، وعجزت الوسائل فى كل عصر عن رد الطامعين ، وعن إنصاف القادرين ذوى الكفايات ، وتفتحت على اللغة أبواب من البلاء تمضى بها قُدُماً إلى الفناء . وهذا لا يرضاه مخلص أمين ، ولو كان من الساخطين على التحديد ؛ فإنهم عامرو القلب بحسن القصد ، ونبل

الغرض ، وشدة الحرص على سلامة اللغة ، وإبلاغها أسمى الغايات . ولا يقدح فيهم أنهم اجتهدوا فأخْطَـئُوا ؛ فلهم أجر المجتهدين المخطئين .

* * *

ب — اللغة التى يقاس عليها فى صحة القول ، وسلامة الكلام ، وهل تتفاوت القبائل وأفرادها فى هذا ؟

عرفنا من البحث السالف أن الكلام الذى يقاس عليه ، ويحْتَجُّ به — هو كلام العرب الخلَّص[1] ، فى عصور محدودة . وأن غيره كلام غير وثيق .

والآن نسأل : أتتساوى القبائل العربية كلها فى هذا ؛ بحيث يجوز الاقتداء بواحدة منّا ، فيكون الاقتداء بها صحيحاً قويا ، لا عيب فيه ولا شائبة — أم أنها تتفاوت وتتفاضل ؛ بحيث يجب على المتحرز المتحفظ الاقتداء بواحدة معينة دون أخرى ؟ وإذا وقع التفاوت والتفاضل بين القبائل المختلفة ، أو بين أفراد القبيلة الواحدة — فبأيها نقتدى ؟ وبمن نتشبه ؟ .

تلك أسئلة تتعرض لصميم الموضوعات اللغوية ، وأصول مسائلها . ومنها تتفرع بحوث ، ومسائل هامة . وفى الإجابة عنها توضيح لتلك الموضوعات ، والأصول ، وتعهُّد للفروع ، وتبيان لأقوم الطرق فى معالجة شئون اللغة ، والعمل على دعمها ؛ بحيث تقوى على التطور ،

---

(١) قلنا هناك — فى ص ٢٠ — إن القرآن الكريم فى مقدمة ما يحتج به لأنه أفصح كلام عربى — كما سيجىء البيان فى ص ٩٣ وما بعدها — .

ومسايرة النهضات المتجددة من غير كبير اختلاف بين المشتغلين بها .

فأما تساوى القبائل العربية فى صحة القول ، وسلامة اللغة ، فنتيجة طبيعية للتدرج التاريخى الذى سردناه قبْلا فى نشأة اللغة العربية ، وقطعها مراحلها المختلفة الأولى . وليس أمام العقل مسوغ مقبول يفضل به لهجة على أختها التى انحدرت معها من أصل واحد ، وشابهتها فى النشأة ، وسايرتها فى التدرج حتّى نهاية المراحل الجاهلية . فهما متساويتان لا محالة ؛ وبأيهما اقتدينا اهتدينا .

نعم قد تكون إحداهما أفشَى من الأخرى ، أو أجمل فى البيان مظهراً ، أو أخف وقعاً على اللسان أو الآذان ؛ (لخلوها من بعض الخصائص الإقليمية أو الموضعية ، كالكَشكشة (١) ، أو العَنْعنة (٢) ، أو العَجْعَجة (٣) . . .) ولكن هذا ونحوه لا يقدح فى أنها عربية أصيلة ، وأن أهلها لا يحسون منها ما يحسه الغريب عنهم . وقد يرون هذه الشوائب لطائف ، ويعيبون اللهجات الأخرى بخلوها منها . ومن المقرر ألا نحتج بلغة قبيلة عربية على أختها ، ولا يَحكمَ النظيرُ بالتخلف على نظيره . وحسبى أن أنقل بعض ما دونه ثقات العلماء فى هذا :

---

(١) هى قلب : « كاف المخاطبة » « شينا » فى لغة بعض القبائل ؛ مثل يا فاطمة ما جاء بش ، بدلا من : بكِ .

(٢) هى قلب « الهمزة » التى فى أول الكلمة – غالباً – « عينا » فى لغة بعض القبائل ؛ مثل : حسبت عنك مسافر ، بدلا من : أنك مسافر – كما سيجىء فى رقم ٢ من هامش ص ٣٥

(٣) هى قلب « الياء » المشددة أو المخففة « جيما » ؛ مثل : رضج – وغلامج . بدلا من : رضىّ ، وغلامى .

ا — قال أبو حيان فى شرح التسهيل : (كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه)[١] .

ب — وقال السيوطى فى المزهر[٢] : (أجمع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يختلفون فيه ، أو يتفقون عليه) .

حـ — وقال ابن فارس[٣] : (لغة العرب يحتج بها فيما اختُلف فيه ؛ إذا كان التنازع فى اسم ، أو صفة ، أو شىء مما تستعمله العرب من سننها ؛ فى حقيقة ، أو مجاز ، أو ما أشبه ذلك . . .)

د — وقال ابن جنى فى كتابه الخصائص[٤] (بعد الكلام على عمل اللغويين والنحاة وأخذهم عن بعض العرب) مانَصّه :

" باب اختلاف اللغات ، وكلها حجة : اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ، ولا تحظره عليهم ؛ ألا ترى أن لغة التميميين فى ترك إعمال « ما » يقبلها القياس ، ولغة الحجازيين فى إعمالها كذلك ؛ لأن لكل واحد من القولين ضربـًا من القياس يؤخذ به ، ويُخْلد إلى مثله . وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها ؛ لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها[٥] . لكن غاية مالك فى ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها ، وتعتقد أن أقوى القياسَيْنِ أقبلُ لها ، وأشد أُنْسًا بها .

---

(١) المزهر جـ ١ ص ١٥٣ — كما سيجىء فى ص ٤١ — .
(٢) جـ ١ ص ٦ . (٣) جـ ١ ص ١٥٤ من المزهر .
(٤) جـ ١ ص ٤١٠ . (٥) نظيرتها .

وأما ردّ إحداهما بالأخرى فلا(١). ألا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: « نزل القرآن بسبع لغات، كلها كافٍ شافٍ ؟ ».

« هذا حكم اللغتين إذا كانتا فى الاستعمال متدانيتين متراسلتين(٢) أو كالمتراسلتين. فأما أن تقل إحداهما جداً، أو تكثر الأخرى جداً فإنك تأخذ بأوسعهما رواية، وأقواهما قياساً. ألا تراك لا تقول: مررت بكَ، ولا المال لكَ؛ قياساً على قول قضاعة: المال لِه ومررت بِه. ولا تقول: أكرمتكش، قياساً على لغة من قال: مررت بكش (ولا تقول كذا . . . وكذا . . . وسرد أمثلة لبعض اللهجات الغريبة . . .)

ثم قال: فإذا كان الأمر فى اللغة المعوّل عليها هكذا، وعلى هذا – فيجب أن يقل استعمالها، وأن يتخير ما هو أقوى وأشيع منها. إلا أن إنساناً لو استعملها لم يكن مخطئاً لكلام العرب، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين. فأما إن احتاج إلى ذلك فى شعر أو سجع فإنه مقبول منه، غير منعى عليه. وكذلك أن يقول: على قياس من لغته كذا، كذا. ويقول على مذهب من قال: كذا، كذا، وكيف تصرفت الحال

(١) وعلى هذا رأى « ياسين » فى حاشيته على « التصريح » باب الممنوع من الصرف – ح ٢ عند الكلام على « فعلان » – ونصه: « لا يقال: سكرانة، وأما ما نقل عن بنى أسد أنهم يقولون: « سكرانة » ويصرفون « سكران » فقال الزبيدى: ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف ردىء. وقال أبو حاتم: لبنى أسد مناكير لا يؤخذ بها) » قال ياسين « (وجه كونها مناكير أنها مخالفة اللغات الفصيحة) وقد يقال: كيف ينكر عليهم ما هو لغتهم التى طبعهم الله عليها ؟ وسيجىء لهذا إشارة فى ص ٨٢.

(٢) متتابعتين تحل إحداهما محل الأخرى أحياناً. أو يجتمع الناس على هذه وتلك ويرددونهما.

فالناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء ، وإن كان غير ما جاء به خيراً منه) »[١] . اهـ

هذا هو الشأن فى القبائل إذا اختلفت لهجاتها ولغاتها . أما إذا اختلفت اللغة فى القبيلة الواحدة ، فنطق فريق بما ليس شائعاً فى قبيلته فمرجع ذلك أحد أمرين :

أولهما : أن يتخير بعض أفرادها لغة قبيلة أخرى ، ويستعملها دون لغته أو معها . ولا حرج عليه فى هذا ، ولا ضير ؛ فكلا الاستعمالين صحيح ، والقياس عليه جائز — كما أسلفنا — . والأصل فى اللغات واللهجات أن تكون مسماة ، منسوبة إلى أصحابها[٢] وأن تكون لقوم دون قوم . ولكنها إذا انتشرت تعاورها كل من شاء[٣] .

ثانيهما : أن ينفرد واحد بشىء لا تعرفه قبيلته ولا غيرها ؛ فنقبله منه ، ونضمه إلى الصحيح الفصيح . إن لم يكن ذلك المتفرد متهماً فى عقله أو عدالته . ذلك أن العربى الأصيل قد يبتكر ، بل من حقه أن يبتكر — كما تقدم[٤] — ويجدد كما يهوى ، من غير تعقيب عليه ، ولا مراجعة . فعلى الابتكار والتجديد قامت لغته ، وعليهما عاشت ، ونمت ، وارتقت ؛ فحقه فى هذا مقرر مطلق . وفيه يقول صاحب

---

(١) ستجىء الإشارة لهذا فى ص ٤١ .

(٢) كأن تسمى : بالعنعنة ، وتنسب إلى تميم ؛ فيقال فيها : عنعنة تميم « وهى — كما سبق فى رقم ٢ من هامش ص ٣٢ — قلب الهمزة عيناً فى أول الكلمة غالباً ؛ يقولون : « عن دين الله قائم » أى : إن دين الله قائم » ومثل تلتلة بهراء ؛ فإنهم يكسرون التاء فى مثل : تعلمون وتصنعون .

(٣) المزهر جـ ١ ص ١٥٢ .

(٤) فى ص ١٤ وكما سيأتى فى ص ٤١ و ٧٣ .

الخصائص(١) :

(إن العربي إذا قويت فصاحته ، وسمت لغته — تصرف ، وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به ؛ فقد حكي عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ، ولا سُبقا إليها .)

ومن يدرى ؟ فربما كان الذى تفرد به الأعرابى منحدراً إليه من لغة صحيحة اختفى بعضها عن الناس ، وغاب عنهم علمه . يدل على هذا ما ينسب إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه من قوله : (إن الشعر كان علْم القوم ، ولم يكن لهم عِلم أصح منه . فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب بالجهاد ، وغزو فارس والروم ، ولهِيَت عن الشعر وروايته . فلما كثر الإسلام ، وجاءت الفتوح ، واطمأنت العرب فى الأمصار — راجعوا رواية الشعر ؛ فلم يئُولوا إلى ديوان مُدَوَّن ، ولا كتاب مكتوب ؛ وألفوا ذلك . وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل ؛ فحفظوا قَلَّ ذلك ، وذهب عنهم أكثره) » وقال أبو عمرو بن العلاء : (ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله . ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير . . .)(٢)

ويظهر أن القاضى الجرجانى يميل إلى هذا الرأى ، فقد قال فى آخر كتابه « الوساطة » متحدثاً عن العرب(٣) : (أما الألفاظ التى زعموا أن

(١) ص ٤٢٤ جـ ١ .
(٢) الخصائص جـ ١ ص ٣٩١ والمزهر جـ ١ ص ١٤٨ — وستجىء إشارة لهذه فى ص ٤٢ .
(٣) ص ٣٤٥ طبعة صيدا .

الشعراء تفردوا بها فإنها موجودة عن أئمة اللغة ، وعمن ينتهى السَّند إليهم . ويعتمد فى اللسان عليهم . وإنما نتكلم بما تكلموا به ، وواحدهم كالجميع ، والنفر كالقبيلة ، والقبيلة كالأمة . فإذا سمعنا عن العربى الفصيح الذى يُعتَد حجة كلمة ، اتبعناه فيها . وإن لم تبلغنا من غيره ، ولم نسمع بها إلا فى كلامه . ولا نزعم أنه اخترعها ، ولا نحكم أنه أبو عُذْرتها . وعلى هذا أكثر اللغة ، ولا سيما الألفاظ النادرة ، والحروف[1] المفردة . وكم نقل الناس عن فلان وفلان (وسرد بعض الأسماء) من لفظة لم تسمع قبلهم ، ولم تؤخذ إلا عنهم . ثم ليس لنا أن نجعلهم منفردين بتلك الكلمات ، ومختصين بتلك الحروف . وهذا سبيل ما وجد فى شعر هؤلاء من الشواذ الغريبة ، والألفاظ النادرة) . وهذا كلام نفيس

ويقول الشافعى[2] :

(لسان العرب أوسع الألسنة مذهباً ، وأكثرها ألفاظاً . ولا نعلم أنه يحيط بجميع علمه إنسان غير نبى . ولكن لا يذهب منه شىء على عامتها حتى لا يكون موجوداً فيها من يعرفه . والعلم به عند العرب كالعلم بالسنة عند أهل الفقه ؛ لا يعلم رجل جميع السنن ، فلم يذهب منها عليه شىء . فإذا جـُمِع علم عامة أهل العلم بها أتىَ على السنن ، وإذا فُرِّق علم كل واحد منهم ذهب عليه الشىء منها . ثم كان ما ذهب عليه منها موجوداً عند غيره . وهم فى العلم طبقات ؛ منهم الجامع

---

(١) أى : الكلمات .

(٢) المواهب الفتحية جـ ١ ص ١٧ .

لأكثر فوائده وإن ذهب عليه بعضه ، ومنهم الجامع لأقل مما جمع غيره . وليس قليل ما ذهب من السنن على من جمع أكثرها دليلا على أن يطلب علمه عند غير طبقته من أهل العلم ؛ بل يطلب عند نظرائه ما ذهب عليه ، حتى يُؤتى على جميع سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم) .

من جميع ما تقدم نستخلص الحقائق التالية :

(١) أن لغات القبائل العربية على اختلافها صحيحة فصيحة ، وكل واحدة منها يصح الأخذ بها ، والقياس عليها .

(٢) أن بعضها قد يكون أكثر شيوعاً ، وأوسع نفوذاً ، وأجمل وقعاً ؛ فلا يوجب هذا أن نقتصر عليه وحده ، ولا يحول دون الاستشهاد بغيره ، والاحتجاج به .

(٣) أن العربي قد يستخدم لهجة غير لهجة قبيلته ، أو ألفاظاً غير ألفاظها ، ويستغنى بها عن لغته ، أو لا يستغنى .

(٤) أنه قد ينفرد بالابتكار والتجديد . وقد يكون ما تفرد به راجعاً إلى لغة قديمة وصلت إليه ، ولم تصل إلى الناس .

* * *

على ضوء هذه الحقائق نعرض لما يسميه النحاة : «القياسي والسماعي» ، أو : «المطرد ، والشاذ» ، ونبين ما وقعوا فيه من تناقض واضطراب كان لهما سيئ الأثر في اللغة وفروعها . قالوا[1] :

---

(١) محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الرابع ص ٣٨ وما بعدها .

"القياس اللغوى[١] : حَمْل كلمة على نظيرها فى حكم. ولا يحمل على هذا النظير إلا إذا لم يوجد ما يعارضه البتة . فيقاس على هذا النظير ولو كان فذاً . . . أو وُجد المعارض له ولكنه قليل نادر ، والآخر كثير شائع ؛ فيقاس على الكثير . ويسمى الذى حُمل على الكثير : « مقيساً » أو : « قياسيًّا » . ويحفظ ما سُمع من القليل ، ولا يقيسون عليه ، ويسمونه : « شاذًّا »، وقد يوصف : « بالسماعى » أيضًا . ويقال للقياسى : الأصل ، والمطرد ، والكثير ، والأكثر ، والغالب ، . . . وأشباهها مما يفيد الكثرة والقوة . كما يقال للشاذ : القليل ، والأقل ، والنادر ، وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضًا ". ا هـ

ثم هم يطلقون على كلامنا المستحدث الذى نحاكى به كلام العرب الأوائل : « مقيساً » أو « قياسيًّا » كذلك : ومن ثم يتردد على ألسنة النحاة وفى كتبهم كلمتا : « القياسى والسماعى » يريدون بالقياسىِّ هنا : ما جرى على كثيرِ ما نطقت به العرب ، وساير الشائع من لغتهم ، ولو لم يكن الناطق به عربيًا أصيلا . ويجعلون حكمه حكم الكلام العربى الأصيل فى كل ما يختص به . ويريدون بالسماعى أيضا : ما ورد من كلام بعض العرب الخلص مخالفًا للكثرة فى بعض النواحى ، ويحكمون عليه بأنه « يُحْفَظ ولا يقاس عليه » كما أشرنا .

فكلا النوعين : « المقيس عليه ، والمسموع » كلام عربى أصيل ،

---

(١) سبق له تعريف آخر فى ص ٢٢ .

غير أن الأول فاز بالشيوع والكثرة ، والاشتراك بين ألسنة عربية كثيرة أصيلة ، وحُرِم الثانى تلك الخصيصة ؛ فلم يَجْرِ إلا على ألسنة أصيلة قليلة ، ولم يُسمح بمحاكاتها .

فالكثرة هى سبب الخُلف الواسع ، ومنها نشأ التباين بآثاره البعيدة بين النوعين ، فما المراد بتلك الكثرة ؟ وما حدودها ؟

إنها الكثرة العددية لا ريب ، لكن أهى الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة دون نظر لغيرها « بأن تشيع اللغة فى القبيلة فلا يخالف فيها إلا فرد غير مجرح [1] ، أو أفراد كذلك قليلة » ؟ أم هى الكثرة بين القبائل «بوصفها قبائل » بأن تشيع خصائص لغوية فى مجموعة قبائلها أكثر من قبائل مجموعة أخرى ، من غير نظر لأفراد كل قبيلة وعددها ؟ أتجرى الموازنة من حيث القلة والكثرة بين القبائل الست [2] المشهورة وحدها ، أم تتجاوزها إلى غيرها ، ولا تقتصر على الأوليات ؟ ؟

عجيب أن تنقضى العصور الطويلة ولا يتعرض — فيما أعرف — لهذا الأمر الذى هو [3] أصل الخلاف من يوضحه ، حتى المجمع اللغوى القاهرى عرض له فى عشرات المواضع والبحوث ، وعانى من أمره ما عانى ، ولم يحاول كشف الضر بإزالة الغموض عن هذه الكثرة والقلة ، والذاتى منهما والنسبى .

---

(١) لأن المجرح لا يعتد بلغته فى موافقة أو مخالفة ، ومن أسباب التجريح الخبل والجنون والغفلة ، (ومن هذه : ضعف الذاكرة) والشهرة بالكذب أو المرض المذهل — كما سبق —

(٢) بيانها فى ص ٥٨ و ٧٢

(٣) وإليك مثلا من عشرات الأمثلة أسوقه استشهاداً ، وأكتفى به عن نظائره الكثيرة. قال الأشمونى فى باب : « كم وكأى » : إنهما يلزمان الصدر فلا يعمل فيهما ما قبلهما ... إلخ ثم قال الصبان تعليقاً على ذلك ما نصه : « قال المرادى : وحكى الأخفش أن بعض العرب يقدم العامل على « كم » الخبرية ، فقيل لا يقاس عليه ، والصحيح جواز القياس ←

إن غموض هذه المسألة الرئيسة : مسألة القلة والكثرة ، بنوعيهما الذاتى والنسْبى ، أوقع الباحثين قديماً وحديثاً فى حيرة واضطراب مؤلمين ؛ يصوب هذا ما يخطئه ذاك ، ويبيح ذاك ما يمنعه سواه ، كالذى نشهده اليوم فى معاهد التعليم المتخصص ، وعلى وجه الصحف ، وكالذى نشهده فى كتب النحو المبسوطة بين علمائه القدامى .

فأما مخالفة قبيلة لقبيلة أو أكثر « وهو أمر طبيعى يقتضيه تدرج اللغة وتطورها » فليس فيه ما يعيب ، ولا ما يمنع من الأخذ به واتباعه ، إذ كيف يقع الخلاف فى شأنه مع ما سجّله الأئمة من أن : « كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه »(١) « والناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطىء »(٢) .

وأما مخالفة فرد عدل أو أفراد قليلة للكثرة الغالبة فى القبيلة فليس فيه أيضاً ما يعيب ، وليس لنا أن نحكم عليه بالخطأ ؛ ذلك لأن العربى الخالص لا يخطىء — كما سبق توضيحه(٣) — ولكن الذى يقال فى مثل هذا : إنه رب اللغة ، ومالكها ؛ فله أن يخلق من ألفاظها ما يشاء من

= عليه ؛ لأنها لغة . اهـ وعليها بنى الفراء إعرابه « كم » فاعلا فى قوله تعالى : « أو لم يهد لهم كم أهلكنا . . . » والوجه أن الفاعل مصدر . . . وتخريج الآية على هذه اللغة مع أنها رديئة كما فى المغنى غير متجه . اهـ » فكيف يكون الصحيح جواز القياس على تلك اللغة مع الحكم عليها بأنها رديئة ؟ كيف نوفق بين الأمرين . القياس ، والرداءة مع عدم الاتجاه ؟

(١) المزهر ج ١ ص ١٥٣ . — كما سبق فى ص ٣٣ —

(٢) سبق هذا فى ص ٣٣ منقولا عن الخصائص ج ١ ص ٤١٠ وما بعدها .

(٣) فى ص ٣٤ ويجىء فى ص ٨٢ .

غير نكير عليه ، وأن يتصرف فى مفرداتها ، وتراكيبها ، وضبط حروفها التصرف الذى يجرى بالفطرة ، وعلى مقتضى طبعه ، وإلاّ فكيف تنشأ اللغة ؟ وقد تقدم[١] أنه «إذا قويت فصاحته وسَمَت لغته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به . وقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ، ولا سُبقا إليها » وبغير هذا الخلق والارتجال لا توجد اللغة ولا تتطور ، وبغيره لا يتصور العقل أن تتجاوز كلماتها العشرات إلى المئات والآلاف ، فمن أين تجىء الزيادة إن لم يخلقها العربى الثبْت ؟ وهل لها مَعِين غير هذا المعين ؟ اللهم إلا إذا قلنا «بالتوقيف[٢]» وهو رأى لا يكاد يؤمن به اليوم أحد . ومن يدرى ؟ — كما أسلفنا[٣] — فقد تكون الألفاظ المرتجلة فى زعمنا ليست فى الحق والواقع جديدة ، وإنما هى بعض تراث لغوى زال أكثره ، وبقى أقله لدى فريق من الناس « فحفظوا قَلّ ذلك وغاب عنهم أكثره » كما يقول عمر بن الخطاب رضى الله عنه . . . وكما يقول أبو عمرو بن العلاء : « ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقله ، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علم وشعر كثير[٤] » ، وكما يقول القاضى الجرجانى فيما نقلناه عنه آنفا[٣] ، ومنه : « إذا سمعنا عن العربى الفصيح الذى يعتدُ حجة ، كلمة اتبعناه فيها ، وإن لم تبلغنا من غيره ، ولم نسمع بها إلا فى كلامه . . . » إلى غير هذا مما نسب

(١) فى ص ٣٦ نقلا عن الخصائص — ج ١ ص ٤٢٤ وكذلك فى ص ١٤ و ٧٣ .

(٢) إيضاحه فى رقم ٢ من هامش ص ١٣ .   (٣) فى ص ٣٦ .

(٤) سبق هذا فى ص٣٦ نقلا عن الخصائص ج ١ص ٣٩١ . والمزهر ج ١ص١٤٨ .

إليه . . . (١) .

فإذا كان الأمر ما وصفناه ونقلناه عن الأعلام فكيف تتحقق القلة والكثرة ، وتتحقق تبعاً لهما إباحة القياس والمحاكاة حيناً أو تحريمهما ؟ كيف يقع الاطراد والشذوذ ؟ متى تكون القلة ذاتية أو نسْبية ، وكذلك الكثرة ؟

لم أجد لشيء من ذلك ردا مقنعاً ، ولا جواباً شافياً . ولطالما قرأت فى مطولات النحو تعليقاً على شاهد مخالف للقاعدة : « إنه لغة » أو : « إنه لغية » أو « إنه شاذ » . . . فلم أفهم الفرق النحوى الدقيق بين هذه الأوصاف ، ولا أثر كلّ منها ؛ وكثيراً ما قرأت لسيبويه أمثال قوله : سمعت أعرابياً يقول : « مررت برجل سواءٍ والعدمُ — بضم الميم (٢) — سمعت أعرابياً يقول : « إنك ومحمد (٣) ذاهبان » . وأعرابياً يقول : « عليه أربعةٌ « بيضاً » (٤) وآخر . . . وآخر . . . ممن نقل عنهم أمثلة تخالف ما شاع فى جمهرة العرب ، على ألسنة الكثرة ، أفتَحرّى سيبويه أمر الأعرابى فعرف شأن لغته هذه ؟ أخاصة هى به أم مشتركة بينه وبين قومه أو سواهم ؟ فإن انفرد بها العربى فهل نتابعه فيها ، ولا يتحقق الشاذ ؟ وإن لم تصح متابعته فلم سجلها إمام النحاة ونقلها إلينا ؟ وَهَبْنا تابعنا من يقول بالقياس على

(١) كتاب الوساطة ص ٣٤٥ ، طبعة صيدا .
(٢) بالعطف على الضمير المرفوع المستتر فى كلمة : « سواء » ، بغير فاصل .
(٣) بالرفع عطفاً على أصل اسم « إن » قبل مجىء خبرها .
(٤) بمجىء الحال من النكرة المحضة بغير مسوغ .

الكثير الوارد دون القليل المسموع ، والأخذ بالمطرد دون الشاذ ، سواء أكان ذلك بالنسبة لأفراد القبيلة بعضهم إلى بعض أم كان بموازنة القبيلة بغيرها ، فما عدد الكثير الوارد والقليل المسموع ؟ لا جواب عن ذلك . ولم أصادف فيما وقع لدى من مراجع بيانًا دقيقاً لهذا عند نحاة البصرة أو غيرهم ، سوى الكوفيين — كما سيجىء فى الصفحة الآتية .

وقد يكون من المفارقات النحوية العجيبة أن نسمع من يقول إن الكثير الوارد لا يصلح للقياس عليه . فهذا صاحب الأشمونى يشرح بيت ابن مالك فى الحال :

« ومصدرٌ مُنَكرٌ حالاً يقَعْ بكثْرةٍ ؛ كبغتةً زيدٌ طَلَعْ »

فيردف الشرح بتنبيه ينص فيه على ما يأتى : « مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة ، هو عندهم مقصور على السماع . اهـ » ويختم باب أبنية « أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها » بقوله : « خاتمة ، قال الشارح : مجىء « فَعِيل » « بمعنى مفعول » كثير فى لسان العرب ، وعلى كثرته لم يقس عليه بإجماع . اهـ » ويقول مثل ذلك فى باب : « النعت » عند الكلام على النعت بالمصدر . . . وغير هذا كثير فى الأشمونى ، وسواه من المراجع والمطولات ، وفى الأبواب المختلفة . فأى اضطراب وتناقض كهذا ؟ وما عسى أن تكون الحقيقة فى أمر الكثرة والقلة المتحكمتين فى اللغة والنحو عند غير الكوفيين ؟

أما الكوفيون فقد أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع [١] «وهم يعتبرون اللفظ الشاذ فيقفون عليه، ويبنون على الشعر الكلام[٢] من غير نظر إلى مقاصد العرب ولا اعتبار بما كثر أو قل[٣]». وكذلك كان الإمام أبو زيد الأنصاري — شيخ سيبويه ورائده — يجعل الفصيح والشاذ سواء[٤].

وفى هذه الآراء ما قد يوضح المراد من «الشاذ» توضيحاً يتجه به إلى أنه ما صدر من فرد أو أفراد قليلة مخالفاً لما شاع فى قبيلتهم أو غيرها، ولو كان المخالف مثالا واحداً، وإلى أنه — كذلك — ما يوجد فى الشعر، دون النثر. وللكوفيين ما يؤيدهم من كلام الأئمة الذى رويناه قريباً[٥].

وأما جمهور البصريين ومن دار فى فلكهم، فقد تركوا الأمر مبهما خلواً من التحديد، وإن كان المستقصى لآرائهم يتبين تشددهم

(١) ولا بأس بهذا إن كان القياس على لغة القرآن ونحوه، مما سيجىء فى ص ١٠٧. وفريق منهم تمسك بثلاثة، ولعل هذا هو الأحكم، والأجدر اليوم بالتفضيل؛ لخلوه من التشدد والتهاون، أى: من الإفراط والتفريط؛ كما يقولون؛ فيساعف المشتغلين فى ميادين العلوم الحديثة والحضارة المتجددة، ويمدهم بفيض مستحدث من جموع التكسير، والمصادر، والمشتقات، وغيرها من الألفاظ التى تعينهم على التعبير وتيسر لهم الوصول إلى مصطلحات جديدة، تساير التيار العلمي المتدفق، والزحف الحضارى المنهمر. على أن الأخذ بهذا الرأى والانتفاع العملى به لا يكون مأموناً خالياً من الإساءة إلى اللغة، بعيداً من الإفساد... إلا إذا كان مقصوراً على صيغة الكلمة، وبنيتها المادية ذاتها، فلا يصح الأخذ به فى الأمور العرضية التى تطرأ على صيغة الكلمة — بالرغم من جواز هذا — ؛ كحركات الإعراب وما يتصل بها من حذف وزيادة. وما فى كل أمر عرضى من مذاهب متعددة متعارضة تحدث الاختلاف فى التعبير، والاضطراب والبلبلة فى الفهم، فهذا شر ما تصاب به اللغة — كما سيجىء فى ص ٥٦ و ٩٠.

(٢) أى: النثر. (٣) محاضر المجمع اللغوى دور الانعقاد الأول ص ٣٦٣، والمواهب ج ١ ص ٤٣ (رأى أبى إسحاق الشاطبى). (٤) كتاب القياس فى اللغة ص ٤١. (٥) فى ص ٣٥ وما بعدها.

فى العدد المسموع الذى يصح القياس عليه ، فهم لا يرضون بالمثال ولا بالمثالين ، ولا الثلاثة ، ولا الأربعة ، ولا الخمسة ، ولا الستة ، يدلك على ذلك ما ورد فى كتاب « الهمع » فى باب : « إن وأخواتها » حيث يقول فى عملها :

« وسمع من العرب نصب الجزأين بعدها ، فقيل : مؤول ، وعليه الجمهور — أى : جمهور النحاة من البصريين — وقيل : سائغ فى الجميع ، وأنه لغة ، وعليه أبو عبيد القاسم بن سلامٍ ، وابن الطراوة ، وابن السِّيد ، وقيل خاص بليت ، وعليه الفراء . ومن الوارد فى ذلك قوله :

(١) إن حراسنا أسْدا .

(٢) إن العجوز حيةً جروزا .

(٣) ألا ليتنى حجراً بواد .

(٤) يا ليت أيام الصبا رواجعا .

(٥) لعل زيداً أخانا .

(٦) كأن أذنيه إذا تَشَوَّفا قادمةً أو قلماً محرَّفا

. . . . . » اه . . . » اه

فهذه أمثلة ستة لم تكف عند البصريين للقياس عليها لقلة عددها فى تقديرهم ، بل إنهم لا يرضون بالعشرة أو بما جاوزها قليلا ، كالذى منعوه من قياسية جمع : « مفعول » على « مفاعيل » وكصوغ « فَعيلة » على « فَعيليّ » فى النسب . وكثير من المصادر والجموع والمشتقات ؛ بحجة أن المسموع قليل لا ينهض مسوغاً للقياس ، مع أن الوارد فى كتبهم من كلٍّ

عشرة" — غير ما كشف في أيامنا هذه — بل يقارب العشرين[١] في بعضها أو يتجاوزها في بعض آخر تجاوزاً مّا .

وهذا تضييق وإعنات لا سند له، ولا رضا عنه من تفكير سديد ، ولا من جمهرة الأعلام الذين نقلنا بعض آرائهم آنفاً .

على أني رأيت ابن جني : في « خصائصه » يعقد فصلا للمطرد والشاذ يزعم فيه أنه حلّ العقدة ، وينقله عنه بعض كبار النحاة[٢] في معرض الإقناع والاقتناع ، وسأنقل منه ما يتصل بموضوعنا لنرى مبلغ التوفيق في محاولته ، قال في باب الكلام على الاطراد والشذوذ[٣] :

" (. . . إن الكلام على الاطراد والشذوذ على أربعة أضرب :

الأول : مطرد في القياس والاستعمال جميعاً ، وهذا هو الغاية المطلوبة ، والمثابة المثوبة ، وذلك نحو: قام زيد ، وضربت عمراً ، ومررت بسعيد .

---

(١) وقد رأيت في كتاب : «إرشاد الأريب لمعرفة الأديب» لياقوت الرومي طبعة مرجليوث — حـ ٥ ص٦— قصة تدل على أن ورود ثلاثين مثالا قد يعتبر كثرة عند بعض المتقدمين ؛ فقد روى ما نصه : « حدث أبو حيان التوحيدي قال : قال الصاحب بن عباد يوماً : « فَعْل وأفعال » قليل. وزعم النحويون أنه ما جاء منه إلا زند وأزناد، وفرخ وأفراخ، وفرد وأفراد، فقلت له: أنا أحفظ ثلاثين حرفاً (يريد : كلمة) كلها فعل وأفعال، فقال: هات يا مدعي . فسردت الحروف، ودللت على مواضعها من الكتب، ثم قلت: ليس للنحوي أن يلزم مثل هذا الحكم إلا بعد التبحر والسماع الواسع وليس للتقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطرداً . وهذا كقولهم : « فَعيل » على عشرة أوجه ، وقد وجدته أنا يزيد على أكثر من عشرين وجهاً وما انتهيت في التتبع إلى أقصاه . فقال : خروجك من دعواك في « فَعْل » يدلنا على قيامك في فعيل » اهـ.

(٢) كالسيوطي في مزهره حـ ١ ص ١٣٦ . (٣) الخصائص حـ ١ ص ٩٩.

« الثانى : مطرد فى القياس ، شاذ فى الاستعمال ، وذلك نحو الماضى من « يذر ويدع » . وكذلك قولهم : "مَكان مُبْقِل"، هذا هو القياس، ولكن الأكثر فى السماع : « باقل » ، والأول مسموع أيضاً . قال أبو دؤاد لابنه دؤاد : يا بنى ما أعاشك بعدى ؟ فقال دؤاد :

أعاشنى بعدك وادٍ مُبْقِلِ   آكلُ من حَوْزانه وأنْسل

وقد حكى أبو زيد فى كتاب « حيلة ومحالة » مكان مُبْقل . ومما يقوى فى القياس ويضعف فى الاستعمال وقوع مفعول عسى — أى : خبرها — اسمًا صريحًا ؛ نحو قولك : عسى زيد قائمًا ، أو قيامًا . هذا هو القياس غير أن السماع ورد بحظْره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم[1] ههنا . وذلك قولهم : عسى أن يقوم — عسى الله أن يأتى بالفتح . وقد جاء عنهم شىء من الأول . أنشدنا أبو على :

أكثرتَ فى العَذْل مُلِحًّا دائما   لا تَعْذِلَنْ إنى عسَيتُ صائما

ومنه المثل السائر : عسى الغُوَيْر أبؤسا .

و « الثالث : المطرد فى الاستعمال ، الشاذ فى القياس ، نحو قولهم : أخْوص الرِّمث[2] ، واستصوبت الشىء ، ولا يقال : استصبت الشىء ، ومنه : استحوذ ، وأغْيَلت[3] المرأة ، واستنوق الجمل ، واستَتْيَسَت الشاة ، وقول زهير :

(١) يريد : الاسم الصريح الواقع خبراً لعسى .
(٢) الرمث : نبت حامض ترعاه الإبل . أخوص الرمث : صار كالخوص .
(٣) سقت ولدها الغيل : « لبنها حين الحمل . . . » .

« هنالك إن يُستَخْوَلوا المال يُخْوِلوا »

ومنه اسْتَغْيَل الجمل ، قال أبو النجم :

يدير عيني مصعب مُسْتَغْيِل

« والرابع : الشاذ فى القياس والاستعمال جميعاً ؛ وهو كتتميم صيغة « مفعول » فيما عينه واو ، نحو : ثوب مصْوُون ، ومسك مَدْوُوف ، وحكى البغداديون فرس مقوود ، ورجل معوود من مرضه . وكل ذلك شاذ فى القياس والاستعمال ، فلا يجوز القياس عليه ، ولا رد غيره إليه .

« واعلم أن الشىء إذا اطرد فى الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه ، لكنه لا يُتَّخذ أصلا يقاس عليه غيره . ألا ترى أنك إذا سمعت : « استحوذ واستصوب » أديتهما بحالهما ، ولم تتجاوز ما ورد به السمع فيهما إلى غيرهما : ألا تراك لا تقول فى استقام استقوم ، ولا فى استساغ استسوغ ، ولا فى استباع استبيع ، ولا فى أعاد أعْود ، لو لم تسمع شيئاً من ذلك — قياساً على قولهم : أخْوَص الرِّمث .

« فإن كان الشىء شاذا فى السماع مطرداً فى القياس تحاميْتَ ما تحامته العرب من ذلك ، وجريت فى نظيره على الواجب فى أمثاله ؛ من ذلك امتناعك من : وَذَرَ ، ووَدَع ؛ لأنهم لم يقولوهما . ولا غرو أن تستعمل نظيرهما ، نحو : وزن ، ووعد ، فأما قول أبى الأسود :

ليت شعرى عن خليلى ما الذى غاله فى الحب حتى ودعه

فشاذ ، وكذلك قراءة بعضهم : « ما وَدَعك ربك وما قَلى » .

" . . . ومن ذلك استعمالك « أن » بعد كاد ، نحو كاد زيد أن يقوم ، فهو قليل شاذ فى الاستعمال ، وإن لم يكن قبيحاً ، ولا مأبيا فى القياس » . ا هـ

هذا رأى ابن جنى ونظرائه ومن ارتضاه من نَقَلَة النحاة . وواضح أن أساس الاطراد عنده أحد أمرين أو كلاهما .

(ا) موافقة اللفظ فى صياغته وحركاته لأشباهه الكثيرة العربية ولو لم يكثر استعماله .

(ب) شيوع استعماله بين العرب وكثرة تداوله ، ولو لم يوافق أشباهه العربية .

فإذا اجتمع الأمران فى لفظ فقد بلغ غاية القوة ؛ فيجُوز استعماله كما يجوز القياس عليه ، ومحاكاته من غير نكير ، وإذا وجد أحدهما دون الآخر فالمقدم هو الاستعمال الشائع دون اعتبار لموافقته الأشباه (فيجب الاقتصار عليه نفسه وعدم مجاوزته إلى غيره مما لم يرد به سماع ، وإذاً يكون القياس عليه وتطبيق حالته على سواه محْظور) ومن ثَمّ كان للشذوذ ثلاث صور يُقتصر فى كل منها على اللفظ المسموع نفسه بحالته الواردة من غير تغيير فيه ولا توسع ، وهى :

(١) شيوع استعماله من غير مطابقته لأشباهه .

(٢) عدم شيوع الاستعمال مع مطابقته لأشباهه .

(٣) عدم الشيوع وعدم المطابقة ، وهذا غاية الضعف .

وإن شئت فأنواع اللفظ عند ابن جنى أربعة :

١ – مطرد فى الاستعمال موافق للأشباه (أى مطرد فى القياس أيضًا) مثل قام محمد ، كتب على . . . قياسًا على أمثالهما من الكلام العربى وهذا أقوى الأنواع وحكمه : جواز استعماله بصيغته الواردة عنها والقياس عليها .

٢ – مطرد فى الاستعمال مخالف للأشباه (أى غير مطرد فى القياس) ، مثل : استحوذ عليه الشيطان واستصوب علىّ الأمرَ . وحكمه أنه شاذ تُستَعمل صيغته كما وردت ، ولا يجوز القياس عليها .

٣ – مطرد فى الموافقة للأشباه ، لكنه غير شائع الاستعمال ؛ مثل مكان مُبْقِل ، وحكمه : أنه كسابقه يُحفظ ، ولا يقاس عليه .

٤ – غير مطرد فى الموافقة وفى الاستعمال ؛ مثل ثوب مصوون . وحكمه : كالنوعين السابقين ؛ يحفظ ، ولا يقاس عليه . ولكنه أضعف الصور جميعًا .

وإنى ألحظ فى هذا الرأى غموضًا وتناقضًا .

(ا) فأما الغموض فمرده إلى اعتماده فى الاطراد ، والقياس ، على الشيوع والكثرة ، من غير أن يبين مَداهما ، ولا حدودهما ؛ فَصادَفتْنا وجهًا لوجه تلك المشكلة المعقدة التى أشرنا إليها طويلا فيما سبق . ولقد سرد أمثلة ستة للمطرد فى الاستعمال ، الشاذ فى القياس هى : (أخوص ، استصوب ، استحوذ ، أغْيل ، استنوق ، استتيس)

وقطع بعدم القياس عليها ومعنى ذلك : أن ورود ست نظائر لا يكفى للمحاكاة ، وأنها قلة لا تبيح القياس . فما الكثرة التى تبيحه إذاً ؟

على أنه حين سرد الستة ترك كثيراً غيرها من الألفاظ الخارجة على القياس . فمما تركه : أرْوَحَ اللحمُ ، وأحْوَزَ الإبلُ ، وأعْوَر الفارسُ ، وأحْوش عليه الصيدُ ، وأعْوَض بالخصم ، وأفْوَق بالسهم ، وأشْوكَت النخلة ، وأحْوَلَ الغلامُ ، وأطْوَلتُ (أطلت) وأعْوَلَ الرجلُ ، وأقْوَلتَنى ما لم أقل ، وأغْيمت السماءُ ، وأنْوكْتُ الرجلَ ، وأعْوَه القوم (أصابت ماشيتهم عاهة) ، وأحوجنى الأمر . . . هذا بعض ما تركه . وإذا ضم إلى سابقه بلغ العدد واحداً وعشرين. وهو عدد سيق للتمثيل ، لا للحصر ، وله أشباه كثيرة ، متفرقة فى بطون المعاجم اللغوية لم أقصد لجمعها ، اكتفاء بما سبق فى موضوعنا .

ترُى ، أمثل ذلك لا يعرفه ابن جنى ، وهو اللغوى العليم ، أم أنه خبير به ؟ وإذا كان خبيراً به أفيقول بأن هذا القدر لا يكفى لينسج على منواله ، ويقاس عليه ، أم يكفى ؟

كذلك أوضح لنا ابن جنى رأيه فى المطرد قياساً ، الشاذ استعمالا (كماضى « يذر ويدع » ، و« باقل » اسم الفاعل من « أبقل ») وأنه لا يجوز لنا أن نستعمله على الأصل الذى يسير عليه أشباهه ولا أن نجرى فيه القياس العام مع أن العرب – كما سبق – قد نطقت بكل من الفعلين الماضيين ، وبكلمة « مبقل » فما الحكم لو لم تنطق ؟

وبعبارة أجلَى : أيجوز لنا أن نصوغ ماضياً لكلمتي « يذر ويدع » كماضي نظائرهما ؛ فنقول : وَذَرَ ، وَدَعَ ، وأن نجيء باسم الفاعل من « أبقل » على وزان : « مُبْقِل » ، ولو لم نسمع عن العرب الخُلَّص ماضياً للفعلين السالفين . ولا اسم فاعل للفعل « أبقل » على « مُفْعِل » ، لا علَى فاعل ؟ إن جاز ذلك كان القياس عينه . وإن لم يجز أشكل الأمر ؛ بسبب منع كلمة أن تصاغ على وزان نظائرها الكثيرة(١) .

وشيء آخر هو أن بعض القراء قرأ الآية الكريمة : « ما وَدَعك ربك » أفيكون هذا شذوذاً في الاستعمال مع قراءة القرآن به ؟ وهل نقبل

---

(١) بحث المجمع اللغوي أخيراً ، وأقر تكملة مادة ورد عن العرب بعض صيغها وأصولها . وبمناسبة هذا القرار اللغوي المجمعي أنقل هنا ما جاء في الجزء الأول من الخصائص ص ٣٦٢ باب : « أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب » ونصه :

« حكى لنا أبو علي عن ابن الأعرابي ، أظنه قال : يقال : درهمت الخُبَّازى ، أي : صارت كالدرهم . فاشتق من الدرهم ، وهو اسم أعجمي . وحكى أبو زيد : رجل مدرهم ، قالوا : ولم يقولوا منه « دَرْهَم » ، إلا أنه إذا جاء اسم المفعول فالفعل نفسه حاصل في الكف . ولهذا أشباه » .

ثم قال في ص ٣٦٧ بعد ذلك من الفصل نفسه كلاماً نفيساً منه : « ليس كل ما يجوز في القياس يخرج به سماع ، فإذا حذا إنسان على مثلهم ، وأم مذهبهم لم يجب عليه أن يورد في ذلك سماعا ولا أن يرويه رواية . . . »

وله فصل آخر عنوانه : « فصل في اللغة المأخوذة قياساً - ص٤٣٩ ج ١ - يؤيد ما سبق . وكذلك جاء في الجزء نفسه ص ١٢٧ في باب تعارض السماع والقياس ما نصه الحرفي :

« إذا ثبت أمر المصدر الذي هو الأصل لم يتخالج شك في الفعل الذي هو الفرع . قال لي أبو علي بالشام : إذا صحت « الصفة » فالفعل في الكف ، وإذا كان هذا حكم الصفة كان في المصدر أجدر ، لأن المصدر أشد ملابسة للفعل من الصفة ، ألا ترى أن في الصفة نحو مررت بإبل مائة ، وبرجل أبي عشرة أهلة . . . » .

ما يقال إن القرآن قد يأتى بالشاذ استعمالا لكنه مطرد قياساً ؟ إذ كيف يتفق القول أن يكون القرآن أسمى لغة عربية بيانية مع اشتماله على الشاذ استعمالا ؟ فأين غير الشاذ فى الاستعمال إذاً ؟ .

(ب) وأما التناقض فحيث يقول فيما سبق : إن الشاذ فى القياس والاستعمال معا لا يجوز القياس عليه ، ولا رد غيره إليه ، ويضرب لذلك مثالا بتتميم «مفعول» فيما عينه واو ، نحو : ثوب مصوون ، ومسك مدووف . . . مع أن هذا التتميم لغة تميم[1] ؛ تجعله فى الواوى العين وفى اليائى كذلك ؛ فهى تقول : رجل مديون ، كما تقول ثوب مصوون . . . وقد قـرَّر ابن جنى[2] وغيره (أن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطئ) ؛ فكلامه هنا مناقض لما سبق أن قرره هو وسواه .

* * *

كيفما دار الأمر فى « القياسى والسماعى » فالأخذ فيه برأى القدامى المبهم — دون تبصرة وعميق إدراك — مرهق معوِّق ، بل مُضَلِّل ؛ يقف سداً بين اللغة والانتفاع بها على خير الوجوه وعلى حسب مقتضيات الأزمان .

والرأى السديد — فيما أقدِّر — هو أن نُجِيل الفكر فى الأنواع الأربعة التى عرضها « ابن جنى » — ومن جرى وراءه — فنرى نوعين منها ليسا موضع اختلاف وإنما هما موضع الاتفاق التام بينه وبيننا ؛

---

(١) راجع : « تاج العروس » ، مادة : دان ، صان .
(٢) الخصائص حـ ١ ص ٤١٠ : وما بعدها . — وقد سبق فى ص ٣٤ —

وأعني بهما : النوع « المطرد في القياس والاستعمال معا » و « النوع المخالف للقياس والاستعمال معا » : حيث يجوز محاكاة الأول واستعماله ، وتمتنع محاكاة الثاني ، واستعماله كذلك . بقي النوعان الآخران ، وفيهما يقع الخُلْف بيننا وبينه ، وفي تهذيبهما وحسن التصرف فيهما توسعةٌ وتجديدٌ وتيسير يفيد اللغة وطلابها ولا يجر في أذياله ضرراً ولا إساءة :

(ا) فأما النوع المطرد قياساً لا استعمالا فنذهب فيه مذهب أشباهه ونرده إليها متابعة لرأي اللغويين السالف[1] ؛ سواء أكان العرب قد سبقونا للرد أم لم يسبقوا ؛ فنقول : أبقلت الأرض فهي مبقل ومبقلة . ونقول وَدَعْت اللص للشرطي ، ووَذَرْته ، بمعنى : تركته ، لا نسأل أقال العرب ذلك أم يقولوا ، ما دام النمط العربي الغالب يقضي بأن اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر الآخر ، ونزيد في آخره التاء للتأنيث ما دامت هذه التاء تزاد آخر المشتقات ، إلا ما استثنى منها ، وليس من المستثنيات ، « مبقل » وأشباهها . ونأتي بالماضي للفعلين : « يدع ويذر » جريًا على نظائرهما في النمط العربي أيضًا — كما يشير بعض الأئمة — ؛ وبهذا نستريح راحة مزدوجة :

١ — إذ لا نكلف أنفسنا عناء الأقاويل ، والآراء الكثيرة التي يؤيد بعضها وجود تلك الأشياء الناقصة قَبْلاً ، ويمنعها بعض آخر ، لاستحداثها ،

---

(١) في هامش ص ٥٣ .

ويحكم عليها ثالث بأنها وجدت ، وماتت ، ثم يبرز الخلاف مرة أخرى حول اللفظ الميِّت : أيجوز استعماله أم لا يجوز ؟ أكان لغة فرد أم لغة قبيلة؟...؟

٢ — ونستريح من مساءلة المراجع اللغوية عن اللفظ الشائع « قياسا » لا استعمالا ؛ أهو مما نطق به العرب ؛ فنقتصر فيه على نطقهم ؛ ونحتمل فى سبيل البحث والمراجعة عناء كبيراً من غير حاجة ماسة . فمثل « مبقل » ومثل : « وذَرَ وودَع » لم نعدل عنهما إلا بعد تعليم وتلقين طويلين ، أو بعد رجوع شاق إلى المصادر اللغوية ، الوثيقة ؛ وكل هذا جهد ضائع فى وقت نحن أفقر الناس فيه إلى إنفاقه فى الانتفاع باللغة ، واستخدامها على خير الوجوه .

على أنه لا مانع فى هذا النوع الذى نحن بصدده من استعمال اللفظ المسموع ذاته كما ننتفع بالمقيس ؛ فتزداد الفرجة ، ويتسع المجال أمام المتكلم والقارئ من غير أن يكلفهما هذا مشقة جديدة ، وذلك بشرط أن يكون هذا المسموع عن العرب ، المخالف للقياس ، لفظاً كاملا ؛ تنصبّ المخالفة فيه على صيغة الكلمة ، وتكوينها المادىّ الكامل (أى : على متنها وبنيتها) فلا تكون المخالفة عرضية مقصورة على حركات الحروف وضبطها من الوجهة الإعرابية ، أو على حذف حرف أو زيادته فى الإعراب ؛ فإن محاكاة هذه المخالفة العرضية وحدها مع جوازها ، ضارة غاية الضرر اليوم — كما أسلفنا[1] — ؛ إذ تبعث الفوضى والاضطراب والاختلاف

(١) فى هامش ص ٤٥ ، ويجىء فى ص ٩٠ .

فى بناء هيكل الكلمة وفى ضبط حروفها وفهم المراد منها ومن الجملة . وهذا مصدر بلاء عظيم فى التعبير يجب الفرار منه ، فإذا رأينا جمع مؤنث سالما منصوباً بالفتحة ، أو اسماً من الأسماء الخمسة مرفوعاً بالألف ، أو خبراً لإنّ منصوباً ، أو مفعولا مرفوعاً ، أو . . أو . . . أو . . . وجب ألاّ نتردد فى نَبْذه ، وعدم التفكير فى محاكاته ؛ كى لا نفتح باب البلبلة الذى نسْعى — فى عصرنا — لِسَدّه . وكذلك أمثال هذا ؛ مما يقتضينا ألاّ نعبأ به ، وألاّ نلتفت إليه وإنما نقتصر فيه على الوارد المسموع دون أن نقيس عليه ودون أن نترك الغالب من أجله .

وإن فى الانتفاع بالوارد المسموع على الوجه السالف ، وفى الانتفاع برأى بعض الأئمة اللغويين — وقد تقدم(١) — وبالرأى الكوفى الذى أوضحناه(٢) لتيسيراً لغوياً محموداً ، لا يسىء إلى اللغة وإنما يمنحها قوة ، وسعة ، وقدرة على مسايرة الحياة المتجددة ، بمستحدثاتها العلمية والحضارية ؛ وإلا أصيبت بالجمود ، والركود ، والتخلف . وهذا شر ما تصاب به اللغة وينظمها فى عداد اللغات الميتة — كما أسلفنا —

(ب) وأما النوع المطرد فى الاستعمال دون القياس فلا مانع من اتخاذه مقيساً ترد إليه نظائره ، ويقاس عليه غيره مما لم ينطق به العرب ولا مانع كذلك من الرجوع إلى المقيس الأصلى . فإذا أردنا أن نصوغ

---

(١) فى هامش ص ٥٣ .
(٢) فى ص ٤٥ .

« استفعل » من « باع » فلنا أن نقول : استباع (تطبيقاً للمقيس عليه الأصلي) ولنا أن نقول : « استبيع » كاستحوذ ، واستصوب كما يجرى اليوم على ألسنة الناس بفطرتهم ؛ تطبيقاً على « المطرد فى الاستعمال دون القياس » ومثل هذا : « استفعل » من « دان » فنقول : استدان أو استدْين . . . وهكذا . . .

ولعل فيما قدّمنا مقنعاً وكفاية وفيه وفيما سبقه ماينهض دليلا على خفاء المراد الدقيق من « القلة والكثرة » — بنوعيها — ، إذ لم يذكر أحد — فيما نعلم — ضابطاً صحيحاً لهما . ولا وصفهما وصفاً يزيل الإبهام والغموض عنهما .

وكل ما نعلمه هو أن علماء اللغة عندما أرادوا أن يدونوها عمدوا إلى أخذ أكثرها من القبائل الستّ الضاربة فى وسط شبه الجزيرة العربية (تميم ، وقيس عيلان ، وهذيل ، وطيّ ، وأسد ، وكنانة . . .) وأخذوا قليلا من لغات القبائل الفصيحة القريبة من تلك[١] ، وفى القرآن لغات شتى أكثرها من قلب الجزيرة . وبعضها مما أحاط القلب[٢] . ولغات هؤلاء جميعاً تختلف بينها فى قليل أو كثير ، كما قد تختلف عن باقى القبائل الكثيرة التى لم يأخذوا عنها وكان لهذا الاختلاف أثره الواضح بعد ذلك فى النحو وقواعده. فقد جاء النحاة فجروْا فى غبار اللغويين ، وانتزعوا القواعد مما جمعه

---

(١) كما جاء فى كتاب سيبويه ، ومقدمة خزانة الأدب الكبرى ، وفى المزهر — ج ١ ص ١٢٨ . وستجىء لهذا إشارة فى ص ٦٩ و ٧٢ .

(٢) راجع محاضر جلسات المجمع اللغوى القاهرى دور انعقاده الأول ، ص ٢٩٦ .

هؤلاء ؛ فجاءت قواعد قاصرة مضطربة ، لانتزاعها من تلك اللغات المختلفة ، ومن بعض القبائل دون بعض ، فإذا استنبطوا القاعدة من تلك اللغات المختلفة ، المقصورة على هذه القبائل القليلة صدموا بأمثلة تخالف أحكامهم [١] ، فلا يجدون بُـدا أن يتأولوها ، أو يصفوها بالقلّة ، أو بالشذوذ ، أو بالسماع ، أو نحو ذلك من أسماء تدل فى عرفهم — بغير حق — على أنها مما لا يصح القياس عليه ، مهملين التحديد الدقيق للمراد من كل اسم .

وإلى هنا ينتهى كلامنا فى : « القياس » ، مكتفين بما عرضناه ، منتقلين إلى موضوع جديد ، ولكنه وثيق الصلة به وبما انتهينا الآن عنده من عمل النحاة ؛ ؛ حيث نقف فى أمانة ونزاهة لنذكر فضل النحو والنحاة ، وما لهما من أثر فى حياة اللغة العربية والناطقين بها قديماً وحديثاً ، دون أن نهمل الإشارة إلى أظهر الأوشاب والعيوب التى وقعوا فيها ، ولا سيما الناجمة من متابعتهم اللغويين ، ووصف علاجها ، ودون أن تحول الأوشاب والعيوب بيننا وبين الإنصاف ، والاستناد إلى الحق الناصع .

---

(١) لما بين هذه القبائل من التباين حيناً ، ولما بينها وبين سواها من التباين حيناً آخر — كما أشرنا — .

النحو العربى :

فضله — داؤه — دواؤه

أوضحت من قبل [١] مكانة النحو ، وفضله السابغ ، وكان مما قلته :

« إن منزلة النحو من العلوم اللسانية منزلة الدستور من القوانين الحديثة ، هو أصلها الذى تستمد عونه ، وتستلهم روحه ، وترجع إليه فى جليل مسائلها ، وفروع تشريعها ؛ فلن تجد علماً من تلك العلوم يستقل بنفسه عن النحو ، أو يستغنى عن معونته ، أو يسترشد بغير نوره وهداه .

« وهذه العلوم النقلية — على عظيم شأنها ، وعميق أثرها — لا سبيل إلى استخلاص حقائقها ، والنفاذ إلى أسرارها — بغير هذا العلم الخطير ؛ فهل ندرك كلام الله تعالى ، ونفهم دقائق التفسير ، وأحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام ، وأصول العقائد ، وأدلة الأحكام ، وما يتبع ذلك من مسائل فقهية ، وبحوث شرعية مختلفة — إلا بإلهام النحو ، وإرشاده ؟ .

« وهذه اللغة التى نتخذها — معاشر المستعربين — أداة طَيِّعة للتفاهم القولى والكتابى ، ونُسَخرها مَرْكباً ذلولا للإبانة عن أغراضنا ، والكشف عما فى نفوسنا ، ما الذى هيَّأها لنا ، وأقدَرنا على استخدامها قدرة الأولين

---

(١) فى مقدمة الجزء الأول من كتابنا : « النحو الوافى » .

من عرب الجزيرة عليها ، ومكّن لنا من نظمها ونثرها تمكينهم منها ، وأطلق لساننا فى العصور المختلفة صحيحاً فصيحاً كما أطلق لسانهم ، وأجرى كلامنا فى حدود مضبوطة سليمة كالتى يجرى فيها كلامهم ، وإن كان ذلك منهم طبيعة ، ومنا تطبعاً ؟ .

« إنه النحو ؛ وسيلة المستعرِب ، وذخيرة اللغوى ، وعماد البلاغى ، وأداة المشرّع والمجتهد ، والمدخل إلى العلوم العربية والإسلامية جميعاً . فليس عجيباً أن يفرغ له العباقرة من أسلافنا ، يجمعون أصوله ، ويثبتون قواعده ، ويرفعون بنيانه شامخاً ركيناً فى إخلاص نادر ، وإيمان عميق ، وصبر لا ينفد ، ولقد كان الزمان يجرى عليهم بما يجرى على غيرهم من مرض ، وضعف ، وفقر ، فلا يقدر على انتزاعهم مما هم فيه ، أو تحويلهم عنه كما كان يقدر على سواهم ، ولا ينجح فى إغرائهم بمباهج الحياة ومُتعها كما كان ينجح فى إغراء ضعاف العزائم ، ومرضى النفوس ؛ من طلاب المغانم ، ورواد المطامع .

« ولقد يترقبهم أولياؤهم وأهلوهم الساعات الطوال من الليل والنهار فلا يظفرون بهم إلا خُلساً من الوقت مثل حَسْو الطير ، بل قد يترصدهم الموت فلا يقع عليهم إلا فى حلْقة درس ، أو قاعة بحث ، أو جِلسة تأليف ، أو ميدان مناظرة ، أو رحلة مُخطرة فى طلب علم . وهو حين يظفر بهم لا ينتزع علمهم معهم ، ولا يذهب بآثارهم بذهاب أرواحهم ؛ إذ أنهم كانوا يُعِدون لهذا اليوم عُدته من قبل ، فيدونون بحوثهم ، ويسجلون

قواعدهم ، ويختارون خلفاء من تلاميذهم يهيئونهم لهذا الأمر العظيم ، ويشرفون على تنشئتهم ، وتعهد مواهبهم إشراف الأستاذ البارع القدير على التلميذ الوفيّ الأمين ؛ حتى إذا جاء أجلهم ودَّعُوا الدنيا بنفس مطمئنة ، واثقة أن ميدان الإنشاء والتعمير النحوى لم يخل من فرسانه ، وأنهم خلفوا وراءهم خلفًا صالحًا يسير على الدرب ، ويحتذى المثال ، وربما كان أسعد حظا ، وأوفر نجحًا من سابقيه ، وأدرك ما لم يدركه الأوائل .

«على هذا النهج الرفيع الذى حدّثنا به التاريخ تعاقبت طوائف النحاة ، وتوالت زمرهم فى ميدانه ، وتَلَقَّى رايته نابغة عن نابغة ، وألمعيّ فى إثر ألمعيّ ، وتسابقوا مخلصين ، دائبين ، فُرادَى وزَرَافات فى إقامة صرحه ، وتشييد أركانه ؛ فجاء سامق البناء ، وطيد الدعامة ، مكين الأساس ، حتى وصل إلى أهل العصور الحديثة التى يسمونها — عندنا — : «عصور النهضة(١)» قويا ، ركينًا ، متينًا ، من فرط ما اعتنى به الأسلاف ، ووجهوا إليه من بالغ الرعاية ، وإن كانو قد غفلوا فى بعض نواحيه . .

« تلك كلمة حق يقتضينا الإنصاف أن نسجلها ؛ لننسب الفضل لذويه ، وإلا كنا من الجاحدين أو المخدوعين . لكن أهل هذه العصور الحديثة الناهضة لم يمدوا نهضتهم إليه ، ولم يبسطوا سلطانهم عليه ، ولم يتناولوه بما تناولوا به غيره من تجديد يبعث الحياة فى قديمه ، أو تنظيم يجمع ما تفرق منه ، أو نوع من الإصلاح والتيسير يشيع فيه البهجة ، ويحببه

---

(١) يتخذون مطلع القرن التاسع عشر مبدأ لها ، عندنا — كما سيجىء فى ص ٦٤ .

إلى النفوس، ويبعد عنه ما اشتهر به من جفاف، وقسوة، وقصور. واكتفوا من تقديره بأن أوسعوا له مكاناً فى خزائن كتبهم، وتركوه يغط فى نوم عميق؛ لا يوقظونه ولا يتيقظون له. إلا حيث يدعوه داع خافت فيجيب؛ مع همس الدعوة، ووهن الإجابة، وكيد الأعاجم، وانصراف الحاكمين.

«ولو أن أهل العصور الحديثة بذلوا فى إصلاحه وتقويمه بعض ما بذلوه فى غيره، أو وجهوا إليه اليسير من اهتمام أسلافهم — لكان نصيبه فى النفع أوفى، وأثره فى الإفادة أعم، ولكان له شأن أى شأن فى نشر الثقافة العربية، وتجديد معالمها بما يلائم الحياة القائمة، ويساير العصور الحديثة.

«ليس من شك أن التراث النحوى الذى تركه أسلافنا نفيس غاية النفاسة، وأن الجهد الناجح الذى بُذِل فيه خلال الأزمان المتعاقبة جهد لم يهيأ للكثير من العلوم المختلفة فى عصورها القديمة والحديثة. بَيْد أن النحو كسائر العلوم الأخرى؛ تنشأ ضعيفة ثم تأخذ طريقها إلى النمو، والقوة، والكمال، بِخُطًا وئيدة أو سريعة على حسب ما يحيط بها من أسباب وأحوال. ثم يتناولها الزمان بحوادثه؛ فيدفعها إلى التقدم والإصلاح والتشكل بما يلائم البيئة ومقتضيات الحياة، فتظل الحاجة إليها شديدة، والرغبة فيها قوية. وقد يُعوِّقها، ويحول بينها وبين التطور؛ فيَضعُف الميل إليها، وتَفْتُرُ الرغبة فيها. وقد يشتط فى مقاومتها فيرمى

بها إلى الوراء ؛ فتصبح فى عداد المهملات .

« ولقد خضع النحو العربى لهذا الناموس الطبيعى ؛ فولد فى القرن الأول الهجرى ضعيفاً ، وحبا متدرجاً أول القرن الثانى ، وشب وبلغ الفتاء — على الرغم من عيوب كامنة فيه لازمته — آخر ذلك القرن وسنوات من الثالث — كما تقدم —[١] ؛ حيث لمع من أئمته بعض الأعلام ، كعبد الله بن أبى إسحاق ، والخليل ، وأبى زيد ، وسيبويه ، والكسائى ، والفراء ، و ... ثم توالت أخلافهم بعد ذلك — على تفاوت فى المنهج والمادة — إلى عصر النهضة الحديثة — عندنا — التى يجرى اسمها على الألسنة اليوم ويتخذون مطلع القرن التاسع عشر مبدأ لها[٢] ، ومنذ هذا المبدأ دخل النحو القديم فى طور جديد من الوهن والضعف لم يشهده من قبل ، وتمالأت عليه الأحداث ؛ فأظهرت من عيبه ما كان مستوراً ، وأثقلت من حمله ما كان خفاً وزحمته العلوم العصرية فلم يقو على زحامها ، وخلفته وراءها كليلا مبهوراً ، ونظر الناس إليه فإذا هو فى الساقة من علوم الحياة ، وإذا أوقاتهم لا تتسع للكثير بل للقليل مما تحويه مراجعه المتوارثة . وإذا عيوبه التى برزت بعد كمون ؛ ووضحت بعد خفاء — تزهدهم فيه ، وتزيدهم نفاراً منه ، وإذا النفار والزهد يكثُران على تلك العيوب ، فيحيلان الضئيل منها ضَخْماً ، والقليل كثيراً ، والموهوم واقعاً ، وإذا معاهد العلم المدنية تزْوَرّ عنه ، وتجهر بعجزها عن استيعابه ، وفهم كتبه المأثورة وباستغنائها

---

(١) فى ص ١٩ .

(٢) كما سبق فى صفحة ٦٢ .

عن أكثره ، وتقنع منه باليسير أو ما دون اليسير ؛ فيستكين ويرضى .

« والحق أن النحو — منذ نشأته إلى عصرنا هذا — مُصاب ببعض علل وآفات تكاد تكون متشابكة متداخلة ، يعسر فصل واحدة فى آثارها ونتائجها من الأخرى . أضعفت شأنه ، وشوهت جماله ، وتولتها الأيام بالرعاية والإذكاء حتى كادت تقضى عليه ، وانتهت به إلى ما نرى .

« والعجب أن تولد تلك الآفات والعلل ساعة يولد النحو ، وتعيش فى طواياه ، وتنمو وتتغلغل فى أعماقه خلال عصوره المختلفة من غير أن يعرض لها أمام بالتجميع ، والحصر ، ووصف العلاج ، ومن غير أن يتصدى لها عالم بالبحث الشافى ، على كثرة الأئمة الباحثين ، ووفرة الأعلام من أهل هذه الصناعة ، وفيض الكتب والرسائل التى تتصدى للنحو وقضاياه ، ولقد حاولت جهدى أن أهتدى إلى مرجع يعرض لتلك المشكلات مجتمعة ، ويستقصى أسبابها واحدة فواحدة — على الرغم من تشابك الكثير منها ، وتداخل بعضها فى بعض ، كما قلنا — ويتصدى لنتائجها القريبة أو البعيدة ، ويقترح الدواء الناجع لها ؛ فلم أوفق إلا للقليل ولست أدرى أذلك لقصور منى فى السعى ، أم لتقصير من النحاة والدارسين ؟

وسأحاول فى هذا البحث أن أتعرض لأهم ما ترِك ، وأستدرك ما فات من وصف علاجه ، ولكن بالإيجاز واللمح اللذين يفرضهما المقام ، فإن المشكلات متعددة ، وتوفيتها حقها من الوصف والعلاج يتطلب كتباً كثيرة .

* * *

فى مقدمة هذه المشكلات : " تعدد الآراء النحوية فى المسألة الواحدة ، واختلافُ الأحكام فيها " ؛ حتى ليستطيع الباحث أن يرى الرأى فيقول وهو آمن : إنّ هناك رأيًا آخر يناقضه ، من غير أن يكلف نفسه مشقة الاطلاع ، والجرى وراء هذا النقيض ، ذلك أنه يعلم من طول ممارسة النحو ، والنظر فى قواعده ، أن الواحدة منها لا تخلو من رأيين ، أو آراء متعارضة ؛ حتى أولياته ، وما يجرى من مسائله مجرى البدائه العلمية ،

وإن المطلع على كتاب « كهمع الهوامع » ، أو « الأشمونى وحاشيته » : ليَهُوله ما يرى من تشعب الآراء وكثرتها وتنافرها حتى ما لا يحتاج إلى تعدد ؛ فتقسيم الكلمة إلى اسم ، وفعل ، وحرف ، وتقسيم كل إلى أنواعه وتعريف كل نوع ، وتمييزه مما عداه ، وأحكام الفاعل ، والمبتدأ ، والنواسخ وإعراب الأسماء الخمسة بالحروف ، وكذلك المثنى ، والجمع بنوعيه ، وما سُمى بهما ، والمستثنى ، والمنادى ، والمتعدى ، واللازم ، والمرفوع من الأسماء والمنصوب ، والمجرور ، وأحكام تقدّم العامل على معموله ، أو تأخره ، وتعريف المبتدأ أو تنكيره ، وأحكام كل منهما ، وباقى الأسماء — معربها ومبنيها — و « . و . و . كل أولئك مختلف فيه لم تجتمع كلمة النحاة على رأى مُوحَّد بشأنه ، ولم تتفق أحكامهم على شىء من كلياته أو مسائله الجزئية ، بل لم تقترب .

وقد تصل المذاهب فى المسألة الواحدة إلى عشرة أو تزيد ؛ كالذى نقله « الأشمونى » فى إعراب الأسماء الخمسة ؛ حيث قال : إن فيها عشرة

مذاهب. فلم يرض عن ذلك « الصبان » فبادر بقوله: إنها اثنا عشر . . . ومن فضول القول سرد الأمثلة لهذا ؛ فهو معروف للشادين فى النحو ، بله المتفرعين له ، أو المترددين على كتبه ودراساته .

وبحسبك أن تقرأ بابًا كباب: « المبتدأ والخبر » ، أو باب « كان » وأخواتها والملحقات بها ، أو غيرها من النواسخ وغير النواسخ — فى شرح «المفصل» ، أو : «الهمع» ، أو «ابن عقيل» وحاشيته ، أو «الأشمونى» وحاشيته — فترى العجب العاجب من أمر ذلك الخلاف . بل بحسبك أن تقرأ باب « الجوازم » خاصة فى كتاب « الهمع » لتفزع مما ترى من خلاف فى كل مسألة ، وهذا الخلاف والتفرق فى كثير من القواعد النحوية كان أظهر العيوب فيها ، وأكبر العقبات فى تحصيلها ، والوصول إلى ضوابط محدودة سليمة ؛ يسهل استخدامها ، والاستعانة بها فى التفاهم الكلامى والكتابى على وجه محكم دقيق ؛ لا فوضى فيه ولا اضطراب ؛ شأن العلوم القاعدية المضبوطة التى تأخذ بيد صاحبها إلى غاياتها ، وتنهض به فى يسر وسهولة ودقة إلى حيث يبغى منها .

ضجر المتعلمون — فى عصرنا وقبل عصرنا — من ذلك ، وانصرف فريق منهم عن تعب التحصيل ومشقة الاستيعاب ، وفر بنفسه من هذه البلبلة والفوضى ، قانعًا بالقليل أو الأقل ، مؤمنًا بأن مافاته ليس ذا بال ، وأن له من المذاهب النحوية وتناقض النحاة ما يصوب خطأه إن أخطأ فى زعم فريق ، وما يشجعه على استخدام ذوقه الخاص ، والاكتفاء به دون احتمال متاعب النحو ،

وتجرع مرارته ، وصح عندهم ما يقال : إن كل ضبط للكلمات سائغ ، ولن يعدم سنداً من آراء النحاة وأدلتهم .

والحق أن كثرة النحاة الأوائل – ممن كانوا فى الطليعة ، وتبعهم فى هذا أخلافهم – أساءوا إلى النحو بهذه البلبلة والآراء المضطربة المتعارضة ، وأنهم – على جليل شأنهم ، وعظيم فضلهم – قصروا فى إتمام الاستعداد والأهبة قبل الشروع فى التدوين والنّحوي ، واستنباط القواعد وإثباتها فوق صفحات الكتب ، فقد كان الاستعداد التام الحكيم يقتضيهم قبل ذلك التدوين والتسجيل أن يسألوا أنفسهم : من أى المصادر الوثيقة نستنبط قواعدنا ؟ ومن أى أنواع الكلام الأصيل ننتزع الأحكام النحوية ؟ .

وقد ساءلوها فعلا قبل الشروع فأجابتهم : « إنه الكلام العربى الصحيح ، وإن علماء اللغة ، وبعضهم منكم – أثابهم الله – قد سبقوكم إلى مهمة جليلة كريمة كمهمتكم ؛ هى جمع ذلك الكلام وتدوينه وتسجيله : حفاظاً عليه ، وصيانة له ، وانتفاعاً به فى شئون الدين ، والدنيا ، فعليكم أن ترجعوا إليه ؛ لتنتفعوا به ما شئتم ، بعد أن يسره لكم أنداد أوفياء مخلصون وحملوا عنكم فى جمعه وتصنيفه ، وميزْ جيده من زائفه – أفدح الأعباء » .

رجعوا إلى أولئك الأنداد ، وإلى ما جمعوه ؛ فرأوهم – كما تقدم – أخذوا أكثر اللغة من بعض القبائل الكبيرة الضاربة فى وسط شبه الجزيرة

العربية، البعيدة عن أطرافها المجاورة للأعاجم ؛ خوفاً على اللغة أن يتسرب إليها شيء من العجمة مقتصرين في الأخذ على نحو ست (١) من تلك القبائل تاركين ما عداها من باقي القبائل التي تجاوز الثلاثين قبيلة ، فاستنبط النحاة قواعدهم مما تجمع من لغات تلك القبائل الست (١) ، واقتصروا — أو كادوا — عليها ، كما فعل أندادهم جامعو اللغة ، بل إنهم لم يستطيعوا استيعاب اللغات واللهجات الخاصة بتلك القبائل الست ، يدلك على ذلك ما تشهده في مواضع متفرقة من كتب النحو ، كالذي سجله « الهمع » عند الكلام على عمل : « إنْ » النافية الملحقة « بليس » ، حيث يقول :

« تنبيه : «قال أبو حيان : لم يصرح أحد بأن إعمال «لا» عمل « ليس » بالنسبة إلى لغة مخصوصة ، إلا صاحب «المقرب» ناصر المطرزي ؛ فإنه قال فيه : بنو تميم لا يعملونها وغيرهم يعملها ، وفي كلام الزمخشري أهل الحجاز يعملونها دون طيئ ، وفي « البسيط » القياس عند بني تميم عدم إعمالها ، ويحتمل أن يكونوا وافقوا أهل الحجاز على إعمالها » . ا هـ .

فهم مختلفون — كما ترى — في المرْويّ عن تلك القبائل على قلتها ، ولخلافهم أثره العملي في استنباط قواعدهم ، وتدوين أحكامها ، وتطبيقها على ألسنة المتكلمين ، وأقلام الكاتبين . فكيف الشأن وقد أغفلوا

(١) راجع مقدمة : خزانة الأدب الكبرى ، و ص ١٢٨ ج ١ من المزهر الفصل الثاني — ولهذا إشارة في رقم ١ من هامش ص ٥٨ —

(٢) أشرنا لهذا بمناسبة أخرى في ص ٥٨ و ٧٢ ... .

أكثر القبائل ، وأهملوا الأخذ عنها ؛ مع مالها من تراث لغوى فياض قد تسلل الكثير منه إلى النحاة ، مخالفاً فى بنْيته ، أو ضبط حروفه ، أو تركيب أساليبه ، لما اقتصروا عليه ؟

ومن أمثلة اختلافهم فى المرْوىّ أيضاً ، ما رواه « الأشمونى » فى باب « كان » من قوله : « لا فرق فى دخول " الباء " فى خبر " ما " بين أن تكون حجازية أو تميمية » ، كما اقتضاه إطلاقه ، وصرح به فى غير هذا الكتاب . وزعم أبو علىّ أن دخول الباء مخصوص بالحجازية ، وتبعه على ذلك الزمخشرى . وهو مردود ؛ فقد نقل سيبويه ذلك عن تميم ، وهو موجود فى أشعارهم ؛ كقول الفرزدق : لعمرك ما معنٌ بتارك حقّه . . . فلا التفات إلى من منع ذلك ») . وغير ما سبق كثير . . .

وبديه أن لغات القبائل الستّ ولهجاتها لا تحوى جميع اللغات واللهجات التى فى باقى القبائل الكثيرة فذلك ينافى طبيعة اللغة ، ويعارض القانون الواقعى الذى تسير عليه فى نشأتها ، وتدرجها ، وتفرعها[١] ومهما تميزت به القبائل الستّ من القوة ، والجاه ، والنفوذ ، وبسطة الرقعة — فى رأى الرواة — وسلامة اللغة ، فلن يغير هذا كله من طبيعة الأشياء ، ولا من الواقع المشاهد .

من هنا نَدّتْ كلمات أصيلة ، وأساليب كثيرة صحيحة عما جمعه اللغويون ، وفاتهم ذخر لغوى وافر ؛ بسبب اقتصارهم فى جمع اللغة على بعض القبائل دون بعض ، بل على القليل دون الكثير ؛ ومن ثم فات الرعيل

(١) راجع نشأة اللغة وتدرجها فى ص ١٣ .

الأول من النحاة كثير من منابع الأخذ ، ومراجع الاستنباط كشفت عنه الأيام بعد ذلك ، فأثبتت تقصير اللغويين، وقصور النحو المؤسس على ما جمعوه ، ووقعت بسبب ذلك كله ملاحم واتهامات بين طوائف النحاة، وكذلك بين الشعراء[1] والنحاة المؤيدين من رجال اللغة؛ إذ يقع فى كلام أولئك ما لا يرضاه هؤلاء . يصفونه بالخطأ والخروج عن المأثور المنقول، فيدفع الشعراء التهمة بأنها من النحاة وليدة جهل ، أو قصور فى المواهب، أو فى الاستقصاء . ويستنبط النحاة مما تهيأ لهم قاعدة عامة (كتجريد الفعل المسند للظاهر من علامة تثنية أو جمع) فيفاجئون بنصوص عربية تخالف ذلك. ويقررون أن المبتدأ لا يكون نكرة، وأن الحال لا تكون معرفة ، وأن التمييز لا يتقدم على عامله ، وأن المستثنى بإلا فى كلام تام يجب نصبه، وأن فاعل نعم وبئس لا يكون علماً و ... و ... و ... فتدهمهم الأمثلة التى تعارضهم. فماذا يصنعون ؟ يلجئون إلى التخلص من هذا الضيق بتأويل تلك الأمثلة ، أو وصفها بأنها شاذة ، أو نادرة ، أو قليلة ، أو مخطىء صاحبها ... أو ما شاءوا من مثل هذه الأسماء التى أصيبت بما أصيب به أكثر النحو من اختلاف فى تحديد أحكامه ، ومرامى قواعده . ونالها ما ناله من تفرق فى الرأى ، واضطراب فى الدلالة ؛ إذ لم يتفقوا — حتى اليوم — على تعريف هذه الأشياء تعريفاً دقيقاً وبيان أحكامها فى وضوح وضبط ؛ فما الكثير ؟ وما القليل ؟ وما الشاذ ؟

(١) كالذى كان بين الفرزدق وبينهم ، أو بين بشار كذلك ، أو المتنبى .

وما النادر ؟ . . . وما حكم كل واحد من هذه الألفاظ وأمثالها ؟

ومن هنا صح ما يقال : إن اللغويين هم أصحاب الفضل الأول على النحويين ، وإنهم كذلك أهل الإساءة الأولى للنحو والنحاة ، وهؤلاء وهؤلاء قد أحسنوا أيما إحسان إلى العربية والناطقين بها وإن كانوا قد مزجوا إحسانهم بإساءة ، وخلطوا عملا صالحًا وآخر سيئًا .

وغريب أن يغفل جامعو اللغة عن ذلك ، وأن يشاركهم النحاة في هذا مع ما امتاز به الفريقان من أصيل رأى ، وثاقب فكر ، وناجح تدبير .
ولا يشفع للغويين أن يقال فى الدفاع عنهم إنهم اقتصروا على القبائل الست لأنها — فى زعمهم — التى صحت ألسنتها من هجنة العجمة ، واحتفظت بنفسها ولغتها عن الأجنبى والدخيل « فلم يأخذوا عن حضرى قط ، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم التى حولهم ؛ فلم يؤخذوا من لَخْم ، ولا جُذام لمجاورتهم أهل مصر والقبط ، ولا من قُضَاعة وغسان ، وإياد ؛ لمجاورتهم أهل الشام ، وأكثرهم نصارى يقرءون بالعبرانية ، ولا من تغلب واليمن ، فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر ؛ لمجاورتهم للقبط والفرس ، ولا من عبد القيس وأزْد عُمَان ؛ لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن ؛ لمخالطتهم للهند والحبشة ، ولا من بنى حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقيف وأهل الطائف ؛ لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز ؛ لأن الذين نقلوا اللغة صادفوهم

حين ابتدءوا ينقلون لغة العرب ، قد خالطوا غيرهم من الأمم ، وفسدت ألسنتهم . والذى نقل اللغة واللسان العربى عن هؤلاء وأثبتها فى كتاب فصيرها علماً وصناعة هم أهل البصرة والكوفة فقط من بين أمصار العرب »[١] . . . .

نعم لا يشفع للغويين أن يقال هذا فى الدفاع عنهم ؛ لأنه دفاع واهٍ ؛ غاب عن أصحابه ما غاب عن جامعى اللغة أن هذه قبائل عربية أصيلة ، وأنها تملك من اللغة أضعاف ما تملكه القلة المحصورة فى الستة ، وأنه لا يعيبها أن تسكن الحضر ، وأطراف البلاد ، وتقارب الأعاجم والنصارى هناك ؛ لأنها بحكم أصالتها العربية ، وأنها من أهل شبه الجزيرة الخُلَّص — تملك كغيرها أن تنشئ الكلمات إنشاءً ، وتخترعها ابتداء ؛ — كما أوضحنا ، وقد فعلتْ —[٢] بل لكل فرد منها ذلك ما دام بعيداً عن التجريح (أى : ليس متهماً بالغفلة ، أو الجنون ، أو الكذب ، أو المرض المذهل) ولها أن تأخذ كغيرها من لغات العجم ما تشاء فتنقله إلى لغتها باسم : «المعرَّب» أو غيره من الأسماء ، — وقد أخذتْ — وإلا جمدت اللغة ، وتحجرت . وانطوى أهلها على أنفسهم منعزلين ، كانعزال الحيوانات الدنيا فى داخل قواقعها فكيف خُلِقت الألفاظ العربية الصحيحة أولَ ما خلقت ؟ وكيف دخلت الألفاظ المعرَّبة فى حوزة العربية ، واندمجت مع أخواتها العربيات ، ونطق بها

---

(١) الألفاظ والحروف لأبى نصر الفارابى (عن ص ١٢٨ ح ١ من المزهر) .

(٢) فى ص ١٤ و ٣٥ و ٤١ .

خلصاء العرب القدامى ، ونزل بها القرآن فى آيات كثيرة ومواضع متعددة لأمم أعجمية مختلفة ؛ بين فارسية ، وحبشية ، ويونانية ... ؟

كيف نوفق بين استبعاد تلك القبائل العربية الكثيرة وإباحة خلقها الكلمات ابتداء ، وابتكارها ما تشاء منها ، وحقها الثابت فى التعريب ؟

كيف نوفق بين استبعادها عن ميدان الاستدلال بلغتها وكلامها من أجل تلك التعِلَّة الواهية التافهة — ووجود « المعرب » الذى يجرى على لسان العرب جميعاً ، ويتخلل أبلغ كلام عربى مبين ؛ وهو القرآن الكريم ؟ إن وجود المعرَّب أقطعُ دليل على أن العرب الناطقين به عاشروا العجم طويلا أو قصيراً ، وأخذوا عنهم بعض لغتهم بسبب هذه المعاشرة أو بغيرها من الأسباب ، فارتضوه ، وقبلوه ، وأدخلوه فى لغتهم إمداداً لها وإثراء لمادّتها ، وأجروه على لسانهم عوناً له على الإبانة والترجمة عن المطالب المتجددة ، وأخذ مكانه من القرآن وغيره ؛ تقديراً له ، وتمكيناً لبقائه. فليس مقبولا ولا معقولا بعد ذلك أن نرفض كلاماً عربيا لإحدى القبائل بشبهة مهلهلة ؛ هى شبهة اتصالها بالأعاجم اتصالا قد يؤثر فى العربية ، وقد يغرى العرب بأخذ بعض ألفاظ أعجمية ، وزجّها فى غمار العربية .

على أنا نعلم أن بعض القبائل الست اتخذ له رحلات موسمية تتكرر إلى أطراف شبه الجزيرة شمالا حيث الرومان والسريان ، وبعض الناطقين بالعبرانية ، وجنوباً حيث النزلاء من الهنود ، والفرس ، واليونان . فقد كانت قريش (وهى من أظهر تلك القبائل وأعظمها) ترحل كل عام رحلة

الشتاء إلى اليمن ، ورحلة الصيف إلى الشام ، وتقيم فيهما ، وتخالط أهلهما ما شاءت لها دواعي التجارة ، وأسباب الحياة . وكذلك كان بعض القبائل الست الأخرى ؛ يرحل إلى أطراف البلاد الشرقية ، حيث الفرس ، وحيث إخوانهم الذين أخضعهم الفرس لسلطانهم حيناً من الزمان . فليس من النصفة أن نفرق بين القبائل العربية فى الحكم اللغوى ، ونجعلها درجات بعضها فوق بعض ، فى الوقت الذى يسجل فيه أعلام اللغة أن العرب الخلّص سواسية من حيث صحة كلامهم ، والاستشهاد بلغتهم ، لا فضل لأحدهم على الآخر من هذه الناحية ، وليس بينهم فاضل ولا مفضول ؛ فكلهم فى هذا سواء ، وأنه إذا انفردت قبيلة أو عربى أمين بكلمة أو أكثر لم يسعنا إلا قبول ما انفرد به ، ولم يجز لنا الرفض أو التجريح ؛ يقول بذلك ابن جنى ، وأبو حيان ، وأبو عمرو ، ، وابن فارس والشافعى وغيرهم ممن تصدوا لبحث هذه المسألة ؛ فقد انتهوا فيها للرأى السالف الذى سجلناه فيما تقدم[١] .

* * *

وبسبب الاقتصار فى الأخذ عن القبائل الست صح القول بأن خطة النحاة فى هذا الاقتصار قد ولّدت المشكلة السالفة ، ومشكلات أخرى ؛ نعرض الساعة لاثنتين منها :

أولاهما : أن ينطق عربى من تلك القبائل الستّ بلغة معينة ،

---

(١) ص ٣١

معروفة النسب ، ولكنها لقبيلة غير قبيلته . . .

ثانيتهما : أن ينطق عربي منها بلغة لقبيلة غير معينة وغير معروفة الاسم والكنْه المميز لها من سواها .

فإذا نطق أحدهما بما يخالف ما جمعه اللغويون وما استنبطه النحاة من هذه اللغة المجمَّعة كان كلامه مرفوضا عند الجامعين ، محكوماً عليه عند النحاة بالحكم المسلط على نظائره ؛ وهو : الشذوذ ، أو الندرة ، أو الضعف ، أو الخطأ (مع أن الأعرابي لا يخطىء على الصحيح ، كما سنعرف بعد)[1] .

وبديه أن الأخذ بهذا الحكم معناه القضاء على نوع من الكلام السليم الصحيح بغير مسوغ مقبول ، فوق ما فيه من فوضى لغوية تبعث الآراء المتناقضة ، وتثير أنواعاً قبيحة من الخلاف المذهبي بين المجتهدين والباحثين : كالذى وصفناه فيما سبق ، ونشهده اليوم فى النواحي اللغوية ولا سيما النحوية منها . ولست أتردد فى الجهر بأن الحكم هنا خاطىء ، وظواهر الخطأ بيَّنها الثقات الأعلام الذين أشرنا إليهم آنفاً ، وسأسوق بعض الأمثلة الأخرى التى تؤيد ما أقول ، وما أكثر الأمثلة التى توضح هذا النوع من الفساد والاضطراب ، وما جلب على طلاب النحو والمشتغلين به من متاعب علمية وعملية :

قال صاحب التصريح فى شروط إعمال « ما » عمل ليس . . . ما نصه :

---

(١) فى ص ٧٨ .

(« ومن شروطها : ألا يتقدم الخبر على الاسم ، وأما قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد اللهُ نعمتَهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثْلَهم بَشَرُ

فقال سيبويه : شاذ ؛ ولا يكاد يعرف . وقيل : غلط ، وأن الفرزدق تميمى لم يعرف شرطها عند الحجازيين ؛ فغلط فيها . وفيه نظر ، فإن العربى لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه) (١)» . ا هـ .

ثم قال المقرر (ياسين) على الهامش ما نصه :

« الذى قاله سيبويه إنما هو أن العربى لا ينطق بالخطأ ، ويجوز أن ينطق بغير لتغه كما بيناه فى حاشية الألفية ، فى باب ما لا ينصرف » ا هـ .

دهشت من هذا الرأى — الأول — المنسوب لسيبويه ، المردّد على ألسنة علماء أجلاء ، لا طلاب أغرار قد يذهبون فى فهمه مذاهب ، ويتخذون منه أحكاماً خطيرة . فبادرت إلى باب ما لا ينصرف فى كتاب « التصريح » فرأيت من التناقض والتضارب والجلاد بسليط القول ما يدور معه الرأس ، رأيت ما نصه عند الكلام على « فَعَالِ » علماً للمؤنث :

(« إن أكثر بنى تميم يبنى ما آخره راء على الكسر ، والأقل يعربها ، وإن اللغتين اجتمعتا فى قول الأعشى ميمون :

ومرَّ دهر على وبَارِ فهلكتْ جهرةً وَبارُ » . اهـ.

---

١) انظر مايتصل بهذا فى ص ٧٩ و٨٢

قال المقرر ياسين على الهامش (جـ ٢ ص ٢٢٥) ما نصه :

« (قوله وقد اجتمعت اللغتان) قال الدنوشرى : إن هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بنى تميم ، أو منهم . وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من أن يكون من الكثير منهم ، أو من القليل الذين يعربون ما آخره راء (ولا يبنونه كالأكثر) فإن كان الأول أشكل الحال ، وعلى الأول من الثانى يشكل بأن الكثير لا يعربون . وعلى الثانى منه يشكل بأن القليل لا يبنون » ا هـ .

ثم قال بعد ذلك مباشرة : (« كتب شيخنا العلامة الغنيمى بعده :

أقول على كل تقدير لا إشكال ؛ إذ العربى يجوز له أن يتكلم بغير لغته ، وهذا بعد تسليم أنه عربى ، وأنه يُحتَجّ بكلامه . والله أعلم بالصواب » ا هـ . ثم كتب الدنوشرى معقباً : (قوله : أقول على كل تقدير لا إشكال) كلام ساقط (كذا ! !) لا يصدر عن جاهل ، فضلا عن فاضل (كذا ! !) . أما أولا فلأن العربى لا يتكلم بغير لغته ، ولو قُطِّع إرْبا إرْبا ، كما فى مسألة الكسائى وسيبويه . وأما ثانياً فلأن الأعشى ميموناً لاينكر أحدالاحتجاج بكلامه ، وأنه عربى خالص .ا هـ.

ثم قال ياسين (« : والحق أن العربى يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطأ[1] ، وسيبويه ظن أن ما قاله الكسائى فى مسألة الزنبار خطأ كما

(١) جاء فى المغنى لابن هشام – جـ ٢ ص ٦ عند الكلام على أنواع « ما » ومنها المصدرية ، ما نصه الحرفى : « (العرب محميون من الخطأ فى الألفاظ دون المعانى) » . اهـ

حققنا ذلك فى حواشى الألفية . وقد رأيت بخط مولانا تاج الدين السبكى رحمه الله كلاماً يتعلق بهذه المسألة ، ومن جملته : والذى يظهر أن العربى لا يلحن ، ولكنه يمكنه أن ينطق بغير لغته ؛ فيتعين تأويلها ، وذكر مسألة : ليس الطيبُ إلا المسكَ ، وأن الأحمر واليزيدى لقّنا بعض الحجازيين الرفع فى كلمة : « المسك » وجَهَدَا فى تلقينه فلم يفعل ، وبعض التميميين النصب وجَهَدَا فلم يفعل . وقال : ليس فيهما أنهما لم يمكنهما(١) النطق بغير لغتهما ، بل إنهما لم يفعلا ، وفَرْقٌ بين عدم التمكن وعدم الفعل ؛ بأن عدم الفعل قد يجامع القدرة . وأما دعوى أن الأعشى ميموناً لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه فدعوى خالية عن الدليل ، إذ وقع لكثير من الأئمة الإنكار على بعض العرب كرُؤْبة ، والعجّاج ، وأبى بَجيلة ، ويحتمل أن يكون الأعشى من هذه الطبقة ») اهـ .

وجاء فى الأشمونى وحاشية الصبان عند الكلام على البيت السابق :

(«فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم ... » فى باب إعمال : « ما » النص التالى : أما قول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم   إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشرُ

فشاذ ، وقيل غلط ؛ سببه أنه تميمى ، وأراد أن يتكلم بلغة الحجاز ،

(١) أى : بعض الحجازيين ، وبعض التميميين .

ولم يدر أن من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر ، وقيل مؤول ») اﻫ .

وجاء فى حاشية الصبان : « قوله : (وقيل غلط) ، أىْ : لحن . وفيه أن المعروف أن العربى لا يقدر أن يلحن ، كما أنه لا يقدر أن ينطق بلغة غيره . كذا فى الروداني . ثم قال : والذى ينبغى ألا يشك فيه أن ذلك إذا تُرِكَ العربى وسليقته . أما لو أراد النطق بالخطأ أو بلغة غيره فلا شك فى أنه لا يعجز عن ذلك ، وقد تكلمت العرب بلغة الحبش والفُرس واللغة العبرانية ، وغيرها . وأبو الأسود عربى ، وقد حكى قول ابنته لأمير المؤمنين علىّ : « ما أشدُّ الحرِّ » بالرفع – والرفع هنا خطأ ، لأنها كانت تتعجب من شدة الحرّ ، ولا تستفهم – فقول سيبويه فى قصته مع الكسائى فى مسألة : «كنت أظن أن النحلة أشد لسعة من الزنبار فإذا هو هى» ، مُرهم يا أمير المؤمنين أن ينطقوا بذلك » ، لا بد من تأويله ؛ كأن يقال : المراد مُر من لم يسمع مقالة الكسائى ، ولم يدر القصة ، أو نحو ذلك ، مما يقتضى نطقهم على سليقتهم الذى هو المعيار » اﻫ . ثم قال الصبان : « هو كلام غاية فى النفاسة طالما جُرى فى نفسى » اﻫ .

فما هذه الآراء الكثيرة المتعارضة المتناقضة ؟ وما هذه المقارعات العقلية المضنية ، وما ضمنته من ألفاظ نابية ؟ وأىّ الآراء نأخذ ؟ وأيها ندع ؟ وما حجتنا فى إيثار هذا أو ذاك ؟ وكيف نضبط فى استعمالاتنا المختلفة كلمة : « وَبَار » وما شاكلها ؟ وما نصنع فى أسلوب كأسلوب :

"ليس الطيبُ إلا المسكُ" — وهو كثير الدوران — يهمل فيه فريق من العرب « ليس » ولا يُهملها فريق آخر ؟

إن النحاة موزعون ؛ كل يرى الحق فى جانبه ، ويحكم على قريعه بالخطأ الصراح . والمتعلمون والمتكلمون والكاتبون بين هؤلاء وهؤلاء حائرون لا تسعفهم ثقافتهم القائمة بتفهم هذا كله أو بعضه ، ولا يتسع صدرهم لقليله ، ولا تسمح لهم زحمة الأعمال ومطالب العيش المُلِحَّة باحتمال هذا العنت من أجل ضبط كلمة ، أو إقامة جملة . وعندهم أن الوقوع فى الخطأ — على قبحه — أهون شأناً ، وأيسر ضرراً من بذل الجهد المضنى ، وإضاعة الوقت فى تلك المتناقضات التى لم ينته فيها الأعلام إلى رأى مُوَحَّد ، أو مذهب متفق عليه .

ومثال آخر :

قال الأشمونى فى باب : « إنّ » ما نصه :

« إذا عطف على المنصوب (أى : على اسم إن) قبل استكمال « إنّ » خبرها تعين النصب . وأجاز الكسائى الرفع مطلقاً ؛ تمسكاً بظاهر قوله تعالى : (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون . . .) إلى آخر الآية وقراءة بعضهم : (إن الله وملائكتُه يصلون على النبى) برفع ملائكته — وقول الشاعر :

فمن ْ يكُ أمسى بالمدينة رَحْلُه فإنى وَقيّارٌ بها لغَريبُ .

وخُرّج ذلك على التقديم والتأخير أو حذف الخبر من الأول . . . إلخ »(١)

(١) انظر ما يتصل بهذا فى ص ٢٠٢ .

ثم زاد : « قال سيبويه : وأعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان » .

وجاء في حاشية الصبان تعليقاً على ذلك :

(قوله : وأعلم) . . . اعترض بأنه كيف يسند الغلط إلى العرب[1] ؟ وأجيب : بأنه لا مانع من ذلك ؛ لما سبق[2] من أن الحق قدرة العربي على الخطأ إذا قصد الخروج عن لغته ، والنطق بالخطأ . وقيل مراد سيبويه بالغلط مجرد توهم أن ليس في الكلام « إنّ » . وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه في المغني ، ويحتمل أن مراده بالغلط شدة الشذوذ . ا هـ .

وهذا كلام — كسابقه — لا يتردد المنصف الأريب في دفعه جملة وتفصيلاً ، سواء منه ما كان منسوباً لسيبويه والمدافعين عنه والمتأولين له ، وما كان منسوباً لسواه .

ومثال آخر من فيض المُثُل الضاربة في الأبواب النحوية .

جاء في شرح التوضيح باب الممنوع من الصرف (جـ٢ ص٢١٣) ما نصه :

(لا يقال « سكرانة » . وأما ما نقل عن بني أسد من أنهم يقولون : « سكرانة » ، ويصرفون كلمة : سكران ، فقال الزبيدي : ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف رديء . وقال أبو حاتم : لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها)[3] . ا هـ .

---

(١) انظر ما سبق خاصاً بهذا في ص ٧٦ وما بعدها . . . (٢) في ص ٨٠ .

(٣) لهذا إشارة في رقم ١ من هامش ص ٣٤ .

وجاء صاحب التقرير على الهامش فقال : (قوله : وقال أبو حاتم ..) وجه كونها مناكير أنها مخالفة للغات الفصيحة . وقد يقال : كيف ينكر عليهم ما هو لغتهم التى طبعهم الله عليها ؟ ا هـ .

وفى هذا المثال يقال ما سبق فى غيره وفى مئات من نظائره التى لم أسردها . وحين أقول « مئات » فإنما أقصد الحقيقة العددية المعروفة اليوم من غير مبالغة فى التقدير ولا إسراف .

من ذلك كله يتبين ما فى النحو من شوائب الخلط ، والاضطراب ، وعدم الاستقرار . ولها من سيئ الآثار ما وصفنا وما لم نَصِفْ .

وازدادت المشكلة تعقيداً بازدياد هجرة العرب (سواء أكانوا من القبائل الست أم من غيرها) . إلى الأمصار الجديدة ؛ كالبصرة ، والكوفة ، وبغداد ، ودمشق ، وحواضر المغرب ، والأندلس وغيرها ؛ فضربت القبائل النازحة هناك بخيامها ، واستقرت كل قبيلة بمصر ، وتكلّموا فيه بلسانها الأول ، وبلغتها ولهجتها التى كانت تصطنعها قبل هجرتها ؛ فتباينت اللغات واللهجات فى المواطن الجديدة ، تباينها فى المواطن القديمة ، بل زادتْ ، وصار لكل مصر لغة — بل لغات — تختلف قليلا أو كثيراً عن لغة غيره من الأمصار ، بقدر الاختلاف القديم بين لغتيهما قبل الهجرة من موطنهما الأصيل فى شبه الجزيرة العربية ، بل أكثر .

ثم زاد التدوين والتأليف والتعليم ، واستمد كل واحد من هذه الثلاثة وجوده من اللغة السائدة فى مصره ؛ فتباينت النتائج والآثار اللغوية ؛ العلمية

والعملية بتباين اللغة واستمساك كل قبيلة بلغتها ولهجتها ؛ فنشأت الفرق والمذاهب النحوية الجديدة وأنصارها ؛ ما بين بصريين ، وكوفيين ، وبغداديين ، وأندلسيين ، ومغاربة ... كل فريق يستمد أحكامه ويستنبط قواعده من اللغة التى تحيط به ، وتشيع فى حاضرته ؛ فاتسع ميدان الفوضى النحوية ، وكثر المضطربون فيه

ولم يقتصر الأمر على هذا ، بل كان من الجماعة الواحدة « كالبصرية أو الكوفية . . . » من يخرج عليها ويخالفها فى بعض آرائها فيبتكر رأياً جديداً ، أو ينضم إلى رأى فريق آخر ، فالبصرى قد ينادى برأى مستقل ليس لطائفته ، وقد يأخذ برأى الكوفى ، أو غيره ... ، والكوفى كذلك قد يستقل ، أو يتابع البغدادى أو غيره ، وهكذا ... لدليل ارتضاه وخالفه فيه حواريوه . فزاد تعدد الآراء النحوية فى المسألة الواحدة ، وزاد اختلاف الأحكام فيها ؛ وخفيت الحقائق على كثير من طلابها ، وصعب عليهم استخلاصُها مما يغشيها ، وزهدوا فيها أو كادوا ، وقد استدعى التعدد والاختلاف — الذى بدأ فى أواخر القرن الثانى — أن يقيم كل حجته ، ويدلى ببرهانه ، ويدفع أدلة الآخر ؛ فانفتح بذلك باب بغيض من المنطق الجدلى ، والسفسطة العتيقة ظل مفتوحاً حتى اليوم ، فملأ النفوس حنقاً ، وأرهق العقول ، وكاد يقضى على حسن الظن بجلال النحو ، وعظيم شأنه ، وشدة الحاجة إليه ، وإلى الاستفادة منه ، ولا سيما بعد أن تعاورته حقب وأجيال لم تُصْلِح من أمره شيئاً ؛ بل زادته تشويها وإفساداً ... ويكفى أن أشير — مرة أخرى —

إلى « الجوازم والنواصب » ، فى كتاب « همع الهوامع » ليفزع القارئ حين يرى الخلاف يشمل كل مسألة من مسائله ، وتعدد الآراء يعم قواعده ؛ فيملأ النفس حيرة واضطراباً ، يمازجهما دهش غامر ، وحسرة بالغة .

لعل فيما تقدم ما ينهض دليلا على أن النحاة الأوائل قصّروا وأساءوا — غير قاصدين — برغم ما لهم من فضل سابغ لا يجحده منصف ، وجميل لا يُمارِى فيه إلا جاهل أو مكابر — وقد سكت خلائفهم عن هذا التقصير . وكان سداد الرأى ، وصدق التقدير ، يقتضيهم أن ينظروا بعين الغيب إلى هذه المشكلة العنيفة التى جلبت البلاء بعدهم على النحو والنحاة وطلاب التحصيل ، ويتوقعوا ظهورها بارزة كأداء خطيرة ، فيبحثوا أول ما يبحثون مسألة اللغة فى القبائل المختلفة ؛ أمتساوية لديهم جميعاً ؛ فى الفصاحة ، وسلامة المبنى ، وصحة التركيب ، أم متفاوتة ؟ وماذا وراء البحث ؟

وراءه نتيجة هامة الأثر ، خطيرة الغاية . فإن صح أن اللغات والقبائل متساوية فى هذا — كما يقول الثقات ممن سردنا آراءهم [1] — صح الحكم القاطع بإخفاق كل محاولة لوضع « نحو » مُوحَّد « وقواعد » عامة شاملة تقدم لهذه القبائل كلها مع كثرة لهجاتها ، وتباين كثير منها ، وليس بعضها أحق بالأخذ من لغته دون الآخر ؛ فكلهم سواسية ، وليس بمستطاع الأخذ عنهم جميعاً ؛ فأى « نحو » هذا الذى يحوى فى ثناياه كل

---

(١) فى ص ٣١ بعدها .

القواعد والأحكام التى تنطبق على كل اللغات واللهجات العربية وتوافق أصحابها على وفرتهم ، وتشعب خصائصهم اللغوية ؟

إن « نحواً » كهذا — إن أطاقه الجهد ، واتسع له الوقت — يكون أشد بلبلة ، وأوسع اضطراباً ، وأعم فوضى من « النحو » الذى نعيبه ونزرى عليه . والسبب بيِّنٌ واضح مما قدمنا . فليس من المستحسن — إذاً — بل ليس من المستطاع — والأمر كما وصفنا — ، التوحيد النحوى .

وكذلك الشأن لو تفاوتت لغات القبائل — كما يرى فريق من الباحثين — فى مبلغ فصاحتها ، ونصيبها من السمو والسلامة ؛ إذ أننا عند التفاوت سنأخذ عن بعض دون بعض ، فنقع فى مثل ما وقع فيه النحاة الأقدمون ، ويجىء النحو الجديد مهلهلا قاصراً كالقديم — فما عسى أن نصنع ؟

سيجىء الجواب(١) صريحاً ، والعلاج ناصعاً شافياً ولكن بعد أن نقف هنا وقفة نعود فيها للكلام على ناحية من نواحى « الكثرة والقلة » .

إن الكثرة المستفيضة التى تبلغ عشرات النظائر ، ومئاتها ، هينة ميسورة فى حركات الإعراب (من رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وجزم المضارع بأداة الجزم . . . و . . . وسائر ضبط الحروف والكلمات) ، ففى كلام العرب من هذا ما يفوق الحصر ، ومهمة من يطلبه سهلة قريبة . لكن المشاق تصادفه وتقهره حين يحاول أن يحكم على جمع من جموع التكسير ، أو مصدر من مصادر الثلاثى ، أو صيغة من صيغ الصفة

(١) فى ص ١٠٦ .

المشبهة ، أو أمثال هذا ـ أنه كثير فهو قياسيّ ، أو قليل فهو سماعي . فأين تحديد النظائر المستفيضة التي تعينه على صحة الحكم ؟ وما السبيل إلى معرفة عددها وقد اختلفت الآراء في تقديرها ، بالرغم مما عرفناه قريباً من أن لغة كل قبيلة وكل عربيّ حجة ؛ لا دخل للقلة والكثرة ، والقوة والضعف في هذا ؟

ومن أجله كان الكوفيون ومن وافقهم من غيرهم ، أقرب إلى الحق والواقع ـ مع أنهم بالغوا في التساهل ـ حين أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع) [1] وحين (يعتبرون اللفظ الشاذ ؛ فيقفون عليه ، ويبنون على الشعر الكلام [2] من غير نظر إلى مقاصد العرب ، ولا اعتبار بما كثر أو قل) [3] . وهذا رأى اللغوى النحوى الكبير « أبي زيد الأنصاري » شيخ سيبويه ومعلمه [4] ؛ فقد كان يجعل الفصيح والشاذ

---

(١) محاضر جلسات المجمع ، دور الانعقاد الأول ص ٣٦٣ .

(٢) انظر آراءهم في رقم ١ من هامش ص ٤٤ .

(٣) أبو إسحاق الشاطبي المتوفى سنة ٧٩٠ في شرح باب الحال من الألفية (انظر المواهب ج ١ ص ٤٣) ويقول الأندلسي في شرح المفصل : الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول لاعتمدوه ، وجعلوه أصلا ، وبوبوا عليه . بخلاف البصريين .

(٤) ومما يدل على مكانة « أبي زيد » وعلو منزلته ما جاء في ص ٤٢ من كتاب : « مراتب النحويين » لأبي الطيب اللغوى الحلبي المتوفى سنة ٣٥١ ونصه :

قال أبو حاتم عن أبي زيد : كان سيبويه يأتي مجلسي وله ذؤابتان . قال : (فإذا سمعته يقول حدثني من أثق بعربيته فإنما يريدني) » اهـ .

ثم جاء فيه بعد ذلك مباشرة أن « الخليل » أفتى في بعض مسائل لغوية . فلما قابل « أبا زيد » استفتاه فيها ؛ فخالفه ؛ فرجع الخليل عن رأيه إلى رأى أبي زيد . =

سواء[1] ولعل هذا هو ما قصد إليه أبو حيّان بقوله : « طالما بنى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين . . .

أما البصريون ومن شايعهم فكانوا فى تشددهم بعيدين عن الجادة حين ارتضوا الكثرة ، واعتصموا بها؛ من غير تبيان لحدودها ، ومداها ، وشهروها سيفاً مُصْلَتاً قضوا به — ظلماً — على كثير من الألفاظ والاستعمالات الصحيحة ، وأرهقوا الناس من أمرهم عسراً .

ولقد منعوا جمع « مفعول » على « مفاعيل » جمعاً قياسيًّا ؛ بحجة أن ما ورد منه قليل لا يُسَوّغ القياس ؛ بعد أن أحصى بعض النحاة القدامى ما ورد منه فإذا هو — فى زعمه — قرابة عشرة ألفاظ[2] . ومعنى هذا أن العشرة ليست كثيرة عند البصريين وأشياعهم ؛ ومن ثم لا تصلح للقياس عليها . وهذا تحكم مرفوض ، وتَزَمت لا سند له . وليست آراؤهم أحق بالاتباع ، وأولى بالتقدمة — من رأى الكوفيين ؛ فكلاهما

= وقد روى « المازنى » أنه رأى « الأصمعى » وقد جاء إلى حلقة « أبى زيد » فقبل رأسه ، وجلس بين يديه ، وقال : أنت رئيسنا وسيدنا من خمسين سنة .

وجاء فى أخبار النحويين البصريين — ص ٤٥ — نقلا عن « السيرافى » أن أبا زيد كان يأخذ عن الكوفيين شيئاً من علم العرب .

(١) كتاب القياس فى اللغة ص ٤١ .

(٢) قال الأب أنستاس الكرملى العضو السابق بالمجمع اللغوى القاهرى : إنه عثر على عشرات من جمع « مفعول » على « مفاعيل » ، وأن جمعه بعد هذا قياسى ، عند الجميع . وقد ثبت لنا قوة رأيه وسجلناه فى باب جمع التكسير من الجزء الرابع من كتابنا : « النحو الوافى » .

ينتزع أحكامه من لغة العرب الخالّص الضاربين حول مدينته[١] (الكوفة أو البصرة) . وليس الكوفيون بأهون شأناً ، ولا أقل عدداً ، ولا أضعف مصادر — من البصريين (وإن ناصرت هؤلاء — كما يقول المؤرخون — السياسةُ ، والحزبيةُ ، والأهواء الدينية) وفوق هذا فالكوفيون أعلم بالشعر من البصريين ؛ كما يقول المحققون[٢] .

على أن البصريين — مع تزمتهم وتشددهم — لم يلتزموا التمسك بقانونهم فى الكثرة والقلة ؛ فقد خالفه بعض أئمتهم ، وفى مقدمتهم : « سيبويه » الذى أجاز القياس أحياناً على القلة التى ارتضاها الكوفيون للقياس . ومن هذا قوله[٣] : « سألت الخليل عن قول العرب : ما أُمَيْلِحه — تصغير : أملحَ — فقال : لم يكن ينبغى أن يكون فى القياس لأن الفعل لا يحقَّر — أى : لا يصغر — وإنما تحقر الأسماء . . . و . . . وليس شىء من الفعل ولا شىء مما سمى به الفعل يحقَّر إلا هذا ، وما أشبهه من قولك : ما أفعله) اهـ . ولا يعرف أن المسموع المصغر

---

(١) وفى هذا يقول الجاحظ (جـ ١ ص ٢٣ من البيان والتبيين) إن أهل الأمصار يتكلمون على لغة النازلة فيهم من العرب ، ولذلك نجد الاختلاف بين أهل الكوفة ، والبصرة ، والشام ، ومصر .

(٢) المزهر جـ ١ ص ١٤٨ .

(٣) فى الجزء الثانى من كتابه ، ص ١٣٥ .

من صيغة : «أفْعل» أكثر من كلمتين وردتا عن العرب ؛ هما[١] : «أميلح ، وأحيْسِن» فأباح القياس عليهما :

واليوم لا نريد أن نُسْلم زمام اللغة لهؤلاء ، أو هؤلاء ، أو سواهم من غير تبصر وطول تفكير . فما الذى يقضى به العقل؟ إن غاية البصرى والكوفى وغيرهما من طوائف اللغويين والنحاة هى : صيانة اللغة ، والمحافظة عليها من عوامل الضعف والفساد . ولكل وسيلته إلى غايته . ولكن الوسائل تتفاوت يُسْراً ومشقة ، وليناً وإعناتاً . وخيرها مالا مشقة فيه ولا إعنات ، أو ما كان نصيبه منهما ضئيلا محتملا . وهذا ينطبق أحياناً كثيرة على المذهب الكوفى دون غيره ؛ فبحسبه أن يبيح القياس على القليل من غير سعى وراء الكثير نصادفه أو لا نصادفه ، فى عصر تحول صروفه ، وكثرة الشواغل فيه ، وقلة المحصول اللغوى — دون السعى المرهق الكادح . وفى هذا التيسير — فوق ما فيه من راحة وترغيب — تنمية موارد اللغة ، وتمكين الانتفاع بها ، وإقدارها على مسايرة الحياة بمستحدثاتها العلمية والفنية ، فى العصور المتجددة من غير أن ينالها أذى ، أو يتسرب إليها ضعف . لكن يجب الأخذ به فى بِنْية المادة اللغوية وحدها ؛ طبقاً للبيان الذى تقدم[٢] ؛ فتستعمل الكلمة الواردة بصيغتها وبنيتها المسموعة ، وبطرائق

---

(١) حدد عددهما ، وصرح بلفظهما : «الجوهرى» . ونقلهما عنه صاحب «المغنى» فى الجزء الثانى ، عند الكلام على القاعدة الأولى من قواعد الباب الثامن ، الأمر الثالث ، ص ١٩٢ — فى بعض الطبعات — ، وكذلك الخزانة ج ١ ص ٤٧ .

(٢) فى هامش ص ٤٥ وفى ص ٥٦ .

استخدامها مفردة أو داخلة فى تركيب ، دون أن نتردد فى الأخذ ، أو نتشكك فى صحته ، مهما كانت القبيلة التى أخذنا عنها والعربى الذى حاكيناه ، ما دام ثقة غير مجرح ، أما فى العلامات الإعرابية فيجب الاقتصار على المشهور الذى سنوضحه بعد[١] دَرْءاً للمفاسد ، بالرغم من جواز غيره .

هذا هو الدستور الأقوم الذى يجب أن نحرص عليه فى كل شأن من شئونها ، وكل جديد نُقْدم عليه من أمرها ؛ فننظر : أمفيد هو ؛ فنقدم غير مبالين ، بل فرحين مسارعين ، أم ضار فنحجم غير مترددين ولا متوانين ؟

تشدد البصريون وضيّقوا ، واعتقدوا أن سلامة اللغة والدين فى هذا . ومالأتهم العوامل المختلفة التى أشرنا إليها[٢] ؛ فضفَت على مذهبهم قوة ، وأكسبته شهرة جعلت الناس أيامهم وبعدهم ينقادون لهم ، بغير مفاضلة تامة نزيهة بين آرائهم وآراء غيرهم من النحاة .

وكان من جرّاء تشددهم أن وجدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة كثيرة : تخالف مذهبهم ، وتهدم قواعدهم . فماذا يفعلون ؟

لجئُوا إلى التأويل المصنوع ، والتكالف المفسد ، والوصف بالقلة ونحوها ، فقل أن تجد قاعدة من قواعدهم سالمة من هذا البلاء . تراهم يذكرون القاعدة ، ويتبعونها بأمثلة خارجة عليها ، مخالفة لها ؛ يتناولونها بالتأويل النافر ، والتمحل البعيد ؛ كى تساير قاعدتهم ، وتساوق مذهبهم[٣] .

---

(١) فى ص ١٠٧ .

(٢) فى ص ٨٩ .

(٣) ومثلهم فى هذا قليل من الكوفيين .

وكأن القاعدة هي الأصل ، والكلام العربي هو الفرع . فإن أعوزهم التأويل والتمحل أسعفهم الحُكم بالقلة ، أو الندرة ، أو الشذوذ ، أو ما شاءوا من أسماء كهذه يقضون بها على كل ما يخالف ضوابطهم وأحكامهم . ويعجبني في هذا ما قاله العُكبريّ : (كيف نجعل ما وضعه النحويون للتقريب والتعليم مما لا أصل له ولا ثبات حجة على لسان العرب الفصحاء ؟ هذا لا يكون ، ولا يحتج به إلا جاهل) (١) .

ولم يتورعوا — هم وبعض الكوفيين — أن يُطبقوا قانونهم أحياناً على آيات من القرآن الكريم كما طبقوه على غيره . وهذه جرأة منقطعة النظير ، ونهاية الجمود على الرأي الخاطئ . وقد يكون من المفيد أن أسوق لهذا بعض الأمثلة الموضحة .

(١) يقولون : (إن الموصول يحتاج لصلة تجيء بعده ؛ فلا تتقدم هي ولا شيء منها عليه . أما نحو قوله تعالى : « وشَرَوْهُ بثمن بخسٍ دراهمَ معدودةٍ ، وكانوا فيه من الزاهدين » فمؤول على أن في الكلام حذفاً . والتقدير : « وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين » « ففيه » متعلق بمحذوف ، دلت عليه صلة « أل » ؛ وليس متعلقاً بالصلة نفسها (٢)) .

وليت المشكلة انتهت عند هذا ، بل جدت مشكلة أخرى بسبب

---

(١) راجع شرحه لديوان المتنبي في القصيدة الرائية في مدح ابن العميد عند البيت الذي أوله : « خنثى الفحول . . . » فقد جاء ما نصه ؛ (قال النحاة : لا يجوز الجمع بين علامتي تأنيث مع أن العرب جمعوا بينهما فقالوا : علقاة وبهماة وعزهاة ؛ فكيف نجعل . . . إلخ) .

(٢) الأشموني : باب الموصول عند الكلام على الصفة الصريحة التي هي صلة أل . وستجيء الإشارة لهذا في ص ١٩٦ .

هذا التأويل تداركوها بتأويل جديد(١) .

(٢) ويقولون : إن الحال لا تتقدم على صاحبها المجرور بحرف جر ؛ فيصطدمون بمثل قوله تعالى: « وما أرسلناك إلا كافـَّةً للناس » فماذا يفعلون ؟ يتأولون ؛ قائلين : إن « كافة » أصلها : « كافـًّا » (أى : مانعا عن مخالفة الدين) فهى حال من الكاف فى : « أرسلناك». والتاء فى « كافة » للمبالغة . أو : « كافة » صفة لمصدر محذوف ، والتقدير : إرسالة كافة للناس . . . أو . . . أو : . . . وكل تأويل من هذا يثير إشكالا جديداً يترقب حلا جديداً(٢) . . .

(٣) ويقولون : ندر تقديم الحال على عاملها الظرف أو الجارّ والمجرور المخبر بهما نحو : سعيد مستقرا عندك أو مستقرا فى هَجَر . وما ورد مخالفاً لذلك يحفظ ولا يقاس عليه . ثم يواجَهون بقراءة من قرأ بالنصب قوله تعالى : (والسمواتُ مطويات بيمينه) وقوله تعالى: (وقالوا ما فى بطون هذه الأنعام خالصةً لذكورنا . . .) فيجيبون : هذه قراءة شاذة(٣) .

فأى كلام هذا ؟ إن سلامة المنطق ، ورجاحة العقل تأبى مسايرتهم فيما يتوهمون .

هؤلاء علماء العربية وثقاتها يقررون فى إجماع رائع أن القرآن

---

(١) راجع حاشية الصبان فى الموضع المذكور .
(٢) راجع الصبان وحاشيته فى باب الحال .
(٣) راجع الصبان وحاشيته فى هذا الموضع من باب الحال .

أفصح كلام عربيّ ، وأنه فى المكانة العليا من البلاغة . فكيف يتفق هذا مع التأويل ، والتمحل ، والتقدير ؟ أيكون فى أعلى المنازل البلاغية ويُحرِم البصريون — ومن شابههم فى التأويل — محاكاة كثير من أساليبه وتراكيبه ؛ لأنها لا تطابق ، « قواعدهم النحوية » ؟ فإن نحن اجترأنا على مخالفتهم ، وسرنا على نهجه — حكموا على كلامنا بالخطأ ، ولم يجرءوا أن يصدروا هذا الحكم على الأمثلة القرآنية التى حاكيناها ، ولا على قواعدهم التى وضعوها قاصرة مقصرة ؛ وإنما يفرون من هذا وذاك إلى التأويل البغيض فى الآيات ، والتكلف المقهور .

إحدى اثنتين : إما الثبات على دعوانا فصاحة القرآن التى لا تدانيها فصاحة ، وبلاغته التى لا تسمو إليها بلاغة ؛ فتكون محاكاته فخراً ومحمدة ، ولا تجرؤ القواعد البصرية ولا غيرها أن تمد إليه سلطانها بالتأويل ، والتمحل ؛ بل يجب أن تسايره وتنضوى تحته ، وتخضع له . وإما أن ننزل عن تلك الدعوى لنخضع لسلطان القواعد ، ونعلن ولاءنا لها ، ولو خالفت القرآن ، وفصيح الكلام العربى .

ولو أن مخالفة القواعد للقرآن ، وجرأتها عليه — اقتصرت على مثال أو عشرة أو عشرين لهان الكرب شيئاً ما ، ولقلنا ما يقوله العربى : « فى الشر خيار ، وبعضه أهون من بعض » ولكنى انطلقت وراء هذه الأمثلة أجمعها ؛ فتم لى منها خمسون فى جلسة واحدة . فتوقفت ، ضجراً ، أسيفاً . ولا أدرى مبلغ ما كنت أجمعه لو تابعت الحصر

والاستقصاء ، وانطلقت أتصفح كتابا كالأشمونى وحاشيته ؛ يحوى كثيراً من هذه الغرائب . لكنى ضقت ذرعاً بعبث المتأولين ؛ سواء أكانوا من البصريين ، أم الكوفيين ، أم غيرهم ، وعجبت أن يمتد عبثهم إلى الكلام العربى الفصيح ، ويتمادوا فيه حتى يبلغوا القرآن الكريم . وتساءلت : كيف ساغ لهم هذا مع ما قدمناه من الحقائق[١] ؟ بل ما رأيهم فى الحقائق الدامغة التالية المختصة بالقرآن — وسأطيل الكلام فيها لحكمة تتضح بعد : —

ا — قال ابن خالويه فى شرح الفصيح : (قد أجمع الناس جميعاً على أن اللغة إذا وردت فى القرآن فهى أفصح مما فى غير القرآن . لا خلاف فى ذلك[٢]) .

ب — وقال صاحب الإتقان[٣] (كل ما ورد أن القرآن قرئ به جاز الاحتجاج به ؛ سواء أكان متواتراً ، أم آحاداً ، أم شاذا[٤]) .

حـ — وقال البغدادى فى خزانة الأدب[٥] : (كلامه — عز اسمه — أفصح كلام ، وأبلغه . ويجوز الاستشهاد بمتواتره ، وشاذه ؛ كما بينه ابن جنى) .

د — وقال الشاطبى فى شرح الألفية[٦] : (استشهد النحاة بكلام

---

(١) « ب » من ص ٣١ وما بعدها . (٢) المزهر حـ ١ ص ١٢٩ .
(٣) ص ١٤ و ١٥ طبعة الهند . (٤) انظر رأى ابن مالك فى ص ٩٩ .
(٥) ص ٣٣٩ محاضر المجمع اللغوى دور الانعقاد الأول .
(٦) ص ٣٤١ محاضر المجمع دور الانعقاد الأول .

العرب وشعرهم؛ فإن رواتها اعتنوا بألفاظها؛ لما ينبنى عليها من النحو. ولو وقعتَ على اجتهادهم لقضيت منه العجب. وكذا القرآن ووجوه القراءات).

هـ — وقال الدمامينى فى آخر الباب السابع من هنديته[1] فى قوله تعالى: (وكذلك نُنْجِي المؤمنين):

(قرئ وكذلك نُجِّي المؤمنين؛ بإدغام النون فى الجيم. وهذه القراءة تدل على جواز هذا الإدغام؛ فإن العربية تؤخذ من القرآن، المعجز بفصاحته. وقول من يقول: «مِثلُه لم يجئ عن العرب» مشيراً إلى أنه أحاط بجميع كلام العرب — فيه تحجير واسع. وكيف يجوز الاحتجاج والأخذ بأقوال نقلها عن العرب من لا يُعتمد عليه؛ لجهله، أو لعدم عدالته، أو لجهالة علمه وعدالته — ويترك الأخذ والتمسك بما ثبت تواتره عمن ثبتت عصمته عن الغلط؛ وهو سيدنا ومولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم، أفصح العرب. مع قوله تعالى: «إنّا نحن نَزَّلْنا الذِّكْرَ وإنّا له لحافظون». فإن قلت: القراءات السبع متواترة فيما لم يكن من قبيل الأداء، وأما ما هو من قبيل الأداء — كالمد، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإدغام، والإخفاء — فغير متواترة؛ كما ذكره ابن الحاجب فى أصوله، وذكره غيره. قلت: نعم؛ لكن لا يكون نقل القُرّاء

---

(١) ص ٥٤ ح ١ من المواهب الفتحية.

هذه الأشياء أقلّ من نقل ناقلى العربية ، والأشعار . والأقوال . فكيف يُطْعَن فيما نقله الثقات بأنه لم يجئ مثله ؟ ولو نقل ناقلون عن مجهول الحال لقبلوه ؛ فقبول هذا أولى) .

(وقال قتادة : كانت قريش تجتبى — أى تختار — أفضل لغات العرب ؛ حتى صار أفضل لغاتها لغتها ؛ فنزل القرآن الكريم بها . وقال أبو عمرو : القرآن الكريم لا يأتى بالقليل من اللغة ، ولا الشاذ) .

و — وقال الرازى فى تفسيره[1] : (إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول فجواز إثباتها بالقرآن أولى . وكثيراً مانرى النحويين متحيرين فى تقرير الألفاظ الواردة فى القرآن . فإذا استشهدوا فى تقريره ببيت مجهول فرحوا به . وأنا شديد التعجب منهم ؛ فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته فلأن يجعلوا ورود القرآن دليلا على صحته أولى) .

ز — وقال ابن حزم فى كتاب الفصل[2] : (لا عجب أعجب ممن إن وجد لامرئ القيس ، أو لزهير . أو لجرير ، أو الحطيئة ، أو الطِرِمَّاح ، أو لأعرابى أسدى ، أو سُلَمِىٍّ أو تميمى ، أو من سائر أبناء العرب — لفظاً فى شعر أو نثر جعله فى اللغة ، وقطع به ، ولم يعترض فيه . ثم إذا وجد لله تعالى خالق اللغات

---

(١) ص ١٩٣ ح ٣ .
(٢) ص ٢٩ كتاب القياس فى اللغة .

وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه ، ولا جعله حجة . وجعل يصرفه عن وجهه ، ويحرفه عن موضعه ، ويتحيل فى إحالته عما أوقعه الله عليه) .

ح ـ وقال علماء القراءات[١] : (إن القراءات السبعة ، بل العشرة ثابتة ، وموافقة قواعد العربية) .

ط ـ وقال الزجاج :[٢] (القرآن الكريم مُحْكَم لا لحن فيه بشىء يتكلم العرب بأجود منه فى الإعراب) .

* * *

ما رأى البصريين وأعوانهم فى هذه النصوص وأشباهها ؟ أيتأولونها ؟ أم يشكون فى صحتها ، أم ماذا ؟

الحق أنهم أسرفوا فى حب لغتهم ، وأساءوا اختيار الوسيلة لصيانتها ، بما عَقَّدوا ، وشعَّبوا وأوَّلوا ، وضيقوا على المتعلمين ، والكتاب ، والشعراء ، وسائر الناطقين بالعربية الفصيحة ، يحاكون بها القرآن ، وكثيراً من المأثور ، فيجبهون بأنهم أخطئوا حيناً ، أو اتبعوا الشاذ ، أو نهجوا النهج الضعيف حيناً آخر ، فتساورهم الوساوس ، وتستبد بهم الحيرة ، إذ كيف يحكم على كلامهم بهذا الحكم ؟ وهم إنما يتشبهون بالقرآن الكريم ، والكلام الأصيل ، ويستقون من أصفى معين يُقوِّم ألسنتهم ،

---

(١) ص ٨٧ ج ٢ من المواهب الفتحية .
(٢) ص ٨٢ ج ٢ من المواهب .

ويمدهم بزاد أدبي وافر ، وينهض بهم في مراقي البلاغة مالا تمدهم القواعد والضوابط .

إن مثل هؤلاء المتشددين في غير تدبر كمثل الأم إزاء وحيدها الذي أدركته على يأس وطول انتظار ؛ يدفعها الحب العارم إلى ملازمته ، والإسراف في صيانته ؛ فتحجبه عن الشمس والهواء ؛ خشية أذاهما . وتتخمه بصنوف المطاعم والمشارب ؛ خوف الضعف والذبول ، وترهقه بكثير الملابس ؛ استظهاراً للإعزاز ، أو مبالغة في التوقّي ؛ فيكون من وراء ذلك ما تخافه وتخشاه ؛ الضعف ، والمرض ، والهلاك .

لنرجع إلى هذه النصوص مرة أخرى . فقد أجمعت على أن القرآن الكريم موضع الاستشهاد والاحتجاج بكلامه ؛ جملة وتفصيلا ؛ ولم تدع ريباً في ذلك . ولكنها تناقضت بما صرحت في بعض نواحيها أنه قد يحوي القياسيّ ، وغير القياسي ، أي : المطرد والشاذ . فكيف نوفق بين الأمرين ؛ الإجماع على أنه موضع الحجة ، والإشارة إلى أنه قد يحوي الشاذ ، والشاذ عند جمهور النحاة لا يقاس عليه ؟ كيف يأتلف هذا مع الإجماع على أنه أسمى لغة بلاغية عرفها العرب ، والمتكلمون بلسانهم ؟

لقد حاك في نفسي من هذا شيء كثير . ولم أجد للسؤال جواباً أطمئن إليه من أجاباتهم. حتى اهتديت إلى رأي الإمام العظيم ابن مالك ؛ فقد أهمّه ماأهمّني من ذلك التناقض ، وداخله منه ماداخلني ؛ فلم يتردد في

اتباع ما يقضي به المنطق المعقول : (من التعويل على اللفظة الواحدة ، تأتى فى القرآن ، ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة ، فيعول عليها فى الجواز ومخالفة الأئمة . وربما رجح ذلك بأبيات مشهورة)[١] فأكبرته ، وارتاحت نفسى لرأيه .

ومن عجب أن يعيبه بعض العلماء لهذا ، ويصفونه بأنه غير منصف ولا واعٍ للمراد من المقيس وغير المقيس فى القرآن ، ويشرحون تلك القضية الغامضة شرحاً يزعمون أنه يزيل غموضها ، ولكنهم يسدلون عليها غموضاً كثيفاً جديداً . ومن الخير أن ننقل كلامهم[٢] . قالوا :

(إن القرآن قد يأتى بما لا يقاس عليه — وإن كان فصيحاً ، وموجهاً فى القياس — لقلته . فليس كل ما تكلمت به العرب يقاس عليه . وربما يظن من لم يطلع على مقاصد النحاة أن قولهم شاذ ، أو لا يقاس عليه ، أو نحو ذلك — ضعيف فى نفسه أو غير فصيح . وقد يقع مثل ذلك فى القرآن ؛ فيشنعون عليهم ، وهم أولى بالتشنيع ، والتجهيل ، والتقبيح ؛ لأن النحويين لما استقرءوا الكلام وجدوا كلام العرب قسمين ؛ قسماً يسهل عليهم وجه القياس فيه ، ولم يعارضه معارض ؛ لشهرته فى الاستعمال : أو لكثرة النظائر فيه — فأعملوه بإطلاق ؛ علماً بأن العرب كذلك تفعل فى قياسيه . وقسماً لم يظهر لهم فيه وجه القياس ، أو عارضه

---

(١) الشاطبى على الألفية (نقلا المواهب جـ ١ ص ٤٢) .
(٢) المصدر والموضع السالف .

معارض لقلته . وكثرة ما يخالفه ؛ فمتى قالوا : شاذ ، أو موقوف على السماع ، أو نحو ذلك – فمعناه أنا نتتبع العرب فيما تكلمت به من ذلك ، ولا نقيس عليه غيره ؛ لا لأنه غير فصيح – بل لأنا نعلم أنها لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه : أى : يغلب على الظن ذلك ، وترى المعارض له أقوى ، وأشهر ، وأكثر فى الاستعمال .

« هذا الذى يعنون ؛ لا أنهم يرمون الكلام العربى بالتضعيف ، حاشا لله ؛ وكيف؟ . وهم الذين قاموا بفرض الدفاع عن كتاب الله عز وجل . وعبارات الشريعة المطهرة ، وكلام نبينا محمد صلى الله عليه وسلم ؛ فهم أشد توقيراً لكلام العرب ، وأشد احتياطاً عليه ممن يغمز عليهم ما هم براء منه . اللهم إلا أن يكون من العرب من بعد عن بحبوحة أوطانهم وباين جمهرتهم ، وقارب مكان العجم ، أو خالطهم ، أو ما أشبه ذلك ممن يخالف العرب فى بعض كلامها ، وأنحاء عبارتها ؛ فيقولون : هذه لغة ضعيفة ، أو نحو ذلك . فهذا واجب أن يعرف به ، وهو من جملة حفظ الشريعة ، ومن الاحتياط لها . وإذا كان هذا قصدهم ، وعليه مدارهم – فهم أحق أن ينسب إليهم المعرفة بكلام العرب ، ومراتبه فى الفصاحة ، وما من ذلك الفصيح قياسى وما منه ليس بقياسى . ولا تضر العبارات إذا عرف الاصطلاح منها) » اهـ .

وهذا دفاع عن النحاة فيه إيضاح لطريقتهم ، وفى ظاهره شىء من القوة ، ولكن فى دخائله ضعف كثير :

(١) ذلك أنه جعل الكلام العربى قياسيا وغير قياسى ، والقياسىّ هو الكثير . ولم يحدد هذه الكثرة ، ولم يبين شياتها ومعالمها ، بل تركها مبهمة ، غامضة ، مطلقة ؛ كما فعل غيره من النحاة ؛ فوقعنا فى الحيْرة والفوضى ، والاضطراب ؛ بسبب العجز عن الفصل بين القياسى والشاذ ، وعدنا كما بدأنا ؛ ندور حول المشكلة الأساسية .

(٢) وجعل القرآن يأتى بما لا يقاس عليه ؛ لقلته . وإن كان فصيحاً وموجَّهاً فى القياس . وهذا غريب ؛ لا ندرك كيف يقع . فمن يُدرك أن القرآن يأتى بالفصيح الموجَّه(١) فى القياس ومع ذلك لا يقاس عليه ؟ أليس معنى هذا أن بعضاً من القرآن يؤيده القياس ولكن لا يقاس عليه ؟ أى : أنه مقيس غير مقيس . وهل بعد هذا تناقض ؟ .

(٣) وجعل القليل أو الشاذ لا يقاس عليه ؛ لا لأنه غير فصيح ، بل لأن العرب لم تقصد بذلك القليل أن يقاس عليه . أى : يغلب على الظن ذلك . فمن أين نعلم ، أو يتسرب إلى ظننا هذا ؟ وهل كان العرب الأوائل يعدون المقدمات ويُحْكِمون النتائج ويرتبون القضايا المنطقية — قبل أن ينطقوا ؟ وإذا كانت لا تريد من القليل أن يقاس عليه فلِم تكلمتْ به ؟ ولِم حكمْنا بفصاحته ؟ وهل تركته بعد أن تكلمت به ، وكان تركه طويلا يُدْخله فى حد المهمل الذى أُميتَ (وللمهمل من الألفاظ حكم آخر يختلف عما نحن بصدده) ؟ فإن لم تهمله لم يكن

---

(١) أى : الذى له وجه وحجة .

بالقليل ولا الضعيف ولا الشاذ . وهل تنبه أصحاب هذا الرأى إلى أن الحكم بقياسية الكلام عند قبيلة بمبلغ شيوعه عند غيرها ؛ يخالف كل المخالفة ماقرره العلماء — وقد نقلنا بعضه — من أن كلام كل قبيلة ، وكل عربى فصيح — حجة ؟

وهل فى استطاعة باحث منقب — ولو وقف نفسه على البحث وآفناها من أجله — أن يصل إلى ذلك الشيوع على وجه صحيح أو قريب من الصحيح مع ما أوردناه[1] من أن لغة العرب لا يحيط بها أحد ، وأن كثيرها ضاع بحوادث الأيام ، وقليلها ثبت على العواصف ؟

(٤) ولو كان الأمر فى القياس والسماع جاريًا على المفهوم من كلامهم[2] فلم اختلف النحاة فيما له قياس وسماع معًا ؛ أيعتمدون على القياس وحده ، أم على السماع وحده ، أم يبيحون الأمرين ؟ ألا يدل هذا على غموض القياس عندهم وخفاء حقيقته عليهم[3] ؟ .

تلك بعض الملاحظات التى تطالع من يسمع الرأى السالف ، والمقام لا يتسع لتسجيل الباقى .

واليقين عندى أن القرآن فوق مستوى التأويلات ، وأن فيصل الرأى فيه :

---

(١) فى ص ٣٦ و ٣٧ .　　(٢) فى ص ٤٧ وما بعدها .

(٣) راجع الصبان ، والخضرى ، والهمع فى باب : « أبنية المصادر » عند الكلام على قول ابن مالك : فعل قياس مصدر المعدى . .

وكذلك الصبان فى « جمع التكسير » عند الكلام على جمع فَعَل « على أفعال وفعول » وعند الكلام فى باب « أبنية المصادر على مصدر » المرة .

صحة الاستشهاد النحوى والبلاغى بظاهره؛ من غير نظر إلى قلة أو كثرة؛ كما يقول الإمام ابن مالك . وإذا كان الكوفيون يعولون على الشاهد الواحد أو الشاهدين مما سُمِع عن العرب فتعويلهم على ما ورد فى القرآن أحق وأولى؛ وليس مقبولا منهم — ولا من غيرهم — أن يلجئوا فيه إلى التأويل، وإن كانوا فى هذا أخف من إخوانهم البصريين . وليس مقبولا كذلك — بعد ما أوردنا من النصوص السالفة — رأى القائلين: " إن القرآن قد يُخَرَّج على غير الغالب [1] " ذلك أن كل ما يجىء فى القرآن قوىٌّ فصيح، بل هو فى أسمى مراتب القوة والفصاحة .

* * *

ولعل السبب فى امتداد الجدل إلى القرآن وغيره من فصيح الكلام القديم، بل السبب فى كثرة الآراء النحوية المختلفة؛ ما تباين منها أو تقارب — أمران أشرنا إليهما فيما سلف ، :

« أحدهما » الغموض الذى غشى القياسى والشاذ ، ولم يكشفه رأى صائب وضاح؛ يبين حقيقته ، ويجتمع الباحثون عنده فى كل مسألة تُعرض عليهم؛ فلا يأخذ فريق بالقياس ، وآخر بالسماع ، وثالث بالأمرين معًا .

---

(١) كالآيات التى سبقت فى ص ٩٢ وغيرها كثير وكقوله تعالى: (ولبثوا فى كهفهم ثلاثمائةٍ سنين)، بتنوين «مائة» — راجع حاشية الصبان فى باب العدد عند بيت ابن مالك: «وميزوا مركبا . . . »

ثانيهما : ما أشرنا إليه قبلًا من أن اللغويين الأوائل — على سابغ فضلهم ، وكريم صنيعهم ، ومنهم نحاة كما أسلفنا — عولوا فى جمع المادة اللغوية على القبائل(١) الضاربة وسط شبه الجزيرة العربية ، ونقلوا عنها أكثر ما نقلوا ، وأخذوا قليلا غيره من بقية القبائل الأخرى . وفاتهم — عن غير تقصير — شىء لم يصلوا إليه ، ثم خلطوا جُل ما نقلوا ، وأرسلوا بعضه فى بعض . وهذه القبائل وتلك يقع الخلاف بينهما فى كثير من الظواهر اللغوية ؛ مع أن لغتهما هى : العربية .

فلما جاء النحاة ، واستنبطوا قواعدهم مما جمعه اللغويون مختلطًا أو ناقصاً كان من المحتوم — كما تقدم — أن يصادفوا ذلك التباين والاختلاف ، ويكون له أثره فى أحكامهم ؛ فتجىء مطبوعة بطابعه ، موسومة بسمته . ينتزعون الحكم من الألفاظ الشائعة — فى زعمهم ، وعلى حسب اجتهادهم — عند قبائل وسط الجزيرة ، أو عند واحدة مشهورة منها — كتميم ، مثلا — ولا يلبثون أن يقعوا على ما يخالفه عند قبيلة أخرى ، وتتكشف لهم نصوص لغوية جديدة لم يهتدوا إليها عند الجمع والتدوين واستنباط القواعد ؛ فيحكموا على المخالف بالشذوذ أو القلة ، أو ما شاءوا من أسماء ؛ تفيد الضعف ، وتمنع القياس . ومن هنا نشأ التناقض والتضارب فى أكثر الأحكام ؛ فقل أن تجد حكمًا لا خُلف فيه ، ولا تعارض بينه وبين أمثلة أخرى من صميم الكلام العربى الفصيح ؛ حتى الأحكام التى تجرى فى النحو مجرى الأوليات من الفاعل والمفعول ، والمبتدأ ، وعمل النواسخ . . .

---

(١) سبق بيان هذه القبائل فى ص ٥٨ و ٦٩ و ٧٢ .

إن جمع المادة اللغوية من عدة قبائل ، وخلطها على الوجه الذى اختاره اللغويون الأوائل مفيد أتم الفائدة فى حصر صيغها ، وتجميع مفرداتها وتراكيبها ، ولمّ شتات أبنيتها . ولكنه مسىء إلى ضبط حروفها ضبطاً إعرابيا واستخلاص القواعد النحوية منها ، لما يحدثه من أحكام متعارضة متضاربة فى كل مسألة وكان جديراً بالنحاة الأوائل أن يتنبهوا لهذا عند وضعهم النحو ، واستنباطهم قواعده . وأن يسلكوا مسلكاً بعيداً عما يسىء ، متفقاً مع ما يعرفونه من أن لغات القبائل — وإن تشابهت فى أمور كثيرة — تختلف فى أخرى . وكان واجب الحيطة وأصالة الرأى يقضى عليهم أن يلجئُوا إلى إحدى طريقتين :

« الأولى » وضع نحو خاص لكل قبيلة ؛ يساير لغتها ولهجتها ، ويلائم لسانها دون غيرها من القبائل ؛ فيجىء نحواً صافياً ، لا بلبلة فيه ، ولا اضطراب ، ولا اشتراك ؛ كالذى تفعله اليوم البلاد الإسلامية فى قراءة القرآن ؛ فلكل صقع منها قراءة خاصة اختارها من بين القراءات المشهورة الصحيحة ؛ فهذا يقرأ برواية « حفص » وذاك يقرأ برواية « ورش » ... وآخر برواية « حمزة » وهكذا بقية الروايات السليمة الواردة .

ولهذا النحو مزيته ، بالرغم من صعوبة وضعه ، بسبب تعدد أنواعه ، وحاجة كل نوع إلى جهد طويل ، وملازمة واضعيه للقبائل المختلفة مدة طويلة ، وبالرغم من عيوبه الأخرى التى أوضَحُها قطع الصلة اللغوية والأدبية بين القبيلة وأخواتها التى تغايرها فى « نحوها » . قطعاً يتسع مداه وضرره بمرّ الزمان ، وقد يكون الخلف واسعاً بين هذا « النحو »

والقرآن ؛ فيعجز أهلها عن قراءة كتابهم الأقدس ، وفهم أحكامه ، وأحكام الدين ، والاتصال بالتراث القديم عامة .

هذا إلى أن القبيلة العربية لن تظل – أبد الدهر – محتفظة بعزلتها ، مقتصرة على بيئتها ؛ فتلك العزلة إن تهيأت أسبابها فى العصر الجاهلى وبعض ما يليه فلن تتهيأ فى باقى العصور ، فليس من حسن التدبير أن ننسى حين وضع « النحو » أنا نضعه لها ، ولأخلافها ، وأعقابها ، ولأمم أخرى مستعربة أو أعجمية ؛ انضوت تحت لواء الإسلام ، وتكلمت بلغة أهله ، وأنه سيجيء بعدها أقوام كثيرون لا يمتون إلى القبيلة الأولى بصلة ، أو يمتون إليها بأوهن الصلات وتلك عيوب تسيء إلى هذه الطريقة ، وتصرف عن التداوى بها .

الثانية : اختيار مثل لغوىّ بلاغىّ أسمَى ؛ ليكون وحده المرجع الذى تستنبط منه القواعد النحوية الموحدة ، فإذا تم استنباطها وجب على الناطقين بالعربية اتباع أحكامها ؛ لا ينفرد بهذا قبيل دون قبيل ، ولا فرد دون آخر ، واستخدموها جميعاً فى لغتهم العلمية ، والأدبية وسائر نواحيهم الجدية . أما الشئون اليومية الراتبة[1] التافهة فلكلٍّ لغته الموضعية ، ولهجته الخاصة ؛ إن شاء استعملها ، أو استعمل اللغة الرسمية المشتركة ؛ على نحو مما يقع فى أقاليم مصر – وغيرها – اليوم ؛ فللإقليم الجنوبى فى مصر لغته العامية التى تخالف لغة الإقليم الشمالى ، ولكل إقليم

---

(١) المتكررة بغير انقطاع .

منهما فروع تختلف فيها اللغة وتتباين فى بعض الأوصاف اللغوية . وكذلك الشأن فى البلاد العربية الأخرى والجميع بعد ذلك يرجعون إلى اللغة الفصحى فى شئونهم العلمية والأدبية والحكومية .

ولا شك أننا سنجد عنتاً فى اختيار القبيلة التى نُؤْثِر لغتها ولهجتها على غيرها . ومن الخير أن نريح أنفسنا من هذا العنت ؛ فنختار القرآن نفسه لذلك ، ونجعل لغته المسجلة فى المصحف هى اللغة الأثيرة التى نتخذها إماماً . مقتصرين فيها على قراءة واحدة من أشهر قراءاته لا نتعداها هى المدونة فى صحائفه ، ولا نذكر معها أن بعض الآيات توافق لهجة قريش ، أو هذيل ، أو غيرهما ؛ بل ننسى أو نتناسى فى حزم وإصرار هذه النسبة .

وإذا كانت لغة القرآن هى التى اجتمع الرأى قديماً وحديثاً على أنها أسمَى الصور العربية البليغة فلن نجد من أحد اعتراضاً على اختيارها ؛ فلا يغضب تميمى ، ولا قيسى ، ولا أسدى ، ولا بصرىّ ، أو كوفى . . . ، ولا غيرهم لإهمال لغته أو مذهبه وإيثار اللغة المُصْحفية عليها . ولن نجد فى إنفاذ خطتنا وتحقيقها عناء ؛ لأن القدماء (أثابهم الله) قد احتملوا الشطر الأكبر من ذلك بوضع « النحو » واستنباط قواعده . فمهمتنا مقصورة على مراجعة ذلك « النحو » إزاء القرآن ، وعرضه على كلام الله ؛ فما جاء موافقاً لظواهر الكتاب الكريم أبقيناه ، وما جاء مخالفاً أهملناه من غير أن نقبل فيه تأويلا ، أو نرضى بما يسمونه : « القليل أو الشاذ » فى

كتاب الله ، أو نحو ذلك من أسماء ابتدعوها، وآراء أطلقوها؛ كقولهم إن القرآن قد يخرج على غير الغالب ويمثلون بأمثلة ، منها : قوله تعالى : (ولبثوا فى كهفهم ثلاثَمائةٍ سنينَ) بتنوين « مائة » كما أشرْنا (١) —

فإن تفقدنا بعض القواعد فلم نجد لها شواهد فى القرآن ، ولم نجد فيه ما يخالفها رجعنا قبل إقرارها إلى كلام عربى نال من الشهرة والذيوع ما جعله مشاعًا بين القبائل ، أو بمنزلة المشاع ؛ وأمارة الشيوع أن يكون الحُكم الذى يستنبط منه موافقاً لغة القبائل كلها أو أكثرها ، مشتركاً بينها ، وأن تكون القاعدة النحوية المنتزعة منه منطبقة على كلام تلك القبائل أو أغلبها ، لا على واحدة دون أخرى ولا مقتصراً على لهجات وخصائص إعرابية فردية ، ليست عامة ، أو كالعامة . ومن الأمثلة : « المعلقات » ، وشعر « الحماسة » وبعض النصوص الشعرية والنثرية القديمة ، وغيرها من التراث الأصيل الذى يتقبله الناس على أنه مجرد ذخر أدبى ينسبونه لصاحبه ، ولكنهم يتناسون قبيلته ؛ لا يبالون أكانت تميمًا أم قيسًا أو غيرهما ؛ شأن فقهائنا اليوم يتخيرون من أقوال الأئمة السابقين ما يلائم العصر ، ويناسب الحياة القائمة ، لا يبالون أين يقع الرأى بهم ؛ أعلى شافعى ، أم حنفى ، أم غيرهما ؟

فإن رأينا من ظواهر القراءة القرآنية الموحدة ما يصلح لاستنباط

---

(١) فى هامش ص ١٠٤ .

حكمين مختلفين [١] أخذنا بهما ، ولم يكن أحدهما أحق بالمحاكاة من الآخر ؛ (منعاً للترجيح بلا مرجح ؛ كما يقولون) ولأن ذلك سيكون قليلا محتملا ، على أن الاقتصار على أحدهما أفضل ، منعاً للبلبلة التى نشكو منها .

بهذا « النحو » نأمن الوقوع فى الخلط والإفساد اللذين وقع فيهما النحاة القدامى فى أكثر مسائلهم ؛ بل كلها . فلا نقول إن الأسماء الخمسة قد تعرب بالحروف ، وقد تعرب إعراب المقصور ، وقد يعرب بعضها بحركات ظاهرة على الآخر . . . و . . . وإن الأفعال الخمسة ترفع بثبوت النون ، وقد تحذف هذه النون . . . و . . . وإن المثنى قد يعرب بالألف والياء ، وقد يعرب إعراب المقصور . . . وإن الحال [٢] لا يكون معرفة فى الغالب . وما ورد منه معرفاً فهو مؤول ، وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل ؛ وفصّل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفهما ، وإلا فلا تصح . . . و. . . إلى غير هذا مما هو بتدوين اللهجات واللغات المختلفة أشبه ، وصلته « بالنحو » أبعد ؛ فإنما وضع « النحو » للمعاونة على إصابة الضبط المؤدى إلى كشف المعنى وصحته . وإقدار المتكلم على سلامة الحركات وما يتصل

---

(١) كتجريد الفعل من علامة التثنية والجمع إذا أسند لفاعل ظاهر مثنى أو جمع ... فقد ورد فى القرآن مجرداً كثيراً وغير مجرد فى قوله : (وأسروا النجوى الذين ظلموا ...) وغيرها مما يؤولونه .

(٢) راجع ما يأتى فى الأشمونى .

بها ، فى سرعة ، ويسر ، وتخفيف . أما هذا ففيه تعويق ، ومشقة ، وتخليط . فوق ما فيه من تشعيب ، وإفاضة ؛ تحير العقل ، وتكد الذهن ؛ ولا تساعد على تفهم ، ولا إجادة ولا حسن مـَرانة . وإن ساعدت على صدق القائلين : « ليس فى الكلام خطأ أمام النحو القديم » .

ومن الواجب أن نقتصر على القرآن والنص القديم — الذى وصفناه — فى محض الحركات الإعرابية وعلامات البناء وما يتصل بهذا . أما فى متن الكلمات ، وفى الجموع ، والمصادر ، والمشتقات ، وأمثالها مما يتعلق بصيغة الألفاظ ، وبناءهيا كلها ، ومادتها الأصيلة ، وتقديمها ، وتأخيرها ، وذكرها ، وحذفها — فلا نقتصر فيه على القرآن ولا النص القديم : بل نرجع فيه — كما أسلفنا[1] — إلى القياس بمعناه العام الذى يبيح لنا محاكاة الكلام العربى الأصيل ؛ قرآناً وغير قرآن ، لا نخصّ به قبيلة معينة ، ولا فرداً بذاته ، فإذا أردنا محاكاته فى جمعه المصدر المؤكد لفعله جمع تكسير ، أو جمع «مفعول» على «مفاعيل» أو تحويل اسم الفاعل من الثلاثى اللازم والمتعدى إلى « صيغ المبالغة » كلها ، أو الإتيان بلفظ « أم المعادلة » بعد «هل» أو أن نصوغ اسم الآلة من الثلاثى اللازم أو نبتدئ بالنكرة ، أو نوقع المصدر حالا ، ونعتاً . . . أو . . . فعلنا غير متحرجين كما يفعل الأدباء والكتاب اليوم ، لأن لهذا كله نظائر مسموعة فيه وفى محاكاتها نفع محقق ، وتيسير محمود ؛ بتوسعة مادة اللغة ، وفسح المجال أمام الناطقين بها ، ولا سيما

(١) فى رقم ١ من هامش ص ٤٥ وفى ص ٥٦ ويجىء فى ص ٩٠ .

الشعراء والمشتغلون بالعلوم الكونية ، والباحثون عن مصطلحات جديدة ، ونحوها مما تدعو إليه الحاجة الأدبية ودواعي الاستعمالات الحديثة . نعم نُقدم على هذا القديم المتجدد غير مُبَالين هنا بكثرة السماع أو قلته ، أو بما يتعلل به النحاة للمنع (١) .

أما سبب التفرقة في القياس بين الحركات الإعرابية ومتن الكلمات فواضح مما قدمناه ؛ ذلك أن التضييق في القياس الإعرابي ، وقصره على القرآن وما ألحق به يُفيد في دفع الفوضى ، ومنع البلبلة في الضبط ، ويقضي على المذاهب النحوية المتناقضة ، التي لا يعدم الخطأ معها تصويباً . بخلاف الإطلاق في قياس متن الألفاظ ، وعدم قصره على القرآن ؛ أو على بعض القبائل — فإنه يفيد في توسعة أصول اللغة ، وتنمية موادها ، وفتح المسالك الصالحة أمام الناطقين بها . من غير أن يفضي إلى شيء من البلبلة ، أو الاضطراب ، أو الإساءة ، فأيّ إساءة للغة في أن نأخذ عن قبيلة كلمة أو تركيباً لا تستعمله قبيلة أخرى أو أن نبحث عن مصدر فعل من الأفعال ، أو جمع من جموع التكسير . أو صيغة من المشتقات أو . . . أو . . . — فنجد السبيل ميسراً ، والنظائر التي تعين على القياس قريبة مهيأة ؛ لا نبالي بكثرة أو قلة ؟ . . .

أي إساءة في أن نُقدم بعض الألفاظ ، أو نؤخرها ، أو نُثبت ، أو نحذف ما نشاء — غير خاضعين إلا للمسموع الفصيح بغير نظر

(١) وبهذه المناسبة نعود إلى التذكير بالمذهب الكوفي وغيره مما سبق في ص ٤٥

لما يسمونه : « المطرد أو الشاذ » ، أو لتعليل النحاة ، وإعناتهم ؟

ومع ما فى هذه الطريقة من توسعة وتيسير — فيها إيجاز للقواعد النحوية ، واختصار لأحكامها ؛ إذ أنها تغنينا عن كثير من تلك القواعد المعوّقة المقيّدة ، التى تحرم علينا أنواعاً من المباح (١) لا تحرمها الاستعمالات العربية الأصيلة ، كما تغنينا عن أخرى تبيح لنا الاستعمال بشروط (٢) وقيود .

هذه الطريقة أفضل من سابقتها ، وأبرأ من عيوبها ، ولا يزال التداوى بها كفيلا بالبرء مما نعانيه ، ولن نجرى معها فى القياس وراء الكثرة أو القلة كما أشرنا ، بل يكون القياسىّ فى الحركات الإعرابية هو : ماله نظير فى القرآن (فى القراءة التى أجمعنا على اختيارها ، وكتب المصحف بها فعلا) أو فى الشائع من كلام العرب ، على الوجه الذى شرحناه . ويكون القياسىّ فى متن اللغة ونصوص الكلمات هو : القرآن : (بقراءاته المختلفة) ، وكلام العرب جماعات وأفراداً . ونريح أنفسنا والمتعلمين من بلاء كثير ، وجهد لا طائل وراءه . ونحل مشكلات كثيرة عزّت على الحل حتى اليوم ؛ كمشكلة التضمين النحوى والبيانى ، وكالخلاف فى تعدية بعض الأفعال أو لزومها ، وكإنابة بعض حروف الجر عن بعض و . . . و . . . (٣)

---

(١) كتحريم صياغة اسم الآلة إلا من الثلاثى المتعدى دون اللازم ، عند فريق كبير منهم وكذلك صيغ المبالغة (عدا « فعال ») . وكذلك بعض الجموع والصفات المشبهة .. و..

(٢) كالقيود الموضوعة على الابتداء بالنكرة ، وجموع التكسير ، والمصادر ، و ...

(٣) عرض المجمع اللغوى القاهرى لبعض المشكلات ولاسيما التضمين ؛ فأطال عنده الوقوف=

هذا إلى أنها الخطوة الأولى لإصلاح النحو التفصيلى الموسَّع قد نستطيع بعدها أن نتناول بعض مسائله وأحكامه بالحذف أو الإدماج ، ونصل إلى نحو مختصر موجز ؛ يلائم ناشئة اليوم ، وجمهرة المثقفين غير المتخصصين .

ومما يشجع على اختيار هذه الطريقة ، وعدم الاعتراض عليها —أن القبائل العربية الأصيلة انقرضت ، وأن الأمم الدخيلة على العرب اليوم أكثر من بقايا العرب الخلَّص . وهؤلاء وهؤلاء لا تجمعهم بالبصريين ، أو الكوفيين ، أو البغداديين ، أو غيرهم — رابطة عصبية تجعلهم يتعلقون بها ، وينتصرون لها دون الأخرى ؛ بل كل ما يعنيهم أن يجدوا نحواً ميسراً وافياً .

وهبنا نجد اليوم بقايا من القبائل التى كانت ضاربة حول البصرة أو الكوفة أو غيرها ؛ تلهج لهجتهم ، وتنطق لغتهم — فإنهم لا شك بقايا ضئيلة . وسندع لها لغتها الموروثة ، تصطنعها فى شئونها اليومية إن شاءت . أما فى الشئون العلمية والفنية وسائر المواقف العالية فاللغة الموحدة ، واللسان الجديد ، الباقى ما بقى القرآن .

= ولكنه انتهى فيه إلى قرار زاده غموضاً واضطراباً وقد نقلنا كلامه إلى آخر الجزء الثانى من كتابنا : « النحو الوافى » وأردفنا ما نقلناه برأينا فى « التضمين » وفى ذلك الجزء أيضاً باب خاص بتعدى الفعل ولزومه وباب آخر لحروف الجر ، ومعنى نيابة بعضها عن بعض . والأمر فى المشكلات الثلاث لا يتطلب فى الغالب أكثر من الأخذ برأى الكوفيين ومن لف لفهم. وملخصه : أن هذه لهجات ولغات أصلية ؛ لم ينب فيها لفظ عن لفظ ، ولم تتضمن كلمة معنى أخرى ، ولم يحذف من الجملة ولم يقدر فيها شىء . إلى غير هذا مما هو مدون تفصيلا هناك .

وليس ثمة ما يمنع قبيلة أن تصطنع لغتها الخاصة فى شئونها المقصورة عليها إن شاءت ، وأن تضع لها « نحواً » يلائم تلك اللغة . ويساير أصولها . على أن يكون النحو العام وحده هو الدستور المشترك بين العرب والمستعربين جميعاً .

* * *

وبهذه المناسبة (التى ندعو فيها إلى نحو جديد) أشير إلى مقال لبعض الباحثين يقترح فيه « نحواً » جديداً ؛ أساسه مراجعة المذاهب النحوية القديمة ، واختيار كل بلد منها ما يلائم لهجته العامية ، أو يقاربها ؛ فإذا كانت العامة فى صقع من الأصقاع تلتزم الألف فى المثنى ، والواو فى الأسماء الخمسة — وجب أن ننتقى لها من المذاهب النحوية ما يوافق هذا . وإذا كانت العامة فى صقع آخر تلتزم الياء فى المثنى ، والألف فى الأسماء الخمسة — بحثنا عن مذهب يؤيد لهجتهم ، ووضعنا « النحو » مطابقاً لها . . . وهكذا يتعدد النحو بتعدد العاميات ، وما أكثرها فى الأقاليم المختلفة بل فى الإقليم الواحد . . .

وهذا رأى خاطىء ؛ لاحظ له من السداد ؛ إذ يعدّد اللهجات الرسمية والواقعية بين البلاد الناطقة باللغة العربية ، ويقطع الصلات المادية والأدبية بينهما ، ويمزق أواصر القوة التى تجمعها ، وفى مقدمتها آصرة اللغة ، كما يقطع الصلات بينها وبين تراثها الدينى ، والعلمى ، والأدبى القديم . هذا إلى أن اللغة العامية — مع تعدد أنواعها — تتغير بتغير الأيام

والحوادث — كما هو معروف مشاهد — فالنحو الذى يُبنى على أساسها نحوٌ قصير العمر ؛ لن يفوز باستقرار . وشتان بينه وبين النحو الذى نقترحه ؛ فإنه طويل العمر غاية الطول ، يرجى منه — على طول المدى ، وتوالى الحقب — أن يكون جارياً على كل لسان عربىّ ، بارزاً فى كلام العامة والخاصة ، فى جليل الشئون ويسيرها .

نعم — إن الأخذ بالنحو — كما اقترحنا — سيؤدى إلى إهمال كثير من القراءات القرآنية ، واللهجات العربية ، واستغلاق كثير من النصوص التى تحوى تلك اللهجات . ولكن هذا كله ليس جديداً على أهل العصور القديمة والحاضرة ؛ فأكثرهم لا يعلم شيئاً من هذه القراءات واللهجات التى هى قَصْرٌ على طائفة محصورة ، معدودة ، يتلقونها بالتعليم والتوقيف . أما غيرهم فلا يدرى عنها شيئاً . فليس فى الطريقة المقترحة طارئ جليب .

وليس مما يضر النحو المقترح أن تظل القراءات واللهجات وقفاً على طائفة خاصة ترغب فى تعلمها ، وتلقيها . ونوضع لها الكتب المفيدة ، وتُستَقْصَى الآراء النحوية التى مصدرها اللهجات ولغات بعض القبائل لِتُدَوَّنَ مستقلة فى تلك الكتب ، بعيدة عن النحو العام ؛ كى لا نعود إلى الخلط ، والفوضى ، والتناقض ، وغيرهذا مما كان داء النحو القديم ، وكان دواؤه فيما اقترحناه .

* * *

عُصُور الاحتِجاج والتوثيق

. . . ومشكلة أخرى — لها أوثق الصلة بما تقدم — لم يتنبه اللغويون الأوائل لمعقباتها ، أو همْ تنبهوا لها ولكن لم يقفوا منها الموقف الحاسم الحازم ؛ برأى فيصل يلتزمون حدوده . ويلتزمه بعدهم النحاة وغيرهم من سائر الباحثين ؛ تلك هى مشكلة : « عصور الاحتجاج ، وصحة الاستشهاد » .

فقد اتفق الرأى على أن الكلام الذى يُحتجّ به فى الشئون اللغوية ، ويؤخذ به فى الاستشهاد — هو كلام العربى الأصيل ، الذى لا مجال لاتهامه أو تجريحه . وهم يريدون بالعربى الأصيل : مَنْ نشأ بالبادية . وأقام فيها حياته ؛ فلم يفسد لسانه بلغة الحضر المختلطة ، ومعاشرة الأعاجم . ويريدون بالاتهام والتجريح : ألاّ يكون معروفاً بالكذب اللغوى والاختلاق ، أو مصاباً بخبل ، أو جنون . . .

ولسْنا بصدد الإفاضة فى هذا الرأى ، ومناقشته من نواحيه المختلفة ؛ قويـّها وضعيفها ، موافقها للعقل والواقع ومخالفها ؛ فمجال هذا كله بحث آخر . وإنما الذى نحن بصدده هو أن العربى الأصيل عندهم قد يفقد أصالته اللغوية بسكنى الحضر ، وبمخالطة الأعاجم . ويطلقون على كلامه عندئذ ، اسم : « المولـَّد » ، أو : « المحْدَث » وهذه العلة أو التـّعلة هى التى اعتمد عليها اللغويوُن الأوائل فى الأخذ عن بعض القبائل

دون بعض — كما سبق تفصيل هذا[1] — وهى التى جرّحوا بها بعض شعراء الجاهلية الأعلام ؛ كعَدِىّ ، والأعشى . . . ولم تأخذهم بهما وبأضرابهما رأفة ، ولم يشفع لهما عند القادحين السبق الزمنى والفنىّ اللغوىّ .

لكن ما السبيل إلى ملازمة البادية — فى عزلة تامة — والفرار من مخالطة العجم ؟ إنْ أمكنَ هذا فى عصور الجاهلية فليس يمكن بعد ظهور الإسلام ، وامتداد رقعته إلى جهات المعمورة ، وانسياب العرب — كالطوفان الجارف — إلى بلاد العجم غُزَاةً فاتحين ، وتسرب الأعاجم إلى قلب البوادى (التى كانت مغلقة فى وجوههم) عبيداً ، أو إماء ، أو حجّاجا ، أو مقيمين ، أو زائرين ، لوجه من الوجوه المختلفة ، واختلاط الفريقين معًا اختلاط معاشرة ومشاركة . وقد سوّى الإسلام بين الفريقين فى أكثر الحقوق والواجبات ؛ وأزال الفوارق أو كاد ؛ فانتهى الاختلاط المؤقت إلى اندماج تام . وامتزاج كامل — فى أكثر الأحيان — بعد زمن طال أو قصر على حسب الأحوال وتَهيُّؤ الأسباب . . .

وإذْ جرى الأمر على ما وصَفْنا ، تعرضت أصالة اللسان العربى للاتهام عندهم والتجريح . وصارت الثقة به مزعزعة عند أولئك المشرعين . والرواة اللغويين ومن لفّ لفّهم ، وأخذ بطريقتهم من جمهرة النحاة وغيرهم .

وهنا نسألهم : ما مدى الاتصال الذى يعيب أصالة اللسان

---

(١) فى ص ٥٨ و ٧٢ .

ويضعف الثقة به ؟ ما حدوده، وما قُوّته؟ أيكفى فيه مجرد الاتصال، والاختلاط ، ونزول العربىّ الأمصار ؛ سواء أقصرت المدة أم طالت ، وكثر عدد الأعاجم أم قلّ ؟ وسواء أكان أهل المصر متحفظين ، متحرزين ، أم متساهلين متهاونين ؟

أفلا يتطلب الأمر مدة زمنية تكفى لتأثر العربى بالأعاجم فى لغته، وتسرب العجمة بمادتها ومظاهرها إلى لسانه؟ فما هذه المدة التى تكفى للعدوى ؟ أيوم ، أم شهر ، أم أكثر . . . ؟ وما مدى التأثر ؟ أقليله وكثيره سواء فى التجريح والاتهام ، أم لا بد من شيوع الفساد وكثرته ؟ وما حد القلة والكثرة والشيوع والانحصار ؟ . . . .

تلك أسئلة لم يقطع فيها اللغويون والنحويون السابقون — مع يقظتهم ، وعميق تفكيرهم — بإجابة شافية ، موحَّدة أو قريبة من التوحيد . فمن قائل إن نزول العربىّ الأمصار محقق الخطر على اللغة ، ولو قلَّت المدة ، وقل الاتصال فيها بالأعاجم . ومن مخالف لذلك ، مشترط طول الإقامة ، وكثرة الاتصال من غير بيان للطول والكثرة . ومن ثالث يقول إن ذلك مشروط بإهمال الفُصْحَى فى ذلك المصر ، وبالتهاون فيها تهاوُناً تظهر أماراته بانتشار اللحن ، وذيوع الخطأ هناك . ومن رابع يرى أنّ الخطَر المتوقع لم يتحقَّق إلا بعد قرن للهجرة . ومن مخالف يحدد لذلك قرنين . . . أو ثلاثة . . . أو . . .

آراء متنافرة ، وخلف واسع ؛ له أثره العَمِيق فى اللغة ؛ مادتها .

« ونَحْوِها » ، وسائر فروعها . فلم يكن غريباً بعد هذا أن نسمع الراوية اللغوى الكبير أبا عمرو بن العلاء يقول[١] : « لقد حَسُن هذا المولّد ، حتى هممت أن آمر صبياننا بروايته ، يعنى بذلك : شعر « جرير ، والفرزدق » . فجعله مُولَّداً بالإضافة إلى شعر الجاهلية والمخضرمين . وكان لا يعد الشعر إلا ما كان للمتقدمين . قال الأصمعى جلست إليه عشر حِجَج ، فما سمعته يحتجُّ ببيت إسلامى . وسئل عن المولَّدين فقال : « ما كان من حَسَن فقد سُبِقوا إليه ، وما كان من قبيح فهو من عندهم ، ليس النمط واحداً » . ويقول السيوطى :

« هذا مذهب أبى عمرو « وأصحابه ، كالأصمعى ، وابن الأعرابى . أعنى أن كل واحد منهم « يذهب فى أهل عصره . هذا المذهب . ويُقدّم مَن قبلهم . وليس « ذلك لشىء إلا لحاجتهم فى الشعر إلى الشاهد ، وقلة ثقتهم بما يأتى به المولّدون . . . » . اهـ

ولم يكن غريباً كذلك أن نرى الأصمعى لا يحتج بشىء من شعر الكُمَيْت ، والطِّرِمَّاح ، ويَعُدّهما مولّدين[٢] . ويتحدث عن نفسه قائلا : « أقمت بالمدينة زماناً . ما رأيت بها قصيدة واحدة صحيحة ، إلا مصحفة ، أو مصنوعة . وكان بها ابن دأب[٣] يضع الشعر ، وأحاديث السمر ، وكلاماً ينسبه إلى العرب ، فسقط ، وذهب علمه ، وخفيت روايته[٤] » .

---

(١) ما يأتى منقول من كتاب العمدة جـ ١ ص ٥٧ ومن المزهر جـ ٢ ص ٣٠٤ .
(٢) المزهر جـ ٢ ص ٢٥٤ الطبعة القديمة .
(٣) توفى سنة ١٧١ هـ .
(٤) المزهر جـ ٢ ص ٢٥٩ الطبعة القديمة .

يقول هذا عن عيسى بن يزيد بن بكر بن دأب ، الشاعر الكبير والعالم الأكبر فى الأخبار ويتهمه بما اتُّهِم به الأصمعى من عبد الرحمن ابن أخيه ؛ فقد سئل : ما فعل عمك ؟ فقال : قاعد فى الشمس يكذب على الأعراب (١) . »

ويُعْرِض شيخه « أبو عمرو بن العلاء » عن شعر « جرير والفرزدق » فى الوقت الذى يروى فيه الرواة أنّ « (الحذاق يقولون : الفحول فى الجاهلية ثلاثة متشابهون (٢) ؛ زهير ، والفرزدق — والنابغة ، والأخطل — والأعشى وجرير .) » (٣) ولن يصف الحذاق (وهم المختصون بهذا الأمر ، الخبراء الأمناء فيه) شاعراً بأنه من الفحول إلا إذا كان قويم اللغة ، صحيح اللسان ، لأن هذه أولى صفات الفحولة ، بل أول شرط لوجودها .

---

(١) المزهر ج ٢ ص ٢٥٢ الطبعة القديمة . وبهذه المناسبة ، وما يقع فى الأحكام والآراء من تضارب عجيب ، وتناقض بالغ ، أذكر أن أبا الطيب بن على اللغوى ، الحلبى ، المتوفى سنة ٣٥١ هـ سجل فى كتابه المسمى « مراتب النحويين » فى الصفحة التاسعة والأربعين من طبعته الحديثة ما نصه — بعد أن سرد حكاية الأصمعى مع ابن أخيه الواصف له بالكذب . قال :

هذا باطل ، ما خلق الله منه شيئاً ، ونعوذ بالله من معرة جهل قائله ، وسقوط الخائضين فيه . وكيف يقول ذلك عبد الرحمن ؟ ولولا عمه لم يكن شيئاً . وكيف يكذب عمه وهو لا يروى شيئاً إلا عنه ؟ وأنى يكون الأصمعى كما زعموا ؟ وهو لا يفتى إلا فيما أجمع عليه العلماء ، ويقف عما يتفردون به عنه ، ولا يجوز إلا أفصح اللغات ، ويلج فى دفع ما عداه . . . اهـ .

(٢) أى لكل واحد شبيه .

(٣) المزهر ج ٢ ص ٢٩٧ .

ولابن قتيبة رأى يختلف عن هذين ؛ فهو يقول : « كل قديم من الشعراء فهو مُحْدَث فى زمانه، بالإضافة إلى من كان قبله . . . ولم يَقْصر الله الشعر والعلم والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خص قوماً دون قوم ؛ بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده فى كل دهر ، وجعل كل قديم حديثاً فى عصره . . . »(١)

ومعنى هذا أنه لا يرتبط فى صحة اللغة وبلاغة الكلام بقبيلة ولا بعصر ؛ وإنما مناط الأمر عنده تحقق الغرض الذى يرمى إليه من السلامة والبصر ؛ لا يبالى بعد ذلك أين وجدهما ، ولا متى صادفهما ؛ فلا اعتبار لعصر معين ، ولا لقبيلة خاصة ؛ وإنما الاعتبار كله للبلاغة وما يتصل بها . وأول شرط من شروطها — كما هو معلوم — صحة المفردات والتراكيب ؛ وإذاً لا فضل لعربى فى باديته على عربى فى حضره ، ولا لشاعر جاهلى على آخر إسلامى أو مُحدَث : وإنما يجىء التفاوت والتفاضل من حيث الصحة ، ومن حيث البراعة وتحقق البلاغة وشروطها ولم يوضح هذا الرأى البرّاق أمارات الصحة والبراعة ، ولا علامات تحقق البلاغة (٢) ، ولا الثقة الثبت الذى يكون أهلا للحكم.

ولابن جنى وأضرابه رأى يقارب هذا فى ظاهره ، ويخالفه فى حقيقته . يرى أن الأخذ وعدمه ليس رهناً بالبدو أو الحضر ؛ وإنما

(١) العمدة ج ١ ص ٥٦ ، ٥٧ .

(٢) مناقشة هذا الرأى والحكم عليه تتضح من مناقشة نظيره الذى يجىء بعده مباشرة .

هو رهن بصحة اللسان وسلامته ؛ فحيثما وجدا فقد صح الأخذ ، وإلا فلا يصح ، يتساوى فى هذا أعراب البادية ، وسكان المدن ، وعلة ذلك عنده [1] («ما عرض للغات الحاضرة وأهل المدر من الاختلاف والفساد والخطل. ولو علم أن أهل مدينة باقون على فصاحتهم ولم يعترض شيء من الفساد للغتهم ، لوجب الأخذ منهم كما يؤخذ عن أهل الوبر. وكذلك أيضاً لو فشا فى أهل الوبر ما شاع فى لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة ، وخبا لها ، وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها — لوجب رفض لغتها ، وترك تلقى ما يرد عنها ، وعلى ذلك العمل فى وقتنا هذا ؛ لأنا لا نكاد نرى بدوياً فصيحاً ، وإن نحن آنسنا منه فصاحة فى كلامه لم نكد نعدم ما يفسد ذلك ، ويقدح فيه ، وينال ويغض منه. وقد كان طرأ علينا من يدعى الفصاحة البدوية ، ويتباعد عن الضعفة الحضرية ؛ فتلقينا أكثر كلامه بالقبول له ؛ وميزناه تمييزاً حسن فى النفوس موقعه . إلى أن أنشدنى يوماً شعراً لنفسه ، يقول فى بعض قوافيه : « أشأأها ، وأدأأها » . فجمع بين الهمزتين كما ترى . واستأنف من ذلك ما لا أصل له ، ولا قياس يسوغه . نعم ، وأبدل إلى الهمز حرفاً لاحظ فى الهمز له ، بضد ما يجب ؛ لأنه لو التقت همزتان عن وجوب صنعة للزم تغيير إحداهما. فكيف أن يقلب إلى الهمز قلباً ساذجاً من غير صنعة مالا حظ له فى الهمز . ثم يحقق الهمزتين جميعاً ؟ هذا ما لا يبيحه

---

(١) ما يجىء منقول من كتابه « بالخصائص » — ج ١ ص ٤٠٦ .

قياس ، ولا ورد بمثله سماع . . .) » اهـ .

وظاهر هذا الرأى ـ كما أشرنا ـ هو الاتفاق مع كلام « ابن قتيبة » ، أما حقيقته فالخلف الواسع بينهما ؛ فقد جوز « ابن جنى » أن يقع الخطأ ، ويشيع فى أهل الوبر شيوعه فى أهل الحضر . وهذه مشكلة خطيرة ؛ تتفرع منها مشكلات جمّة ، فى مقدمتها غموض المقياس الذى نرجع إليه فى الحُكْم على فرد بأنه فصيح اللغة ، وعلى أهل مدينة أنهم أصحاء الكلام ؟ أليس المقياس ردّ كلامهم إلى كلام من سبقوهم من العرب القدماء الخلّص ومراجعة الحديث على القديم الخالص ؟ فمن هم السابقون الخلّص الذين نرجع إلى كلامهم عند الرد والمراجعة ؟ أهم الجاهليون وحدهم ، أم هم وفريق من المخضرمين ، ومن الإسلاميين ؟ وما حدود هذا الفريق وعصره المضبوط ؟ وإذا كان السابقون من جاهليين ، وغير جاهليين ، فى حضرهم ، ووبرهم ، قد يخطئون فإلى من نرجع ، وعلى مَنْ نعول ؟ . ومن الحكم الفيصل ؟ أيريد بهذا الحكم أهل المدر والحضر فى عصره فقط ؟

لقد عاش (١) ابن جنى خلال القرن الرابع ومات آخره ، فهل يرتضى تطبيق حكمه على أهل الجاهلية والإسلام معًا إلى عصره ، فى الحضر والوبر ؟ إن ساغ تطبيقه فى العصر الإسلامى فكيف يسوغ تطبيقه فى الجاهلية ووبرها ؟ أليس معناه أن عرب الجاهلية يخطئون ويُعْجمون ؟ فمن له حق الحكم عليهم بهذا ؟ وعلى أى أساس يستند وهم أهل اللغة وأربابها ،

---

(١) من ٣٣٠ هـ إلى ٣٩٢ هـ .

وهم المرجع الوحيد فى أصولها ، الصواب ما كان منهم ، وما وافقهم . والخطأ ما خالفهم [1] ؟ وكيف يُعْجَبُ « ابن جنى » بعربىّ ، ويصفه بفصاحة اللسان ، ثم يرتد متهماً إياه جارحاً له ؟

ومن أجل ذلك أخطأ ابن جنى فى كل الذى ذهب إليه من قصة ذلك الأعرابىّ الذى لا يخلو حاله من أمرين ؛ فإما أن يكون له ما لنظرائه العرب ؛ من استقامة اللسان ، وفصاحة اللغة ؛ شأنه فى ذلك شأن الوبريين الخُلَّص ؛ وإذاً لا يكون لابن جنى ولا غيره أن يحاسبه على القلب ، أو عدم القلب ، وجمع الهمزتين ، أو تحويل إحداهما ، أو غير ذلك من الشئون الصناعية التى لا شأن للعربى الأصيل بها ، بل لا علم له بشىء منها . وإنما يحذقها المتطبعون . وأهل الصنعة ؛ من أمثال « ابن جنى » ، وأضرابه . أما العربى فهو المرجع القاطع ، والحجة عليها وليست هى الحجة عليه ، وله وحده القول الفصل دون غيره ممن ليسوا عرباً خلّصاً .

وإما أن يكون العربىّ متهماً فى فصاحته ، وأصالته العربية ، وسلامة نطقه — فشأنه شأن غيره ممن لا يحتج بعربيتهم ، ولا يلتفت إليهم من هذه الناحية بادئ الرأى ، بشرط أن يكون للاتهام أصول ، وقواعد مرعية تطبق تطبيقاً عاماً لا استثناء فيه ، ولا تخيير ، وهذا ما لم يكن حتى اليوم .

---

(١) سبق إيضاح هذا مفصلا فى ص ٣٥ .

وإن الأخذ بكلام « ابن جنى » معناه أن نفحص عن حال كل متكلم (ولو كان فى عصر ابن جنى بل بعده) لنتبين منه سلامة القول ، أو عدم سلامته ، ثم نحكم عليه بمقتضى ما ينكشف عنه القول ؛ وهذا يُسْلمنا إلى المشكلات التى أشرنا إليها قَبْلا من أمر البحث ابتداء عن أصحاب القول السليم من العرب الأولين ؛ أهم أهل الجاهلية وحدهم ، أم هم مع فريق آخر بعدهم ؟ وما نهاية التحديد ومداه . . . ؟ ثم أيخطئ الجاهليون أم لا يخطئون . . . ؟ ومن الحكم الذى يصلح لهذا ؟[1] أسئلة عسيرة الجواب ، اضطرب فى شأنها كبار الباحثين — كما سبق آنفًا —

مما تقدم يتضح بجلاء مبلغ اختلاف الأئمة فى أمر التوثيق ، وفى زمنه ، ورجاله ، ومكانه ، وأن الخلاف ليس لفظيًّا مناطه مجرد التنميق وشهوة الجدل المنطقى ؛ بل له آثاره فى مادة اللغة ، « ونحوها » ، وسائر شئونها ؛ إذ يأتى لغوىّ فيأخذ مادتها من أعرابى دون أعرابى ؛ فيجىء لغوىّ آخر فيرضى عن الاثنين معًا ، وقد يخالف زميله فيما رضى عنه أو فيما استنكره من فرد ، أو من قبيلة ، أو عصر ، ثم يجرى النحاة فى أعقابهم ؛ فيستنبط فريق أحكامه من كلام هذا دون ذاك ، ويخالفه فريق آخر من النحاة مخالفة قليلة أو كثيرة ؛ فتصدر الأحكام متناقضة ، مُتضاربة وقد يُخطئ بعضهم بعضًا . ويخطئون الكلام العربى الذى يستشْهد به لتأييد الأحكام ، أو يدعون أن قائله غير فصيح ، أو ليس ممن يحتج بكلامه . . . أو . . . ويضطرب الشعراء والكتاب فى سائر العصور

---

(١) انظر ص ٢٥ حيث دعا بعض المعاصرين إلى مثل رأى ابن جنى .

المتتالية تبعـًا لذلك ، فلا يدرون ما يأخذون وما يدَعون .

على هذا الرسم جرى الحكم بإخراج الفرزدق وجرير من حلْبة الفصحاء الثقات الذين يستشهد بكلامهم فى اللغة والنحو عند فريق من الأئمة . وخالفهم آخرون . وكذلك الشأن فى الكُميْت والطِّرِمَّاح ، وغيرهما ممن عاصرهما ، أو جاء بعدهما ؛ كبشار ، والمتنبي ، والمعرى ، والشريف الرضى .

ولقد رأينا بعض أئمة النحو (كابن هشام فى كتبه المختلفة ، ولا سيما المغنى) يستشهد بشعر هؤلاء وأضرابهم ، ويحتج ببيانهم . ولكن غيره من مخالفيه يرده ، أو يدفع الشواهد بأنها مسوقة لمجرد الاستئناس لا للاحتجاج العلمى ، ولا الاستدلال القاطع . ولا يسكت الشعراء المجرحون على هذا بل يتهمون الرواة بالغفلة ، والتقصير والهوى — كما سبق — ويرمون النحاة بالغَبَاء ، والتصنع ، والجمود ، والقصور . وقد يخشى النحاة هجاء الشعراء وإقذاعهم ؛ فيدارون سفهاءهم ؛ بالأخذ عنهم ، والاحتجاج بشعرهم ؛ كالذى فعله « سيبويه » إمام النحاة البصريين مع « بشار » ، وكالذى فعله غيره ممن سبقوه أو خلفوه مع شعراء آخرين . وهذه هى الفوضى الغامرة ، والفساد المبين .

إلى هنا انتهى التصوير الحق للمشكلة التى نشأت منذ عصر التدوين والجمع ، ولم يواجهها الأئمة الأعلام بما يدفع شرها عن اللغة والنحو ، ويؤَمِّن الطريق أمام الناطقين والكاتبين فى العصور المستقبلة ؛ فظلت تتخطى القرون قرنـًا فقرنـًا حتى دهمتنا بآثارها ، ونالنا منها ما نال أسلافنا ؛ فما أكثر

أن يتكلم المتكلم ، أو يكتب الكاتب ؛ فينبرى له من يخطئه ، ويتهمه بالخروج على النهج العربى الأصيل ، ويسوق له من الشواهد والآراء ما يؤيد دعواه ، ويقوّى تجريحه . وما يكاد يفرغ من الاتهام حتى يوفق المجرَّحُ للدفاع عن نفسه ، بأن يجد مصوّبًا يشد أزره ، وآراء أخرى تؤيده ، وشواهد تثبت قدمه فى موقفه ؛ فيكر على صاحبه هاجمًا مسلّحًا بما كشف من آراء وشواهد . ويقاومه صاحبه بالطعن فيما عرض ، وبأنه مولد ، أو ضعيف . . . أو . . . ويضطر الآخر لمعاودة الرد على الرد . . . وبين هذا وذاك تضيع الحقيقة

وإن نظرة صادقة سريعة إلى ما تغص به كتب النحو القديمة — وقد قدمْنا أمثلة [1] — كافية لتأييد ما أقول ، ونظرة أخرى إلى كتاب كالذى ألفه ابن خالويه ، وسمّاه : « ليس فى كلامهم » ، أو الذى ألفه الحريرى ، وسماه : « درة الغواص » ، أو ما تموج به المراجع اللغوية — كالقاموس وغيره من الكتب الكثيرة التى تتصدى للتخطئة ويتصدى غيرها للرد عليها — قاطعة فى إظهار الفوضى التى أصابت فروع اللغة بسبب ذلك الخلاف . ولو أن الأوائل — عفا الله عنهم — قطعوا فيه برأى لأراحوا ، ولقضوا على تلك البلبلة ، وما صحبها من جهد شاق ، وتعويق لا يرضاه المخلصون للغتهم ، ولأغلقوا باب الجدل السقيم فى كل العصور ، وما تبعه من إرهاق العقول وتعجيز الباحثين

(١) فى ص ٦٩ و ٧٦ وما يليهما .

وقد تجرد المجمع اللغوى القاهرى لهذه المشكلة ، وراقبها من مختلف مناحيها ، وانتهى فيها إلى رأى صريح قاطع قدّمناه[١] هو : (أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد بكلامهم — هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع .) وحجته التى استند إليها سليمة مقبولة وقد ذكرناها هناك .

وواضح أن رأى المجمع يختلف عن الآراء السابقة التى سجلناها . ولكنه — بالنسبة إلينا — سديد ، يضع الأمور فى مواضعها . ويدفع عن طريق اللغة عقبات كثيرة نحس ثقلها اليوم ، وستختفى آثارها قريباً أو بعيداً بالأخذ به ، ولن تنوء بها الأجيال القادمة . ومن ثَمّ كان الواجب تأييد هذا الرأى قولا وعملا ، والإيمان بأنه العلاج الناجع لداء وبيل نشكو منه .

نعم لم يرض عن هذا القرار بعض المعاصرين ، زاعمين أن من الشعراء والناثرين بعد عصور الاحتجاج التى حددها قرار المجمع القاهرى من هو قويم اللسان ، سليم البيان ، يَصلُح أن يكون مرجع استشهاد ، ومَرَدّ حجة . ولكن فات هؤلاء الزاعمين — كما أشرنا من قبل[٢] — أمر هام ؛ هو أن اللسان المقوّم ، والبيان السليم — لا يكون إلا بمطابقته الكلام العربى الصحيح فى عصور الاستشهاد التى رسمها المجمع ؛ فمن طابقها

(١) فى ص ٢٣ نقلا عن مجلة المجمع ج١ ص٢٠٢ ثم ص ٣٠ — ٢٩٤ وما بعدها .
(٢) فى ص ٢٥ .

فكلامه عربى ، مثالىّ ، لا يضيره التحديد . ومن خالفها لم يستحق أن يوصف لسانه وبيانه بالتقويم والسلامة ؛ وإذاً فهو غير ثقة ، وغير أهل للاحتجاج به . أو الاستشهاد بلغته .

وقبل أن أنتقل إلى الكلام على مشكلة أخرى أسوق مثالا من مئات الأمثلة يزيد الموضوع بيانًا وإيضاحًا ، ويؤيد ما سردناه :

(جاء فى الجزء الأول من « تاج العروس شرح القاموس » . ما نصه فى الكلام على مادة : « شتّ » :

(وشتانَ ما بينُهما) برفع النون فى كلمة « بين » . رَوَى أبو زيد فى نوادره قول الشاعر :

شتانَ بينُهما فى كل منزلة ... هذا يخاف ، وهذا يرتجى أبدا

فرفع « البين » . قال الأزهرى : ومن العرب من ينصب « بينَهما » فى مثل هذا الموضع ؛ فيقول شتان بينَهما ويضمر « ما » ؛ كأنه يقول : شتّ الذى بينهما ؛ كقوله تعالى : لقد تقطّعَ بينَكم ، وقال حسان بن ثابت :

وشتّانَ بينَكما فى الندى ... وفى البأس ، والخُبْر ، والمنظر

وقال آخر :

أخاطب جهراً ، إذ لهن تخافُتٌ ... وشتّان بينَ الجهر والمنطق الخفْت

« ويقال : شتان (ما هما) وشتان ما زيد وعمرو ، وهو ثابت فى الفصيح ، وغيره . وصرحوا بأن « ما » زائدة ، و « هما » فاعله فى المثال

الأول ، وفى : ما زيد وعمرو « ما » زائدة ، و « زيد » فاعل شتان ، و «عمرو » عطف عليه . قالوا : والشاهد عليه قول الأعشى :

شتانَ ما يومِى على كُورِها ‏ ‏ ويومُ حَيَّانَ أخى جابرِ

أنشده ابن قتيبة فى « أدب الكاتب » وأكثر شراح الفصيح ، قال شيخنا . ويقال (شتان ما بينهما) أى بَعُدَ ما بينهما ، أثبته ثعلب فى « الفصيح » وغيره ، وأنكره الأصمعى ، ففى الصحاح قال الأصمعى : لا يقال : شتان ما بينهما . وقال ابن قتيبة فى « أدب الكاتب» : يقال : شتان ما هما ، ولا يقال شتان ما بينهما . وفى لسان العرب : وأبىَ الأصمعى شتَّان ما بينهما . « قال أبو حاتم : فأنشدته قول ربيعة الرَّقى يمدح يزيد بن حاتم بن المهلَّب ، ويهجو يزيد بن سليم .

لشَتَّانَ ما بينَ اليزيدين فى الندى ‏ ‏ يزيد سُلَيم والأغر ابن حاتم

فهَمٌّ الفتى الأزْدىّ إتلافُ ماله ‏ ‏ وهمّ الفتى القيسىِّ جمعُ الدراهم

« فقال : ليس بفصيح يلتفت إليه . وقال فى التهذيب : ليس بحجة إنما هو مُولَّد ؛ والحجة الجيدة قول الأعشى المتقدم ذكره ، ومعناه : تباعد الذى بينهما .

قال ابن برى فى حواشى الصحاح : وقول الأصمعى : « لا أقول شتان ما بينهما » . ليس بشىء ؛ لأن ذلك قد جاء فى أشعار الفصحاء من العرب ، من ذلك قول أبى الأسود الدؤلى :

فإن أعفُ يومًا عن ذُنوب وتعتدى ‏ ‏ فإن العصا كانت لغيرك تُقرعُ

وشتانَ ما بيني وبينك إنني   على كل حال أستقيم وتظلَعُ

قال ومثله قول البُعَيث :

وشتان ما بيني وبين ابن خالد   أميةَ في الرزق الذي يتقسّم

« وقال أبو بكر : شتان ما عمرو ، وشتان أخوه وأبوه . . . أي بَعُد ما بينهما . . . وقد تكسر النون عن «الفرّاء» «كما نقله الصاغاني» . . .

« وقال أبو زيد : شتان ، منصوب على كل حال ؛ لأنه ليس له واحد . ثم إنّ كسر نون شتّان نقله ثعلب عن الفراء ، وظاهر كلام الرضيّ أنه رأيٌ للأصمعي أيضاً . وقيل . . . وقيل . . . وقال شيخنا . . . وزعم ابن الأنباري . . . وجزم ابن درستويه . . .) فما هذا الخلاف بل هذا البلاء القاتل ؟

وليت الأمر مقصور على هذا المثال ، وعلى عشرات سواه ! ، إذاً لهان الكرب ، وخفّ الشقاء ، لكن وأسفاه .

حسبنا هذا المثال من نظائر كثيرة ، وفيه الغَنَاء عنها ، وعن كل تعليق .

* * *

التعليل

عرفنا ما كان من أمر « القياس والسماع » . واختلاف الآراء فيهما ، وفى عصور الاحتجاج وأثر ذلك فى المسائل النحوية . وبقيت مسألة تتصل بالقياس أيضاً أو تتفرع منه ؛ تلك هى مسألة : « التعليل » .
فلست ترى حكماً نحويًّا ولا قاعدة من قواعد النحاة — إلا لها تعليل ؛ يطول أو يقصر ، ويعتدل أو يلتوى — على حسب مقدرة النحوى ، وتمكنه من زمام اللغة والجدل ، ورغبته فى التّنوق ، وإظهار البراعة ؛ فالفارسى غير العربى . والمنتسب إلى إحدى الفرق الكلامية[1] غير البعيد منها ، والطالب المقلِّد غير إمامه . وكل واحد من هؤلاء — فى الغالب — آخذ بنصيب من الفلسفة والجدل المنطقى الشائع أيام تدوين النحو ، ذلك الجدل الذى نشأ أول ما نشأ ، للدفاع عن الدين ، وما يتصل به ، ثم التزموه حتى غلبهم فى سائر بحوثهم الدينية وغير الدينية ، وصار أمارة الثقافة ، وعنوان المعرفة ، وقد جلبه وأذكى شعلته الأجانب ، ولا سيما الفرس ، وغيرهم ممن اعتنقوا الإسلام وبلادهم مهد حضارات وثقافات مختلفة المظاهر فى مقدمتها علم المنطق بما يحتويه من طرق الاستدلال وإقامة البراهين ، وصنوف الجدل . . . نعم إن الأنصبة تختلف والحظوظ تتفاوت ، ولكن الجميع مندفعون إلى الأخذ به : وإن تفاوتت الدرجات .

---

(١) الطوائف المشتغلة بعلم : « الكلام » (التوحيد) وأهل الملل والنحل .

يقول النحاة : الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، « وأين » مبنية على الفتح ، « وأنْ » تعمل مذكورة ومحذوفة و . . . و . . . وهذا حسن منهم ، وصنيع لا يجحد . لكن هل للرفع ، و النصب ، أو البناء ، أو غيره من المسائل النحوية — سبب منطقىّ ، أو تعليل مقبول سوى أن العرب تكلموا به هكذا ، ولو تكلموا بغيره لوجب اتباعهم من غير تعليل ولا تغيير ؟ .

إن النحاة — لا يرضون هذا ، ولا يقفون عنده ، بل يتساءلون : لم رفع الفاعل ؟ ولم نصب المفعول ؟ ولِمَ لم يكن العكس مثلا ؟ ويجيبون عن كل سؤال واعتراض بإجابة . وقد ينشأ عن الإجابة اعتراض جديد . وإجابة أخرى . . . وهكذا تتعدد الأسئلة والإجابة ، وتخلق الفروض والإشكالات ، وتعقد العُقد وتحل ، وتحتدم الحرب الجدلية فى غير طائل . ولقد أصاب ابن سنان الخفاجى حين يقول(١) .

« (إن النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه . . . فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سُلط على ما يعلل به النحويون لم يثبت معه إلا الفذ الفرد ، بل لا يثبت منه شىء البتة ؛ ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب ، من غير زيادة على على ذلك .

« وربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير

(١) فى كتابه : « سر الفصاحة » ص ٣١ . ولها إشارة عابرة فى ص ١٨٢ .

صناعة ورياضة ، ويتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتدى . فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح ، والقياس المستقيم — فذلك بعيد ، لا يكاد يذهب إليه محصل) » . اه

ولو أن الأمر اقتصر على المعارك الجدلية المجردة التى لا يمتد أثرها إلى تصويب أنواع من الكلام متخطئة أخرى بغير حق — لقلنا : خطب يسير ؛ ولكنه تعداها إلى صميم اللغة ، وأصولها ، وأساليبها إذ اتخذوا من تلك العلل المعتلة قيوداً حديدية ، أخضعوا لها الكلام العربى الأصيل ، كما أخضعوا لها كلام المحدثين : فإذا رأوا الأول لا يسايرها قالوا عنه : شاذ ، أو قليل ، أو مؤول ، أو ما إلى ذلك من أسماء تعلن ضعفه ، وبطلان القياس عليه . وإذا رأوا كلامنا لا يوافقها حكموا عليه بالخطأ والفساد ؛ وإن كان موافقاً للكلام العربى الأصيل ؛ فالعلل عندهم غايات يخضع لها النص القديم ؛ وكأنها الأصل وهو الفرع ؛ إذا انحرف عنها تناولته عصاها . فالنصوص خاضعة للعلل ، وليست العلل هى الخاضعة للنصوص .

ومن هنا تعرض الكلام قديمه وحديثه لقسوة حكمهم ؛ ولاقى الشعراء والكتاب وغيرهم عنتاً فى إرضائهم ، وإنقاذ الألفاظ والأساليب من تجريحهم . فلم يكن الأمر — إذاً — مجرد تعليل أجوف . بل امتد أثره إلى النواحى العملية الواقعية ، وكان من ثماره المُرَّة التحكم

القاسى فى صحة الألفاظ والأساليب وعدم صحتها ، وتضييق مجال التعبير .

ولم يقصروا سلطانهم على كلام العرب والمستعربين ؛ بل جاوزوه إلى القرآن الكريم نفسه — وقد سبقت الأمثلة(١) — فطبقوا حكمهم عليه ، وتناولوه ، كما تناولوا غيره . وبهذا لم يفلت منهم كلام قديم أو حديث ، قرآن أو غير قرآن ؛ وتلك غاية الإساءة .

وقد يكون من الإيضاح والتفكهة معاً أن أسوق مثالا من الحوار التعليلى موضوعه : « تقديم التمييز » والحرب الكلامية بسببه بين النحويين (فى البصرة والكوفة) منقولا من كتاب ضخم ؛ اسمه : « الإنصاف ، فى أسباب الخلاف » . ألفه عبد الرحمن بن الأنبارى(٢) خاصًّا بذلك ، وقصره على بعض ما تفرق من « التعليلات » فى طوايا الكتب النحوية ؛ مزهوًّا بما فعل ؛ منتزعاً به إعجاب كثير من النحاة فى عصره وبعد عصره . إلا من عصم الله ، ومنحه حرية العقل ، والتمرد على التقليد الذى لا يقوم على حجة ، ولا يعتمد على دليل تطمئن له رواجح العقول . وإليك المثال الذى صادفته عفواً بين نظائر له بلغت عدتها واحداً وعشرين ومائة (٣) تضمنها ذلك الكتاب الذى يقف المرء

---

(١) فى ص ٩٢ (٢) هو : كمال الدين عبد الرحمن بن الأنبارى النحوى المولود حول سنة ٥١٣ ه والمتوفى حول سنة ٥٧٧ ه .

(٣) والمثال فى ص ٤٩٣ المسألة العشرون بعد المائة .

أمام ما فيه من حرب كلامية ضَجِراً متألماً بالرغم مما فيها من رياضة عقلية قوية :

« اختلف الكوفيون فى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفاً ، نحو : « تصبب زيد عرقاً » ، و « تفقأ الكبش شحما » . فذهب بعضهم إلى جوازه ، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازنى ، وأبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

« أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز التقديم النقل والقياس . أما النقل فقد جاء ذلك فى كلامهم ؛ قال الشاعر :

أتهجرُ سلمَى بالفراق حبيبَها   وما كان نفساً بالفراق تطيب

« وجه الدليل : أنه نصب « نفساً » على التمييز ، وقدمه على العامل فيه ، وهو : « تطيب » : لأن التقدير فيه : « وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفساً » فدل على جوازه .

« وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة . ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفاً نحو قولك : « ضرب زيد عمراً » جاز تقديم معموله عليه ؛ نحو « عمراً ضرب زيد » ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفاً ؛ نحو : « راكباً جاء زيد » .

« قالوا : ولا يجوز أن يقال تقديم الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ، ولا تقولون به ؛ فكيف يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز

عندكم ، ولا تقولون به ؟ لأنا نقول : كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفاً . إلا أنه لم يجز للدليل دل عليه ، وذلك لما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر على ما بيَّنا فى مسألة الحال : فبقينا فيما عداه على الأصل ، وجاز لنا أن نستدل به عليكم ، وإن كنا لا نقول به ؛ لأنكم تقولون به ، فصلح أن يكون إلزاماً عليكم .

« وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعل فى المعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت « تصبب زيد عرقاً » ، « وتفقأ الكبش شحماً » — أن المتصبب هو العرق ، والمتفقئ هو الشحم . وكذلك لو قلت : « حسن زيد غلاماً ودابة » — لم يكن له حظ (١) فى الفعل من جهة المعنى ؛ بل الفاعل فى المعنى هو : « الغلام والدابة » فلما كان هو الفاعل فى المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظاً .

« قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحال ؛ حيث يجوز تقديمها على العامل فيها ، نحو « راكباً جاء زيد » فإن « راكباً » فاعل فى المعنى ، ومع هذا يجوز تقديمه ؛ لأنا نقول : الفرق بينهما ظاهر ؛ وذلك لأنك إذا قلت : « جاء زيد راكباً » فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى . وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار « راكباً » بمنزلة

(١) أى : للفاعل فى اللفظ ، وهو : (زيد) .

المفعول المختص ؛ لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ؛ فجاز تقديمه كالمفعول ، نحو «عمْراً ضرب زيد» بخلاف التمييز ؛ فإنك إذا قلت : « تصبب زيدٌ عرقًا ، وتفقأ الكبش شحمًا ، وحسن زيد غلامًا » لم يكن زيد (والكبش[١] الفاعل فى المعنى ؛ بل الفاعل فى المعنى هو : « العرق ، والشحم ، والغلام » فلم يكن «عرقًا » و « شحمًا » و « غلامًا» بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأن الفعل استوفى فاعله لفظًا لا معنى : فلم يجز تقديمه ، كما جاز تقديم الحال .

« وكذلك قولهم : امتلأ الإناء ماء ؛ فإنه وإن لم يكن مثل تصبب زيد عرقًا — لأنه لا يمكن أن تقول امتلأ ماء الإناء ، كما يمكن أن تقول « تصبب عرق زيد» — إلا[٢] أنه لما كان يملأ الإناء كان فاعلا على الحقيقة .

« وأما الجواب عن كلمات الكوفيين فما استدلوا به من قول الشاعر :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها   وما كان نفسًا بالفراق تطيب

فإن الرواية الصحيحة : وما كان نفسى بالفراق تطيب .

وذلك لا حجة فيه . وإن سلمنا بصحة ما رويتموه قلنا :

نصب « نفسًا » بفعل مقدر ؛ كأنه قال : « أعنى نفسًا » . لا على

---

(١) سقطت هذه الكلمة من الأصل .

(٢) مجىء « إلا » هنا غير سائغ فى الاستعمال الصحيح ، إذ أنها مع ما دخلت فى هذا التركيب لا تصلح خبراً لأن الناسخة التى قبلها ، ولا جواباً لإن الشرطية التى قبلها أيضاً .

التمييز . ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء فى الشعر قليلا على طريق الشذوذ ؛ فلا يكون فيه حجة .

« وأما قولهم : إنه فعل ، متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة إلى آخر ما قرروه — فإنا نقول : الفرق بينهما ظاهر ؛ وذلك لأن المنصوب فى « ضرب زيد عمراً » منصوب لفظاً ومعنى . وأما المنصوب فى نحو « تصبب زيد عرقاً » فإنه وإن لم يكن فاعلا لفظاً فإنه فاعل معنى . فبان الفرق بينهما .

« وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ؛ لأنهم لا يقولون به ، ولا يعتقدون صحته . فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟

« قولهم : « كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو ما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر » قلنا : وكذلك نقول هنا : كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه . إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ؛ وهو أن التمييز فى المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، على ما بينا . وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل — جاز لنا أن نتركه هنا لدليل ، على أنا قد بيَّنا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه » اﻫ .

هذا مثل من عديد الأمثلة التى جاوزت العشرين بعد المائة — فى ذلك

الكتاب . ونعرض مثلا غيره من كتاب : « التصريح شرح التوضيح — حـ ١ ص ٢١٠ ، باب : كان ، وأخواتها — » بمناسبة الاستشهاد ببيت الفرزدق ونصه :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ . . .

قال الجمهور : « كان » ليست زائدة ، لرفعها الضمير . . . خلافا لسيبويه والخليل بحجة كذا وكذا . . . وقال ابن مالك . . . وقال الفارسى . . . وقال أبو الفتح . . . وقال ابن عصفور . . . وقال المرادى . . . والحاصل . . . اهـ

* * *

فما عسى أن نقول فى هذه الحرب الجدلية التعليلية ، وما فيها من كرّ ، وفرّ ، وعنف ، وشدة ؟ أكل هذا من أجل إباحة تقديم التمييز أو عدم إباحته مع وروده مقدمًا فى المسموع ، ومن أجل الحكم على « كان » بالزيادة أو الأصالة ؟

إن العقل الراجح يحتكم فى هذا إلى الكلام العربى وحده ، ويخضع لما يشيع ويكثر فيه — وقد أسلفنا تحديد الشيوع والكثرة والقياس (١) — غير ملتفت إلى علل النحاة المصنوعة ، وتأويلاتهم المتكلفة ، ومنطقهم الكادح المرهق فى التمثيل السابق وعشرات غيره تشابهه ، أو تفوقه عنفًا ، ولجاجًا ، وإفراطًا فى السفسطة ، مما لم أقصد إليه ،

---

(١) فى ص ٢٢ وما بعدها .

واكتفيت منه بما صادفته عرضاً ، وفجاءة .

على أني أعرض مثلا من نوع آخر ، ومن كتاب آخر — هو الأشموني وحاشيته — يوضح مبلغ تحكّم النحاة في أساليبنا وأساليب القدماء :

يقول الوالد لولده في عصرنا : « اذهب إلى الحقل جرياً » . فقد يريد منه — غالباً — أن يذهب مسرعاً جارياً ، فكلمة : "جرْياً" حال ، ولا يحتمل الكلام معنى غير هذا .

إن النحاة لا يرضون عن أسلوبنا الذي وقعت فيه كلمة : « جرياً » حالا ؛ زاعمين أن الحال لا تكون إلا مشتقة ؛ خضوعاً لعلة وضعوها . وكلمة : « جرياً » ليست مشتقة ، ولا تنطبق عليها العلة ؛ فهي في موضعها هذا خطأ عندهم . فإن قلت : إن لها نظائر متعددة في كلام العرب الأوائل . أجابوا : بأن تلك النظائر ، على كثرتها — وهنا موضع الغرابة — لا يقاس عليها ، وأنها مؤولة . فما ورد من مثل : « جاء على ركضاً » مؤول بالمشتق ، أي : راكضاً ، أو : بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، والجملة هي الحال ؛ أي : « يركض ركضاً » . أو : بتقدير مصدر مضاف محذوف (أي : جاء مجيء ركض) . أو : بتقدير مضاف محذوف ليس مصدراً (أي : ذا ركض) . أو على تأويل وتضمين معنى الفعل في الجملة بمعنى المصدر الذي فيها (فيكون جاء على ركضاً ، بمعنى : ركض على ركضاً . . .)

خمسة أنواع من التأويل اشترط النحاة أن تختار واحداً منها ليكون

جَوَاز مرور لتلك الكلمة المسموعة هى أو نظائرها عن العرب أنفسهم ، والتى لها أشباه كثيرة من كلامهم الأصيل .

وإذا كان القياس عليها غير جائز ففيم التأويل ؟ ألنصحح به كلام العرب أم كلامنا ؟ فإن كان لتصحيح كلام العرب فلم لا نقيس عليه بعد أن صار بالتأويل صحيحاً ، مضمرين فى أنفسنا تأويل كلامنا أيضاً ؛ لنستبيح ما لا تبيحه القواعد إلا بالنية القلبية ؛ تلك النية التى لا يمتد أثرها إلى ظاهر الكلمة الجامدة ، وصيغتها ، ولا إلى جملتها ، ولا تُدخل على أحدهما تغييراً ملحوظاً ؟ أليس من الغريب القول بأن كلمة : « ركضاً » ، وأمثالها لا تصلح « حالا » إلا بالنية ؟ فكأن التحريم والحل أمران وهميان موقوفان على مجرد النية ، من غير أن يكون لهذا أثره فى الصيغة والأسلوب ؟ وكأن المعنى — عندهم — لا يختلف باختلاف هذه التأويلات التى لكل منها موضعه من الجملة ، ودلالته الخاصة التى تباين دلالة الآخر (كما يقول الرضى وابن الحاجب و . . . و . . .) فلن تتساوى المدركات ولا الدرجات البلاغية بين جاء محمد ركضاً ، وراكضاً ، ويركض ركضاً ، وجاء مجىء ركض ، وجاء ذا ركض ، وجاء (بمعنى : ركض) محمد ركضاً ؟ فكيف يتحكمون فى المعانى قسراً من أجل عللهم ؟ وكيف يتناسون أن تعدد التأويلات فى الموضع الواحد يزيل الفوارق الهامة المعنوية بينها فلا يكون هناك فرق معنوى بين الحال ، والمفعول المطلق ، والمضاف . . و . . وهذه هى غاية الفوضى .

ومثل هذا يقولونه فى المصدر الواقع صفة ؛ كجاء رجل عدل؛ يتأولونه على حذف مضاف (أى : ذو عدل) ، أو : على الوصف ؛ فيكون « عدل » بمعنى « عادل » ؛ لأن النعت عندهم لا يكون جامداً فى هذه الصورة .

ومن عجب أن يقول البلاغيون : إن « جاء رجل عدل »وأشباهها مما وقع فيه النعت مصدراً ـ أبلغ وأقوى فى أداء المعنى من « جاء رجل عادل » ونحوه مما وقع فيه النعت مشتقًّا . إذ الصورة الأولى تقطع بأن الرجل هو العدل نفسه ؛ مبالغة فى مدحه وتعظيمه ، أما الثانية فتصفه بالعدل وصفاً لا قوة فيه . فكيف يختلف الحكم بين علماء البلاغة وعلماء النحو وهم ينتسبون إلى لغة واحدة ، ويعملون لها ؟ وبأى الرأيين نأخذ ؟ .

وأعجب من هذا أن يعترف النحاة فى صراحة ووضوح أن وقوع المصدر حالا ونعتاً كثير فى كلام العرب ؛ وأنه ـ على كثرته ـ مقصور على السماع ؛ لا يقاس عليه[1] عند جمهورهم ، وقاسه ابن مالك وابنه فى الحال فى ثلاث مسائل ، وقاسه المبرد بشرط . . .

فهل نرضى عن مثل هذا الاضطراب ؟ وهل ـ بمثله ـ نضبط الكلام فى يسر وأمان من غير أن نتعثر ؟ ألسنا بهذا نفتح ثغرات ينفذ الخطأ منها

---

(١) راجع هذه المسألة فى باب الحال والنعت من الأشمونى والصبان وغيرهما من المطولات . ويتصل بها ما يجىء هنا فى ص ١٧٤ .

إلى الصحيح ، أو تنفذ منها الصحة الزائفة إلى الخطأ حتى يصدُق ما يقال : ليس فى الضبط خطأ ، ولا يضيق النحو عن تصحيح ؟ .

واستمع إلى مثال آخر :

يقول الناس : « طيارة تسربت إلى داخل البلاد » . . . فيقول النحاة : هذا أسلوب فاسد ؛ إذ وقعت فيه كلمة « طيارة » مبتدأ . وهى نكرة ؛ والنكرة لا تقع مبتدأ ، لماذا ؟ لأن المبتدأ محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً فى أغلب الأحوال .

فإن عرضت عليهم أمثلة عربية أصيلة من ذلك النوع الذى يصفونه بالفساد تأولوها ، وتمحلوا لها . بل إنهم من كثرة ما رأوا المعروض استثنوا من قاعدتهم السالفة صوراً جاوزت الثلاثين . فأى تعليل هذا الذى يفتح فى القاعدة ثغرات تَبلُغ العشرات ، كل ثغرة منها تدُخِل أفواجاً من النكرات لا تبقى بعدها نكرة لا تصلح للابتداء .

ويقولون . . . ويقولون . . . مما يعرفه الذين يعانون هذه العلل الظاهرة المسيطرة على الكلام : تتحكم فيه صحة ، وخطأ ، وقوة ، وضعفاً .

والغريب أن تعيش هذه العلل منذ نشأتها إلى اليوم ، يتلقاها النحاة بالقبول جيلا فجيلا ، ويملَئُون بها فراغ أوقاتهم وكتبهم ، ويصدعون بها الرءوس ؛ لا يفكر أحد فى محاربتها ، وإراحة المتعلمين منها ، ومما احتوته المراجع المطولة من ألوانها ، وضروب عبثها ، اللهم إلا ما تمّ فى فى بعض المدارس الحديثة ، ولم يمتد — بعد — إلى الجامعات ، والمعاهد

الكبرى فى البلاد العربية ، وإلى كتبها القديمة المتوارثة امتداداً كاملا حميداً ، لا بترفيه ، ولا هلهلة .

« مشكلة التعليل » هذه خطيرة ، فقد وُلِدَتْ ، ونَمَتْ ، وامتدت أصولا وفروعاً على الوجه الذى نرى فى مطولات النحو ؛ تتسرب إلى كل مسألة ، وتتسلل لكل قاعدة ، وتملأ الصفحات الكثيرة بكل مُجَافٍ للعقل ، بعيد من الحق ، إلا فى أقل المسائل ، وأندر القواعد . وبسببها نشأت آراء متعددة ؛ فتحت أبواباً جديدة للخلاف ، وتَشَعُّب المذاهب غير الأبواب المفتحة من اللهجات العربية والقياس . وبحسبي تأييداً — وللمشكلة خطرها — أن أعود فأنقل منها نماذج أخرى تكون أدلة قائمة ، وأمثلة حاضرة ، إن كان الأمر فى حاجة إلى دليل يقوم ، ومثل يحضر .

وقبل أن أنقلها(١) أشير إلى حقيقة معروفة ؛ طالما ردّدتها ؛ ووجهت الأذهان إليها ؛ هى : أن علوم اللغة العربية — على اختلاف فروعها ، وتعدد أنواعها — مستقاة من الكلام العربى الأصيل ، ومَردّها جميعاً إلى ما نطق به الفصحاء من أهل « الضاد » الذين يستشهد بكلامهم ، ويحتج بلسانهم ، فإذا نطقنا باللفظ المفرد أو المركب ، وصُغْنا الأسلوب صياغة خاصة ، وجرينا فى تأليفه على نظام معين — فلا تعليل لذلك إلا محاكاة العرب ، والنسجُ على منوالهم ، ولا شىء غير هذا . ولو أن سائلا سألنى : لم بَنَيت الكلمة على ثلاث أو أكثر ؟ ولم ضبطت حروفَها بضبط خاص ؟ ولم

(١) ستجىء فى ص ١٤٩ .

جَرَيَتْ فى تركيب الأسلوب على نظام معين ؟ ولم . . . ؟ ولم . . . ؟ ما كان الجواب إلا واحداً ؛ هو : أنى فى هذا المقام أحاكى ما فعله العرب فى مثله ، وأنقل عنهم طريقتهم ، وآخذ من مادتهم ووسائل استخدامها مثل ما كانوا يأخذون . وكذلك جواب كل فرد ؛ فالكلمات التى ننطق بها اليوم من حيث مادة تكوينها ومن حيث مظاهر هيئاتها المتعلقة بوضعها فى الجملة وبضبط حروفها، إنما نخضع فى شأنها للمأثور عن العرب وحده وليس ثمَّة ما نخضع له طائعين أو مرغمين إلا ذلك المأثور ، وكل إجابة غير هذه فضول ، وهزل ، لا صواب فيه ، ولا جدّ ، ولا أمانة .

لم رفعت أواخر الكلمات ؟ لم نُصبتْ أو جُرّتْ أو جُزمت ؟ لم كانت على وزن فَعل . . . أو فَاعَلَ . . . أو . . . أو . . . ؟ لم تقدمت فى أسلوبها أو تأخرت ؟ لم ذُكرت أو حُذفت ؟ لم كان هذا التعبير أبلغ وأقوى من ذاك ؟ لم كان هذا أرق وأعذب ؟ . . . لم . . . لم . . . ؟ لا شىء إلا مجاراة العرب الفصحاء ، والأخذ بمنهاجهم فيما نحن بصدده ، مع التصرف المحمود فى حدود ذلك المنهاج ، والتزام أصوله العامة بحيث نوائم بينه وبين حرية التصرف المأمونة .

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فما هذه العلل والتعليلات المرهقة التى تطفح بها المراجع النحوية ، وتضيق بها صدور المتعلمين وأوقاتهم ممن كتب الله عليهم الرجوع إلى تلك المطولات ، لاستخلاص بعض

القواعد النحوية ؟

إن النظرة العَجْلَى الصائبة لتحكم من غير تردد بأن جميع هذه العلل والتعليلات زائفة لا تَمُتُّ إلى العقل والواقع بصلة ما ، ولو كانت واهية .

وإن احترام ذلك العقل يفرض علينا نبذها ، وتطهير النحو منها ، اللهم إلا من ذلك النوع ، الصحيح الصادق الذى يسمونه : « علل التنْظير » يريدون به ما أشرنا إليه قَبْلاً حين تَرْفَع آخر كلمة أو تنصبه ، أو تَجره ، أو تجزمه ، وحين تجعل الكلمة على وزن معين ، وتسلك بها فى التركيب مسلكًا خاصًّا . لم رفعتها ؟ لأنها نظير زميلاتها فى كلام العرب ، ولم نصبتها ، أو جررتها ، أو جزمتها ؟ للسبب السالف . ولم جعلتها على وزن كذا ؟ ولم قدمتها أو أخرتها ؟ لم استخدمتها أداة استفهام ، أو حصر ، أو نفى ، أو مدح ، أو . . . ؟ . . . ؟ لأنّ نظيرتها فى كلام العرب كذلك .

وإن شئت فقل لمن سألك : لم رفعت الفاعل والمبتدأ . . . ونصبت المفاعيل ، وأتبعت التوابع لأصحابها (المتبوعة) وجريت فى المستثنى على كذا ، وفى اسم « لا » والنواسخ . . . وغيرها على كذا . . . ؟ لم أفعلْ ذلك لشىء إلا لأنها نظيرة أخرى فى كلام العرب ، جرت على هذا النمط الذى أسايره . ولا علة إلا التنْظير . (أى قياس الشىء على نظيره) . فالنظير العربىّ هو الأصل الذى نتمثله دائمًا فى كل ما يتصل

باللغة كلاماً ، وكتابة ، وإليه المفزع حين نريد التعبير ، هو القالب الذى نشكل ما نريد على مثاله وحده ، وفيه — دون غيره — نصوغ كلامنا على كلامهم ، إفراداً وتركيباً ، وهيئة .

والآن نسرد أمثلة أخرى — وعدنا بسردها[١] — لهذه المشكلة التى تعد بحق من كبريات العيوب التى أفسدت النحو ، والتى تقوم دليلا صارخاً على ما أصابه من البلاء ، وسأقتصر فى اختيارها على الجزء الأول من كتاب « الأشمونى » وحاشية « الصبان » عليه ومن شاء استزادة فعليه بكتاب : « كالخصائص ، وسرّ الصناعة ، وهما لابن جنى » فإنه من فرسان هذا الميدان التعليلى الضار ، المجلين فيه ، أو « كالإنصاف لابن الأنبارى » . أو أشباههما :

جاء فى باب واحد « من الأشمونى » : هو : باب المعرب والمبنى ما يلى من التعليلات ، التى أسلفنا أنها تعليلات خاطئة قطعاً ، وأن العلة — كما أوضحنا — هى نطق العربىّ الذى يحتج بكلامه ، ليس غير : قال ما نصّه الحرفى :

١ — تنبيه : ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد ؛ لمَ بُنى ؟ وما بنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة ؛ لم بنى ؟ ولم حُرّك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟

وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لا يُسأل عنه . وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان ؛ لم حُرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟

وأسباب البناء على الحركة خمسة ، التقاء الساكنين كأين ، وكون

(١) فى ص ١٤٦ .

أن يتكلم المتكلم ، أو يكتب الكاتب ؛ فينبرى له من يخطئه ، ويتهمه بالخروج على النهج العربى الأصيل ، ويسوق له من الشواهد والآراء ما يؤيد دعواه ، ويقوّى تجريحه . وما يكاد يفرغ من الاتهام حتى يوفق المجرَّحُ للدفاع عن نفسه ، بأن يجد مصوّباً يشد أزره ، وآراء أخرى تؤيده ، وشواهد تثبت قدمه فى موقفه ؛ فيكر على صاحبه هاجماً مسلَّحاً بما كشف من آراء وشواهد . ويقاومه صاحبه بالطعن فيما عرض ، وبأنه مولد ، أو ضعيف . . . أو . . . ويضطر الآخر لمعاودة الرد على الرد . . . وبين هذا وذاك تضيع الحقيقة

وإن نظرة صادقة سريعة إلى ما تغص به كتب النحو القديمة — وقد قدمْنا أمثلة [1] — كافية لتأييد ما أقول ، ونظرة أخرى إلى كتاب كالذى ألفه ابن خالويه ، وسمّاه : « ليس فى كلامهم » ، أو الذى ألفه الحريرى ، وسماه : « درة الغواص » ، أو ما تموج به المراجع اللغوية — كالقاموس وغيره من الكتب الكثيرة التى تتصدى للتخطئة ويتصدى غيرها للرد عليها — قاطعة فى إظهار الفوضى التى أصابت فروع اللغة بسبب ذلك الخلاف . ولو أن الأوائل — عفا الله عنهم — قطعوا فيه برأى لأراحوا ، ولقضوا على تلك البلبلة ، وما صحبها من جهد شاق ، وتعويق لا يرضاه المخلصون للغتهم ، ولأغلقوا باب الجدل السقيم فى كل العصور ، وما تبعه من إرهاق العقول وتعجيز الباحثين

---

(١) فى ص ٦٩ و ٧٦ وما يليهما .

وقد تجرد المجمع اللغوى القاهرى لهذه المشكلة ، وراقبها من مختلف مناحيها ، وانتهى فيها إلى رأى صريح قاطع قدّمناه[١] هو : (أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد بكلامهم — هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثانى ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع .) وحجته التى استند إليها سليمة مقبولة وقد ذكرناها هناك .

وواضح أن رأى المجمع يختلف عن الآراء السابقة التى سجلناها . ولكنه — بالنسبة إلينا — سديد ، يضع الأمور فى مواضعها . ويدفع عن طريق اللغة عقبات كثيرة نحس ثقلها اليوم ، وستختفى آثارها قريباً أو بعيداً بالأخذ به ، ولن تنوء بها الأجيال القادمة . ومن ثمّ كان الواجب تأييد هذا الرأى قولا وعملا ، والإيمان بأنه العلاج الناجع لداء وبيل نشكو منه .

نعم لم يرض عن هذا القرار بعض المعاصرين ، زاعمين أن من الشعراء والناثرين بعد عصور الاحتجاج التى حددها قرار المجمع القاهرى من هو قويم اللسان ، سليم البيان ، يَصلُح أن يكون مرجع استشهاد ، ومَرَدّ حجة . ولكن فات هؤلاء الزاعمين — كما أشرنا من قبل[٢] — أمر هام ؛ هو أن اللسان المقوّم ، والبيان السليم — لا يكون إلا بمطابقته الكلام العربى الصحيح فى عصور الاستشهاد التى رسمها المجمع ؛ فمن طابقها

(١) فى ص ٢٣ نقلا عن مجلة المجمع ج١ ص٢٠٢ ثم ص ٣٠ — ٢٩٤ وما بعدها .
(٢) فى ص ٢٥ .

فكلامه عربى ، مثالىّ ، لا يضيره التحديد . ومن خالفها لم يستحق أن يوصف لسانه وبيانه بالتقويم والسلامة ؛ وإذاً فهو غير ثقة ، وغير أهل للاحتجاج به . أو الاستشهاد بلغته .

وقبل أن أنتقل إلى الكلام على مشكلة أخرى أسوق مثالا من مئات الأمثلة يزيد الموضوع بيانًا وإيضاحًا ، ويؤيد ما سردناه :

(جاء فى الجزء الأول من « تاج العروس شرح القاموس » . ما نصه فى الكلام على مادة : « شتّ » :

(وشتانَ ما بينُهما) برفع النون فى كلمة « بين » . رَوَى أبو زيد فى نرادره قول الشاعر :

شتانَ بينُهما فى كل منزلة هذا يخاف ، وهذا يرتجى أبدا

فرفع « البين » . قال الأزهرى : ومن العرب من ينصب « بينَهما » فى مثل هذا الموضع ؛ فيقول شتان بينَهما ويضمر « ما » ؛ كأنه يقول : شتّ الذى بينهما ؛ كقوله تعالى : لقد تقَطَّعَ بينَكم ، وقال حسان بن ثابت :

وشتَّانَ بينَكما فى الندى وفى البأس ، والخُبْر ، والمنظر

وقال آخر :

أخاطب جهراً ، إذ لهنّ تَخافُتٌ وشتَّان بينَ الجهر والمنطق الخفْت

« ويقال : شتان (ما هما) وشتان ما زيد وعمرو ، وهو ثابت فى الفصيح ، وغيره . وصرحوا بأن « ما » زائدة ، و « هما » فاعله فى المثال

الأول ، وفى : ما زيد وعمرو « ما » زائدة ، و « زيد » فاعل شتان ، و «عمرو » عطف عليه . قالوا : والشاهد عليه قول الأعشى :

شتانَ ما يو مى على كُورِها ويومُ حَيَّانَ أخى جابرِ

أنشده ابن قتيبة فى « أدب الكاتب » وأكثر شراح الفصيح ، قال شيخنا . ويقال (شتان ما بينهما) أى بَعُدَ ما بينهما ، أثبته ثعلب فى « الفصيح » وغيره ، وأنكره الأصمعى ، فنى الصحاح قال الأصمعى : لا يقال : شتان ما بينهما . وقال ابن قتيبة فى « أدب الكاتب » : يقال : شتان ما هما ، ولا يقال شتان ما بينهما . وفى لسان العرب : وأبىَ الأصمعى شتَّان ما بينهما . « قال أبو حاتم : فأنشدته قول ربيعة الرَّقى يمدح يزيد بن حاتم بن المهلَّب ، ويهجو يزيد بن سليم .

لشَتَّانَ ما بينَ اليزيدين فى الندى يزيد سُلَيم والأغر ابن حاتم
فهَمٌّ الفتى الأزْدىّ إتلافُ ماله وهمّ الفتى القيسىّ جمعُ الدراهم

« فقال : ليس بفصيح يلتفت إليه . وقال فى التهذيب : ليس بحجة إنما هو مُولَّد ؛ والحجة الجيدة قول الأعشى المتقدم ذكره ، ومعناه : تباعد الذى بينهما .

قال ابن برى فى حواشى الصحاح : وقول الأصمعى : « لا أقول شتان ما بينهما » . ليس بشىء ؛ لأن ذلك قد جاء فى أشعار الفصحاء من العرب ، من ذلك قول أبى الأسود الدؤلى :

فإن أعفُ يوماً عن ذُنوب وتعتدى فإن العصا كانت لغيرك تُقرعُ

وشتانَ ما بيني وبينك إنني ... على كل حال أستقيم وتظلَعُ

قال ومثله قول البُعَيث :

وشتان ما بيني وبين ابن خالد ... أميةَ في الرزق الذي يتقسَّم

« وقال أبو بكر : شتان ما عمرو ، وشتان أخوه وأبوه . . . أي بَعُد ما بينهما . . . وقد تكسر النون عن «الفرّاء» «كما نقله الصاغاني» . . .

« وقال أبو زيد : شتان ، منصوب على كل حال ؛ لأنه ليس له واحد . ثم إنّ كسر نون شتَّان نقله ثعلب عن الفراء ، وظاهر كلام الرضيّ أنه رأيٌ للأصمعي أيضًا . وقيل . . . وقيل . . . وقال شيخنا . . . وزعم ابن الأنباري . . . وجزم ابن درستويه . . .) فما هذا الخلاف بل هذا البلاء القاتل ؟

وليت الأمر مقصور على هذا المثال ، وعلى عشرات سواه ! ، إذاً لهان الكرب ، وخفّ الشقاء ، لكن وأسفاه .

حسبنا هذا المثال من نظائر كثيرة ، وفيه الغَناء عنها ، وعن كل تعليق .

* * *

التعليل

عرفنا ما كان من أمر « القياس والسماع » . واختلاف الآراء فيهما ، وفى عصور الاحتجاج وأثر ذلك فى المسائل النحوية . وبقيت مسألة تتصل بالقياس أيضاً أو تتفرع منه ؛ تلك هى مسألة : « التعليل » . فلست ترى حكماً نحويًّا ولا قاعدة من قواعد النحاة — إلا لها تعليل ؛ يطول أو يقصر ، ويعتدل أو يلتوى — على حسب مقدرة النحوى ، وتمكنه من زمام اللغة والجدل ، ورغبته فى التّنوق ، وإظهار البراعة ؛ فالفارسى غير العربى . والمنتسب إلى إحدى الفرق الكلامية[1] غير البعيد منها ، والطالب المقلِّد غير إمامه . وكل واحد من هؤلاء — فى الغالب — آخذ بنصيب من الفلسفة والجدل المنطقى الشائع أيام تدوين النحو ، ذلك الجدل الذى نشأ أول ما نشأ ، للدفاع عن الدين ، وما يتصل به ، ثم التزموه حتى غلبهم فى سائر بحوثهم الدينية وغير الدينية ، وصار أمارة الثقافة ، وعنوان المعرفة ، وقد جلبه وأذكى شعلته الأجانب ، ولا سيما الفرس ، وغيرهم ممن اعتنقوا الإسلام وبلادهم مهد حضارات وثقافات مختلفة المظاهر فى مقدمتها علم المنطق بما يحتويه من طرق الاستدلال وإقامة البراهين ، وصنوف الجدل . . . نعم إن الأنصبة تختلف والحظوظ تتفاوت ، ولكن الجميع مندفعون إلى الأخذ به : وإن تفاوتت الدرجات .

(١) الطوائف المشتغلة بعلم : « الكلام » (التوحيد) وأهل الملل والنحل .

يقول النحاة : الفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، « وأين » مبنية على الفتح ، « وأنْ » تعمل مذكورة ومحذوفة و . . . و . . . وهذا حسن منهم ، وصنيع لا يجحد . لكن هل للرفع ، و النصب ، أوالبناء ، أو غيره من المسائل النحوية — سبب منطقيّ ، أو تعليل مقبول سوى أن العرب تكلموا به هكذا ، ولو تكلموا بغيره لوجب اتباعهم من غير تعليل ولا تغيير ؟ .

إن النحاة — لا يرضون هذا ، ولا يقفون عنده ، بل يتساءلون : لم رفع الفاعل ؟ ولم نصب المفعول ؟ ولِمَ لم يكن العكس مثلا ؟ ويجيبون عن كل سؤال واعتراض بإجابة . وقد ينشأ عن الإجابة اعتراض جديد . وإجابة أخرى . . . وهكذا تتعدد الأسئلة والإجابة ، وتخلق الفروض والإشكالات ، وتعقد العُقد وتحل ، وتحتدم الحرب الجدلية فى غير طائل . ولقد أصاب ابن سنان الخفاجى حين يقول(1) .

« إن النحاة يجب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه . . . فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سُلط على ما يعلل به النحويون لم يثبت معه إلا الفذ الفرد ، بل لا يثبت منه شيء البتة ؛ ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب ، من غير زيادة على على ذلك .

« وربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير

---

(1) فى كتابه : « سر الفصاحة » ص ٣١ . ولها إشارة عابرة فى ص ١٨٢ .

صناعة ورياضة ، ويتدرب بها المتعلم ، ويقوى بتأملها المبتدى . فأما أن يكون ذلك جارياً على قانون التعليل الصحيح ، والقياس المستقيم — فذلك بعيد ، لا يكاد يذهب إليه محصل) » . اه

ولو أن الأمر اقتصر على المعارك الجدلية المجردة التى لا يمتد أثرها إلى تصويب أنواع من الكلام ، وتخطئة أخرى بغير حق — لقلنا : خطب يسير ؛ ولكنه تعداها إلى صميم اللغة ، وأصولها ، وأساليبها إذ اتخذوا من تلك العلل المعتلة قيوداً حديدية ، أخضعوا لها الكلام العربى الأصيل ، كما أخضعوا لها كلام المحدثين : فإذا رأوا الأول لا يسايرها قالوا عنه : شاذ ، أو قليل ، أو مؤول ، أو ما إلى ذلك من أسماء تعلن ضعفه ، وبطلان القياس عليه . وإذا رأوا كلامنا لا يوافقها حكموا عليه بالخطأ والفساد ؛ وإن كان موافقاً للكلام العربى الأصيل ؛ فالعلل عندهم غايات يخضع لها النص القديم ؛ وكأنها الأصل وهو الفرع ؛ إذا انحرف عنها تناولته عصاها . فالنصوص خاضعة للعلل ، وليست العلل هى الخاضعة للنصوص .

ومن هنا تعرض الكلام قديمه وحديثه لقسوة حكمهم ؛ ولاقى الشعراء والكتاب وغيرهم عنتاً فى إرضائهم ، وإنقاذ الألفاظ والأساليب من تجريحهم . فلم يكن الأمر — إذاً — مجرد تعليل أجوف . بل امتد أثره إلى النواحى العملية الواقعية ، وكان من ثماره المُرَّة التحكم

القاسى فى صحة الألفاظ والأساليب وعدم صحتها ، وتضييق مجال التعبير .

ولم يقصروا سلطانهم على كلام العرب والمستعربين ؛ بل جاوزوه إلى القرآن الكريم نفسه — وقد سبقت الأمثلة[١] — فطبقوا حكمهم عليه ، وتناولوه ، كما تناولوا غيره . وبهذا لم يفلت منهم كلام قديم أو حديث ، قرآن أو غير قرآن ؛ وتلك غاية الإساءة .

وقد يكون من الإيضاح والتفكهة معاً أن أسوق مثالا من الحوار التعليلى موضوعه : « تقديم التمييز » والحرب الكلامية بسببه بين النحويين (فى البصرة والكوفة) منقولا من كتاب ضخم ؛ اسمه : « الإنصاف ، فى أسباب الخلاف » . ألفه عبد الرحمن بن الأنبارى[٢] خاصًّا بذلك ، وقصره على بعض ما تفرق من « التعليلات » فى طوايا الكتب النحوية ؛ مزهوًّا بما فعل ؛ منتزعًا به إعجاب كثير من النحاة فى عصره وبعد عصره . إلا من عصم الله ، ومنحه حرية العقل ، والتمرد على التقليد الذى لا يقوم على حجة ، ولا يعتمد على دليل تطمئن له رواجح العقول . وإليك المثال الذى صادفته عفواً بين نظائر له بلغت عدتها واحداً وعشرين ومائة[٣] تضمنها ذلك الكتاب الذى يقف المرء

---

(١) فى ص ٩٢ (٢) هو : كمال الدين عبد الرحمن بن الأنبارى النحوى المولود حول سنة ٥١٣ والمتوفى حول سنة ٥٧٧ هـ .

(٣) والمثال فى ص ٤٩٣ المسألة العشرون بعد المائة .

أمام ما فيه من حرب كلامية ضَجِراً متألماً بالرغم مما فيها من رياضة عقلية قوية :

« اختلف الكوفيون فى جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفـًا ، نحو : « تصبب زيد عرقـًا » ، و « تفقأ الكبش شحما » . فذهب بعضهم إلى جوازه ، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازنى ، وأبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

« أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على جواز التقديم النقل والقياس . أما النقل فقد جاء ذلك فى كلامهم ؛ قال الشاعر :

أتهجرُ سلمَى بالفراق حبيبَها   وما كان نفسـًا بالفراق تطيب

« وجه الدليل : أنه نصب « نفسـًا » على التمييز ، وقدمه على العامل فيه ، وهو : « تطيب » : لأن التقدير فيه : « وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسـًا » فدل على جوازه .

« وأما القياس فلأن هذا العامل فعل متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة . ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفـًا نحو قولك : « ضرب زيد عمراً » جاز تقديم معموله عليه ؛ نحو « عمراً ضرب زيد » ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفـًا ؛ نحو : « راكبـًا جاء زيد » .

« قالوا : ولا يجوز أن يقال تقديم الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ، ولا تقولون به ؛ فكيف يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز

عندكم ، ولا تقولون به ؟ لأنا نقول : كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفاً . إلا أنه لم يجز لدليل دل عليه ، وذلك لما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر على ما بيّنا فى مسألة الحال : فبقينا فيما عداه على الأصل ، وجاز لنا أن نستدل به عليكم ، وإن كنا لا نقول به ؛ لأنكم تقولون به ، فصلح أن يكون إلزاماً عليكم .

« وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه هو الفاعل فى المعنى ؛ ألا ترى أنك إذا قلت « تصبب زيد عرقاً » ، « وتفقأ الكبش شحماً » — أن المتصبب هو العرق ، والمتفقئ هو الشحم . وكذلك لو قلت : « حسن زيد غلاماً ودابة » — لم يكن له حظ (١) فى الفعل من جهة المعنى ؛ بل الفاعل فى المعنى هو : « الغلام والدابة » فلما كان هو الفاعل فى المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظاً .

« قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحال ؛ حيث يجوز تقديمها على العامل فيها ، نحو « راكباً جاء زيد » فإن « راكباً » فاعل فى المعنى ، ومع هذا يجوز تقديمه ؛ لأنا نقول : الفرق بينهما ظاهر ؛ وذلك لأنك إذا قلت : « جاء زيد راكباً » فزيد هو الفاعل لفظاً ومعنى . وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار « راكباً » بمنزلة

---

(١) أى : للفاعل فى اللفظ ، وهو : (زيد) .

المفعول المختص ؛ لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ؛ فجاز تقديمه كالمفعول ، نحو «عمْراً ضرب زيد » بخلاف التمييز ؛ فإنك إذا قلت : « تصبب زيدٌ عرقًا ، وتفقأ الكبش شحمًا ، وحسن زيد غلامًا » لم يكن زيد (والكبش(١) الفاعل فى المعنى ؛ بل الفاعل فى المعنى هو : « العرق ، والشحم ، والغلام » فلم يكن «عرقًا » و « شحمًا » و« غلامًا» بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأن الفعل استوفى فاعله لفظًا لا معنى : فلم يجز تقديمه ، كما جاز تقديم الحال .

« وكذلك قولهم : امتلأ الإناءماء ؛ فإنه وإن لم يكن مثل تصبب زيد عرقًا ـ لأنه لا يمكن أن تقول امتلأ ماء الإناء ، كما يمكن أن تقول « تصبب عرق زيد» ـ إلا(٢) أنه لما كان يملأ الإناء كان فاعلاعلى الحقيقة .

« وأما الجواب عن كلمات الكوفيين فما استدلوا به من قول الشاعر :

أتهجر سلمى بالفراق حبيبها   وما كان نفسًا بالفراق تطيب

فإن الرواية الصحيحة : وما كان نفسى بالفراق تطيب .

وذلك لا حجة فيه . وإن سلمنا بصحة ما رويتموه قلنا :

نصب « نفسًا » بفعل مقدر ؛ كأنه قال : « أعنى نفسًا » . لا على

---

(١) سقطت هذه الكلمة من الأصل .

(٢) مجىء « إلا » هنا غير سائغ فى الاستعمال الصحيح ، إذ أنها مع ما دخلت فى هذا التركيب لا تصلح خبراً لأن الناسخة التى قبلها ، ولا جواباً لإن الشرطية التى قبلها أيضاً .

التمييز . ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء فى الشعر قليلا على طريق الشذوذ ؛ فلا يكون فيه حجة .

« وأما قولهم : إنه فعل ، متصرف ؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة إلى آخر ما قرروه — فإنا نقول : الفرق بينهما ظاهر ؛ وذلك لأن المنصوب فى « ضرب زيد عمراً » منصوب لفظاً ومعنى . وأما المنصوب فى نحو « تصبب زيد عرقاً » فإنه وإن لم يكن فاعلا لفظاً فإنه فاعل معنى . فبان الفرق بينهما .

« وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ؛ لأنهم لا يقولون به ، ولا يعتقدون صحته . فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟

« قولهم : « كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها ، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ، وهو ما يؤدى إليه من تقديم المضمر على المظهر » قلنا : وكذلك نقول هنا : كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه . إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه ؛ وهو أن التمييز فى المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، على ما بينا . وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل — جاز لنا أن نتركه هنا لدليل ، على أنا قد بيَّنا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه » اهـ .

هذا مثل من عديد الأمثلة التى جاوزت العشرين بعد المائة — فى ذلك

الكتاب . ونعرض مثلا غيره من كتاب : « التصريح شرح التوضيح — حـ ١ ص ٢١٠ ، باب : كان ، وأخواتها —» بمناسبة الاستشهاد ببيت الفرزدق ونصه :

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيرانٍ لنا كانوا كرامِ . . .

قال الجمهور : « كان » ليست زائدة ، لرفعها الضمير . . . خلافا لسيبويه والخليل بحجة كذا وكذا . . . وقال ابن مالك . . . وقال الفارسى . . . وقال أبو الفتح . . . وقال ابن عصفور . . . وقال المرادى . . . والحاصل . . . اهـ

* * *

فما عسى أن نقول فى هذه الحرب الجدلية التعليلية ، وما فيها من كرّ ، وفرّ ، وعنف ، وشدة ؟ أكل هذا من أجل إباحة تقديم التمييز أو عدم إباحته مع وروده مقدمًا فى المسموع ، ومن أجل الحكم على « كان » بالزيادة أو الأصالة ؟

إن العقل الراجح يحتكم فى هذا إلى الكلام العربى وحده ، ويخضع لما يشيع ويكثر فيه — وقد أسلفنا تحديد الشيوع والكثرة والقياس [1] — غير ملتفت إلى علل النحاة المصنوعة ، وتأويلاتهم المتكلفة ، ومنطقهم الكادح المرهق فى التمثيل السابق وعشرات غيره تشابهه ، أو تفوقه عنفًا ، ولجاجًا ، وإفراطًا فى السفسطة ، مما لم أقصد إليه ،

---

(١) فى ص ٢٢ وما بعدها .

واكتفيت منه بما صادفته عرضاً ، وفجاءة .

على أنى أعرض مثلا من نوع آخر ، ومن كتاب آخر — هو الأشمونى وحاشيته — يوضح مبلغ تحكّم النحاة فى أساليبنا وأساليب القدماء :

يقول الوالد لولده فى عصرنا : « اذهب إلى الحقل جرياً » . فقد يريد منه — غالباً — أن يذهب مسرعاً جارياً ، فكلمة : "جرْياً" حال ، ولا يحتمل الكلام معنى غير هذا .

إن النحاة لا يرضون عن أسلوبنا الذى وقعت فيه كلمة : « جرياً » حالا ؛ زاعمين أن الحال لا تكون إلا مشتقة ؛ خضوعاً لعلة وضعوها . وكلمة : « جرياً » ليست مشتقة ، ولا تنطبق عليها العلة ؛ فهى فى موضعها هذا خطأ عندهم . فإن قلت : إن لها نظائر متعددة فى كلام العرب الأوائل . أجابوا : بأن تلك النظائر ، على كثرتها — وهنا موضع الغرابة — لا يقاس عليها ، وأنها مؤولة . فما ورد من مثل : « جاء على ركضاً » مؤول بالمشتق ، أى : راكضاً ، أو : بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، والجملة هى الحال ؛ أى : « يركض ركضاً » . أو : بتقدير مصدر مضاف محذوف (أى : جاء مجىء ركض) . أو : بتقدير مضاف محذوف ليس مصدراً (أى : ذا ركض) . أو على تأويل وتضمين معنى الفعل فى الجملة بمعنى المصدر الذى فيها (فيكون جاء على ركضاً ، بمعنى : ركض على ركضاً . . .)

خمسة أنواع من التأويل اشترط النحاة أن تختار واحداً منها ليكون

جـوَاز مرور لتلك الكلمة المسموعة هى أو نظائرها عن العرب أنفسهم ، والتى لها أشباه كثيرة من كلامهم الأصيل .

وإذا كان القياس عليها غير جائز ففيم التأويل ؟ ألنصحح به كلام العرب أم كلامنا ؟ فإن كان لتصحيح كلام العرب فلم لا نقيس عليه بعد أن صار بالتأويل صحيحاً ، مضمرين فى أنفسنا تأويل كلامنا أيضًا ؛ لنستبيح ما لا تبيحه القواعد إلا بالنية القلبية ؛ تلك النية التى لا يمتد أثرها إلى ظاهر الكلمة الجامدة ، وصيغتها ، ولا إلى جملتها ، ولا تُدخل على أحدهما تغييراً ملحوظًا ؟ أليس من الغريب القول بأن كلمة : « ركضًا » ، وأمثالها لا تصلح « حالا » إلا بالنية ؟ فكأن التحريم والحل أمران وهميان موقوفان على مجرد النية ، من غير أن يكون لهذا أثره فى الصيغة والأسلوب ؟ وكأن المعنى — عندهم — لا يختلف باختلاف هذه التأويلات التى لكل منها موضعه من الجملة ، ودلالته الخاصة التى تباين دلالة الآخر (كما يقول الرضى وابن الحاجب و . . . و . . .) فلن تتساوى المدركات ولا الدرجات البلاغية بين جاء محمد ركضًا ، وراكضًا ، ويركض ركضًا ، وجاء مجىء ركض ، وجاء ذا ركض ، وجاء (بمعنى : ركض) محمد ركضًا ؟ فكيف يتحكمون فى المعانى قسراً من أجل عللهم ؟ وكيف يتناسون أن تعدد التأويلات فى الموضع الواحد يزيل الفوارق الهامة المعنوية بينها فلا يكون هناك فرق معنوى بين الحال ، والمفعول المطلق ، والمضاف . . و . . وهذه هى غاية الفوضى .

ومثل هذا يقولونه فى المصدر الواقع صفة ؛ كجاء رجل عدل؛ يتأولونه على حذف مضاف (أى : ذو عدل) ، أو : على الوصف ؛ فيكون «عدل» بمعنى «عادل» ؛ لأن النعت عندهم لا يكون جامداً فى هذه الصورة .

ومن عجب أن يقول البلاغيون : إن «جاء رجل عدل» وأشباهها مما وقع فيه النعت مصدراً — أبلغ وأقوى فى أداء المعنى من «جاء رجل عادل» ونحوه مما وقع فيه النعت مشتقاً . إذ الصورة الأولى تقطع بأن الرجل هو العدل نفسه ؛ مبالغة فى مدحه وتعظيمه ، أما الثانية فتصفه بالعدل وصفاً لا قوة فيه . فكيف يختلف الحكم بين علماء البلاغة وعلماء النحو وهم ينتسبون إلى لغة واحدة ، ويعملون لها ؟ وبأى الرأيين نأخذ ؟ .

وأعجب من هذا أن يعترف النحاة فى صراحة ووضوح أن وقوع المصدر حالا ونعتاً كثير فى كلام العرب ؛ وأنه — على كثرته — مقصور على السماع ؛ لا يقاس عليه[1] عند جمهورهم ، وقاسه ابن مالك وابنه فى الحال فى ثلاث مسائل ، وقاسه المبرد بشرط . . .

فهل نرضى عن مثل هذا الاضطراب ؟ وهل — بمثله — نضبط الكلام فى يسر وأمان من غير أن نتعثر ؟ ألسنا بهذا نفتح ثغرات ينفذ الخطأ منها

---

(١) راجع هذه المسألة فى باب الحال والنعت من الأشمونى والصبان وغيرهما من المطولات . ويتصل بها ما يجىء هنا فى ص ١٧٤ .

إلى الصحيح ، أو تنفذ منها الصحة الزائفة إلى الخطأ حتى يصدُق ما يقال : ليس فى الضبط خطأ ، ولا يضيق النحو عن تصحيح ؟ .

واستمع إلى مثال آخر :

يقول الناس : « طيارة تسربت إلى داخل البلاد » . . . فيقول النحاة : هذا أسلوب فاسد ؛ إذ وقعت فيه كلمة « طيارة » مبتدأ . وهى نكرة ؛ والنكرة لا تقع مبتدأ ، لماذا ؟ لأن المبتدأ محكوم عليه ، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوماً فى أغلب الأحوال .

فإن عرضت عليهم أمثلة عربية أصيلة من ذلك النوع الذى يصفونه بالفساد تأولوها ، وتمحلوا لها . بل إنهم من كثرة ما رأوا المعروض استثنوا من قاعدتهم السالفة صوراً جاوزت الثلاثين . فأى تعليل هذا الذى يفتح فى القاعدة ثغرات تَبلُغ العشرات ، كل ثغرة منها تدْخِل أفواجاً من النكرات لا تبقى بعدها نكرة لا تصلح للابتداء .

ويقولون . . . ويقولون . . . مما يعرفه الذين يعانون هذه العلل الظاهرة المسيطرة على الكلام : تتحكم فيه صحة ، وخطأ ، وقوة ، وضعفاً .

والغريب أن تعيش هذه العلل منذ نشأتها إلى اليوم ، يتلقاها النحاة بالقبول جيلا فجيلا ، ويملَئُون بها فراغ أوقاتهم وكتبهم ، ويصدعون بها الرءوس ؛ لا يفكر أحد فى محاربتها ، وإراحة المتعلمين منها ، ومما احتوته المراجع المطولة من ألوانها ، وضروب عبثها ، اللهم إلا ما تمّ فى فى بعض المدارس الحديثة ، ولم يمتد — بعد — إلى الجامعات ، والمعاهد

الكبرى فى البلاد العربية ، وإلى كتبها القديمة المتوارثة امتداداً كاملا حميداً ، لا بترفيه ، ولا هلهلة .

« مشكلة التعليل » هذه خطيرة ، فقد وُلِدَتْ ، ونَمَتْ ، وامتدت أصولا وفروعاً على الوجه الذى نرى فى مطولات النحو ؛ تتسرب إلى كل مسألة ، وتتسلل لكل قاعدة ، وتملأ الصفحات الكثيرة بكل مُجافٍ للعقل ، بعيد من الحق ، إلا فى أقل المسائل ، وأندر القواعد . وبسببها نشأت آراء متعددة ؛ فتحت أبواباً جديدة للخلاف ، وتَشَعُّب المذاهب غير الأبواب المفتحة من اللهجات العربية والقياس . وبحسبي تأييداً — وللمشكلة خطرها — أن أعود فأنقل منها نماذج أخرى تكون أدلة قائمة ، وأمثلة حاضرة ، إن كان الأمر فى حاجة إلى دليل يقوم ، ومثل يحضر .

وقبل أن أنقلها[1] أشير إلى حقيقة معروفة ؛ طالما ردّدتها ؛ ووجهت الأذهان إليها ؛ هى : أن علوم اللغة العربية — على اختلاف فروعها ، وتعدد أنواعها — مستقاة من الكلام العربى الأصيل ، ومَردّها جميعاً إلى ما نطق به الفصحاء من أهل « الضاد » الذين يستشهد بكلامهم ، ويحتج بلسانهم ، فإذا نطقنا باللفظ المفرد أو المركب ، وصُغْنا الأسلوب صياغة خاصة ، وجرينا فى تأليفه على نظام معين — فلا تعليل لذلك إلا محاكاة العرب ، والنسْجُ على منوالهم ، ولا شىء غير هذا . ولو أن سائلا سألنى : لم بَنَيت الكلمة على ثلاث أو أكثر ؟ ولم ضبطت حروفَها بضبط خاص ؟ ولم

(١) ستجىء فى ص ١٤٩ .

جـرَيْتَ فى تركيب الأسلوب على نظام معين ؟ ولم . . . ؟ ولم . . . ؟ ما كان الجواب إلا واحداً ؛ هو : أنى فى هذا المقام أحاكى ما فعله العرب فى مثله ، وأنقل عنهم طريقتهم ، وآخذ من مادتهم ووسائل استخدامها مثل ما كانوا يأخذون . وكذلك جواب كل فرد ؛ فالكلمات التى ننطق بها اليوم من حيث مادة تكوينها ومن حيث مظاهر هيئاتها المتعلقة بوضعها فى الجملة وبضبط حروفها ، إنما نخضع فى شأنها للمأثور عن العرب وحده وليس ثمَّة ما نخضع له طائعين أو مرغمين إلا ذلك المأثور ، وكل إجابة غير هذه فضول ، وهزل ، لا صواب فيه ، ولا جدّ ، ولا أمانة .

لم رفعت أواخر الكلمات ؟ لم نُصبتْ أو جُرّتْ أو جُزمت ؟ لم كانت على وزن فَعل . . . أو فَاعَلَ . . . أو . . . أو . . . ؟ لم تقدمت فى أسلوبها أو تأخرت؟ لم ذُكرت أو حُذفت ؟ لم كان هذا التعبير أبلغ وأقوى من ذاك ؟ لم كان هذا أرق وأعذب ؟ . . . لم . . . لم . . . ؟ لا شىء إلا مجاراة العرب الفصحاء ، والأخذ بمنهاجهم فيما نحن بصدده ، مع التصرف المحمود فى حدود ذلك المنهاج ، والتزام أصوله العامة بحيث نوائم بينه وبين حرية التصرف المأمونة .

وإذا كان الأمر على ما وصفنا فما هذه العلل والتعليلات المرهقة التى تطفح بها المراجع النحوية ، وتضيق بها صدور المتعلمين وأوقاتهم ممن كتب الله عليهم الرجوع إلى تلك المطولات ، لاستخلاص بعض

القواعد النحوية ؟

إن النظرة الْعَجْلَى الصائبة لتحكم من غير تردد بأن جميع هذه العلل والتعليلات زائفة لا تَمُتُّ إلى العقل والواقع بصلة ما ، ولو كانت واهية .

وإن احترام ذلك العقل يفرض علينا نبذها ، وتطهير النحو منها ، اللهم إلا من ذلك النوع ، الصحيح الصادق الذى يسمونه : « علل التنْظير » يريدون به ما أشرنا إليه قَبْلاً حين تَرْفَع آخر كلمة أو تنصبه ، أو تجره ، أو تجزمه ، وحين تجعل الكلمة على وزن معين ، وتسلك بها فى التركيب مسلكًا خاصًّا . لم رفعتها ؟ لأنها نظير زميلتها فى كلام العرب ، ولم نصبتها ، أو جررتها ، أو جزمتها ؟ للسبب السالف . ولم جعلتها على وزن كذا ؟ ولم قدمتها أو أخرتها ؟ لم استخدمتها أداة استفهام ، أو حصر ، أو نفى ، أو مدح ، أو . . . ؟ . . . ؟ لأنّ نظيرتها فى كلام العرب كذلك .

وإن شئت فقل لمن سألك : لم رفعت الفاعل والمبتدأ . . . ونصبت المفاعيل ، وأتبعت التوابع لأصحابها (المتبوعة) وجريت فى المستثنى على كذا ، وفى اسم « لا » والنواسخ . . . وغيرها على كذا . . . ؟ لم أفعلْ ذلك لشىء إلا لأنها نظيرة أخرى فى كلام العرب ، جرت على هذا النمط الذى أسايره . ولا علة إلا التنْظير . (أى قياس الشىء على نظيره) . فالنظير العربىّ هو الأصل الذى نتمثله دائمًا فى كل ما يتصل

باللغة كلاماً ، وكتابة ، وإليه المفزع حين نريد التعبير ، هو القالب الذى نشكل ما نريد على مثاله وحده ، وفيه — دون غيره — نصوغ كلامنا على كلامهم ، إفراداً وتركيباً ، وهيئة .

والآن نسرد أمثلة أخرى — وعدنا بسردها(١) — لهذه المشكلة التى تعد بحق من كبريات العيوب التى أفسدت النحو ، والتى تقوم دليلا صارخاً على ما أصابه من البلاء ، وسأقتصر فى اختيارها على الجزء الأول من كتاب « الأشمونى » وحاشية « الصبان » عليه ومن شاء استزادة فعليه بكتاب : « كالخصائص ، وسرّ الصناعة ، وهما لابن جنى » فإنه من فرسان هذا الميدان التعليلى الضار ، المجلين فيه ، أو « كالإنصاف لابن الأنبارى » . أو أشباههما :

جاء فى باب واحد « من الأشمونى » : هو : باب المعرب والمبنى ما يلى من التعليلات ، التى أسلفنا أنها تعليلات خاطئة قطعاً ، وأن العلة — كما أوضحنا — هى نطق العربىّ الذى يحتج بكلامه ، ليس غير . قال ما نصّه الحرفى :

١ — تنبيه : ما بنى من الأسماء على السكون فيه سؤال واحد ؛ لم بُنى ؟ وما بنى منها على الحركة فيه ثلاثة أسئلة ؛ لم بنى ؟ ولم حُرّك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟

وما بنى من الأفعال أو الحروف على السكون لا يُسأل عنه . وما بنى منهما على حركة فيه سؤالان ؛ لم حُرك ؟ ولم كانت الحركة كذا ؟ وأسباب البناء على الحركة خمسة ، التقاء الساكنين كأين ، وكون

---

(١) فى ص ١٤٦ .

الكلمة على حــرف واحد كبعض المضمرات ، أو عرضة لأن يُبتدأ بها كباء الجر ، أو لها أصل فى التمكن كأول ، أو شابهت المعرب كالماضى ، فإنه أشبه المضارع فى وقوعه صفة ، وصلة ، وحالا ، وخبراً . . .

وأسباب البناء على الفتح طلب الخفة ؛ كأين ، ومجاورة الألف كأيان ، وكونها حركة الأصل ؛ نحو : يا مضار ؛ ترخيم : « مضارر » ، اسم مفعول ، والفرق بين معنيين بأداة واحدة ، نحو يا لَزيد لِعمر ، والإتباع نحو : « كيف » ؛ بنيت على الفتح اتباعـاً لحركة الكاف ؛ لأن الياء بينهما ساكنة ؛ والساكن حاجز غير حصين :

وأسباب البناء على الكسر التخلص من التقاء الساكنين كأمس ، ومجانسة العمل كباء الجر ، والحمل على المقابل كلام الأمر ؛ كُسِرتْ حملا على لام الجر ، فإنها فى الفعل نظيرتها فى الاسم ، والإشعار بالتأنيث نحو : أنتِ (أى : لأن الكسر المعنوى — وهو التكسر والفتور والتدلل خاص بالإناث — ! ! يناسب المؤنث فيكون فى الكسر اللفظى إشعار به !!) وكونها حركة الأصل ، نحو : يا مضارِ ، ترخيم « مضارِر » اسم فاعل : والفرق بين أداتين ، كلام الجر ؛ كسرت فرقـاً بينها وبين لام الابتداء فى نحو : لموسى عبده ، والإتباع نحو : ذهِ ، وتهِ ، بالكسر فى الإشارة للمؤنثة :

وأسباب البناء على الضم ألا يكون للكلمة حال الإعراب ، نحو : لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ ؛ بالضم ، ومشابهة الغايات ، نحو : يا زيدُ ، فإنه أشبه « قبلُ وبعدُ » ، قيل من جهة أنه يكون متمكنـاً فى حالة أخرى ، وقيل

من جهة أنه لا تكون له الضمة حالة الإعراب . وقال السيرافى : من جهة أنه إذا نُكِّرَ أو أضيف أعرب ، ومن هذا « حيث » ، فإنها إنما ضمت لشبهها بقبل وبعد ، من جهة أنها كانت مستحقة الإضافة إلى المفرد كسائر أخواتها فمنعت ذلك كما منعت « قبل و بعد » الإضافة . وكونها حركة الأصل ، نحو : يا تحاجُّ ، ترخيم « تحاجُجُ » مصدر « تحاجّ » إذا سمى به ، وكونه فى الكلمة كالواو فى نظيرتها ؛ كنحن ، ونظيرتها ، هُمُ « هُمُو » وكونه فى الكلمة مثله فى نظيرتها ؛ نحو : اخشَوُا القوم ، ونظيرتها : قُلُ ادْعُوا ، والإتباع كمنذُ . ا هـ .

فهل يتفق شيء من هذا مع العقل أو الواقع ؟ وما حكمهما على ما قاله الصبان تعليقـًا على كثير مما سبق ؛ فكان تعليقه ضِغْثًا على إبَّالة ، وإبغالاً فى الرّطانة واللغو ؟ وهل أدلّ على ذلك من قوله فى حاشيته :

(قوله كنحن) حاصله أن « نحن » ضمير لجماعة الحاضرين ، وهُمُ « هُمُو » ضمير لجماعة الغائبين فهما نظيرتان . فلما بنوا « نحن » على حركة لالتقاء الساكنين اختاروا الضمة لتناسب الواو فى نظيرتها ، ولما كانت « نحن » لعدد أقله اثنان وهُمُ « هُمو » لعدد أقله ثلاثة ، كانت « همو » أقوى ؛ فاستحقت واوها أن تكون أصلا يحمل عليه الضم عند فقد سبب آخر له ، وكون علة الضم ما ذكر أحد أقوال) . ا هـ . ثم قال :

(قوله اخشوا القوم) حاصله أنهم ضموا آخر « قل » عند وصله بنحو : ادعوا ؛ اتباعـًا لثالث ما اتصل به ، لا نقلا ؛ لأن الهمزة همزة

وصل، فلما أرادوا تحريك واو « اخشوا » التي — هي لكونها فاعلا — بمنزلة الجزء الأخير من الفعل عند اتصال نحو « القوم » به، اختاروا الضمة حملا للشيء على نظيره، فوجه الشبه بين الضمتين كون كلٍّ في آخر الفعل، أعم من أن يكون آخره حقيقة أو تنزيلا . وأورد على الشارح أن ضمة الواو لمناسبتها لها كما قالوا في « لَتُبْلَوُنَّ » فهي ضمة مناسبة لا ضمة بناء، وضمة « قُلْ » لإتباع ثالث ما بعده، فهي ضمة اتباع، لا ضمة بناء . وأصل تحريكها للتخلص من التقاء الساكنين، وكلامنا في أسباب ضم البناء . فكان الأوْلَى إسقاط هذا الأخير) اهـ .

فما قول المنصف في مثل هذا التصيد الواهي ، والإلغاز التعليلي المرهق ؟ وما حكمه عليه ؟ وهل كان العربي الأصيل ومن معه من الناطقين الأوائل يرتبون هذه القضايا الجدلية العنيفة ويفكرون ويقدرون قبل أن ينطقوا بالكلمة ويعدون الأقيسة الشاقة الذائفة كي تنتج نتائج مُعَيَّنَة في البناء والإعراب وحركة البناء والإعراب ؟ ولماذا كانت الحركة ولم يكن السكون ؟ ولم كانت الحركة الفتحة، أو الكسرة، أو الضمة . . . أو . . . أو . . .

أليس معنى هذا أن ذلك العربي الأول كان فيلسوفًا، ناضجًا، ومنطقيًّا عالمًا ؟ فمن أين جاء له ولأمته في عهد نشأتها وبدء تكوينها — قبل انتشار الإسلام — ذلك المنطق، وذلك التعليل الفلسفي وغير الفلسفي، وهما لا يظهران إلا بعد تمام النضج العلمي، والفهم الحضري، والرقيّ الذي

تسبقه دراسات وبحوث منظمة فى نواحى العلوم المختلفة ؟ ولن يكون من هذا شىء فى بداية الأمم ، وجاهليتها ، وأطوار نشأتها الأولى ،

ولو أنَّ العربى الأول — ومن معه فى عهود نشأتهم العتيقة — فكَّر فى كل كلمة على هذا النحو ، وأطال النظر فى بنائها وإعرابها ، وما يتصل بذلك على الوجه العجيب الغريب الذى سجله النحاة — لَوَدَّعَ الحياة ، وخرج هو وأهل جيله من دنياهم قبل أن يفرغوا من بحث بِضْعِ كلمات قليلة على الوجه الخيالى السالف ؛ ذلك أنَّ أعمارهم — وإن طالت — قصيرة لا تتسع لمثل هذا البحث الوهمى المستقصى العنيف ، والدراسة العقلية المستفيضة . بل إن أعمار أجيال متتابعة لا تتسع لمثل هذا ولا للفراغ منه . وإذاً فكيف كانوا يتكلمون قبل الانتهاء والفراغ من تلك الدراسة العجيبة ؟

وشىء ثالث — وراء ما سبق تقريره من أن العقل والواقع يأبيان أن يقع شىء من البحث المنظم ، والتفكير العلمى ، والدراسة المنطقية فى جاهلية الأمم وبدايتها ، وأن عمر الفرد ، بل الجيل والأجيال ، لا يمتد ولا يتسع لإنجازها على فَرْضِ وقوعها — هبْها وقعت ، وهذا محض تخيل ، فكيف تم لهم ذلك ؟ أكانوا يجتمعون فى مؤتمرات موحدة — كما يقول بعض الباحثين — ليدرسوا ويُمَحِّصوا ويجادلوا ، ويسوقوا الأدلة والحجج . حتى إذا ما انتهوا إلى قرار حاسم أذاعوه ؟ ومَن أعضاء المؤتمر ؟ وكيف يُختَارون ؟ وما الوسائل الناجحة التى يذيعون بها القرار فى الناس ليؤمنوا به ،

ويسيروا عليه ؟ أم كان الأمر متروكـًا للفرد ؛ يبحث ، ويعلل ، ثم يذيع ما يستقر على الأفـراد والجماعات ؟ أليس ذلك كله دليلا أى دليل على بطلان ما هم بصدده من التعليل ، وفساد الخطة التى رسمها النحاة فى كثير من بحوثهم ، وانهيار تعليلاتهم فى تأييد تلك البحوث(١) . وفى بقية الأمثلة التالية من الأشمونى وحاشية « الصبان » . ما يزيد الأمرَ وضـحـًا والنفس جزعـًا :

٢ — نيابة الحرف عن الحركة فى الاسم تكون فى ثلاثة مواضع ؛ الأسماء الستة ، والمثنى ، والمجموع على حده . فبدأ بالأسماء الستة لأنها أسماء مفردة ، والمفرد سابق المثنى والمجموع ، ولأن إعرابها على الأصل فى الإعراب بالفرع من كل وجه . . . » .

(قوله ولأن إعرابها على الأصل . . .) أى : لأن الأصل فى المعرب بالفرع وهو الحرف أن يكون رفعه بالواو ، ونصبه الألف ، وجره بالياء ، ليجانس الفرع الأصل . ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة ؛ لأنه لم يَجْرِ على الأصل ولا من بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة ؛ فإن بعضه جاء على الأصل فى الإعراب بالفرع من كل وجه ؛ كالأسماء الستة .

---

(١) ومن الانصاف أن نسجل هنا أن فريقاً من قدامى العلماء قد أشاروا لهذا ، ووصفوه بأنه عيب وقع من جهة متأخرى المشارقة الذين نظروا فى الفلسفة والمنطق ، ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون كما جاء فى هامش التصريح جـ ١ ص ١٨ فى أول باب شرح الكلام وما يتألف منه .

وبعضه جاء على الأصل من بعض الوجوه كالمثنى والجمع على حده ؛ فإن الأول جاء على الأصل فى الجر ، والثانى جاء عليه فى الرفع والجر) اهـ .

٣ ــ مذهب سيبويه أن « ذو » بمعنى : صاحب ، وزنها « فَعَل » بالتحريك ولامها ياء . ومذهب الخليل أن وزنها « فَعْل» ولامها واو ، فهى من باب قوة ، وأصله ذَوْوٌ . وقال كَيْسان تحتمل الوزنين جميعًا .

(قوله : وزنها « فَعَل » بالتحريك ولامها ياء . . .) أما الأول فلا نقلاب لامها ألفًا فى نحو : ذواتا » ، وقيل : « ذاتا » . أيضًا بلا رد « اللام » كما فى التسهيل . وأما الثانى فلأن بابىّ اللام أكثر من واويّه ، والحمل على الأكثر أرجح ؛ فأصلها « ذَوَىٌ » حذفت الياء اعتباطًا ، ونقلت حركة الإعراب إلى الواو ، وحركت الذال بحركة الواو ، اتباعًا لها . ثم فى حال الرفع حذفت ضمة الواو للثقل ، وفى حال النصب قلبت الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وفى حال الجر حذفت كسرة الواو للثقل ؛ فوقعت الواو متطرفة إثر كسرة ؛ فقلبت ياء . فإن قلت : لا وجه للنقل والإتباع فى حال النصب ؛ لفتح الواو والذال فتحًا أصليًّا . قلت : يقدر ذهاب فتحهما الأصلى ، وفتح الواو بفتحة الإعراب التى كانت على اللام المحذوفة ، وفتح الذال بفتحة الإتباع ؛ لتكون حالة النصب كحالتى الرفع والجر على قياس ما يأتى للشارح ترجيحه فى « أب » قبيل التنبيه الآتى . ولك ألا نتكلف ذلك على قياس مقابله الآتى!!) . اهـ .

٤ ــ فى إعراب الأسماء الخمسة عشرة مذاهب . . . .

(قوله عشرة مذاهب) بل اثنا عشر مذهبًا ، ساقها السيوطى فى « همع الهوامع » فراجعه . اهـ .

(تنبيه . إنما أعربت هذه الأسماء بالأحرف توطئة لإعراب المثنى والمجموع على حده بها ؛ وذلك أنهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالأحرف للفرق بينهما وبين المفرد : فأعربوا بعض المفردات بها : ليأنس بها الطبع ! ! فإذا انتقل الإعراب بها إلى المثنى والمجموع لم ينفر منه ؛ لسابق الألفة ! ! وإنما اختيرت هذه الأسماء لأنها تشبه المثنى لفظًا ومعنًى ؛ أما لفظًا فلأنها لا تستعمل كذلك إلا مضافة ، والمضاف مع المضاف إليه اثنان . وأما معنى فلا ستلزام كل واحد منْهما آخر ؟ فالأب يستلزم ابنًا ، والأخ يستلزم أخًا ، وكذا البواقى وإنما اختيرت هذه الأحرف لما بينها وبين الحركات الثلاث من المناسبة الظاهرة . . . » اهـ .

٥ — وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لا ينصرف ، وهو ما فيه علتان من علل تسع ؛ كأحسن ، أو واحدة منها تقوم مقامهما ؛ كمساجد ، وصحراء ، كما سيأتى فى بابه ؛ لأنه شابه الفعل فثقل ؛ فلم يدخله التنوين ؛ لأنه علامة الأخف عليهم ، والأمكن عندهم ؛ فامتنع الجر بالكسر لمنع التنوين ؛ لتآخيهما فى اختصاصهما بالأسماء ، ولتعاقبهما على معنى واحد فى باب « راقودٌ خلاًّ » و « ورا قودُ خلٍّ » ، فلما منعوه الكسرة عوضوه منها الفتحة ، نحو : فَحَيُّوا بأحسنَ منها . . .) اهـ .

هذه بعض أمثلة فى التَّعْليل منْتزعة من باب واحد من أبواب

النحو القديم فما الشأن لو استقصيت كل أمثلة ذلك الباب من غير اكتفاء ببعضها ؟ وماذا يكون الحال لو استقصيت الأمثلة كلها مزيداً عليها ما حوته الحاشية ؟ بل ماذا يكون الحكم لو تتبعت كل « التعليل » فى أبواب النحو كلها ؟ لا شك أن الحكم سيكون قاسياً أليماً على «منطق» النحو والنحاة ، ومن شايعوهم ، أو سكتوا على عملهم ، وهم عالمون بحقيقته ، مطلعون على ما فيه من خطل وفساد ، ونحن من هؤلاء الآثمين .

مشكلة « التعليل » كبقية المشكلات التى سبقتها ؛ لو اقتصرت على الجدل اللفظى ، والتسابق إلى إظهار البراعة المنطقية من غير أن يكون لها أثر عملىّ فى ضبط الكلم ، وتركيب الجمل ، والتحكم فى صياغة الأساليب ، وصحة مفرداتها — لهان الخطب نوعاً ما ، وانحصر الضرر فى تصديع الرأس بالثرثرة ، واحتمال الجهد فيما لا يستحق احتمالا ، ولكن الأمر أخطر أثراً ، وأفدح ضرراً ، بما فيه من سيطرة عاتية طاغية تتناولُ المفردات والمركبات . بل إنها لتمتد إلى طرائق التفكير نفسها ، وتتحكم فى المعانى تحكمها فى الألفاظ وتفرض على المتكلم والكاتب قيوداً ثقيلة مرهقة ، لا مسوغ لها من عقل سليم ، ولا نقل مسموع عن أهل هذه اللغة وأصحاب الكلمة الأولى فى شئونها ، وإليك صور أخرى مما تضيق به النفس ، ولا يضيق به الحصرْ

١ — جاء فى الأشمونى عند الكلام على فاعل[١] نعم وبئس وأنه

(١) ح ٣ باب نعم وبئس .

يكون مقروناً بأل أو مضافاً لما قارنها . . . إلخ . ما نصه :

(ذهب الأكثرون إلى أن « أل » فى فاعل « نعم وبئس » جنسية ، ثم اختلفوا ؛ فقيل حقيقة ؛ فإذا قلت : « نعم الرجل زيد » . فالجنس كله ممدوح ، « وزيد » مندرج تحت الجنس ؛ لأنه فرد من أفراده . ولهؤلاء فى تقريره قولان : أحدهما : أنه لما كان الغرض المبالغة فى إثبات المدح للممدوح جعل المدح للجنس الذى هو منهم ؛ إذ الأبلغ فى إثبات الشىء جعله للجنس حتى لا يتوهم كونه طارئاً على المخصوص . والثانى : أنه لما قصدوا المبالغة عدوا المدح إلى الجنس مبالغة ، ولم يقصدوا غير مدح زيد ؛ فكأنه قيل : ممدوح جنسه لأجله . وقيل مجازاً ؛ فإذا قلت : نعم الرجل زيد ، جعلت « زيداً » جميع الجنس مبالغة ، ولم تقصد غير مدح زيد . وذهب قوم إلى أنها عهدية . ثم اختلفوا ؛ فقيل المعهود ذهنى كما إذا قيل اشتر اللحم ، ولا تُريد الجنس ، ولا معهوداً تقدم . وأراد بذلك أن يقع إبهام ، ثم يأتى بالتفسير بعده ، تفخيماً للأمر . وقيل المعهود هو الشخص الممدوح فإذا قلت : زيد نعم الرجل : فكأنك قلت زيد نعم هو . واستدل هؤلاء بتثنيته وجمعه ؛ ولو كان عبارة عن الجنس لم يسغ فيه ذلك . وقد أجيب عن ذلك على القول بأنها للاستغراق بأن المعنى أن هذا المخصوص يفضل أفراد هذا الجنس إذا ميزوا رجلين رجلين ، أو رجالا رجالا ، وعلى القول بأنها للجنس مجازاً بأن كل واحد من الشخصين كأنه على حدته جنس ؛ فاجتمع جنسان فثنيا . . .) اهـ .

لنترك هذه المعركة اللفظية فى حامى وطيسها ، ولا نزيد نارها اشتعالا بإلقاء الحطب الجزل عليها من كلام « الصبان » . ولننظر أثرها العملىّ فى الأساليب والاستعمالات ومدى تحكمها فيها واستبدادها بها ، فلقد كان من أثر هذه التعليلات اللفظية أنْ حَرَّمت جمهرة النحاة إتْباع جملة « نعم وبئس » بنعت ، واختلفت فى إتْباعها بباقى التوابع ، ولم يكن سندهم فى التحريم والمنع هو السند الذى يقبله العقل ، ويؤيده الواقع ؛ وأعنى به : موافقة الكلام العربى الأصيل ، والمأثور من الأساليب الصحيحة الخالصة ؛ فلو أنهم اعتمدوا فى الحظْر على هذا السبب — سبب المخالفة للوارد من الـمُثُل المصطفاة العربية — لحمدنا الرأى ، وعملنا به . ولكنهم حرّموا وحظروا لأن الإباحة تخالف تعليلاتهم ، وتتعارض مع أدلتهم الجدلية السابقة ، لا مع الواقع المنقول إلينا من كلام العرب السابقين . . استمع إلى رأيهم فى ذلك كما دونه الأشمونى وحاشيته .

(لا يجوز اتباع فاعل نعم وبئس بتوكيد معنوى[١] قال فى شرح التسهيل : باتفاق . وأما التوكيد اللفظى فلا يمتنع . وأما النعت فمنعه

---

(١) جاء فى الصبان : قوله : (بتوكيد معنوى) . . . ليس المقام مقام تحقيق الإحاطة بالجنس فلا يشذ منه أحد حتى يؤتى بكل ، ولا رفع احتمال إرادة جنس آخر ملابس للجنس المذكور حتى يؤتى بالنفس ، كذا قال الدمامينى قال « سم » وهو لا يتأتى فى المثنى والجمع اه . قال فى الهمع قال أبو حيان : ومن يرى أن « أل » عهدية شخصية لا يبعد أن يجيز : نعم الرجل نفسه زيد . اه ! !

الجمهور[١] وأجازه أبو الفتح فى قوله :

لعمرى وما عمرى على بهين لبئس الفتى المدعُوُّ بالليل حاتم

قال فى شرح التسهيل وأما النعت فلا ينبغى أن يمنع على الإطلاق بل يمتنع إذا قصد به التخصيص مع إقامة الفاعل مقام الجنس ؛ لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد . وأما إذا تؤول[٢] بالجامع لأكمل الفضائل فلا مانع من نَعْتِه حينئذ ؛ لإمكان أن يراد بالنعت[٣] ما أريد بالمنعوت . وعلى هذا يحمل قول الشاعر :

نعم الفتى المرِّىُّ أنت إذا همُ حضروا لدى الحَجَرات نار الموقد

وحمل أبو على وابن السراج مثل هذا على البدل ، وأبيا النعت ، ولا حجة لهما . اهـ ، وأما البدل والعطف فظاهر سكوته فى شرح التسهيل عنها جوازهما وينبغى ألا يجوز منهما إلا ما تباشره نعم[٤]) . اهـ .

ملاحظة : كل ما فى هامش هذه الصفحة هو من كلام الصبان .

« (١) (قوله فنعته الجمهور) أى لأنه إن أفرد خولف المعنى ، وإن جمع خولف اللفظ . قاله الدماميني . وقال الفارضى : لأن النعت يخصصه ، ويقلل شيوعه ، فينافى المقصود منه ، وهو : الجنس فى ضمن جميع الأفراد ، حقيقة أو مجازاً ، كما هو المشهور فيه .

« (٢) (قوله وأما إذا تؤول) أى الفاعل بالجامع لأكمل الفضائل. أى : بأن أريد الاستغراق مجازا . ومثل ذلك ما إذا أريد الجنس حقيقة ، ولم يقصد بالنعت التخصيص بل الكشف والإيضاح ، كما استفيد من مفهوم قوله سابقاً : إذا قصد به التخصيص ، ومثله أيضاً ما إذا أريد العهد .

« (٣) (قوله لإمكان أن يراد بالنعت) بأن يراد بالنعت الجامع لكمالات جنس هذا النعت .

« (٤) (قوله إلا ما تباشره نعم) أى ما يصلح لمباشرتها ، وهو « المعرف بأل » و « المضاف » إلى المعرف بها ولو بواسطة . وقد جزم بالجواز بهذا القيد السيوطى . قال البعض . تبعاً لشيخنا وقد يقال : الذى ينبغى الجواز مطلقاً ، ويغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع اهـ =

فما أعجب هذا الكلام الذى يزدوج فيه العجب . ذلك أنهم منعوا التوابع ؛ لمخالفتها لتعليلاتهم الجدلية دون مخالفتها للمأثور ، وأنهم عادوا فأباحوها إن نوينا كذا وكذا . . . فالنية — كما أسلفنا — تُصْلح ما أفسده التعبير ؛ فمن نوى فقد استقام أسلوبه ؛ وإلا حُكم عليه بالفساد والبطلان . فليُقَدِّر المتكلم — مقدماً — أنه ينوى بكلامه ما أرادوا ، فتكون نيته رخصة إباحة ، وجواز مرور . ومن لم يفهم ما أرادوا ، أو لم يتسع وقته للنية ، أو لم تسعفه ذاكرته بها — فماذا يصنع ؟ أيَنْوِى نية عامة ، سابقة ، مطلقة ، تشفع له فتفوز أساليبه بالسلامة ، ولا يحتاج إلى تكرار هذه النية وتجديدها كلما أراد التعبير ؛ وبهذا يستريح ويرضى التعليلات ؟

٢ — جاء فى ابن عقيل وحاشية الخضرى ما نصه عند شرح بيت ابن مالك فى « نِعْم » :

وجمعُ تمييزٍ وفاعلٍ ظهرْ ... فيه خلافٌ عنهم قد اشتهر

(اختلف النحويون فى جواز الجمع بين التمييز والفاعل الظاهر فى نعم وأخواتها فقال قوم : لا يجوز ذلك ، وهو المنقول عن سيبويه . فلا تقول : نعم الرجل رجلا زيد . وذهب قوم إلى الجواز ، واستدلوا بقوله :

= وأنت إذا تذكرت ما أسلفناه عن بعض المحققين من أن اغتفارهم فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع — ليس أصلا فى كل موضع ؛ ولذلك يقولون : قد يغتفر إلخ هان عليك هذا البحث . اهـ .

والتغلبيون بئس الفحل فحلهمو فحلاً وأمهمو زلاء منطيق

وقول الآخر :

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا

وفصّل بعضهم ؛ فقال : إن أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل جاز الجمع بينهما ؛ نحو : نعم الرجل فارساً زيد ، وإلا فلا : نحو نعم الرجل رجلا زيد . فإن كان الفاعل مضمراً جاز الجمع بينه وبين التمييز اتفاقاً ؛ نحو : نعم رجلا زيداً) . اهـ .

قال الخضرى فى حاشيته تعليقاً على بعض ما سبق :

(قوله : قال قوم لا يجوز ذلك) أى . لعدم إبهام الظاهر حتى حتى يميَّز وتأولوا ما ورد بجعل المنصوب حالا مؤكدة أو ضرورة ! ! ورد بأن رفع الإبهام غير لازم للتمييز ، فقد يرد للتوكيد ؛ كقوله :

ولقد علمتُ بأن دينَ محمدٍ من خير أديانِ البرية دينا

فكذا ما ورد من هذا . اهـ

وقال الأشمونى ، ممن أجاز مجيء التمييز بعد الفاعل الظاهر : المبرد ، وابن السراج ، والفارسى ، والناظم وولده ، وهو الصحيح ؛ لوروده نظماً ونثراً ؛ فمن النظم قوله :

نعم الفتاةُ فتاةً هندُ لو بذلتْ ردَّ التحيةِ نطقاً أو بإيماء

وقوله :

والتغلبيون بئس الفحلُ فحلهمو فحلاً وأمهمو زلاء منطيق

وقوله :

تزود مثل زادِ أبيك فينا فنعم الزادُ زادُ أبيك زادا

ومن النثر ما حكى من قولهم : نعم القتيل قتيلا أصلح بين بكر وتغلب . وقد جاء التمييز حيث لا إبهام يرفعه ؛ لمجرد التوكيد كقوله :

ولقد علمت بأن دين محمد من خير أديان البرية دينا

ومنعه سيبويه والسِّيرانى مطلقاً ، وتأولا ما سمع . وقيل : إن أفاد معنى زائداً جاز وإلا فلا ؛ كقوله :

فنعم المرءُ من رجلٍ تِهامِى

وقوله :

وقائلة نِعْمَ الفتى أنت من فتى

أى من مُتَفَتّ ، أىَ : كريم . وفى الأثر : نعم المرء من رجل لم يطأ لنا فراشاً ، ولم يفتش لنا كَنَفاً منذ أتانا . وصححه ابن عصفور . اه .

وفيما نقلناه ما يغنى عن التعليق (حيث يتحكم المانعون فى أسلوب صحيح مسموع بكثرة، من أجل علة مصنوعة بغير مبالاة ! فأى تعليق يناسب هذا الخطر ؟) .

٣ ـ جاء فى الأشمونى وحاشيته فى باب الاشتغال ما نصه عند بيت ابن مالك: « واختِيرَ نَصْبٌ قبلَ فعلٍ ذى طَلَبْ » . . .

وهو فعل الأمر ، والنهى ، والدعاء ، نحو : زيداً اضربه ، أو :

ليضربه عمرو ، أو : لا تهنه ، واللهم عبدك ارحمه ، أو : لا تؤاخذه ، وبكراً غفر الله له . وإنما وجب الرفع فى نحو : « زيد أحسِنْ به » لأن الضمير فى محل رفع . وإنما اتفق السبعة عليه (أى على المرجوح) فى نحو قوله تعالى : « الزانيةُ والزانى فاجلدوا » . لأن تقديره عند سيبويه : مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى . ثم استؤنف الحكم ، وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا . ولذا قال فى قوله :

وقائلةٍ خولانُ فانكح فتاتهم

إن التقدير : هذه خولان . وقال المبرد : الفاء لمعنى الشرط ، ولا يعمل الجواب فى فعل الشرط وأداته معاً ؛ فكذلك ما أشبهه[1] ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا . وقال ابن السيد وابن بابشاذ : يختار الرفع فى العموم كالآية ، والنصب فى الخصوص كزيداً اضربه) اهـ .

وهذا على غرابته أخف مما أضافه إليه الصبان حيث قال :

(قوله وإنما اتفق السبعة إلخ . . .) دفع للاعتراض بلزوم إجماع السبعة على الوجه المرجوح . وحاصل الدفع أن هذا ليس مما نحن فيه بل الاسم المرفوع عند سيبويه مبتدأ ، خبره محذوف ، والجملة بعده مستأنفة فالكلام جملتان . وعند المبرد : مبتدأ خبره الجملة بعده ، ودخلت الفاء

---

(١) يريد : لما فى المبتدا من معنى الشرط وأداته وهو التعليق ، أو العموم والإبهام والمبتدا هنا قائم مقام إداة الشرط وفعله معاً .

لما فى المبتدأ من معنى الشرط وأداته ؛ فلهذا لم يجز نصب الاسم ؛ إذ لا يعمل الجواب فى فعل الشرط وأداته ، فكذا ما أشبهه ، وما لا يعمل لا يفسر عاملا . وقال ابن السيد وابن بابشاذ : مما نحن فيه ، والرفع يختار فى العموم كالآية . قال البعض : وذكر السعد أنه لا يمتنع إجماع السبعة على المرجوح : كقوله تعالى : « وجُمِعَ الشمسُ والقمرُ » لأن المختار «جمعت» لكون الفاعل مؤنثاً غير حقيقى بلا فاصل . ا هـ . أى ولا يمنع من اختيار التأنيث عطف مذكر على الفاعل كما تقدم) .

فهل يصح فى الأذهان ما يرمى إليه هذا الكلام ؟ وهل نؤمن بأن إجماع السبعة قد يقع فى القرآن على رأى مرجوح ؟ وإذا كان إجماع السبعة على رأى يقرءون به القرآن لا يكسبه الأرجحية فما الذى يسبغ عليه هذه الأرجحية ؟ ولم كان الرأى — مع إجماعهم عليه — مرجوحاً ؟ ألأنه خالف النصوص العربية الأصيلة أم لأنه خالف قاعدة النحاة ؟ أما الأول فلا ؛ وحسبه قراءة القرآن به وإجماع السبعة عليه . وأما الثانى فنعَم . ومن أجل قاعدة النحاة وتعليلاتهم يتناولون كتاب الله الأسمى فى بلاغته وفصاحته وإجماع السبعة على قراءةٍ فيه — بالحذف ، والتقدير ، وضروب التأويل المختلفة ، كما يتناولون كلام العرب كذلك — من أجل «نحوهم» وتعليلاتهم ولا يتناولون هذين بالتغيير والتحوير ليسايرا أبلغ كتاب عربى ؛ وهو القرآن ؛ ويأتلفا مع كلام العرب أهل اللغة وأربابها الحقيقيِّين .

ومثل ما سبق كثير (فى باب الاشتغال) وغيره .

٤ ـــ ما إعراب مثل كلمة « الرجل » أو : « العاقل » ، أو نحوهما مما يجىء بعد « أىّ » الوصلة للنداء؛ مثل: يأيها الرجل، أو يأيها العاقل ؟ معركة محتدمة أثارها « الخضرى » ولم يتركها « الصبان » و « التصريح » .

وهذا باب التنازع ! ! إن أحكامه متشعبة ، وكثير منها معقد ، ولاسبب إلا التعليلات الفلسفية التى لا تتصل بالحق والواقع فى قليل أو كثير . استمع إليهم يقولون فى تنازع العاملين فى مثل : قعد وكتب محمد ، ومثل : جاء وأقبل محمود . . . إن الثانى من المتنازعين أولى بالعمل من الأول عند أهل البصرة ؛ لقربه ، ولو كان أضعف من الأول فى العمل العام . واختار الكوفيون الأول ، لتقدمه . واتفق الفريقان فى مثل ذلك المثال على أن أحد العاملين عامل فى الاسم والآخر فى ضميره ، وقال الفراء (إن اتفق العاملان فى طلب المرفوع فالعمل لهما ولا إضمار ؛ نحو : يحسن ويسىء ابناكا . . .[١]) وهذا هو الرأى المقبول المعقول ولكنهم رفضوه لمخالفتهم لفلسفتهم التعليلية حيث قالوا :

(أورد على هذا الرأى أن العوامل كالمؤثرات فلا يجوز اجتماع عاملين على معمول واحد إلا أن يريد أن العمل لمجموعهما كما فى زيد وعمرو قائمان . وفيه نظر ؛ للفرق بأن كلا من الفعلين يستقل برفع زيد ، وكل من الاسمين

---

(١) الأشمونى .

لا يستقل برفع هذا الخبر فليتأمل . . .[١]) اهـ .

٥ — إذا وقعت كلمة « ما » بعد « نعم » وأخواتها فما إعرابها ؟
تشعبت المذاهب إلى أكثر من عشرة ولا يعنينا من هذا التشعب الذى سجله الأشمونى وأمثاله إلا الرأى الذى يجعلها تمييزاً لا فاعلا والرأى الذى يعكس[٢] .

وبعد فلعل فى الأمثلة السابقة ما يصلح رمزاً دالا على نظائرها الكثيرة المتفرقة فى أبواب النحو . وكلها يؤيد رأينا ، وينطق بأوضح بيان بما أصاب اللغة (ضبطاً ، ومبنى ، وأسلوباً) فى صميمها من إساءات بالغة بسبب إخضاعها للعلل والتعلات ، واستبداد هذه بتلك . ولا شفاء لها مما أصابها إلا بإهدار « التعليلات » وإزاحتها عن صدرها بعد أن أوسعت الخلاف ،

---

(١) الصبان .

(٢) فالذى يحرم أنها فاعل يحتج لذلك بخلوها من « أل » وما يتصل بذلك (كما جاء فى حاشية الخضرى) . والذى يحرم أنها تمييز يحتج (كما جاء فى الصبان) بأن الفاعل سيكون ضميراً ، و « ما » مساوية للضمير فى الإبهام فكيف تكون مميزة له ؟ وأجيب بأن المراد منها شىء له عظمة ، أو حقارة ، أو نحوهما ، بحسب المقام ، فتكون أخص منه . مع أن التمييز قد يكون للتأكيد — كما سبق — ، والفاعل — على أنها مميز — الضمير المستتر فى « نعم وبئس » . اهـ .
فأساس الحرب الكلامية إذاً هو انطباق التعليل أو عدم إنطباقه ، وليس ورود أسلوب مسموع أو عدم وروده ، أو موافقة « ما » لنظائرها من كل ما يقع فاعلا . ولهذا الخلاف أثره العملى الواقعى فى تعبيراتنا ؛ فالذين يحرمون أن تكون فاعلا ، ويحتمون أن تكون تمييزاً . يحرمون رفع ما يجوز أن يقع بعدها من التوابع ، ويوجبون النصب ، والذين يحرمون أن تكون تمييزاً يعكسون فيفرضون الرفع ، ويمنعون غيره . والمتكلم حائر بين التحليل والتحريم ، والإيجاب والمنع ، لا لشىء إلا لأن التعليل النحوى يريد هذا ، ولو خالف المسموع والنظائر وهما يقضيان بأن تكون « ما » فاعلا .

وعددت الآراء ، توسيعاً وتعديداً ليس مصدرهما لهجات العرب التى سبق الكلام عليها ، وإنما مصدره المجادلات ، والمماحكات اللفظية ؛ فاشتد بها الداء . اللهم إلا التعليلات التنظيرية التى أشرنا إليها أول البحث[١] .

وقد يكون الأحزم والأولى أن نستعرض التعليلات (غير التنظيرية) واحدة واحدة فى مواطنها من القواعد النحوية وندرسها فى تؤدة ونصفة ونقضى قضاء مبرماً على ما لا خير فيه — وما أكثره — ونستبقى ما قد يكون مطابقاً للعقل والواقع — وما أندره — غير مترددين ولا هيابين . فبهذا وذاك وما أشرنا به نطهر النحو من عيب أى عيب ، ونصفيه من نقائص وأوشاب طغت عليه ، وأساءت إليه وإلى المشتغلين به ، والراغبين فيه .

* * *

الأوهام النحوية

معناها — ضررها

ومشكلة أخرى تتصل بنظائرها السابقات ، ولكنها أوثق اتصالا «بالتعليل[٢]» وأقوى ارتباطاً به . ولست — لولا إكبار العلماء والاعتراف بعظيم فضلهم — أجد اسماً أنسب لها من : الأوهام ، أو الخرافات ، أو الفضول ،

---

(١) فى ص ١٤٨ .

(٢) الكلام عليه فى ص ١٣٣ .

أو ما شئت من عنوان يدل على أن ما تحته ليس إلا اللفظ الأجوف ، وإلا فما التسمية الحقة الملائمة لما يأتى ولنظائره التى تطفح بها مطولات النحو ، وتفيض بها أمهاته ، والكتب التى تكشف عن أسراره كما يقول أصحابها ، وفى مقدمتها كتاب « سر صناعة الإعراب » لابن جنى ، وقد سبقت الإشارة إليه (١) ، وكذلك كتاب « الإنصاف » لابن الأنبارى (٢) ، وأشباههما ، وإليك نماذج :

(١) قال الأشمونى فى باب : « إنّ وأخواتها » ما نصه :

(معنى « لكنّ » الاستدراك والتوكيد ، وليست مركبة على الأصح ، وقال الفراء أصلها « لكنْ » ، « أنّ » فطرحت الهمزة للتخفيف و « نون » لكنْ للساكنين كقوله :

ولست بآتيه ولا أستطيعه ... ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذا فضل

وقال الكوفيون : مركبة من « لا » وإنْ والكاف الزائدة لا التشبيهية ، وحذفت الهمزة تخفيفاً — أى بعد نقل حركتها إلى الكاف)

فأى كلام هذا ؟ ومن أين جاءوا به ؟ أقال لهم العرب ذلك « وحللوا » لهم اللفظة هذا « التحليل » العجيب ، وركبوها هذا التركيب المستغرب ، أم أنه كلام مرسل هو بالمزح أشبه ؟ لا شك أنه « تحليل » لا سند له من أسناد الحق والواقع ، فسمه إذاً ما شئت .

---

(١) فى ص ١٤٩ .
(٢) فى ص ١٣٦ .

(٢) وجاء فى الأشمونى : (فى باب : ما ، ولات، وإنْ المشبهات بليس) .

(أصل «لات» : «لا» النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما فى ربتْ وثمتْ ، قيل ليقوى شبهها بالفعل ، وقيل للمبالغة فى النفى ، كما فى نحو : علاّمة ونسّابة ، للمبالغة ، وحركت فرقًا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل ، وليس لالتقاء الساكنين ، بدليل رُبَّتَ وثَمَّتَ فإنها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها . وقيل أصلها «ليس» ؛ قلبت الياء ألفًا والسين تاء ، وهو ضعيف لوجهين : الأول أن فيه جمعًا بين إعلالين ، وهو مرفوض فى كلامهم لم يجىء منه إلا ماء وشاء — أصلهما مَوَه وشوَه — قلبت الواو ألفًا والهاء همزة — . . .

والثانى أن قلب الياء الساكنة ألفًا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما إلا بدليل ، ولا دليل ، والله أعلم) .

فهل رأيت العناء الفكرى وإضاعة الوقت فيما لا طائل وراءه ؟ .

(٣) وجاء فى حاشية الصبان فى باب : «كان» عند الكلام على: «ليس» : أصلها عند الجمهور : ليِس ، بكسر الياء فخفف بالسكون لثقل الكسرة على الياء ، ولم تقلب الياء ألفًا لأنه جامد ، فكرهوا فيه القلب دون التخفيف لأنه أسهل من القلب ، ولو كانت بالفتح لم تسكن لخفة الفتح ، بل كان يلزم القلب ، ولو كانت بالضم لقيل فيها : لست ، بضم اللام ؟ وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لُست

بضم اللام تكون قد جاءت من البابين ، وحكى الفراء لِيست بكسر اللام . كذا فى الهمع مع زيادة من الدمامينى) .

(٤) وجاء فى الصبان فى باب اسم الإشارة ما نصه عند الكلام على « ذا » :

(واعلم أن مذهب البصريين أنه ثلاثى الأصل لا ثنائى ، وألفه زائدة لبيان حركة الذال كما يقوله الكوفيون ، ولا ثنائى وألفه أصيلة ، مثل « ما » كما يقوله السيرافى ، لغلبة أحكام الثلاثى عليه من الوصفية والموصوفية ، والتثنية والتصغير ، ولا شىء من الثنائى كذلك . وأصله ذَيَى بالتحريك بدليل الانقلاب ألفاً حذفت لامه اعتباطاً ، وقلبت عينه ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها . وقيل ذَوَى ، لأن باب : «طويت» أكثر من باب : «حييت» . وقيل : «ذُيْى» بإسكان العين (وهى الياء الأولى) والمحذوف العين والمقلوب ألفاً اللام ، لأن حذف الساكن أهون من حذف المتحرك . ورد الأول بحكاية سيبويه إمالة ألفه . ولا سبب لها هنا إلا انقلابها عن الياء ، مع كون الحذف أليق بالآخر ، فلا يقال يحتمل أن المحذوف الواو والمقلوب الياء ، والثانى بأن الحذف أليق بالآخر) .

(٥) قال الصبان فى باب كم ما نصه :

« كم » بسيطة على الصحيح ، وقيل مركبة من كاف التشبيه وما الاستفهامية ، وحذفت ألف « ما » لدخول الكاف عليها ، وسكنت الميم تخفيفاً . ويرده أن الألف لم يبق عليها دليل بخلاف بِمَ وعَمَّ ، وأنه

على تسليمه إنما يناسب كم الاستفهامية دون الخبرية وإن كان قد يعتذر عن الأخير بما يأتى قريباً) .

(٦) وجاء فيها « باب لولا ولو ما . . . » (الأجود أن أدوات التحضيض كلها مفردة ، وقيل مركبة، فهلاّ من هَلْ، ولا النافية ، ولولا ولو ما » من « لو » وحرف النفى و« أَلاَّ » بالتشديد من : أنْ ولاَ ، فقلبت النون لاما وأدغمت ، وقيل أصلها هلاّ . وألاَ المخففة بسيطة فى التحضيض، وقيل مركبة ، وأمَّا التى للعرض وألاَ الاستفتاحية فبسيطة، كما سبق فى باب لا) .

(٧) قال الأشمونى فى شرح بيت ابن مالك :

« وما للات فى سوى حين عمل . . . » ما نصه :

(لا تعمل « لات » إلا فى أسماء الأحيان ؛ نحو : حين ،وساعة، وأوان . قال تعالى : « ولات حين مناص » . وقال الشاعر :

ندِمَ البغاةُ ولاتَ ساعةَ مندمِ

وقال الآخر :

طلبوا صلحَنا ولاتَ أوانٍ فأجبنا أن ليس حينَ بقاءِ

أى، وليس الأوان أوان صلح . فحذف المضاف إليه أوان، منوى الثبوت ، وبنى كما فعل بقبل وبعد . إلا أن أواناً لشبهه بنزال وزنا بنى على الكسر ونُوّن اضطراراً . . .) اهـ .

(٨) وفى الصبان تحت عنوان «أفعال المقاربة » ما نصه :

(لم يقل : « كاد وأخواتها » على قياس ما سبق ، لأن هذه العبارة تدل على أن« كاد» أم بابها ولا دليل عليه، بخلاف أمِّيَّة « كان » لأن أحداث « أخوات كان » داخلة تحت حدثها ، ولأن لها من التصرفات ما ليس لغيرها . والمقاربة مفاعلة على غير بابها ، والمراد أصل القرب ، لأن الفعل هنا من واحد ، كسافَر ، لا من اثنين كقاتَل ، ا ه . أفاده « سم » وتبعه البعض وغيره ، ولك أن تجعلها على بابها لقرب كلٍّ من معنى الاسم ، ومعنى الخبر من الآخر وإن كان دلالتها على قرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم باللزوم . وهل عين « كاد » ياء أو واو ؟ قولان واستدل لكونها واواً بحكاية سيبويه كُدت ــ بضم الكاف ــ أكاد، وكان قياس مضارع هذه اللغة أكود ، لكنهم شذوا فقالوا : أكاد، وجعله ابن مالك من تداخل اللغتين ، فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمومها) ا ه .

فأي كلام هذا ؟ ولا نستطيع أن نقول أي وهْم ؟ لأنا وسط هذا البلاء لا ننسى فضل النحاة السابغ وعظيم شأنهم ، وإن وقع منهم ما يسوء كالذي نحن بصدده ،

وهل لنا أن نتساءل مرة أخرى : كيف صدر مثل هذا عن الأعلام المحققين ؟ وما الباعث عليه ؟ وكيف تسلل إلى خلفائهم النحارير ، وجرت به ألسنتهم ، واحتوته كتبهم حتى وصل إلينا سليماً معافى، لم يتناوله لسان بالقدح ، ولم يمتد إليه قلم بالمحو ، ولم

تضق به صدور العلماء والمتعلمين فى الجامعات ومعاهد التعليم العالى ؟ مهما يكن من شيء فلا مجال للتردد اليوم فى أنه آفة من آفات النحو ، وشائبة من شوائبه يجب البدار إلى القضاء عليها فى غير تردد ولا تريث ، وتحرير عقل المتعلمين من شرورها والاحتفاظ بالوقت والجهد فى غير هذا الوهم المنبث فى ثنايا المراجع النحوية المطولة حتى لا تكاد تبرأ منه صحيفة . وما سردته من أمثلته ليس إلا بعض من غـدَق هـطال .

(٩ و ١٠) الجرّ على « التوهم » والجر « بالمجاورة » وهما من أوضح الصور الوهمية الفاسدة [١] .

* * *

وقد نشأ من التعليل بمدلوله السالف ، و بما اتصل به من الأوهام التى أشرنا إليها ، مشكلة أخرى هى : « مشكلة التعارض » بين النحو والعلوم اللغوية الأخرى ؛ كعلوم البلاغة [٢] ، ومتن اللغة وأصولها ... إن هذه العلوم كلها متفرعة من أصل واحد لغاية واحدة ؛ هى : الفهم والإفهام من أقرب غاية ، و بخير وسيلة للأداء . وإن شئت فقل : إنها روافد تنبع من أصل واحد ، وتتلاقى عند مصب واحد ؛ لقصد مُعين . فلا يصح أن تتعارض أو يـُعوّق بعضها بعضًا . لكن النحو فى كثير من مسائله لا يخضع لهذا القانون الطبيعى السليم ، بل تراه يخرج عليه — بسبب التعليل الزائف

---

(١) بيان هذا وتفصيله فى كتاب : « النحو الوافى » حـ ٢ باب حروف الجر .

(٢) أنظر ما يتصل بها فى ص ١٤٤ .

ولواحقه — فى كثير من قواعده خروجاً عنيفاً لا مسوغ له ، ولا خير فيه ، وإليك بعضاً من ذلك ؟

(١) قال الأشمونى فى باب النعت عند شرح بيت ابن مالك :

ونعتوا بمصدر كثيرا فالتزموا الإفراد والتذكيرا

(تنبيهان : الأول وقوع المصدر نعتاً وإن كان كثيراً لا يطرد . . .)
وجاء فى الحاشية ما نصه :

« قوله لا يطرد » أى بل يقتصر على ما سمع منه ... ولى فى هذا المقام بحث ، وهو أنهم كيف حكموا بعدم الاطراد مع أن وقوع المصدر نعتاً أو حالا ، إما على المبالغة ، أو على المجاز بالحذف إن قدر المضاف ، أو على المجاز المرسل الذى علاقته التعلق إن أوِّل المصدر باسم الفاعل أو اسم المفعول ، وكل من الثلاثة مطرد كما صرح به علماء المعانى . اللهم إلا أن يُدَّعى اختلاف مذهبى النحاة وأهل المعانى ، أو أن المطرد عند أهل المعانى وقوع المصدر على أحد الأوجه الثلاثة إذا كان غير نعت ، أو حال كأن يكون خبراً نحو زيد عدل فتدبر) اهـ .

ولنا أن نسأل الشارح : — كما سألناه من قبل فى مناسبة أخرى[1] — كيف يكون وقوع المصدر نعتاً فى كلام العربِ كثيراً ، ومع كثرته لا يَطَّرد ؟ كما نسأل الصبان صاحب الحاشية كيف تبيح وقوع المصدر نعتاً بتأويل المجاز ؟ أكان العربى الذى نأخذ عنه الأساليب ونحاكيه

(١) فى ص ١٤٤ .

فيها والذى تقررون أن وقوع المصدر نعتاً كثير فى كلامه ـ أكان يعرف المجاز المرسل أو غير المرسل ؟ أكان يشترط لوقوع النعت ذلك الشرط أو يفكر فيه قبل النطق بالمصدر النعت ؟ فما بالكم إذاً تقيدوننا بما لا يعرفه صاحب اللسان الأصيل وإن كان لكم فى هذا ما يشبه العذر ؟

ونسأل الصبان أخيراً فى الحل الذى ارتضاه لإزالة النزاع وهو قوله « اختلاف مذهبى النحاة وأهل المعانى » . كيف يختلفون وهم علماء لغة واحدة ، وغاية علومهم واحدة ؟

وأغرب من هذا أن يقول علماء البلاغة « محمد عدل » أبلغ من : « محمد عادل » كما هو معروف ، فكيف يصح فى الأذهان وقوع مثل هذا الخلاف الجوهرى بين علماء فى فروع لغة واحدة ؛ فيرى فريق أن هذا التركيب أبلغ فى حين يراه آخر ليس أبلغ بل ليس صحيحاً ، وإنما هو فاسد لا يصح إقامته ولا إقامة بنائه على نظائره المسموعة التى يجب الوقوف بها عند حد السماع ؟ فأى تعارض وتناقض هذا ؟ أى مفارقة فيما نرى ونسمع ؟ .

(٢) ما قيل فى النعت قيل مثله فى الحال . قال الأشمونى فى شرح بيت ابن مالك :

ومصدرٌ مُنكرٌ حالاً يقعْ　　　بكثرة كبغتةً زيدُ طلعْ

ما نصه :

« مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع » : وجاء فى حاشية الصبان :

(قوله مقصور على السماع) لأن الحال نعت فى المعنى والنعت بالمصدر غير مطرد فكذا ما فى معناه . وقد يتوقف فى ذلك بأن غاية أمره أنه مجاز ويكفى فى صحة المجاز ورود نوعه على الصحيح وقد ورد هذا النوع . نعم يظهر على القول باشتراط ورود شخص المجاز » ا هـ .

وفى هذا الكلام ما فى سابقه مما أوردناه فى النعت . لكنْ فيه شىء آخر أغرب وأبعث على الدهش ؛ هو أن يكون بين العلماء من يشترط فى صحة المجاز ورود شخصه لا نوعه ! ! فلو كان الأمر كما يقول ما كان هنالك داع لعلم البيان ، ولا لكتبه ، ورجاله ؛ على كثرة تلك الكتب ، وهؤلاء العلماء كثرة لا نعرف نظائرها فى فروع اللغة ، اللهم إلا النحو . فهل كان البيانيون على كثرتهم خاطئون ، و إجماعهم على ضلالة ، وسيرهم على غير هدى ، بل على غير أساس صحيح ؟ بم نحكم على أصحاب هذه المذاهب ؟ وبم نُسمى مذاهبهم ؟ ندع الجواب لمن وهبه الله قليل عِلم ، أو مُسْكة عقل .

(٣) جاء فى الأشمونى — وغيره — عند شرح بيت ابن مالك فى الممنوع من الصرف :

وزائِدَا « فَعْلاَنَ » فى وصفٍ سَلِمْ من أن يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ

أن صيغة « فعلان » وصفًا تمنع من الصرف : « (إما لأن مؤنث الوصف : فَعْلى ، كسكران ، وغضبان ، وندمان من الندم ، وهذا متفق على منع صرفه . وإما لأنه لا مؤنث له ؛ نحو لَحيان ، لكبير اللحية . وهذا فيه خلاف . والصحيح منع صرفه أيضًا لأنه وإن لم يكن

له « فَعْلَى » وجودا فله « فعلى » تقديراً ! ! لأنا لو فرضنا له مؤنثاً لكان « فعلى » أولى به من « فَعْلانة » لأن باب « فَعْلانَ » « فَعْلَى » أوسع من باب « فَعْلان فَعْلانة » والتقدير فى حكم الوجود ، بدليل الإجماع على منع صرف « أكمر ، وآدر » ، مع أنه لا مؤنث له . ولو فرض له مؤنث لأمكن أن يكون كمؤنث « أرمل » وأن يكون كمونث « أحمر » ؛ لكن حمله على « أحمر » أولى ؛ لكثرة نظائره ، واحترز من « فَعْلان » الذى مؤنثه « فَعْلانة » فإنه مصروف نحو : « ندمان » من المنادمة ، وندمانة ، وسَيْفان وسيفانة) » .

لندع ما يسميه الوجود الحقيقى والتقديرى . والمفروض والواقع . . . فهذا — وأشباهه — هو مما يقع فى نطاق « مشكلة الأوهام » . ولننظر إلى قوله إن « فَعْلان » الوصف يمنع من الصرف بشرط ألاّ يكون مؤنثه بالهاء ، فمن الممنوع عنده : سكران لأن مؤنثها سكرى . . . لكن لو رجعنا إلى كتاب فى اللغة « كالقاموس المحيط » وهو من أكثر الكتب اللغوية شيوعاً لوجدناه يقول : سَكِر فهو سَكِرٌ وسَكْران — ضد صحا — وهى (أى : المؤنثة) سَكِرةٌ وسكْرى وسكرانة . ومثل هذا فى تاج العروس وفى المصباح منسوباً لبعض القبائل . فما يصنع المتكلم أيصرف كلمة « سكران » أم لا يصرفها ؟ إن الأمر يتطلب تحرير القاعدة وتهذيبها ؛ لتساير كتب اللغة ؛ أو تهذيب الكتب اللغوية وتمحيصها ؛ لتجارى النحو ، أو الإرشاد إلى ما يجب اتباعه فى مثل هذه الحال . وليس

من شك أن التحرير والتهذيب إنما يتجهان إلى « النحو » ، دون اللغة إذ هى السابقة عليه ومنها استمد وجوده ، وأخذ مواد بنائه ؛ فعليه أن يتخير ، وينتقى ما يناسبه ، ويدع أو يصلح مالا يناسب .

(٤) جاء فى الأشمونى — وغيره — فى جموع التكسير أن صيغة « فواعل » شاذة فى جمع « فاعل » الذى هو صفة لمذكر عاقل ، كفارس وفوارس ، وناكس ونواكس ، وهالك وهوالك ، وشاهد وشواهد ، وغائب وغوائب ، وكلها صفات للمذكر العاقل . ثم قال :

(وتأول بعضهم ماورد من ذلك على أنه صفة لـ «طوائف» فيكون على القياس ، فيقدر على قولهم هالك فى الهوالك : فى الطوائف الهوالك — فيكون جمع فاعلة لا جمع فاعل — قيل : وهو ممكن إن لم يقولوا رجال هوالك) ا هـ .

فالصيغة الممنوعة عندهم جائزة ، ولكن بشرط التأويل ، أو التقدير ، أو النية الصالحة التى تبيح ما ليس بمباح — على الوجه الذى أوضحناه من قبل[1] . فلندع التأويل وما معه ؛ فقد أشبعناه فى مكانه من البحث لنقول للنحاة شيئاً آخر جديداً ؛ هو أن أحد العلماء المعاصرين تتبع هذا الوصف الشاذ فى زعمهم ، فإذا المراجع اللغوية تمده بعشرات منه جمعها وسجل مظانها ، فسجل بذلك أن القاعدة النحوية وما يتصل بها من منع ، وتأويل وإباحة لا تساير اللغة كما دونها اللغويون[2] .

---

(١) فى ص ١٤٣ و ١٦١ .

(٢) بيان هذه المسألة فى باب جمع التكسير من الجزء الرابع من كتابنا : «النحو الوافى »

(٥) طَمأن . يعده الصرفيون النحاة مجرداً « لعدم وجود فَعْأل فى زعمهم وأوزانهم » مع وجود « طَمَنَ » فى معاجم اللغة ، ومثل هذا كثير فى صيغ جموع التكسير وصيغ المصادر والصفات المشبهة وأحكام النسب والمجرد والمزيد و . . . و . . . .

من الأمثلة السابقة ونظائرها يتبين أن النحو — مع عظيم مزاياه ، وجليل فوائده — يجافى « اللغة والبلاغة » فى نواح كثيرة ، ولا يسير معهما فى طريق واحد على غير ما يرجى منه ويؤمل فيه .

سواء أكان السبب خفاء كثير من الثروة اللغوية على النحاة الأوائل ، أم كان السبب تعويلهم على لهجات عربية دون أخرى ، أو « التعليل » ولواحقه . . أم غير ذلك مما لا يعنينا اليوم معشر المستعر بين الذين لا يريدون إلا الكلام الصحيح والكتابة السليمة ، ولا يهمهم فى قليل أو كثير تلك الآراء وما وراءها — فما من شك فى وجوب التوفيق بين النحو والعلوم اللغوية الأخرى ، والاستقرار على رأى موحَّد بينهما قدر الاستطاعة ، والمسارعة لذلك غير مُغْفلين حال المتعلمين والأدباء اليوم ، حيث يرجع أكثرهم إلى اللغة ومظانها ، والنحو ومراجعه ، والبلاغة وكتبها . . و . . . ليستعين فيما هو بصدده ؛ من طلب معونة ، أو إزالة شبهة ، كالبحث عن ضبط كلمة ، ووزنها ، أو مفردها وجمعها ، أو معناها مجردة ومزيدة أو مكانها ومكانتها من الأسلوب . . . فيجد المراجع ميسرة ، والغاية قريبة .

* * *

وبعد، فما عسى أن يقول المرء فى علل النحاة وملحقات العلل ؟ أيقول ما قاله بعض السابقين : « (لا يصل أحد من « علم النحو » إلى ما يحتاج إليه حتى يتعلم ما لا يحتاج إليه[1]) » أو يقول ما قاله « الفارسىّ » فى الرّمّانى المولع بالتعليل الجدلى والعلل النحوية : (إن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شىء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه شىء[2]) » أو المعرّى : « (لا يسخط عليك الله ولا المكان إن كنت لا تدرى لماذا

---

(١) مقدمة الرد على النحاة .

(٢) بغية الوعاة — ص ٣٤٤ — وأردف المؤلف بعد ذلك مباشرة التعليق التالى على كلام الفارسى (النحو ما يقوله الفارسى . ومتى عهد الناس أن النحو يمزج بالمنطق ، وهذه مؤلفات « الخليل » و « سيبويه » ومعاصريهما ، ومن بعدهما بدهر ، لم يعهد فيها شىء من ذلك . اه

لكن هل ينطبق هذا الرأى المنسوب للفارسى مع القصة الآتية التى رواها عنه تلميذه « ابن جنى » والتى توضح شغف القوم بالعلل ، وانكبابهم عليها ، وإفناء عمرهم فيها ؟ قال فى ج ١ ص ٢٨٤ من كتابه « الخصائص » : سألنى أبو على الفارسى — رحمه الله — عن ألف : « يا » من قوله فيما أنشده أبوزيد :

فخير نحن عند الناس منكم إذا الداعى المثوب قال : يالا

(أى : يا آل فلان ، أو : يا لفلان) فقال : أمنقلبة هى ؟ قلت : لا ؛ لأنها فى حرف ؛ أعنى : « يا » فقال : بل هى منقلبة . فاستد للته على ذلك . فاعتصم بأنها قد خلطت باللام بعدها ، ووقف عليها ؛ فصارت اللام كأنها جزء منها ؛ فصارت « يال » ، بمنزلة قال . والألف فى موضع العين ، وهى مجهولة؛ فينبغى أن يحكم عليها بالانقلاب عن الواو . وهذا أجمل ما قاله . ولله هو ، وعليه رحمته . فما كان أقوى قياسه ! ! وآثر بهذا بهذا العلم اللطيف الشريف أنسه ! ! إنما كان مخلوقاً له . وكيف لا يكون كذلك ؟ وقد أقام على هذه الطريقة مع جلة أصحابها وأعيان شيوخها سبعين سنة ، زائحة علله ، ساقطة عنه كلفه وجعله همه وسدمه . لا يعتاقه عنه ولد ، ولا يعارضه فيه متجر ، ولا يسوم به مطلباً ، ولا يخدم به رئيساً إلا بأخرة . وقد حط من أثقاله ، وألقى عصا ترحاله . ثم إنى ولا أقول إلا حقاً — لأعجب من نفسى فى وقتى هذا ؛ كيف تطوع لى بمسألة أم كيف تطمح بى إلى انتزاع علة ، مع ما الحال عليه من علق الوقت وأشجانه وتداؤبه ، وخلج أشطانه ؟ لولا معازة الخاطر ،

ضممت تاء المتكلم ، وفتحت تاء المخاطب[١] » بل نقول قولة ابن سنان الخفاجي السابقة[٢] ، ونردفها بما قاله ابن الأثير[٣] :

« إن أقسام النحو أخذت من واضعها بالتقليد ، حتى لو عكس القضية فيها لجاز ذلك ، ولما كان العقل يأباه ولا ينكره ؛ فإنه لو جعل الفاعل ، منصوباً ، والمفعول مرفوعاً — قُـلِّـدَ في ذلك ، كما قلد في رفع الفاعل ، ونصب المفعول . . .

(فإن قيل) لو أخذت أقسام النحو بالتقليد من واضعها لما أقيمت الأدلة عليها ، وعلم بقضية النظر أن الفاعل يكون مرفوعاً ، والمفعول منصوباً .

(فالجواب) عن ذلك أنا نقول : هذه الأدلة واهية ؛ لا تثبت على محك الجدل ؛ فإن هؤلاء الذين تصدوا لإقامتها سمعوا عن واضع اللغة رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، من غير دليل أبداه لهم ؛ فاستخرجوا

= واعتناقه ، ومساورة الفكر واكتداره — لكنت عن هذا الشأن بمعزل ، وبأمر سواه على شغل » اه وجاء في إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب ، لياقوت الحموي ج ٥ ص ٢٨١ — طبعة مرجليوث عند الكلام على ترجمة على بن عيسى الرماني ما نصه : « وكان يمزج كلامه في النحو بالمنطق ، حتى قال أبو على الفارسي إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه شيء . وكان يقال : النحويون في زماننا ثلاثة ، واحد لا يفهم كلامه وهو الرماني ، وواحد يفهم بعض كلامه ، وهو أبو على الفارسي ، وواحد يفهم جميع كلامه بلا أستاذ — وفي رواية : بلا استثناء — وهو السيرافي " اه .

(١) ص ٣٨٠ من محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الأول .

(٢) في ص ١٣٤ .

(٣) المثل السائر ص ٢٨ الفصل الثامن .

لذلك أدلة وعللا . وإلا فمن أين علم هؤلاء أن الحكمة التى دعت الواضع إلى رفع الفاعل ونصب المفعول هى التى ذكروها . »

ولله ابن مضاء (١) الأندلسىّ العالم النحوى الذى ثار على النحاة وهو منهم ، وشن على عللهم الثوانى والثوالث وما بعدها حرباً شعواء ؛ لا هوادة فيها ولا ملاينة .

ا ــ حين سمعهم يحاورون على النمط التالى :(٢) « قام زيد » . لم ارتفع زيد ؟ لأنه فاعل . فقال لا بأس بهذه العلة الأولى . ثم سمعهم يقولون بعدها ؛ ولم ارتفع الفاعل ؟ لإسناد الفعل إليه . ولم صار ما أسند إليه الفعل مرفوعاً ؟ لأن صاحب الحديث أقوى الأسماء ، والضمة أقوى الحركات ؛ فجعل الأقوى للأقوى . هلا عكسوا فأعطوا الاسم الأقوى الحركةَ الضعيفةَ لئلا يجمعوا بين ثقيلين (٣) ؟ . . .

ب ــ كان محمد كريماً . لم نصب لفظ : « كريماً » ؟ لأنه خبر كان (وإلى هنا لا اعتراض على السؤال والجواب) . لم نصب خبر كان ولم يرفع كاسمها ؟ . لهذا جواب أيضاً ؟ ولم لا يتشابهان فى الحركة الإعرابية ؟ لكذا وكذا .

---

(١) أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء . من أكابر قضاة الأندلس ، وأشهر علمائهم فى الفقه ، والنحو ، وعلوم اللغة . والراجح أنه ولد سنة ٥١٣ ومات سنة ٥٩٢ هـ .

(٢) ملخص من ص ١٧٨ و ١٨٩ جـ ١ كتاب الخصائص .

(٣) كتاب الرد على النحاة ص ١٥٩ وقد سبقه إلى هذا ابن جنى فى جـ ١ ص ١٨٩ من الخصائص ــ كما أشرنا ــ .

جـ — أين . كيف نضبط آخرها ؟ بالفتح لأنه اسم مبنى على الفتح . ولا ضرر فى هذا التعليل أو العلة الأولى كما كان يسمى أمثالها . لمَ بُنِيَ مع أن الأصل فى الأسماء الإعراب ؟ . يجاب عن هذا . . . ولم كان بناؤه على حركة مع أن الأصل فى المبنى أن يسكن ؟ يجاب عن هذا أيضًا . . . ولم كانت الحركة فتحة ولم تكن ضمة أو كسرة ؟ . يجاب عن هذا أيضًا . . .

فلكل حكم إعرابى أو بنائى سؤال ، ولكل سؤال جواب . وقد ينشأ عن الجواب سؤال وجواب جديدان ، أو اعتراض ، أو إشكال ، بل قد ينشأ عن ذلك ما يسمّى « الدَّور » ؛ كقولهم . نون جماعة المؤنث حركت لأن ما قبلها ساكن ، نحو اضربْن ويضربْن . وفى مكان آخر يقولون : إن الماضى يبنى على الفتح إلا إذا اتصل به ضمير رفع متحرك ، كالتاء . ونا ، ونون النسوة فيبنى على السكون ؛ لئلا يجتمع أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ إذ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد . ومعنى هذا أن الفعل بنى على السكون بسبب النون ، والنون تحركت بسبب سكون آخر الفعل . . .

إن الأمر فى الحركات والسكون وغيرها لا يتطلب شيئًا من هذا ؛ (فالعمدة فى هذه الأحكام السماع . وهذه حكم « أى تعليلات » تلتمس بعد الوقوع ؛ لا تحتمل البحث والتدقيق[1]) ولا نحتاج — إن كان ثمة

(١) الخضرى ، باب الإعراب عند الكلام على بناء الأفعال ص ٢٧ .

حاجة — إلى أكثر من سؤال واحد قد يمكن الاستغناء عنه فى أكثر الحالات؛ هو : لم رفعت الكلمة ، أو نصبت . أو جرّت ، أو جزمت . . . ؟ فيجاب : لأنها فاعل ، أو مفعول ، أو مبتدأ ، أو خبر ناسخ ككان . . . وكل استزادة بعد هذا فضول ، يثير النفس ، ويملؤها حنقاً على أصحابه ؛ كما أحنق صدر ابن مضاء الأندلسى فألف كتابه : « الرد على النحاة » يشدد النكير عليهم ، ويسخر من دعاواهم . بل يرقى فى النكير والسخرية حتى يصف عملهم فى بعض نواحيه بأنه منكر ، وحرام لا شك فى حرمته[١] . ويؤيد حكمه هذا بما يراه الحجة وواضح البرهان .

ولعلّ لنا به أسوة تحفزنا إلى تدارك الداء ، والمبادرة إلى علاجه . وما علاجه الناجع الحاسم إلا فى أمرين :

ا — وضع النحو الموحَّد المصفَّى ، على الطريقة التى شرحناها وافية ، مفصلة فيما تقدم[٢] .

ب — ثم تنقيته من العلل الثوانى ، والثوالث ، وما يليها ؛ فلا نستبقى من العلل إلا الأوائل ، وما يشبهها ؛ مما لا يدعو إلى تأويل ، أو تمحل ؛ أو تعدد فى الوجوه الإعرابية ؛ فحسبنا من العلل تلك الأوائل التى تبين أن هذه الكلمة مرفوعة — مثلا — لأنها فاعل ، أو مبتدأ . . . أو . . . وأن تلك منصوبة ؛ لأنها مفعول ، أو خبر لكان . . . أو . . . وأن أخرى تَنْصِب مفعولا به ، لأنها صيغة مبالغة من فعل متعدّ . . . لا نزيد

(١) ص ٢٢ من كتابه الرد على النحاة . (٢) ص ١٠٦ .

على ذلك شيئاً ؛ مهملين ما عداها من العلل التى أعلَّت النحو ، وأضاعت الجهدَ والوقت فى عبث لفظى ، لا غناء فيه ، بل فيه كل العناء ، وكان الواجب توجيههما إلى إصلاح نحوىّ مفيد ، وعمل مثمر .

* * *

العامل(*)

نشأته ــ آثاره ــ تدارك عيوبه

ومما له اتصال وثيق بالمشكلات السالفة مشكلة أخرى واضحة الأثر فى تعقيد النحو ، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة ؛ فليس خطرها مقصوراً على المسائل النحوية البحتة ؛ بل تجاوزها ــ كغيره مما أسلفنا ــ إلى التحكم الضار فى فنون القول الأدبى الرائع . وأعنى بها مشكلة : « العامل » . فقد استقر فى رأى النحاة أن الحركات الإعرابية وما يتصل بها إنما هى أثر لمؤثر أوْجَدها ، ولا يتصور العقل وجودها بغيره . متأثرين فى هذا بما تقرر فى العقائد الدينية ، ومجادلات « علم الكلام » ؛ من أن لكل حادث مُحدِثاً ، ولكل موجودٍ مُوجِداً . ولا يصح فى الذهن مخلوق

بغير خالق ، ولا مصنوع بغير صانع .

وكما لا يصح أن يكون للأثر الواحد مؤثران بوجدانه معًا فى وقت واحد ، لا يكون للمعمول الواحد عاملان . قاعدة مطردة ، وحكم عقلى لا استثناء فيه . وما دام الأمر كذلك فرفع آخر الكلمة حينًا ، أو نصبها ، أو جرها ، أو جزمها . . . أو انتقالها من الرفع إلى النصب أو غيره . . . كل أولئك حوادث لا بد لها من محدِث ، ولا يوجد واحد منها بغير موجد فرد ؛ إذ يستحيل التعدد ، وأن يستقل المخلوق بخلق نفسه ؛ كما يستحيل أن يقوم المعدوم بإيجاد نفسه ، ومنحها الحياة ، وهو فاقدها فقدانًا أصيلا . وإذاً ما الذى أوجد الرفع والنصب وغيرهما . . . فى الكلمات ؟ لا بد من موجِد فرد قياسًا على ما مضى .

ولا خلاف عندهم ولا عند غيرهم فى ذلك . إنما الخلاف فى كُنه ذلك الموجِد ، وحقيقة ذلك العامل الذى يعمل الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم . . . ويصنع ذلك ؛ أهو المتكلم الذى يتصرف فى الكلمات كما يتهوّى ، أم هو صانع آخر ظاهر أو غير ظاهر ، يجلب الحركات المختلفة باختلاف التعبيرات ووجوه الكلام ؟ فإذا قلنا : (الشمس نافعةٌ ، كانت الشمسُ نافعةً ، إن الشمسَ نافعةٌ ، يتمتع الناس بالشمسِ النافعةِ . . .) فما الموجِد الذى أوجد الضمة ، أو الفتحة ، أو الكسْرة فى الكلمات السابقة فجعل أواخرها مرفوعة حينًا ، منصوبة أو مجرورة حينًا آخر ، وقد ينقل إحداها من الرفع أو من النصب

أو من الجر إلى غيره ؟ ما الذى فعل هذا وكان له وحده القدرة على إيجاده وخلقه ؟ وإن شئت فقل : ما العامل الذى عمل هذا وانفرد به ؟

إنه المتكلم فى رأى القلة النحوية المغلوبة (كابن مضاء الأندلسى) وإنه العامل اللفظى أو غير اللفظى فى رأى الكثرة الغالبة من النحاة ؛ فرفع الكلمات السابقة أو جرها أو نصبها أو جزمها ليس إلا أثراً للمتكلم وحده ؛ هو الذى عمله ، واجتلبه ، وأبقاه ، أو غيَّره عند أصحاب الرأى الأول ، وهو عند أصحاب الرأى الثانى أثر للعامل اللفظى إن وُجِد ، (مثل ، «كان» فإنها رفعت «الشمس» ، ونصبت «نافعة» ، ومثل : «إنّ» فإنها نصبت «الشمس» ورفعت «نافعة» ، ومثل : «الباء» فإنها جرت «الشمس» — كل ذلك فى الأمثلة السالفة) وإن لم يوجد العامل اللفظى ظاهراً بين الألفاظ ، فليس معنى ذلك أنه غير موجود ألبتة ، بل قد يكون مستتراً (مثل : «أنْ» الناصبة المضمرة وجوباً) وقد يكون محذوفاً (كعامل الإغراء والتحذير) سواء أكان الحذف وجوباً أم جوازاً . فإن لم يوجد العامل اللفظى ظاهراً أو مستتراً فليس معنى ذلك أنه لا وجود له — لاستحالة وجود أثر بغير مؤثر ، كما قلنا — وإنما معناه أنه «معنوى» لا يَمُتُّ فى كيانه بصلة إلى الكلمات والألفاظ ، ولا يتكون من شىء منها . ومن ثَمّ لا مادة محسة له ، ولا يُنْطَق به ولا يظهر أو يُقَدَّر فى الكلام ؛ كرفع كلمة الشمس (وهى مبتدأ) بالابتداء ، وكرفع «يتمتعُ» (وهى

فعل مضارع) بالتجرد من الناصب والجازم . . . فالابتداء أو التجرد علامة معنوية — وإن شئت فقل : خيالية . لا وجود لها إلا فى الذهن ، ولا حقيقة لها فى الخارج ، كما يقول علماء الوضع ، وهى مع ذلك تؤثر فى الكلام رفعاً أو نصباً ، وتجتلب الحركة التى تريدها.

ومن كل ما سبق نشأ : العامل اللفظى ، والمعنوى ، والعامل المذكور والمقدر ، والمحذوف ، والعامل القوى أو الأصيل ؛ كالفعل عامة (وأفعال النواسخ منه) والعامل الضعيف ؛ كحروف النسخ الملحقة بكان (مثل ما ، وإنْ » . . .) والذى يكون قوياً حيناً وضعيفاً حيناً آخر ، على حسب التراكيب ، مثل : « أَنْ » الناصبة مظهرة ومضمرة بغير أن تسبقها اللام ، ثم بعد أن تَسبقها اللام ، والعامل الذى يصلح أن يكون مُفسراً ، والعامل الذى لا يصلح . . . ولكل أحكامه وآثاره وخصائصه التى تتفاوت بحسب قوته وضعفه ، وحذفه وذكره ، ونوعه (ألفظى هو أم معنوى) ؟ . . . فليست المسألة إذاً مقصورة على حركة يجلبها العامل معه ، أو يَستبدل بها غيرها ، وإنما تمتد إلى أثره فى تكوين الكلمة ، وتركيب الجملة ، وبلاغة الأسلوب ، فيباح لعامل ما لا يباح لغيره ، ويُمنح واحدٌ ما يحرم على سواه ؛ من حذف أو ذِكر ، وتقديم بعض الكلمات عليه ، وتأخير بعض آخر ، وإيجاب ذلك ، أو جوازه ، وتأويل ما يخالف ذلك ولو جاء فى القرآن الكريم ، والحديث الصحيح ، وتأويله أو الحكم عليه بالشذوذ أو الضعف أو عدم القياس عليه إن

جاء فى كلام آخر عربى فصيح . . . و . . . . و . . . إلى غير ذلك من ألوان التحكم المفسد ، والتقييد الضار ، لا لشىء إلا للخضوع « للعامل » الذى صنعناه بأيدينا ، ونسينا أننا خلقناه ؛ فقدّسْناه ، وأحطْناه بهالة من الجلال والإكبار أنْستْنا أصله ، والغرض منه .

لا يعنينا من العامل أن يكون هو المتكلم ، أو هو المعنوى ، أو هو اللفظ ظاهراً ، أو مقدراً ، أو محذوفاً ؛ فذلك أمر سطحى شكلى بحت ، وربما اقتضانا الإنصاف وحب التيسير أن نميل إلى جانب العامل بنوعيه ؛ المعنوى واللفظى ، وننصرف عن العامل « بمعنى المتكلم » ؛ ذلك أن العامل اللفظى والمعنوى يُسهِّل على المستعرب ومتعلم اللغة ، والناشئ فيها — أن يرى العامل إن كان حسيًّا ، ويدركه إن كان معنويًّا ؛ فيضبط كلماته وألفاظه وِفاق ما يحس ويدرك فى سهولة وخفة . يرى الفعل أمامه فيعلم أنه يتطلب فاعلا مرفوعًا ، وقد يتطلب مفعولا به أو أكثر ، ويرى الاسم بعد الفعل فيضبطه مرفوعًا أو منصوبًا ؛ بحجة أنه فاعل أو مفعول . . . أو . . . أو . . . ويرى حرف الجر والمضاف فيعرف أن كلا يحتاج إلى مجرور ؛ فيجر الاسم بعدهما ، ويرى المبتدأ أو المضارع فيبادر إلى رفعهما ... وهكذا . فوجود هذا العامل يسهل على المتكلم والكاتب الاهتداء إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح فيما يقع بعدهما ، وكأنّ هذا العامل أمارة قاطعة على المطلوب ، ورائد لا يُضَلِل . أما العامل « المتكلم » فلن يَعرف ضبط أواخر الكلمات ، وما يتصل بها ،

وما ينشأ عن تصرفها إلا إذا كان عربيًا أصيلا ؛ ينطق اللغة العربية بفطرته ، وتجرى على لسانه طائعة بغير أمارات مرشدة ، ولا علامات يستوحيها الضبط ، ويستبينها ما يتطلبه المقام من حركة دون حركة ، ومن ضبط دون آخر ، فالأخذ برأى الجمهرة فى أمر « العامل » إنما هو أخذ بالأيسر ؛ عملا ، وتطبيقًا ، وإفادة ، بالرغم من أنه ليس هو الحق فى الواقع المقطوع به ؛ ذلك أن الواقع اليقينى يقطع بأن الذى يجلب الحركات ويغيرها ، ويداور بينها إنما هو : المتكلم ؛ ما فى ذلك شك . ولكن لا بأس أن ننسى أو نتناسى هذا الواقع ما دامت الفائدة محققة فى النسيان أو التناسى ، والضرر لا أثر له . إنما الضرر كل الضرر أن نسبغ على هذا العامل المصنوع ألوانًا من القوة ، وصنوفًا من المزايا تجعله يتحكم — بغير حق — فى المتكلم ، ويُفسد عليه تفكيره ، ويُعوقه فى الأداء ، ويتناول كلامه الصحيح بالتشويه والتجريح ، ويفرض عليه طرقًا خاصة فى التعبير تستمد سلطانها مما أسبغه النحاة على هذا العامل ، لا مما جرى على ألسنة الفصحاء من العرب الخلص ، أو مما جاء به التنزيل الحكيم . . . وإليك من الأمثلة ما يُغنى فى الإبانة عن الإطالة .

١ — إذا قلت : محمد — هاجمًا — أسد . كان المثال خطأ عند جمهرة النحاة ، على الرغم من شيوع مثل هذا التركيب ، وشدة الحاجة البيانية إليه فى الأساليب المختلفة . إذ يترتب على صحته وقوع الحال — هاجما — من

المبتدأ ، وهذه الجمهرة لا ترضى أن يكون صاحب الحال مبتدأ . لماذا ؟ لأن العامل فى الحال عندهم يجب أن يكون هو العامل فى صاحبه . والابتداء هنا هو العامل فى صاحب الحا ل الذى هو : « محمد » ؛ فوجب أن يكون هو العامل كذلك فى الحال ؛ تطبيقاً لرأيهم . ثم يقولون إن الابتداء عامل ضعيف لا يقوى أن يؤثر فى شيئين ، ولا يصل أثره إلا لواحد منهما ، فوجب قَصْره على الأساسى منهما « وهو المبتدأ » وترك الآخر تركاً باتاً إن أمكن ، وإلا وجب تغيير العبارة ومجىء الحال فيها على صورة مقبولة نحوياً .

وإذا قلت ؛ هذا — هاجماً — أسد . كان المثال خطأ كذلك ؛ لسبب آخر غير السالف ، هو : أن — هاجماً — حال من المبتدأ اسم الإشارة (ذا) فاسم الإشارة — إذاً — هو صاحب الحال ، وهو فى محل رفع . وعامل الرفع فيه الابتداء ، فى حين نجد الذى عمل النصب فى الحال هو « ها » التنبيه (لأنها عندهم تتضمن معنى الفعل : « أنَبِّه » وتقوم مقامه فى نصب الحال) فلا يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، وذلك محظور عند كثرتهم . وخالفهم سيبويه فى المسألتين » .

قد يكون رأيهم مقبولا ، وطاعتهم واجبة لو لم ترد النصوص الصريحة الناصعة مخالفة لهم . وهم يرونها فيرفضونها ، أو يتأولونها تأولا يثير الدهش بدلَ أن يعيدوا النظر فى قاعدتهم . من ذلك ما نقله الخضرى

فى تأييده لسيبويه ، وتسجيل رأيهم . قال ما نصه (١) :

(يشهد له — أى : لسيبويه — أعجبنى وجه زيد مبتسماً ، وصوته قارئاً ؛ فإن عامل الحال هو الفعل ، وعامل صاحبها هو المضاف وفى قوله : «لميّة موحِشاً طَلَلُ » عمل فيها الظرف — وهو هنا الجار مع مجروره (٢) — وفى صاحبها الابتداء . وفى قوله تعالى : « إنَّ هذه أمتُكُم أمةً واحدةً » ، « وأن هذا صراطى مستقيماً » عمل فيها « حرف التنبيه » وفى صاحبها « إن » . وفى قوله :

« ها بيِّنًا ذا صريحُ النصح فاصْغ له ... » عمل فيها التنبيه وفى صاحبها غيره) اهـ .

فأنت ترى أن الأمثلة الصحيحة المأثورة من القرآن وغيره ، تخالفهم وتشهد عليهم . فماذا يقولون ؟ استمع إلى « الخضرى » يجيب عنهم فيقول بعد ذلك مباشرة : .

« (لك أن تمنع أن « موحشاً » حال من « طلل » ، بل من ضميره فى الظرف — أى : فى الجار مع مجروره — ليكون حالا من المعرفة . وأما البواقى فالاتحاد موجود فيها تقديراً ، إذ المعنى : أشير إلى أمتكم ، وإلى صراطى ، وتنبه لصريح النصح . أى : فالعامل فى الحقيقة الفعل الذى

---

(١) حاشية الخضرى عند شرح بيت ابن مالك فى باب الحال :

وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخراً لن يعملا

(٢) يراد بالظرف — أحياناً — فى تعبيرهم : الجار مع مجروره .

أشير إليه بهذه الأدوات ؛ كأتمنى وأترجى ، وفعل الشرط فى أما « فى نحو : أما علماً فعالم » فإسناد العمل إليها ظاهرى فقط . وأما مثالا الإضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف إليه كأنه معمول الفعل . وعلى هذا فالشرط عند الجمهور الاتحاد تحقيقاً أو تقديراً ، ومن هنا يظهر وجه منعهم الحال من المبتدأ ، لأن الابتداء لا يصلح عاملا فى الحال لضعفه ، فيحتاج إلى عامل غيره ، والاختلاف ممنوع ، وأجازه سيبويه بناء على مذهبه من جواز ذلك . قال الرضى وهو الحق : « إذ لا دليل على وجوب الاتحاد ، ولا ضرورة تلجىء لذلك) » اهـ .

أليس الشرط عند من سماهم الخضرى « بالجمهور » مثيراً للدهش كما أسلفنا ؟ كيف ساغ له أن يتناول الكلام الأصيل الرفيع — قرآناً وغير قرآن — بالتأويل ، وحرّم علينا أن نحاكيه إلا بذلك الشرط العجيب وكيف ارتضى التأويل فى أسمى النصوص وأوضح المثل ، ولم يرتض لقاعدته التحويل والتبديل كما ارتضى سيبويه ؟ وأى شرط هذا الذى يريده ليصح الكلام به ؟ إنه الاتحاد فى التقدير ! ! ومعنى هذا الاتحاد أن نخلق فى الوهم — لا فى الحقيقة — عاملا يسيطر بتأثيره على الحال وصاحبها معاً ، وأن ندع الخيال يخترع هذا العامل ويبتكره . وبهذا الخلق والاختراع الوهمى الخيالى يصح الفاسد ، ويستقيم المختل ! ! وهل يعجز خيال عن هذا الذى يريده النحاة ؟ وكأن المسألة « اعتبارية » كما يقولون ؛ فإن وجدت الاتحاد قائماً فى اللفظ فبها ، وإلا فاعتبره موجوداً فى التقدير

فتحل العقدة ، وتختفي المشكلة ، بل لا داعي لأن تكلف نفسك التقدير الحقيقي الذى تشغل به عقلك ؛ فبحسبك أن تستريح منه معتمداً على فهم النحاة إياه ، فأي جدل هذا ؟ وكيف يرضاه من النحاة جمهورهم وينصرفون عن رأى سيبويه الذى لا دليل يعارضه ، ولا ضرورة تدعو لمخالفته ؛ كما يقول الرضى بحق وتوفيق ؟

بقى شيء أهم ، وسؤال أخطر ! ! أهذا التأويل الخيالى الوهمى يبيح القياس على ذلك الكلام الأصيل أو لا يبيح ؟ إن كان غير مبيح فاصطناعه عبث وإفساد ؛ إذ لا فائدة منه ، وإن كان مبيحاً فما أيسره علاجاً نرضاه لكن النحاة — غير سيبويه ومن وافقه — لا يرضون به ولا يبيحونه .

ب — (أنت — فى الشدة — العون) (إنك — من الدنيا — رجاؤنا)

و (عليك — فى مطالب الحياة — اعتمادنا) و (الاعتراف حقا[1] واجب بفضلك . . .) هذه الأمثلة وأشباهها سقيمة ، — بل فاسدة — عندالنحاة ؛ على الرغم من جريانها على ألسنة الفصحاء قديماً ، وكثرة تداولها اليوم ، وحجتهم على فسادها صناعة أن كلا منها يشتمل على مصدر قد سبقه معموله أو فُصل بينهما . وكلاهما محظور عندهم ؛ فلا يجوز تقديم معمول المصدر أو شيء يتعلق بالمصدر ، عليه . كما لا يجوز أن

---

(١) كلمة : « حق » ليست معمولة للمصدر ؛ فهى فاصل أجنبي بينه وبين معموله (شبه الجملة) .

يفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي . ذلك أن المصدر عامل ضعيف (لأنه في العمل فرع الفعل والمشتق ، وإن كان أصلهما في المادة ؛ ومن شأن الفرع في المادة أن يكون فيه ما في الأصل وزيادة[١]) وإذا كان ضعيفاً فلن يستطيع أن يؤثر في معموله المتقدم أو المفصول منه بفاصل أجنبي ، فهذا الفاصل الأجنبي بمثابة حاجز حصين أمام مؤثر ضعيف .

وشيء آخر يقوله النحاة[٢] ؛ هو أن المصدر مع معموله كالموصول مع صلته ، كلاهما بمنزلة الجزء من الآخر ، ولا يتقدم شيء من الصلة على الموصول ، ولا يفصل بينهما بأجنبي ، فكذلك المصدر مع معموله . فنسائلهم : ما ترون في قوله تعالى : « فلما بلغَ — معه — السعيَ . . . » وقوله تعالى : « ولا تأخُذْكُم — بهما — رأفةٌ . . . » وقوله : « إنه على رَجْعِه — لقادرٌ — يوم تُبْلَى السرائر . . . » وقول الشاعر :

وبعضُ الحِلْمِ عند الجهـ ـلِ — للذلةِ — إذعانُ

وقول الآخر :

المنُّ — للذم داعٍ — بالعطاء ، فلا تمنن ؛ فتُلْفَى بلا حمدٍ ولا مال ؟

ونسائلهم ما ترون في الموصولات التالية[٣] وصِلاتها من قوله تعالى :

---

(١) الأشموني : باب المفعول المطلق .

(٢) الأشموني : آخر باب إعمال المصدر .

(٣) سبقت الإشارة لهذا بمناسبة أخرى في ص ٩١ — واسم الموصول في الآيات هو « أل » . والأصل بغير تأويل : من الزاهدين فيه — الناصحين لكما — من الشاهدين على ذلكم .

« وكانوا فيه من الزاهدين . . . » « إنى لكما لمن الناصحين . . . » « وأنا على ذلكم من الشاهدين . . . » وقول الشاعر :

لا تظلموا مسْوَرا فإنه – لكمُ –   من الذين وَفَوْا فى السر والعلن

وقوله : (وأعرِضْ – منهمُ – عمن هجانى . . .)

وقوله : (فإنك) – مما أحدثت – بالمجرب) . . . ؟

فيجيبون : هذا مؤول ! ! ويعرضون ألوانًا من التأويل تفزع منها النفس ، إذ كيف تقع هذه التأويلات من أئمة أعلام نحارير فى أسمى أسلوب عربى ؟ وكيف يحملها الزمان عصراً فعصراً ويطوى بها القرون ؛ لا يصادفها من يقف فى طريقها ، ويحول بينها وبين سلامة الوصول إلينا ؟ ومن شاء أن يرجع إلى هذا التأويل فأمامه المراجع المطولة ، ومنها : « همع الهوامع » باب الموصول . و « الأشمونى وحاشيته » ، باب إعمال المصدر . وفيهما الكفاية الواسعة » .

وقد يقنع من ذلك بأن يعلم أنهم يؤولون فى أمثلة المصدر بتقدير مصدر آخر يتصل بالمعمول الموجود ، ولا يُفصل منه بفاصل أجنبى كما لا يفصل من توابعه ، وبذا يكون فى الكلام مصدران أحدهما مقدّر ، والآخر ظاهرٌ موجود أول الأمر . وقد يقدرون عاملا آخر غير مصدر إن اقتضى الأمر ذلك . يقولون فى الأمثلة السابقة ؛ فلما بلغ — معه — السعى ، تقديره ؛ فلما بلغ السعى ، معه السعى . ولا تأخذكم — بهما — رأفة ، تقديره : ولا تأخذكم رأفةٌ بهما رأفة . إنه على رجعه — لقادر —

يوم تبلى السرائر ، تقديره : إنه على رجعه لقادر يوم تبلى السرائر يرجعه . وبعض الحلم عند الجهل للذلة إذعان ، تقديره ؛ وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة إذعان . المن — للذم داع — بالعطاء ، تقديره : المن للذم داع ، المن بالعطا .

ومثل هذا يفعلون بالموصول وصلته، وما تعلق بها ، يقولون : فى تأويل الأمثلة السالفة :

«وكانوا فيه من الزاهدين» ، تقديره : وكانوا من الزاهدين فيه من الزاهدين .

إنى لكما لمن الناصحين ، تقديره : إنى لمن الناصحين لكما لمن الناصحين .

وأنا على ذلكم من الشاهدين ، تقديره : وأنا من الشاهدين على ذلكم من الشاهدين .

لا تظلموا سنورا فإنه لكم من الذين وفَوْا ، تقديره : لا تظلموا سنورا فإنه من الذين وفوا لكم من الذين وفوا لكم . وأعرض — منهم — عمن هجانى ، تقديره : وأعرض عمن هجانى منهم عمن هجانى .

فإنك — مما أحدثت — بالمجرب ، تقديره : فإنك بالمجرب مما أحدثت بالمجرب .

بهذه الطريقة أو بما يشبهها يتأولون[1] ، ولنَدع المشكلة الإعرابية

---

(١) إلا الرضى فإنه يجيز تقديم الظرف والجار والمجرور على المصدر . ورأيه هو السديد

الكَـئُود التى جَـدّت ونشأت من هذا التأويل ، ونتركها لحرب جدلية أخرى مرهقة يثيرونها ويخوضون غمارها لنسألهم هنا كما سألناهم من قبل : أبهذا التأويل تنفرج الأزمة ، وتنحل العقدة ، فيصح ذلك الكلام ، ويصح محاكاته ، والقياس عليه ، أم تبقى المحاكاة ممنوعة والقياس محرماً ؟ إن كان الجواب هذا أو ذاك فالاعتراض عليه معروف مما سبق على نظيره .

وشبيه بهذا أو قريب منه من حيث أثر الوهم والخيال والتقدير فى تصحيح بعض الألفاظ والتراكيب أو تخطئتها ما يقولون من أن متعلق الظرف والجار والمجرور الواقع خبراً — يصح أن يكون مفرداً مشتقاً أو فعلا . فمحمد عندك أو فى البيت ، يُقدَّر : بمحمد مستقر ، أو استقر عندك ، أو فى البيت ، أو نحو ذلك «(إلا بعد «أمَّا و إذا الفجائية» فيتعين التعلق باسم الفاعل نحو : أما عندك فزيد ، وخرجت فإذا فى الباب زيد ، لأن « أما » و « إذا » الفجائية لا يليهما فعل ظاهر ولا مقدر)(١)

ثم قال الأشمونى : «(على أن ابن جنى سأل أبا الفتح الزعفرانى ، هل يجوز : إذا زيداً ضربته(٢) ؟ فقال نعم . فقال ابن جنى : يلزمك إيلاء إذا الفجائية الفعل(٣) ولا يليها إلا الأسماء . فقال لا يلزم ذلك لأن الفعل ملتزم الحذف ،

---

(١) الأشمونى والصبان ، باب المبتدا والخبر .
(٢) يريد : خرجت فإذا زيدا ضربته — للمفاجأة .
(٣) لأن التقدير عندهم : فإذا ضربت زيداً ضربته . فكلمة : « زيداً » مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور .

ويقال مثله فى « أما » . فالمحظور ظهور الفعل بعدهما لا تقديره بعدهما ، لأنهم يغتفرون فى المقدرات ما لا يغتفرون فى الملفوظات . سلمنا أنه لا يليهما الفعل ظاهراً ولا مقدراً ، لكن لا نسلم أنه وليهما فيما نحن فيه ، إذ يجوز تقديره بعد المبتدأ ، فيكون التقدير : أما فى الدار فزيد استقر وخرجت فإذا فى الباب زيد حصل . لا يقال إن الفعل وإن قدر متأخراً فهو فى نية التقديم ، إذ رتبه العامل قبل المعمول ؛ لأنا نقول هذا المعمول ليس فى مركزه ، لكونه خبراً مقدماً)" اهـ .

فهل بعد هذا تصيّد وإضاعة وقت وبذل جهد فيما لا نفع وراءه ؟ وهل كان العربى الأصيل يعلم شيئاً من هذه المحاورات والمجادلات أو يقدرها أو يدخل فى حسابه — وهو يتكلم بسليقته وبمقتضى فطرته — قليلا أو كثيراً منها ؟

ومن ذلك قولهم: ([١] زيدٌ ضربت عمراً أخاه) ، فإن قدرت أخاه « بدلا » امتنعت المسألة — أى لم تصح الجملة — بناء على المشهور من قولهم : إن البدل على نية تكرار العامل الذى عمل فى المبدل منه ، فالعامل فى البدل متكرر ، ملحوظ فى النية وفى الفكر غير مذكور فى الكلام فكأن الضمير من جملة أخرى) هذا كلامهم . لكن لو جعلنا أخاه عطف بيان صح المثال عندهم ، وتوقف القتال كما توقف للسبب عينه فى عدة مسائل أباحوا أن تكون عطف بيان ، لا بدلا ، وسردوا الكثير منها آخر

(١) حاشية الصبان عند الكلام على رابط المبتدأ . ج ١ ص ١٦٠ .

باب « عطف البيان » من كتب النحو المطولة كلها .

وقد يرون أن اختصاص العامل لا ينطبق على أمثلة أخرى كثيرة صحيحة ، فلا مناص أن يتأولوها أو يبيحوها ؛ بحجة أنه قد يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل[١] ، أو يقدروا لها عاملا آخر مناسباً أو غير ذلك مما هو منثور مفرق فى كتبهم ، وبعضه مجموع « كالذى فى الجزء الثانى من المغنى فى باب خاص بما يغتفر فى الثوانى » .

وإذا كانت المخالفة فى ظرف أو جار ومجرور قالوا إنه يُتوسع فيهما ما لا يتوسع فى غيرهما ، وهكذا .

جـ — إن عليًّا وصالحٌ مسافران : هذا التركيب خطأ عند سيبويه[٢] وأكثر النحاة ؛ فهُم يقررون أن العطف على « اسم إن » قبل مجىء الخبر يوجب نصب المعطوف ، ولا يجوزون الرفع إذ لا وجه له عندهم (فإنه إن كان معطوفًا على الضمير المرفوع المستكن فى الخبر يلزم عليه تقديم المعطوف ولا قائل به ، وإن كان معطوفًا على محل اسم إن — وأصله مبتدأ — صار مبتدأ مثله حكمًا واعتباراً ؛ وعمل فى الخبر ، وترتب على هذا توارد عاملين على معمول واحد ، أحدهما ما أصله المبتدأ حقيقة ، والثانى المعطوف الذى اكتسب هذا الاسم اعتباراً وتقديراً)[٣] .

---

(١) لذلك بعض الأمثلة فى حاشية الصبان ج ١ باب المبتدأ عند شرح بيت ابن مالك : (وقس وكاستفهام النفى . . .) .

(٢) كما سبق فى ص ٤٣ و ٨١

(٣) الخضرى ، باب (إن) عند الكلام على العطف على اسمها . بتوضيح فى العبارة .

هذا ما يقرره النحاة، فإذا قرأنا عليهم ما سبقت الإشارة له[١] من قوله تعالى: « إن الذين آمنوا، والذين هادوا، والصابئون والنصارى من آمن . . . » وأسمعناهم قراءة من قرأ: (إن الله وملائكتُه يصلون على النبيّ . . .) « برفع ملائكة ». وقول الشاعر:

فمن يكُ أمسى بالمدينة رَحْلُه فإني وقيَّارٌ بها لغريبُ

أجابوا: هذا مؤول، وخرجوه على التقديم والتأخير، أو حذف الخبر من الأول . . . أو . . . أو . . . أو ... مما بسطوه فى مطولاتهم[٢] وقبلوه فى القرآن مع التأويل، ولم يجيزوه فى كلامنا ! ! ولا حاجة بنا إلى مناقشة هذا الرأى، فالأمر فيه وفى الحكم عليه كالأمر والحكم فيما سبقه.

ولكن لا يفوتنى أن أشير إشارة عابرة إلى كلمة غريبة فرَطَت من سيبويه حين يقول فى هذه المسألة كما روى الأشمونى: (أعلمُ أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان). فكيف يغلطون وهم من العرب وقد نقلنا[٣] عنه وعن الثقات فى مكان آخر ما يفيد أن العربى لا يغلط ؟ وكيف يعده غلطاً مع انطباقه على ما جاء القرآن به والشعر الصحيح ؟ إن الأمر لا يحتاج إلى تعليق.

د — إن — بالعلم — محمداً مغرم، هذا الأسلوب وأشباهه خطأ عند

---

(١) فى ص ٨١

(٢) راجع ابن عقيل مع حاشية الخضرى، والأشمونى مع حاشية الصبان: حيث ترى الغرائب، وفيهما الكفاية.

(٣) ص ٣١ وما بعدها ثم ص ٧٧ و ٨٢ و ٨٩.

كثرة النحاة لما فيه من تقديم معمول خبر إن على الاسم وهو محرم كتقديم الخبر نفسه إذا كان غير ظرف أو جار ومجرور ، قال الخضرى وغيره : (وإنما روعى الترتيب مع معمولى « إنّ » ، ولم يراع فى « كان » لضعف « إن » بالحرفية والفرعية مثل « ما » وأخواتها ، وجاز تقديم الخبر الظرف والجار والمجرور هنا دون « ما » لقوة هذه الأدوات بشبهها الفعل فيما مر ، ولأنها محمولة على الفعل المتصرف ، « وما » محمولة على الجامد وهو ليس)[1] .

فإذا عرضنا عليهم قول الشاعر الحجة :

فلا تَلْحَنِى فيهافإنّ ــ بحبها ــ أخاكَمصابُ القلبِ جمٌ بَلابِلُه

حيث قَدَّم ــ بحبها ــ على متعلقه الخبر (مصاب) قالوا هذا جائز عند قوم دون آخرين .

هـ ــ محمد هند مكرمها : هذا المثال خطأ عند البصريين ، والواجب عندهم أن تقول : محمد هند مكرمها هو ، فتبرز الضمير المستكن فى المشتق « ما دام الخبر قد جرى على غير من هو له » سواء أكان اللبس مأمونًا كالمثال السابق أم غير مأمون ، نحو محمد عمرو مكرمه هو . أما الكوفيون فلا يرون ضرورة لإبراز الضمير عند أمن اللبس ، قال الخضرى ؛ (قال بعضهم محل الخلاف إنما هو الوصف ، أما الفعل فلا يجب فيه الإبراز

---

(١) الخضرى ، جـ١ ، فى تعليقه على شرح بيت ابن مالك ــ باب «إن» : وراع ذا الترتيب إلا فى التى ...

عند الأمن اتفاقاً ، ولعل سره أصالته فى العمل وتحمل الضمير)[١] .

فإذا عرضت عليهم ما يستدل به الكوفيون من نحو قول الشاعر :

قَومِى ذُرَا المجدِ بانوها ، وقدعلمت بِكُنْهِ ذلك عدنانٌ وقحطانُ

أجابوا : (باحتمال أن يكون « ذرا » المجد » معمولا لوصف محذوف يفسره المذكور ، والأصل : بانون ذرا المجد بانوها . وفيه أن اسم الفاعل هنا بمعنى المضى ومجرد من أل ، فلا عمل له فلا يفسر عاملا . وأجيب بأنه لا مانع من أن يراد بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال فى صحة العمل فيفسر عاملا كما قاله الناصر)[٢] اهـ .

فهل رأيت إباحة وتحريماً ، ووقتاً مضيعاً كهذا . . . ؟

و ــ حضر وخطب محمود : لمن الفاعل منهما ؟ هذه إحدى مسائل باب : « التنازع » . والثانى أولى عند البصريين فى هذا المثال وأشباهه ؛ لقُربه ولو كان أضعف من الأول فى العمل « كما يقول الصبان » فى بعض الصور ، والكوفيون يفضلون الأول لسبقه . . .

* * *

لعل فيما أوردناه من الأمثلة ما ينهض دليلا على أن « العامل » قد تجاوز اختصاصه حين أخرجه النحاة من دائرته المحمودة إلى التحكم فى الألفاظ والتراكيب : ذلك التحكم الذى هو داعية الدهش بل السخط ،

---

(١) الخضرى . باب المبتدا والخبر عند شرح بيت ابن مالك : وأبرزنه مطلقاً حيث تلا .
(٢) الصبان . عند مناقشة شرح الأشمونى لبيت ابن مالك : وأبرزنه مطلقاً .

وسبب من أسباب الإساءة إلى اللغة ، وتعسيرها على المتعلمين ، والراغبين فيها ، والناطقين بها . ولا يكاد باب من أبواب النحو يخلو من أمثال تلك المسائل التي قدمناها نماذج وصوراً موضحة ، لم نقصد إلى تصيدها ، ولم نرد بها الحصر أو ما يشبهه ؛ فنظائرها كثيرات تتجاوز العشرات إلى المئات ؛ لا مبالغة في هذا ولا تزيد. فلا عجب أن كان علم النحو — وهو النافع الجليل — بسببها معيباً ، ومن أجلها قاصراً عن إتمام الإفادة المرجوة ، والنفع الأكمل . ولا مناص من تطهيره منها إن أردنا له إصلاحاً ، وللغتنا تيسيراً .

والوسيلة الصحيحة لذلك أن ندع كل تأويل وتخريج على الطراز المعيب السالف ، وأن نجرى في الأمور على ظواهر الألفاظ الصحيحة كما رويت ونقلت إلينا[١] ، ونبيح القياس عليها ومحاكاتها ، ونغير من أصول القواعد النحوية ما يحرم هذا أو يعارضه ؛ فتسلم الألفاظ والأساليب القديمة بغير حاجة إلى تخيل وتوهم ، ويتسع مجال التعبير أمامنا من غير كلفة ، ولا معاناة ، ولا طول دراسة صناعية للمشكلات الجدلية النحوية ، ونكاد نجرى في هذا على مقتضى السليقة ، ووحى القراءة الأدبية المحببة ، دون الاقتصار على القواعد النحوية المعقدة ، ومجادلات النحاة المسرفة المغرقة . وأمامنا الأمثلة السالفة التي عرضناها نأخذها كما وردت ؛ لا نغير من ظواهرها شيئاً ، ما دام المقصود سليماً ، ولا نربط تصحيحها — بغير داع قوى —

---

(١) هذا بحيث لا يتغير المعنى المراد .

بعامل محذوف يفسره المذكور ، ولا نوقف تصحيحها على مجرد افتراض التقديم من تأخير ، ولا أشباه هذا مما تخيلوه وتمحلوا له ، واصطنعوه فى تكلف وتصيد ، وركاكة أوهنت الأسلوب ، وأفسدت المقام .

ولا يقولن قائل إن هذا قد يوقعنا فيما نحاول الفرار منه ؛ وهو : تعدد الضبط فى الكلمة الواحدة وكثرة الوجوه فيها . ذلك أن التعدد هنا لن يكون نتيجة اختلاف بين النحاة ، هذا يرى رفع الكلمة ، وذاك يرى نصبها ، وثالث يرى أنها مبتدأ ، ورابع يرى أنها لا تصلح مبتدأ إلا شذوذاً . . . إنما هو نتيجة الإباحة السليمة والقياس على النسق الفصيح الوارد ، وإطلاق اللسان من غير قيد ظالم يحبسه ، أو يوجهه . فنحرره لينطلق بما يشاء فى الميدان المباح فى صياغة بنية الكلمة ، وتكوين مادتها ، وفى دائرة النحو الموحد ، طبقاً لما شرحناه من قبل(١)

على أننا لو أردنا أن نبالغ فى الدقة والضبط ونقتصر على ضبط واحد دون غيره ؛ اختصاراً وتيسيرا على الناشئة فى تعلم القواعد ، لم يقم دون ذلك حائل ، ولوجب الاقتصار على لغة القرآن وحده ولواحقه ، نتخير ما يسير معها — كما سبق عند بحث المشكلة الأولى(٢) — فإذا جاء القرآن بضبطين كالحالة التى نحن بصددها وجب أن نبيحهما معاً ، ولا مندوحة لنا عن ذلك وإن شئنا اقتصرنا على واحدة بغير إلزام .

---

(١) فى ص ٤٥ و ٥٦ و ٩٠ ثم فى ص ١٠٧
(٢) فى ص ١٠٣ و ١٠٨ .

بكل ما سبق نُساير منطق الواقع اللغوى ونجرى مع طبيعة الأشياء فى ميدانها الصحيح ، ونطهر النحو من الجدل الضار ، وآثار الفِكَر السقيمة التى أوحت إلى بعض أصحابها قديمًا أن يقولوا : « لولا الحذف والتقدير لفهم النحو الحمير »

فيا ليت ما كان بالأمس ميسوراً يصبح اليوم محظوراً . إذاً لسهل النحو ، واستراح النحاة وغيرهم من سلطان العامل القاسى ، واختفى كثير من المسائل القاعدية التى لا خير فيها ، بل التى لها ضرر محقق بسبب هذا الحذف والتقدير . . . اللهم إلا فيما لا غنى عنه ، ولا ضرر فيه ؛ كحذف المبتدأ ؛ أو الخبر حين يسأل السائل : من سافر ؟ فنجيب علىّ . . . وأمثال هذا مما لا بد منه ، ولا بأس به .

* * *

ز ـــ ... ومن آفات « نحونا » القديم ما يسمونه : « علم التجميع ، وسوء التوزيع » يريدون بذلك أمرين معًا :

ا ـــ أحدهما أنك لا تجد ـــ للخاصة المتفرغة ـــ كتابًا جامعًا يشمل أبواب النحو كلها ، ومسائله المختلفة ، بحيث يكون « موسوعة » نحوية وافية لا يكاد يَنِدّ عنها شىء ؛ يرجعون إليها متى شاءوا ؛ فيجدون المادة كلها بين أيديهم مركزة مجمعة ، لا شتات فيها ولا نقص . يأخذون منها ما أرادوا ، ويقفون عندها ما طاب لهم الوقوف . لا يبذلون جهدهم ووقتهم فى تصيدها من مظانها المتعددة ، والجرى وراءها هنا وهناك ،

وما أكثر ما يُخفقون ؛ إما لتعدد المراجع ، وكثرة المظان التى لا تتركز المادةالنحوية فى واحد منها ،وإنما تتفرق فى مجموعها . وإما لعسر الاهتداء إلى مكان المسألة المطلوبة من المرجع ، وإمَّا لسوء طريقتها فى التأليف والتنسيق . . . وتلك صعوبات مرهقة ، تحدّ نشاط الباحثين ، وقد تفسد عليهم نتائج بحثهم بما فاتهم من مراجع وأحكام لو اهتدوا إليها لتغيرت أحكامهم ، ولكان لهم رأى غير الذى ارتأوا . ولهذا أثره العمليّ الواضح فى اللغة قولا وكتابة ؛ كالذى نشهده اليوم فى الصحف ، والمجلات ، والمجالس الأدبية ، والأندية العلمية ؛ من تخطئة كلمة أو تركيب ، واستنكار تعبير ، واستكراه آخر ، من غير أن يكون لذلك سبب — فى أكثر الأحيان — إلا خلو المراجع القريبة الميسرة مما يؤيده . ولا يلبث أن يتصدى باحث آخر — كما تقدم — لتصويب الخطأ ، وإدخال المستنكر المستكره فى عداد المستحسن الحبيب ؛ مستنداً فى ذلك إلى مراجع نحوية أخرى لم تتهيأ بعد جهد للأول ، أولمْ تساعفه ؛ ومن ثَم تقع البلبلة والاضطراب بين الأدباء والمتعلمين ، بل العلماء المتخصصين ، فى الحكم على الألفاظ والتراكيب من حيث صحة مبناها ومعناها ، ومن حيث التفاوت فى بلاغتها وسمو أدائها . ومن العجب أنك قد ترى مسائل نحوية جليلة ، مفرقة فى كتب التفسير ؛ كالذى نراه فى تفسير الزمخشرى ، والفخر الرازى ، والبيضاوى ؛ ففيها بعض اللطائف والدقائق التى لا وجود لها فى كتب النحو

أحياناً(١) ، أو التي يعز الاهتداء إليها في كتبه الخاصة أحياناً أخرى .

وهناك مسائل أخرى كهذه في كتب البلاغة ؛ كالذى نشهده في «حواشي السعد» ، أوفي كتب اللغة وخصائصها ؛ كالتحف والطرائف الجليلة المنثورة في : «كتاب المخصص» ، لابن سيده ، والتي تجمع كثير منها في أجزائه الأخيرة . وكالذى في معاجم اللغة وكتب الأصول وغيرها . . . وقد يكون السبب في ذلك أن مؤلفي هذه الكتب ، عكفوا على فروع كثيرة ، فلم يكونوا أئمة منحصرين في الفرع الذى ألفوا فيه كتبهم وحده وإنما كانوا أئمة فيه وفي النحو معا ؛ فهذا « الزمخشري » إمام ، مفسر ، لغوى ، نحوى ، بلاغيّ ، لا يكاد يتخلف في فرع من هذه ، أو يقصّر ؛ فكفايته فيها سواء

(١) هذا كثير يصادف الباحث ويفاجئه في أوقات مختلفة . من ذلك ما قرأته في تفسير البيضاوى لقوله تعالى : « لهم فيها أزواج مطهرة » حيث قال : قرئ مطهرات ، وهما لغتان فصيحتان ، يقال : النساء فعلت وفعلن ، وهن فاعلة ، وفواعل ، قال الشاعر :

وإذا العذارى بالدخان تقنعت   واستعجلت نصب القدور فملّت

. . . اهـ .

ثم جاء في حاشية الشهاب على البيضاوى ما نصه :

(قوله : وهما لغتان فصيحتان) يعني أن صفة جمع المؤنث السالم والضمير العائد إليه مع الفعل يجوز أن يكون مفرداً مؤنثاً ؛ فتقول : النساء فعلت ، والنساء ، فعلن ونساء قانتات وقانتة . . . اهـ .

ويلاحظ أنه لم يقيد جمع المؤنث بأنه لا يعقل والآية تؤيده في هذا ، مع أن الشائع في مطولات النحو وجوب مطابقة النعت الحقيقي لمنعوته في الجمع إلا إن كان المنعوت جمعاً لما يعقل ؛ فيجوز في النعت المطابقة ، ويجوز فيه أن يكون مفرداً مؤنثاً ، نحو . . . أيام معدودات ، أو معدودة . . .

وبراعته كاملة . وكذلك « الرازى » ، ومثلهما « السعد » وإن غلبت عليه الشهرة البلاغية . وكذلك « ابن جنى » و « أبو حيان » ، والرضى و « البيضاوى » ، و « الشهاب » . . . ومن هنا كانت الحاجة مُلحّة فى جمع هذا الشتات كله ، ثم غربلته بتؤدة ، وأناة ، ومهارة لاستخراج « النحو الشارد » ، ثم وضعه مواضعه الأصلية من أبواب النحو ، وفصوله ، ثم إخراج « موسوعة » نحوية حديثة لو أنها تنتظم فوق ما تنتظمه من مجموعة هذا التّراث — بعد تصفيته وتنقيته — الفهارس الحديثة المختلفة ، والطباعة المونقة ، المُجمّلة بحسن التنسيق ؛ وبراعة الترقيم ، لجاءت « موسوعة » ، طريقة ، نافعة ، تشجع المتخصصين فيما هم بسبيله ، وتدنى إليهم ثمار ما يبتغون ، وتخفف عنهم بعض الذى منه يضجون .

أما من يقوم بالعلاج ، ويتقدم لحمل العبء ؛ أهم الأفراد من ذوى الثقافة النحوية المتخصصة ، أم الهيئات العلمية الرسمية ؛ كالجامعات ، ووزارة التربية ومجامع اللغة ، أم غير الرسمية — فذلك بحث آخر ؟

ب — وثانيهما : وهو متصل بالأول اتصالا وثيقاً — أن مسائل الباب الواحد لا تندرج تحت ذلك الباب ، ولا تتجمع فيه تجمعاً شاملا بحيث تنحصر فى داخله ، لا تكاد تُفْلت واحدة ، ولا تندّ ؛ فلست أعرف كتاباً نحوياً يحوى الباب منه أو الفصل جميع مسائله وقواعده الهامة ، أو أكثرها ، بحيث نقرؤها فى هذا الباب أو الفصل فنجد فيه غنية عن كل باب وفصل آخر .

فإذا كان العيب الأول يتلخص فى أننا لا نجد كتاباً واحداً فى النحو يجمع أبوابه وقواعد كل باب ، جمعاً لا قصور فيه ولا تقصير ، فإن العيب الثانى أننا لا نجد فى النحو كتاباً يحوى الباب منه كل مسائله مع فروعها احتواء شاملا يحصرها فى دقة وتوفية بحيث يغنى عن الرجوع إلى باب غيره . وهذا العيب عام فى كتب النحو كلها .

أليس من المفارقات أن نجد كتاباً : « كالأشمونى » — وغيره — يعرض لباب مثل : « ظن وأخواتها » فلا يوفى أحكام « التعليق والإلغاء » حقها ، ثم يعرض لسرد ما نقص منها فى أبواب أخرى لمناسبات عارضة ، كباب : « كم ، وكأى ، وكذا » وقد يتعرض للمعلِّقات (١) فلا يذكر منها « إذا » الشرطية ، مع كثرة دورانها فى التعليق وإنما يذكرها « الصبان » (٢) تلميحاً عابراً فى ذلك الباب (باب ظن وأخواتها) . بمناسبة الكلام على « كم » الخبرية وأنها من المعلقات قائلا : « إن كل ما له الصدارة يعلّق » فمن أين للباحث الذى يقرأ أحكام التعليق فى موطنها الطبيعى أن يعرف أن لها بقية لم تذكر فى هذا الموطن الأصلى ، وإنما ذكرت فى موطن آخر لم تسبق إليه إشارة ، ولم يتقدم عليه ما يوجه إليه الأنظار ، أو أنها ذكرت فى ركن من أركان الحاشية عرضاً عند الكلام على أداة أخرى بمناسبة طارئة ؟

---

(١) بكسر اللام المشددة .

(٢) الصبان ، التنبيه الثانى عند الكلام على : لعل .

ومثل ذلك ما ورد فى حاشية الصبان ،فى باب التصغير ؛ حيث قال ما نصه :

(قال فى التسهيل : يحذف لها (أى : لأجل تلك ياء التصغير) أول ياءين وليتاها ؛ فيقال فى تصغير : « علىّ » عُلَىّ بحذف أولى الياءين اللتين وليتاها . . . ا هـ .

فالنص صريح هنا فى باب التصغير أن أول ياءين بعدها يحذف . على حين لو رجعنا إلى الأشمونى فى باب : « المنادى المضاف لياء المتكلم « لوجدنا تنبيهات ، الثانى منها خاص بالكلام على : « بُنَىّ » وأن ياءه الأخيرة مفتوحة أو مكسورة ،وكلامًا هناك يدل على جواز أن الياء المحذوفة ليست هى التى تلى ياء التصغير بل يجوز أن تكون هى ، وأن تكون ياء المتكلم ، ولكلٍ آثاره التى تخالف آثار الآخر . فلم تجزأ القاعدة فى كتاب مطول كهذا ، ولا تذكر كاملة وافية فى هذا الباب ، أو ذاك ، أو فيهما معًا ، وهو الأحسن ؟

وهذا العيب كسابقه فى أسبابه ، ونتائجه ، و وسائل علاجه .

* * *

لغة النحو ، وطريقة تأليفه

بقيت مشكلة أخيرة ؛ هى : اللغة التى صيغ بها النحو ، والطريقة التى أُلِّفَ بها ؛ فليس من شك أنهما لا يناسبان ناشئة اليوم، ولا من قطعوا فى تعليمهم العصرىّ مراحل أو فرغوا منه ؛ فهم جميعاً سواء أمام لغة الكتب النحوية القديمة المعقدة ، وطريقتها الملتوية ، هم عاجزون أمامها ، وإن تفاوتت الكتب فى سلاسة لغتها ، ووضوح مرادها ، واستقامة خطتها ؛ فكان حظ بعضها من هذه المزايا أوفر ، (كشرح ابن عقيل وبعض شروح المفصل) ، ونصيبهما على — قلته — أكبر ، من بعض آخر ككتاب سيبويه وشروح الكافية) .

١ — وماظنك بلغة علمية تقوم — فى أكثر حالاتها — على مجافاة الأسلوب الأدبى العذب ، وينسى أصحابها أن لغة « العلوم » — وإن تفردت بخصائص تناسبها وتميزها من لغة الأداب الخالصة — لم تقطع صلتها بالنواحى الأدبية ، ولم يقم بين الاثنين عَدَاءٌ ، ولم يفصل بينهما حجاز قوىّ يحول بين لغة العلم القاسية المرهقة ، والاستفادة من أختها الأدبية المحببة بالقدر الأنْسَبِ الذى لا يطغى فيه الأدب على العلم فيخفى بعض حقائقه ، أو يشوهها أو يَحرِمْها نصيبها من الدقة الصارمة ، والتمحيص الأكمل والتركيز المحمود .

ومن أجل ذلك اشتهر النحاة بلغتهم المتميزة التى تدل عليهم ، ويعرفها أهل البصر بالآداب .حيث لا بد للمتن من شرح يفك رموزه ، ويوضح إبهامه ، ويفصل مجمله ، ويزيده بعض مسائل . وللشرح حاشية تزيل غموضه ، وتتناول بالتصويب أو التخطئة بعض ما فيه ، وتكمل بعض قواعده . وللحاشية « تقرير » هو بمثابة حاشية للحاشية ، وكل أولئك موسوم بالسمة الخاصة التى تبعد أسلوبه عن أساليب البلغاء وتنفر من أمثلته المرددة المبتذلة ،وتفقده حظه المحمود من البيان الأدبي الذى لا تستغنى عنه لغة العلم من غير أن يسىء إليها ، أو يطغى عليها .

نعم من خصائص اللغة النحوية الإيجاز والاختصار الذى يبلغ مبلغ الأحاجى والرموز فيما يسمونه « المتون »،ولا سيما المنظوم منها . ومن الإنصاف أن نعترف بما لتلك المتون فى غالب أحوالها — من مزايا جليلة لا ينكرها إلا جاحد أو جاهل. ولكن تلك المزايا لا تلازمها ؛ فهى تتحقق فى عصور خاصة غير عصرنا القائم . فقد تحققت يوم كان المتعلمون فارغين لها ، منقطعين لحفظها ، ودرسها وفك طلاسمها بملازمة أستاذيهم وعلمائهم ، والرجوع إليهم ، وإلى الشروح والتقارير ، يوم كانت الحياة هادئة ، ومطالب العيش محدودة ، والقناعة غالبة ، وسن الطلاب كبيرة ، وتقربهم إلى الله بإتقان هذه العلوم واحتمال متاعبها قويًا . أما اليوم فلا شىء من ذلك كله ، فالحاجة إلى النحو ليست فى المرتبة الأولى لكثير من الناس وطلاب الدراسات العالية (الطب

والهندسة ..و..و..) وإنما هى حاجة المستكمل الذى تدفعه روح العصر إلى التجمل بألوان من الثقافة العامة لا يليق بالمتحضر أن يجهلها ولا أن يجرد نفسه من قدر منها . فهو — فى تعلمها — غير أصيل ، وحظّه منها يسير . ومثل هذا يحتاج إلى ترغيب ، ومن خير وسائل الترغيب ، اللغة التى تكتب بها تلك العلوم والطريقة التى تعرض بها .

إنّ اللغة الموجزة الكزّة (لغة المتون وأشباهها) معيبة اليوم ، وكذلك اللغة المضغوطة المزدحمة بالدلالات والإشارات والأحكام النحوية الدسمة وأوضح مثال لهذين : « كتاب سيبويه » الذى يمثل فى كثير من نواحيه لغة الفارسى المستعرب ، فى إيجازها وفى ازدحامها بالمعانى والأغراض ازدحاماً قد يبلغ حد التخمة ، مع التواء حيناً ، وعجز قد يبلغ حدّ اللكنة أحياناً . استمع إليه فى أول عنوان يفتتح به كتابه فيبين أقسام الكلمة قائلا : « هذا باب علم ما الكلم من العربية » .

واقرأ ما جاء فى الهامش [1] عن هذا العنوان . واستمع إليه حين

---

(١) جاء فى هامشه المختار (من تقريرات وزبد السيرافى وغيره) ما نصه — وفيه من الإيجاز والازدحام ما فى الأصل الذى جاء يوضحه —

(قوله : هذا باب علم ما الكلم من العربية) « أشار رحمه الله إلى ما فى نفسه من العلم الحاضر ، أو أشار إلى منتظر قد عرف قربه ، هذا الشتاء مقبل ، وهذه جهنم التى يكذب بها المجرمون . والثالث : وضع كلمة الإشارة ليشير بها عند الفراغ مما يشير إليه ؛ هذا ما شهد عليه الشهود . وقوله : « ما الكلم » ، لم يقل الكلام ؛ لأنه للكثير ، و « الكلم » : جمع كلمة ، ولم يقل « الكلمات » لأن « الكلم » أخف ، ولأن « الكلم » اسم الذات و « الكلام » المصدر . وأدخل « من » لوجهين ؛ أحدهما : تبيين الجنس ، والثانى أنه قصد إلى الاسم والفعل =

يقرر القاعدة النحوية المشهورة وهي : أن الخبر مرفوع بالمبتدأ فيقول(١) :

« فأما الذى بنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء » فأى كلام هذا ؟ وما ترجمته(٢) ؟ فقد تعب أرباب الشروح والحواشى فى إبانته وتوصيل مراده إلى الأذهان ، فهل تتسع عقول الطلاب — حتى كبارهم — وأوقاتهم فى عصرنا الحاضر لفهمه ، وفهم نظائره ، وإدراك مراجع الضمائر المتعددة فيه وفى أشباهه (٣) ؟

الحرف ، وليس هو كل العربية . ولذلك قال : هذا باب ، ولم يقل هذا كتاب ، وفى الترجمة خمسة عشر لفظاً ! ! ! » .

(١) راجع الأشمونى باب المبتدا والخبر حيث تجد شرحه وتوضيحه .

(٢) جاء فى كتاب الإمتاع والمؤانسة جـ ٢ ص ١٣٩ ما نصه :

وقف أعرابى على مجلس الأخفش ؛ فسمع كلام أهله فى النحو ، وما يدخل معه ؛ فحار وعجب ، وأطرق ووسوس . فقال له الأخفش : ما تسمع يا أخا العرب؟ قال : أراكم تتكلمون بكلامنا فى كلامنا بما ليس من كلامنا . وقال أعرابى آخر :

ما زال أخذهم فى النحو يعجبنى   حتى سمعت كلام الزنـج والروم

(٣) بل إن بعض المتعلمين فى العصور القديمة التى ظهرت فيها تلك الكتب لم يفهموها ولم يقدروا على تذليل صعوبتها . فقد نقل الجاحظ فى كتابه الحيوان (جـ ١ ص ٤٥) أن معترضاً قال لأبى الحسن الأخفش : أنت أعلم الناس بالنحو ؛ فلم لا تجعل كتبك مفهومة كلها؟ وما بالنا نفهم بعضها ولا نفهم أكثرها؟ وما لك تقدم بعض العويص وتؤخر بعض المفهوم؟

فقال : أنا رجل لم أضع كتبى ابتغاء وجه الله ، ولا زلفى إليه ؛ فليست من كتب الدين . ولو وضعتها على الوجه الذى تريدونه لقلت حاجة الناس إلى ؛ للسؤال عما لا يفهمونه منها . وأنا غايتى الكسب ؛ فوضعت بعضها مفهوماً ؛ لتدعوهم حلاوة ما فهموه إلى التماس فهم ما لم يفهموا . وإنما قد كسبت فى هذا التدبير ، إذ كنت إلى الكسب ذهبت . . .

وهذا سبب عجيب من أسباب صعوبة هذه الكتب النحوية .

وهناك سبب آخر لا يقل عن هذا إثارة للعجب والدهش فقد نقل «ابن يعيش» فى الصفحة الأولى من مقدمة كتابه : «شرح المفصل» ما يأتى : (قال الخليل بن أحمد من الأبواب ما لو شئنا أن نشرحه حتى يستوى فيه القوى والضعيف لفعلنا ولكن يجب أن يكون للعالم مزية بعدنا ! !) .

وإذا احتملوا هذه فكم قاعدة من نظائرها يحتملونها ؟ وهل تسمح لهم مطالب الحياة الحديثة بذلك ، وبالرجوع فى الفهم إلى الشروح والحواشى وغيرها ؟

وليس سيبويه فى هذا بالمتفرد فما أكثر من يشاركونه فيما أخذناه عليه[١] .

نعم إن اللغة الكزة كلغة المتون معيبة ، وكذلك اللغة الملتوية والمضغوطة كلغة سيبويه . وهناك اللغة الفضفاضة بغيضة كذلك : كلغة شرح المفصل — أحيانًا — فى أبواب متفرقة .

وليس العيب مقصوراً على الاختصار المخل ، أو على الالتواء أو على الإطالة ؛ وإنما يمتد إلى نواح أخرى بلاغية تتعلق باختيارهم الألفاظ مرددة[٢] ، وتركيب الجمل معادة مبتذلة ، وبناء الأساليب ، بعيدة فى صياغتها ومعناها عن الحياة القائمة . فالنحاة فى هذا كله منهج يتوارثونه ويلتزمونه ، ويحتفظون به ، قد يكون ملائمًا لعصورهم السالفة ، بعيداً كل البعد من عصرنا — كما أسلفنا — فمن البداهة أن لكل عصر لغته الفصيحة ، ولِلُغة كل عصر مقوماتها ! ولاسيما اللغة العلمية التى تستخدم فى إيضاح حقائق العلوم وأسرارها ؛ تلك الحقائق التى قد تخلد

---

(١) ومن الأمثلة ما نقله الأشمونى عن ابن السراج عند الكلام على واو المعية . . . ج ٣ ص ٢٣١ باب إعراب الفعل . وغيره وغيره . . .

(٢) كاختيارهم الدائم فى كل أمثلتهم : زيدا ، وعمرا ، وبكرا ، وخالدا . . . وضرب زيد عمرا . . . حتى بلغت من الابتذال والهوان حدا بغيضاً منفراً .

ولا تتغير مدلولاتها ولا مصطلحاتها العلمية الخاصة . ولكن اللغة التى تترجمها وتعبر عنها لا تثبت على حال ، أو لا ينبغى أن تثبت على حال ، بل يجب أن تساير الأزمان ، وتتشكل بما يناسبها وتعرض فى أجمل الطرائق. فعجيبٌ — إذاً — أن يكون للنحاة لغتهم المتميزة التى تجافى لغة الأدباء ، ولسانهم الذى يفصح عنهم ،ويعلن أنهم نحاة وإن لم يصرحوا ، وأن تظل تلك اللغة وذلك اللسان على حالهما لدى نحاة اليوم ، وليس عجيباً أن يخشى المشتغلون بالنحو اليوم فساد ملكتهم الأدبية إن هم أهملوها ، ولم يديموا تغذيتها بالزاد الأدبى المتجدد الذى لا يمتد إلى تغيير «المصطلحات» النحوية الخاصة ، فإن تغييرها بغير الطريق الإجماعى مفسدة أى مفسدة ، كما قرره العلماء قديماً وحديثاً .

ب — وما يقال عن لغة النحو القديم يقال كذلك عن طريقة تأليفه ؛ فقد جد اليوم الكثير من طرائق التأليف التى تيسر على القارئ فهم ما يقرأ ، وتحبب إليه المعاودة والاستزادة ، وتحتفظ له بنشاطه العقلى والجسمى يستخدمهما فيما يشاء ، وما هذا بالقليل .

وكم رأينا مقبلا على النحو زهدفيه بسبب اللغة ، وطريقة التأليف . وطالباً كبيراً شكا إلى الله ما يلقى منهما ، ونحن — معشر المعلمين — ندرك من صدق هذا ونشهد من آثاره فى الطلاب وفينا — ما يجعلنا نقطع بضرورة هذا الإصلاح والمبادرة به ، ويحملنا على إطراء من بذلوا جهداً ولو ضئيلا فى إخراج كتب نحوية جديدة ، فى لغة وطريقة جديدة كذلك .

نعم إنها كتب صغيرة ولكنها محاولات فتحوا بها الباب . فعسى أن يتبعهم القادرون فيتمموا ويكملوا . وقديماً قالوا : أول الغيث قطر ثم ينهمر .

* * *

أما بعد . فهذه عيوب «النحو» كما أراها — على رغم فائدته الكبرى وجليل نفعه الأسمى ، وفضل أهله وعظيم عملهم — ولا سبيل لتيسيره وتهذيبه إلا بعد القضاء عليها ويومئذ يمكن اختصاره بحذف الفضول من أبوابه ومسائله وإدماج بعض آخر ثم الاقتصار على بعض منها للشادين إن أردنا ، ثم عرض ما نستصفيه عرضاً شائقاً جذاباً بإحدى الطرق المستحدثة الناجعة ؛ فيجد الناشئة والراغبون فى « النحو » ما يجدونه فى العلوم الأخرى التى تجذبهم ، وتستهوى ألبابهم ، فتزيد الرغبة ، وتعم الفائدة ، ويتحقق الغرض من دراسة هذا العلم الأساسى الجليل . والقول بغير هذا الكلام لا غناء فيه .

أما من يقوم بهذا العبء ويتقدم لحمل الراية ، فأولئك الفدائيون ورثة الفدائيين السابقين الذين وهبوا أنفسهم لخدمة العلوم العربية ، والسهر عليها ، واحتمال أفدح الأعباء فى سبيلها ، وكانوا قدوة كريمة للباحثين من حملة مشاعل العلم ، ومصابيح العرفان [1] . ولم يخل منهم عصر مضى ، ولن يخلو منهم عصر آت . وفى مقدمة الوارثين علماء الجامعات ، ومن يمتون إليها بأقوى الأسباب . فعسى الله أن يمدهم بروح من عنده ، ويلهمهم السداد فيما نحن بسبيله ، ويهديهم سواء الصراط .

(١) وقد عرضنا لبعض صفاتهم فى ص ٥ و ٦١ .

التعريب

وهذا موضوع آخر يتصل بالقياس أتم اتصال ، والكلام فيه قديم يتجدد على وجه العصور ؛ بنشر العلم ، واتساع الحضارة ، وأفانينها ؛ والآراء في تعريفه كثيرة ، ولكنها تتلاقى في أن المعرَّب هو :

« اللفظ الأعجمى الذى أدخلته العرب فى لغتها ، وصقلته على منهاجها وأوزانها ، أو تركته بغير صقل . وربما تناولته بالاشتقاق[1] » .

وقد عرض القدماء والمحدثون للتعريب من ناحية « قياسيته » أو الوقوف به عند حد « المسموع » ، وأفاضوا فى ذلك كعادتهم ؛

فأما القياسيون فلهم حجتهم العتيدة التى يلجئُونَ إليها عند كل بحث ، ويتسلحون بها فى كل حوار ، وإليها ينتسبون ؛ وأعنى بها : « القياس » ؛

ينظرون فيما قاله العرب أو فعلوه ، ثم يبيحون لأنفسهم ولغيرهم أن يقولوا ويفعلوا مثل العرب . ويحاكونهم فيما كثُر وروده عنهم ، ويرون فى ذلك السداد والتوفيق ، بل القانون الذى يجب الأخذ به ، والاعتماد عليه دون سواه ، على الرغم من عدم تحديدهم لهذا الكثير الوارد ، وإهمالهم تبيين الكثير الذى يصلح أن يقاس عليه ، والقليل الذى لا يصلح .

(١) مقدمة تاج العروس ، بحث : المعرب . والصحاح ، والمصباح ، فى مادة : عرب .

رأوا العرب قد نقلوا من الفارسية ، والهندية ، والرومية ، والحبشية ، وغيرها — كلمات كثيرة ، تبلغ نحو ألف كلمة[١] ؛ فقالوا : ما يمنعنا أن نفعل ما فعل آباؤنا الأولون ؟ لقد نقلوا فى جاهليتهم كلمات أجنبية فى عصر لم تدهمهم فيه مستحدثات الحضارة ، ولا مبتكرات المدنية وكانت حياتهم محدودة الوسائل ، وفقرهم مدقعًا ، فلم يمنعهم ذلك أن يُعَرِّبُوا ، ويدخلوا فى لغتهم ما ليس منها ؛ سواء أكانت فى حاجة إليه فتغتنى به ، أم فى غير حاجة فتزداد ثروة وغنى (كالفِرِنْد ، والإِبْرِيسَم واللِّجام ، والإبريق ، والسُّنْدس . . . وغيرها من أسماء لمدلولها نظائر عندهم) والأعشى وحده نقل من الفارسية نحو خمسين كلمة لمدلولها نظائر فى العربية ، وحاكاه غيره من الشعراء[٢] . وفى معلقة « امرئ القيس » وحدها عدة كلمات معربة منها ثلاث فى أبياته :

ا — ترى بَعَرَ الآرام فى عَرَصاتها وقيعانها كأنه حَبّ فُلفُل

ب — إذا قامتا تَضَوّع المسك منهما نسيم الصبا جاءت بريّا القَرَنفل

حـ — مهفهفة بيضاء غير مُفاضة ترائبها مصقولة كالسَّجَنْجَل

« فالفلفل » و « القرنفل » فارسيتان ، و « السجنجل »[٣] رومية ،

---

(١) الجزء الثانى من مجلة المجمع اللغوى ص ٣٠٢ .

(٢) كبشار . راجع ص ٣٠٦ من محاضر جلسات المجمع اللغوى ، دور الانعقاد الأول .

(٣) المرآة .

ومثلها باقي « المعلقات » بل إن القرآن نفسه يحوى كثيراً من المُعرب ؛ كالذى فى الآية التالية :

« إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنا لا نُضيع أجرَ من أحسنَ عملا . أولئك لهم جناتُ عَدْنٍ تجرى من تحتها الأنهار ، يُحلَّون فيها من أساورَ من ذَهَب ، ويلبسون ثياباً خُضْراً من سُنْدُسٍ وإستَبْرَق ، مُتَّكئين فيها على الأرائك ، نعم الثوابُ ، وحَسُنَتْ مُرْتَفَقًا » .

ففيها ثلاث كلمات من المعرّب ، هى : السندس ، والإستبرق ، والأرائك . والأولى فارسية أو هندية ، والثانية فارسية أو سريانية ، والثالثة حبشية .

ثم يتساءل القياسيون : ماذا علينا لو حاكينا العرب ، وارتضينا ما ارتضاه القرآن الكريم ؟ فلو كان فى التعريب ضرر محتوم بل موهوم ما أقدموا عليه ، وما جاء به القرآن . ويسترسلون فيقولون :

إن العرب لم تكتف فى التعريب بنقل الكلمات الأجنبية إلى لغتها ؛ بل « اشتقت(١) من الأعجمى النكرة كما تشتق من أصول كلامها . قال رؤبة :

هل ينْجِينّى خَلِف(٢) سِخْتيت أو فضة أو ذهب كبريت

(١) ما يأتى ملخص من ص ٣٦٣ ج ١ كتاب : « الخصائص » .

(٢) لعل الصواب : « حَلِف » فقد ورد هذا البيت فى التاج « مادة سخت » بروايات أوضح ؛ هى :

هل ينجينى كذب سختيت . . . . هل يعصمنى حلف سختيت .

والكذب السختيت : الخالص الشديد . وكذلك الحلف السختيت .

« فسختيت » من السَّخت كزحْليل من الزَّحْل. ويقال: دَرْهَمَتْ الخُبَّازَى؛ أى: صارت كالدرهم ؛ فاشتقوا من « دِرْهم » وهو اسم أعجمى. وقالوا رجل مُدَرْهم» . ومن أئمة النحاة من يبيح زيادة بعض الحروف على آخر الكلمة لتصير (بعد هذه الزيادة التى لم يعملها العرب فى هذه الكلمة ولم يعلموها) نظيرة كلمة أخرى مسموعة ؛كأن يُصاغ من «الضَّرب» على مثال «بُرْثن» فيقال «ضُربُبُ» ويسمى هذا : "بالإلحاق"

وحجة هؤلاء النحاة فى جواز الإلحاق : أن العرب أدخلت فى كلامهم الألفاظ الأعجمية كثيراً ؛ سواء أكانت على بناء كلامهم أم لم تكن [١] . فكذلك يجوز إدخال هذه الكلمات المصنوعة هنا فى كلامهم، وإن لم تكن منه . قياساً على الأعجمية . وهذا رأى أبى على الفارسى ؛قال: «لو شاء شاعر أو متسع أن يبنى بإلحاق اللام اسماً أو فعلا أو صفة لجاز ذلك له ، وكان من كلام العرب . وذلك قولك خَرْجَجَ «أحسن من دَخْلَلَ وضَرْبَبَ زيد عمراً ، ومررت برجل كَرْمَمٍ وضَرْبب . قال ابن جنى : فقلت له : أترتجل اللغة ارتجالا ؟ قال : ليس هذا ارتجالا ، لكنه مقيس على كلامهم [٢]» .

---

(١) كان العرب ينقلون الكلمة الأعجمية بحالها ، أو يصقلونها حتى تكون على أوزان لغتهم . جاء فى المجلد العاشر من مجلة المجمع العلمى العربى بدمشق — ج ١٢ ص ٧٠٧ — من بحث لأحد الأعضاء ما نصه «(الجوهرى يشترط فى تعريب الكلمة أن تكون على أوزان العرب ، وسيبويه — أحسن الله إليه — لم يشترط هذا الشرط المتعب المنصب) » .

(٢) همع الهوامع ج ١ ص ٣٣ باب الممنوع من الصرف ، وج ٢ ص ٢١٧ باب حروف الزيادة . والخصائص ج ١ ص ٣٦٢ باب : (ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب).

فهذا الفريق من النحاة لا يكتفى بإقرار التعريب واستحسانه ، بل يحتج به ، ويعتمد عليه فى خلق كلمات لا تعرفها العرب ، ولم تجر على ألسنتهم ، وفى صُنع ألفاظ مبتكرة لا عهد لهم بها ، ولا افتقار إليها . فهل — بعد هذا — نرْفض التعريب أو نأباه ؟ .

هذا رأى القياسيين كما يرددونه ، على الرغم من أن جمهرة النحاة لا تقر « الفارسى » على رأيه السالف الذى يبيح الإلحاق المطلق بغير قيد . وترى فيه خطَراً على اللغة يغرقها فى طوفان الغموض والألفاظ الدخيلة التى تقضى عليها . وإنها لعلى سداد وحق فى هذا .

وأما السماعيون فحجتهم : أن التعريب مقصور على العرب أنفسهم (كما يفهم من تعريفاته المختلفة) لأن اللغة ملكهم الخاص ؛ يتصرفون فيه وحدهم تصرف المالك الطليق . وليس للدخيل أن يتناول بالتصرف ما ليس له . ولو فتحنا هذا الباب لتدفقت منه أفواج العجمة ، وجرفت أمامها لغة القرآن ، والدين ، والتراث الخالد . ولن تستطيع لغة واحدة — مهما قويت ، واشتدت مقاومتها — أن تثبت أمام السيول المنهمرة عليها من اللغات الأجنبية ، الزاحفة فى عنف وموالاة . هذا إلى أن ما عربه الأوائل لم يعد الأسماء والأعلام إلى الجمل والتراكيب . وما عربوه من تلك الأسماء والأعلام — على كثرته — قليل بالقياس إلى ما لم يعربوه .

والحق أن أدلة الفريقين واهنة ، لا تثبت على البحث ولا تقوى على التمحيص ؛ فمن ثم لا تتخذ طريقها إلى العقل ؛ إذ كيف نفتح باب التعريب على مصراعيه بغير قيد ولا شرط فيدخل منه إلى العربية حشود متسابقة من اللغات الأعجمية لا يمكن صدّ تيارها الجارف المتلاحق على مر الأزمان ؟ أو كيف نمنع التعريب مع شدة الحاجة إليه ، واعتقادنا أن لا ضرر يحيق بلغتنا من وراء استخدامه على الوجه الحكيم الذى سلكه السابقون ؟

وإذا صح أنهم أهل اللغة ومالكوها الأوائل — فقد صح أنهم انقرضوا ، ونحن أبناؤهم ، وحفدتهم ، والقائمون على تراثهم ؛ نتصرف فيه تصرف الوارث الرشيد فى التركة الغالية ، بغير سفه ، ولا سوء تدبير .

وعندى أن البحث فى أمر التعريب يجب أن يتجه أولا وقبل كل شىء إلى الأمور الآتية :

(١) أمفيد هو فائدة لا يشوبها ضرر ؛ فيكون الإقدام حزماً ، وأمراً واجباً . والتردد أو الإمهال عجزاً ، وسوء تقدير ؟

(٢) أم مفيد إفادة يشوبها بعض الضرر الذى يسهل احتماله ، واستخلاص الفائدة منه ؟ وهذه الحالة كسابقتها يجب الإقدام فيها ؟

(٣) أم مفيد فائدة يساويها الضرر ، أو يرجحها ، أو يمحقها ؟ ولا مناص فى هذه الحالة من الإحجام ، بل الهرب والفرار . فمن البداهة

ألا يقدم المرء على ما يتساوى فيه النفع والضرر ، أو يرجح فيه جانب الإيذاء ويطغى .

هذه أقوم الطرق لمعالجة ما نحن بصدده . بل لمعالجة كل موضوع نرغب أن نصل فيه إلى أحمد الغايات ، وأصح النتائج (كما سبق) . فمن أى الحالات الثلاث ما نحن فيه ؟

لا شك أنه من النوع الثانى ؛ فليس التعريب خالص الفائدة ، وليس ضاراً إلى الحد الذى يتساوى فيه الضرر والفائدة أو يرجحها ، أو يمحقها ، فلم يبق إلا أنه مفيد ، وأن فائدته مشوبة بما يمكن استبعاده من غير مشقة ولا إعنات ؛ فما تلك الشوائب ؟

إنها الخوف من هجوم اللغات الأجنبية على العربية فى غير هوادة ولا رفق . لكن هذا الخطر المتوقع لن يجىء من وراء التعريب المقيد الذى نريده محصوراً فى بعض من الأعلام وأسماء الأجناس والمصطلحات ، إنما يجىء من التعريب المطلق الذى لا يحده حد ولا يقيده قيد ؛ فيشمل الأعلام ، والأسماء المختلفة ، كما يشمل الجمل ، والتراكيب ويشمل ما نفتقر إليه ، وما لا نفتقر ، ولن يرضى عن هذا مخلص أمين .

فإذا نادينا — عند مسيس الحاجة — بالتعريب فما تدعو إليه الحاجة القوية هو المراد ، وينحصر فى ألفاظ أعجمية لا تتجاوز الأعلام ، وبعض المصطلحات ، وأسماء الأجناس ، وأشباهها ، فإذا ما اقتصرنا عليها — نزولا على حكم الحاجة الشديدة — أدركنا غايتنا ، ونجونا من

خطر التعريب المطلق ، واستطعنا أن نوفق بين المحافظة على لغتنا والمزاحمة فى ركب الحضارة المتجددة ، ومواكب المدنية ؛ وإلا تخلفنا ، أو اجتاحنا الركب غير شاعر بنا .

إن نقل الأعلام الأجنبية لم يختلف فيه القدامى ولا المحدثون ؛ بل اتفقت كلمتهم عليه ؛ بصقل يسير أو بغير صقل ، ولو خالف أوزانها . وإنما الخلاف فى أسماء الأجناس والمصطلحات وما يتصل بها ؛ أتنقل إلى العربية ولو كان لها نظائر فيها ، أم يقتصر النقل على ما ليس له نظائر ؟ . فكثيرٌ من الباحثين يفضلون الرأى الثانى ، ويرون فيه وفاء بالغرض ، ودفعاً للضرورات الحافزة . فوق ما فيه من صيانة اللغة ، والمحافظة على كيانها من سيل العجمة المتدفق الذى يتزايد بتزايد الأزمان ، ويصير أمواجاً ساحقة لا تقوى اللغة الأصيلة على مقاومتها فتستسلم صريعة كما يزعمون . ويرون من الإساءة العدول عنه إلى الرأى الآخر الذى يخلى الطريق للعجمة وجيوشها المغيرة ، ويسمح لها أن تغزونا ، وتشيع فى لغتنا آمنة ، بل مستعينة بنا ؛ فتقضى عليها لا محالة .

وأصحاب الرأى الأول يبسطون ما قالوا ، ويطيلون إطالة يتوهمون أنها تفيدهم فى التأييد وانتزاع الحكم لهم . وصفوة مايرددونه ، ويدافعون به ، وإنه لدفاع طويل لا بد من عرضه ، إذ أنه — على الرغم من طوله — يكشف الرأى الآخر وينيره — يقولون هذه أسماء المخترعات والمصطلحات العلمية والفنية ، وكل ماطلعت به المدنية — لو حاولنا أن نقسمه

قسمين ؛ قسماً نُعرّبه ، وقسماً نختار لهما يقابله من الألفاظ العربية — لنفد العمر قبل أن نحقق بعض ما نصبو إليه . كم سنة نقضيها فى ترجمة تلك الأسماء ، والمصطلحات ، والبحث لها عن نظائر فى لغتنا تؤدى معناها ؟

هذه السيارة ، والطيارة والباخرة ، والقاطرة — بها من الأجزاء ما تنوء العزائم المجتمعة الصادقة بترجمته ، واختيار مقابل عربىّ له . فكيف لو حاولنا هذا فى كل المصانع ، والآلات وأجزائها ، سواء أكانت بخارية ، أم كهربية ، أم غيرهما ؟ وكيف لو أردنا هذا فى جميع المسميات الطبية ، والنباتية ، والحيوانية ، وسائر مصطلحات العلوم ، والفنون ، والمخترعات ؟

إن الجواب معروف لا مجال للخلف فيه ! ! وهل هو إلا أحد اثنين أو هما معاً ؟ انقضاء عمر الباحثين قبل أن يصلوا من مهمتهم إلى غاية محمودة ، أو انقضاء عمر تلك الأجهزة والآلات باختراع جديد يحل محلها ، ويُعفى عليها ؛ فيضيع ما بذل من الكد ، والتعب فى الترجمة ، والبحث عن المقابل . ويبتدئ الكد والتعب مرة أخرى فى الاختراع الجديد ، وينتهى الحال به إلى ما انتهى بسابقه . وهكذا دواليك ؛ لا نفرغ من كد إلا إلى كد ، ولا ننتهى من تعب إلا إلى تعب ؛ فى غير إدراك للفائدة ، ولا وصول إلى الغاية المرتقبة فلن يقف التنقيب ، ولن ينقطع الاختراع ، ولن يتلاقيا عند نهاية مرحلة فاصلة . وما نظن عاقلا منصفاً يرضى بهذا العناء الذى لا نتيجة له ، أو له نتيجة ضئيلة ؛ لا تستحق بعض ما بُذل فيها .

ويقولون : هل نقدم دليلا أوضح وأجْلَى ؟ هذا المجمع اللغوى بمصر قطع من سنوات حياته حتى اليوم ما يربى على أربعين عاماً . وفيه أحبار اللغويين ، والعلماء ، والباحثين فى مختلف العلوم ، والفنون ، وكلهم موفور الرغبة فى خدمة اللغة ، والسير بها قُدماً إلى أسمى الغايات . فماذا قرّر هو ومن يعاونونه من عديد الخبراء والمستشارين من غير أعضائه ؟ .

« أجاز استعمال بعض الألفاظ الأعجمية عند الضرورة على طريقة العرب فى تعريبهم[1] » .

واستمسك بقراره هذا ، ووقف أمام طوفان الكلمات الأجنبية التى تغرقنا بها الحضارة ، يعرب بعضاً ، ويضع أسماء عربية لبعض آخر . فما مبلغ نجاحه فيما اختاره ؟

كدح ، وواصل الجهد ، وانتهى من ذلك إلى كلمات تبلغ الآلاف ، ولكنها — على كثرتها — ليست إلا قطرة فى محيط المسميات الأجنبية التى غمرتنا . وما عسى أن تفعل الصفوة المجمعية أمام ذلك الطوفان ؟ وما قيمة ألف كلمة أو ألفين أو أضعافها تخرج كل عام إزاء ما لا يحيط به حصر ، ولا يحده رقم ؟ وهل توقف العمال والصناع ، والأطباء ، والصيدليون ، والكيمياويون عن أعمالهم ، وعن النطق بالألفاظ

---

(١) محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الأول ص ٤٢٢ — ثم انظر الهامش رقم ١ من ص ٢٢٣ .

الأعجمية انتظاراً لما يقدمه إليهم المجمعيون ؟ وهل يمكن أن يتوقفوا ؟

إن الحياة لا تنتظر التوانى ، وحركة الأعمال لا تحتمل التمهل . هذه حقيقة نشهدها ، ونحس آثارها ؛ فمن الحزم أن نتخذ من وسائلنا العلمية والعمليةما يلائمها ، ويأتلف معها ، ولاشكأن«التعريب »أليق بها ، وأشد التئاماً معها . أما إضاعة الوقت . وبذل الجهد المضنى فى البحث عن كلمات عربية للكلمات الأجنبية أو لأكثرها ،فتلك طريقة مضنية ، بطيئة ، قاضية على اللغة .

لقد أباح المجمع التعريب للضرورة . فهل وصف لنا تلك الضرورة ، وحدد كنهها ، وبين الفيصل فى تقديرها ، ومن له الحكم فى قيامها أو عدم قيامها ؟ لم يفعل شيئاً من ذلك ؛ بل تركها غامضة مبهمة كما ترك السابقون تحديد « الكثرة » وضبطها فى شأن « القياس » ؛ وكان من أثر ذلك ما نعانيه . أيكون المجمع هو المرجع للمشتغلين بالعلوم والفنون الحديثة ؛ يقفون مكتوفين فى انتظار حكمه على كل كلمة أجنبية يحتاجون إليها ؛ ليتلقفوها من بين قراراته ، ويأخذوها بعد أن يجيزها لهم ، ولو طال بهم الوقوف شهوراً وسنوات ؟ أم هم الذين يقدرون الضرورة ؛ لمواجهتهم إياها ، واحتكاكهم بها دون غيرهم ؟ وهل نفرض عليهم فى هذه الحالة أن يبادروا إلى المجمع ليستأذنوه فى تعريبها ، وينتظروا أمره ؛ سواء أطال أم قصر عليهم الانتظار ؟ وهل يقف المجمع ليتلقى هذه الاستشارات تنهال عليه من سائر الأنحاء ؛فيتخذ فيها قراره الذى يريد ؟

أليس الخير أن نبيح لهؤلاء المتخصصين فى علومهم وفنونهم التعريب ونكلفهم أن يرسلوا إلى المجمع ما ارتضوه ليوثقه ، ويقره ، ويذيع خبره بمختلف وسائله الناجعة التى لا تتجمع ولا تكتمل لسواه . ؟ وإن رأى ما يستحق التغيير فله ذلك . وبهذا لا نقف معوقين فى طريق العلماء ، والباحثين ، والمشتغلين بالصناعات المختلفة ، ولا نحمل المجمع ما لا يطيق ولا نخرجه عن دائرة اختصاصه المقبولة .

إن الذين يحرمون تعريب المصطلحات ، وأسماء الأجناس ، ويستدلون بآراء فريق من العلماء السابقين — ينسون أن أولئك العلماء ظهروا فى عصور تختلف عن عصورنا ؛ فلم تزحمهم المصطلحات كما زحمتنا ، ولم تصعب عليهم ترجمة أسماء الأجناس الأجنبية كما تصعب علينا ؛ لتمكنهم من اللغة ، واتساع الوقت لديهم ، وخفة أعباء الحياة عليهم . أما اليوم فالحال غير الحال ؛ أفواج من المصطلحات والمسميات الجديدة فى إثر أفواج ، ولغة متفرقة فى بطون المعاجم الواسعة ، المرهقة للجيل الحاضر ، وزمن مزدحم بمطالب العيش ، فمن الخطأ بل الخطر أن نأخذ بقول العلماء القدامى فى حياة تختلف عن حياتهم ، وفى حاضر علمى وصناعى لا يمت إلى الماضى إلا بأوهى الصلات . ومن الغفلة أن نخضع لآرائهم فى شئون لم يعرفوها ، ولم يكن لهم بها علم . ولو أنهم رأوا ما رأينا ، وعرفوا ما عرفنا ، ما أبقوا من تلك الأحكام شيئاً ، أو لاجتهدوا أن يوفقوا بينها وبين الحياة المحيطة بهم ؛ و إلا كانوا خياليين ، غير جديرين باسمهم ، وكنا أحراراً فى مخالفتهم ، بل مطالبين بالخروج عليهم .

هؤلاء علماء الدين فى عصرنا الحاضر ، يخالفون بعض الأحكام القديمة التى ارتضاها الأئمة السابقون ، ويستبدلون بها أخرى تلائم الحياة الحديثة ، ويوفقون بها بين أحكام الدين ومطالب الحياة ؛ إذ ليس الدين الإعنات ، وتكليف الناس ما لا يطيقون . وإذا كان هذا هو الشأن فى مسائلنا الدينية المقدسة أفلا نتبعه فى مسائلنا اللغوية ؟

ولقد سبقنا إليه أهل العصور الإسلامية السابقة ، ولا سيما العصر العباسىّ — وبخاصة زمن المأمون — حين بَغَتَتْهم الحضارة بمثل ما بَغَتَتْنا ؛ فانبرى علماؤهم وفلاسفتهم يعربون من غير نكير عليهم من أئمة الدين واللغة فى زمانهم . وجاء بعدهم من سار على نهجهم ، واشتهر باتباع خطتهم « كابن سينا والرّازى والبيْرونى ، والفارابى ، وابن البيطار ، وغيرهم كثير . . . » بل إن صاحب : « القاموس المحيط » يسجل فى قاموسه كثيراً من الأسماء الأجنبية للعقاقير ، والنبات ، وغيرها . من غير أن يشير إلى أن الاسم أجنبى . وعابه على هذا بعض العلماء كالشهاب الخفاجى ؛ ناسياً أن صاحب القاموس من المجاهدين اللغويين الذين أخلصوا للغتهم ، وفَنُوا فى صيانتها ؛ كما يشهد بذلك كتابه النفيس وكتبه الأخرى ، وما بذله فيها من جهد ، ووقت ، ومال . وليس فى عمله ما يستحق الملام ؛ فقد سلك فيه مسلك اللغوى الناضج ، سديد الرأى ، ثاقب النظرة ، العامل على تنمية اللغة وتهيئتها لمواجهة التطور المستمر . ومن عجب أن يغمزه الشهاب الخفاجى ؛ صاحب الرأى القائل : « لو

اقتصرنا فى الألفاظ على ما استعملته العرب العاربة والمستعربة لحجَّرنا الواسع ، وعسر التكلم بالعربية على من جاء بعدهم[١]» فبأى رأييه نأخذ ؟ وإلى أيهما نميل ؟

ثم يستطردون فى تأييد رأيهم فيقولون :

إن اللغة التى لا توائم بين نفسها وما يحيط بها مصيرها الزوال لا محالة ؛ كالأمة التى تنطوى على نفسها . وتقيم بينها وبين المدنية حجاباً — لا تلبث أن تتخلف وتبيد .

وإذا كنا لا نحيا حياة السابقين فى مطاعمهم ، ومشاربهم ، ومساكنهم ، ووسائلهم البدائية فى الزراعة ، والصناعة ، والتجارة ، والعلوم والفنون ، والتداوى ، وسائر أساليب الحياة — فما بالنا نخرج على هذا القانون فى الشئون اللغوية وحدها ؛ دون ضرورة ملجئة ؛ أو خشية ضرر متوقع ؟ بل إن الضرورة هى التى تدفعنا إلى المخالفة ، وإن الضرر هو فى الاستمساك بالقديم بغير تحفظ . وإذاً لا مناص لنا من تعريب الأعلام والأجناس والمصطلحات ؛ بصقل أو بغير صقل . وعندنا المجمع اللغوى الذى يمثل البلاد العربية كلها يقوم ببعض هذه المهمة ، ويقرأ ويهذب ما عربه المتخصصون ؛ كى تتوحد الطرائق ، ويتم الاتفاق على الكلمات المعرَّبة ، فلا تتعدد بتعدد الأفراد والبلدان . ولن يبذل من الجهد فى هذا إلا القليل مما يبذل فى اختيار الألفاظ العربية الملائمة على حسب خطته الحالية .

---

(١) ص ٧٠ عند الكلام على « كافة وقاطبة » من شرح درة الغواص ، للشهاب .

ثم يقولون : إن الأفضل أن نعدل عن تعريب الأسماء الطويلة كثيرة الحروف (كالبيولوجيا ،والجيولوجيا) وأن نختار لها أسماء عربية ،خفيفة الوقع على اللسان والآذان ؛ فراراً من الثقل . أما ما كان قليل الحروف ، قصير الرنين ومقابله العربي بعيد التناول (ككلمة : فِلمْ ، لَنش ، مَكنَه ، قنصل . متر . يَرَده ، جاكتْ ، جِرْس ، « فِلاّ ، » جِفْت – للآلة التي يستعين بها الطبيب في التوليد،وآلاف مثلها) فالخير في تعريبه إن أردنا للغتنا بقاء وقوة ، ولا خير في البحث الكادح الطويل عن كلمات عربية له ،لأنها – فوق ما فيها من عُسر – لن تؤدى المعنى الدقيق إلا بإضافات وزيادات موضحة تنضم لكل كلمة . بل إنها مع هذه الزيادة لن تقوى على تأدية المراد إلا على وجه التقريب لا التحديد .

وفى التعريب فائدة قد تكون أجل فوائده ؛ هى إشاعة المصطلحات العلمية والفنية بين الناطقين بالعربية . وهى مصطلحات عامة عالمية ؛ تكاد تكون مشتركة بين العلماء ، والباحثين ، والمخترعين فى مختلف البلاد المتحضرة ؛ فمعرفة نصوصها تمكن الباحثين من معرفة مسمياتها الحقيقية معرفة دقيقة لا لبس فيها ولا إبهام ؛ فيتابعون ما يدونه الفنيون عنها ، وما يطرأ عليها فى البلدان الأجنبية .

ونصرح فى جلاء ووضوح ، أن التعريب – وإن آثرناه – لا نختاره حرًّا طليقًا بغير تقييد، بل نختاره أحيانًا، وقد نعدل عنه أحيانًا إلى

اختيار أسماء عربية لكلمات أجنبية لاتحتاج ترجمتها إلى جهد شاق ، وطول استقصاء ؛ فهذا خير لا شك فيه ، ولا ننصح بالخروج عليه بل نوجب التمسك به ، ونشتد فى الاعتماد عليه ؛ حفاظاً على لغتنا أن يطغى عليها سيل الأجنبى خلال العصور المتعاقبة فيبيدها . لكن البغيض الذميم أن يتأخر المرء فى إنجاز عمله بسبب البحث الدائب ، والوقوف طويلا أمام كل كلمة أجنبية بعيدة المدلول العربى ، علّه يجد لها مقابلا فى لغتنا ، فذلك الداء العيَاء .

لقد قال المجمع اللغوى فى قراره الحاسم : (إنه يجيز استعمال بعض الألفاظ الأجنبية عند الضرورة على طريقة العرب فى تعريبهم) فأى ضرورة أشد وأقسى مما نحن فيه ؟ وأى دافع يدفعنا إلى التعريب أقوى من دوافع المدنية الحاضرة ؟ إن المجمع يوافق كما نوافق على التعريب ، فكلانا به راض . ولكنه يطلب قبل تعريب الكلمة : الكدح المرهق ، والسعى الدائب وراء كلمة عربية تقابلها . حتى إذا بدا العجز ، وانبهرت الأنفاس — اطمأن للضرورة ووقوعها ؛ فأباح الممنوع . أما نحن فلا نرى مساغاً لهذا الإرهاق والإجهاد ؛ بل نكتفى من البحث والاستقراء بالمحمود المحتمل منهما ، فإن أوصلنا هذا الجهد إلى المقابل الذى يكشف عنه الجهد الحميد ، البعيد عن القصور والتقصير بُعده عن الجهد والإعنات ، أخذناه ، وإلا بادرنا إلى التعريب .

وليس من الجرأة على اللغة ومكانتها القول بأن اختيار الألفاظ

العربية للمصطلحات الحديثة ليس له القيمة التى يتوهمها أنصارها ، ونحن نسائل هؤلاء الأنصار : لماذا تعارضون وتخالفون ؟ .

قد يكون الاختلاف منتظراً حين نجد أنفسنا أمام نوعين من كلام العرب ، لكل منهما ظواهره التى تغاير ظواهر الآخر ، وأحد النوعين أشهر وأكثر نظائر من صاحبه ؛ فنفترق فى الرأى — كعادتنا — فرقتين ؛ واحدة تذهب إلى اتباع الأكثر ، جريًا وراء القياس ، وأخرى وراء السماع تعويلا عليه ، بغير نظر إلى القلة والكثرة . لكن الشأن فى التعريب مختلف ؛ فليس عندنا قليل وكثير نتردد فى اتباع أحدهما دون الآخر . وإنما نحن أمام ألفاظ مُعَرْبة ، وعمل سلكه العرب أنفسهم ، وليس لدينا ما يعارضه من أقوالهم أو أفعالهم . فلمَ لا نتبعهم ؟ وفيم الخلاف وليس أمامنا إلا نمط واحد مأثور ؟

فإن ساغ وقوع الخلاف حين يكون أمامنا مسموع كثير ومسموع قليل يغايره فى حكمه ، ونتردد فى معرفة الأوْلى منهما بالأخذ — فلن يسوغ هذا حين يكون المسموع نوعًا واحداً لا يختلف فيه الحكم .

وهل غاب عن هؤلاء الأنصار أن وضع اسم عربى لكلمة أجنبية فيه نقل للاسم من معناه «الوضعى» الأصيل إلى مسمى جديد لا تعرفه العرب ؟ فأى فرق بين هذا وبين نقل الكلمة الأجنبية إلى اللغة العربية وكلاهما نقل تمّ وراء ظهر العرب ، ومن غير أن يعلموا عنه شيئًا وإن كان موافقاً طرائقهم .

وأمر آخر ؛ هو أننا نسيء إلى اللغة العربية بالإسراف في نقل أسمائها إلى المسميات الأجنبية ، لما يترتب على هذا من إشاعة الألفاظ المشتركة (وهي ألفاظ يشوبها الغموض من بعض نواحيها بسبب الاشتراك ، وإن قيل إنها متساوية الدلالة) . فوق ما في ذلك من خطر كامن نبّه إليه أحد المستشرقين بالمجمع اللغوي حين قال[١] :

« أرى أنه لا يجوز أن نأخذ كلمة عربية ونضعها لاصطلاح علمي خاص ؛ لأن ذلك يضيق دائرة اللغة . ففي اللغة العربية كلمات كثيرة تؤدي معنى واحداً ؛ مثل النشر ، والإذاعة ، والإعلان ، فإذا خصص النشر بشيء والإذاعة بشيء ، والإعلان بثالث — فإن هذه الكلمات الثلاث تخرج عن دائرة الاستعمال الأدبي العام ؛ فتضيق اللغة . ولذلك أرى ألا يسرف المجمع في قصر الكلمات العامة على الاصطلاح الخاص فإما أن نرجع إلى التعريب وإما أن نرجع إلى الاشتقاق » .

إن التعريب علاج ناجح ؛ وهو — مع الحيطة والحذر — باهر الأثر ؛ يمد اللغة بزاد صالح هي في أشد الحاجة إلى بعضه ، ليدفع عنها فقرها المدقع في عصر المخترعات والمبتكرات . ومن حمق الفقير المضيّق عليه أن يجد الفسحة السائغة فيتأبى ، والسعة المباحة فيؤثر الضيق . والتعريب بالوجه الذي اقترحناه خير محض ، لا تشوبه شائبة ضرر ، أو فساد . وقد

(١) هو الأستاذ « جب » عضو مجمع فؤاد الأول (راجع محاضر انعقاد الدور الأول ص ٤٢٢) ورأيه هذا عرضة للمناقشة في بعض نواحيه .

سبقنا إلى الأخذ الأوربيون بمئات السنين ، فلم يفسد لغتهم ، ولم يصبها بأذى ، ولم نسمع منهم ما يزهدنا فيه ، بل إنه أحسن إليها ، وقدم لها من المعونة والقوة ما يجعلنا نبادر إليه ؛ مطمئنين لنتائجه ، كما اطمأن الأجانب إليه ، ولم يخشوا منه على لغتهم إبادة أو ضعفاً . بل إنه منحها نمواً وقوة كما أسلفنا . والشر كل الشر فى إهماله .

هذا ، وخطر الإهمال لا يقل عن خطر الإباحة بغير تقييد ؛ فالبلاء فى التطرف والإفراط ؛ سواء أكان ذلك فى إباحة التعريب إباحة مطلقة ، أو تحريمه تحريماً مطلقاً .

إلى هنا انتهى رأى أنصار « التعريب » ، وفيه كثير من البريق والخلابة ، وإثارة العاطفة ، فإذا استفاق المرء من التأثر العاطفىّ ، وأعمل الفكر المتثبت لم يجد فى هذا الرأى ما يعارض رأى المانعين وملخصه أن : « (الخير أن نبيح للمتخصصين فى العلوم والفنون « التعريب » ونكلفهم أن يرسلوا إلى « المجمع اللغوى » ما ارتضوه ليُوَثّقه ، ويقره ، ويذيعه بمختلف وسائله الناجعة التى لا تتجمع ولا تكمل لسواه . وإن رأى ما يستحق التغيير فله ذلك . وبهذا لا نقف معوقين فى طريق العلماء ، والباحثين ، والمشتغلين بالصناعات المختلفة ، ولا نحمل « المجمع » ما لا يطيق ، ولا نخرجه عن دائرة اختصاصه المقبولة) » .

إذاً فلا بدّ من المجمع اللغوى حتماً ، ومن عقد صلة بينه وبين المتخصصين بالطريقة الآنفة .

والآن : ما الجديد فى هذا ؟ وما مواضع الخلاف ؟ وهل المجاز والاشتراك بنقل اللفظ من معناه واستعماله فى آخر بطريقة من طرق النقل الصحيحة يسيئان إلى اللغة ؟ وهل أجمعت الأمم — فى عصرنا أو غير عصرنا — على توحيد المصطلحات العلمية ؟ الجواب عن كل ما سلف : لا ! !

لا خلاف بين الرأيين ، ولا يكاد يكون بينهما فرق . فالمتخصصون يستمرون فى أعمالهم ، ويسيرون قُدُمًا — ولكن بغير تسرع ولا استهانة — فيما هم بسبيله ، ولا يتوقفون ، انتظاراً لفتوى المجمع اللغوى ، أو لرأيه ، فإذا ما وصلهم قراره عملوا به فى المستقبل وواصلوا المسير دواليك . فالمخاوف التى تثار لا مجال لها ولا مكان .

الاشتقاق والنحت

وهذان تابعان من توابع القياس ، وذيلان له .

ا – فأما الاشتقاق فالحاجة إليه شديدة فى مختلف العصور ، وبين سائر الطبقات – ولا سيما المشتغلة بالفنون العملية ، والصناعات ، والاختراعات – لأنه يسعفها بوابل من الكلمات المختصرة ، الرشيقة ، السّهلة التناول ، يضرب كل نوع منها فى ناحية معنوية جليلة . ولهذا تشتد الحاجة إليه فى فورة المدنية ، وزهو الحضارة ، ويكون التيسير فيه مطلوباً حميداً .

ويعنينا من المشتقات تلك السبعة المشهورة : (اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبهة ، أفعل التفضيل ، اسم الزمان ، اسم المكان ، اسم الآلة) وقد وفاها النحويون القدماء حقها من البحث ، وسجلوا أحكامها وافية فى المراجع الخاصة ؛ فلا حاجة لتكرار ما فصّلوا ؛ ولا سيما التى تناولها المجمع اللغوى بالدراسة المتأنية ، والزيادة المفيدة[1] . لكنى – بالرغم من تلك الدراسة – أرى المجال لا يزال يتسع للزيادة ، – وبخاصة أفعل التفضيل ، والصفة المشبهة – وفيه فسحة لمن شاء . . وقد اخترت للكلام اليوم مسألتين هامتين :

---

(١) كصوغ : « فعال » للنسب ، وللمبالغة من الثلاثى المتعدى وغيره ، وبعض أحكام خاصة « باسم المكان » واسم الآلة . . . و . . .

الأولى : تتصل بصيغة اسم الزمان والمكان ؛ فقد ظل الدراسون عصوراً طويلة يقتصرون فى صياغتهما من الثلاثى على وزن : « مَفْعل » قياساً مطرداً. ولا يلجئُون إلى « مَفْعلة » ، برغم النصوص العلمية القديمة التى تبيح لهم ذلك . وجاء المجمع اللغوى أخيراً فعرض لتلك النصوص وانتهى إلى قرار نصه(١) :

« تصاغ » « مَفْعَلة » ، قياساً من «أسماء الأعيان» الثلاثية الأصول للمكان الذى تكثر فيه هذه الأعيان ؛ سواء أكانت من الحيوان ، أم من النبات ، أم من الجماد » .اهـ ففتح بذلك باباً من التيسير أمام المتعلمين والمترجمين ، والمشتغلين بالعلوم الحضرية . ولكنه لم يفتحه على مصراعيه ، بل اكتفى بجانب منه . ذلك أنه اشترط أن يكون الاشتقاق من « أسماء الأعيان» وحدها ، دون « أسماء المعانى » . مع أن الحاجة ماسة إلى الاثنين ، ونصوص الأئمة السابقين تساعد على الاشتقاق منهما . فهذا شيخ النحاة وإمام البصريين « سيبويه » صاحب الكتاب يقول فيه :

« هذا باب ما يكون « مَفْعَلة » لازمة لها الهاء والفتحة — أى فتحة العين — ، وذلك إذا أردت أن يكثر الشىء بالمكان . وذلك قولك : أرض مَسبعة ، ومأسدة ، ومذأبة . وليس فى كل شىء ، يقال ذلك(٢)

---

(١) ص ٥٣ الجزء الثانى من مجلة المجمع .

(٢) قال ابن سيده فى المخصص : « المعنى لم يقل العرب فى كل شىء من هذا . فإن قست على ما تكلمت به العرب كان هذا لفظه » راجع جزء ٢ ص ٥٢ من مجلة المجمع .

إلا أن تقيس شيئاً ، وتعلم أن العرب لم تتكلم به ». فسيبويه أطلق الكثرة التى بالمكان ؛ فلم يحدد نوعها ، ولم يصرح « بالأعيان » ، وإن جاءت أمثلته منها ، وصرح بالقياس دون أن يقيده .

وهذا صاحب المكمل فى شرح المفصل يقول :

« اعلم أنهم إذا أرادوا أن يذكروا كثرة حصول شىء بمكان وضعوا له « مَفْعَلَة » مع لزوم التاء إياها . وهذا قياس مطرد فى كل اسم ثلاثى كقولك : أرض مَسبعة ؛ أى : يكثر فيها السباع ، ومأسدة ، أى : يكثر فيها الأسد ، ومذأبة ، أى يكثر فيها الذئب ، ومَحْياة ، أى : تكثر فيها الحية ، ومَفْعاة ، أى : تكثر فيها الأفعى . »

وغير هذين من المراجع التى تصرح بصوغ « مَفْعَلَة » للدلالة على كثرة حصول « الشىء » بالمكان ؛ من غير أن تقيد ذلك « الشىء » بأنه « اسم عين » كما قيدته بعض المراجع الأخرى التى اعتمد عليها المجمع ، ولا أدرى سبباً لإيثاره التقييد على الإطلاق الذى فيه التوسعة والتيسير.

نعم إن الأمثلة التى وردت فى المراجع اقتصرت على « الأعيان » ؛ ولكن كثيراً من النصوص القاعدية الصريحة أطلقت « الشىء » ولم تقيده بأنه اسم معنى ، أو اسم عين . وأقوى من هذا كله أن زيادة تاء التأنيث فى آخر المشتق قياسية إذا كان المشتق لمؤنث ، ولا أعرف فى هذا خلافاً . نعم إنهم استثنوا بعض صُوَر ، لكن ليس منها « مَفْعل » صيغة اسم المكان فمن الخير أن ننتفع بهذا الإطلاق ، ونبيح « مَفْعلة » بغير تقييدها بأسماء الأعيان وبخاصة إذا اشتدت إليها الحاجة ، أو آزرها

الاستعمال ؛ وأشاعها العرف : كالمعْلمة « لما يسمونه دائرة المعارف » والمَبَرّة « لمكان البر » والمَصحة « لمكان الصحة » والمخطبة « لمكان الخطابة » والمَعطفة « لمكان العطف » والمقرأة . « لمكان القراءة » والمحطة[١] « لمكان الحط » — وأمثالها مما صاغه الناس أو يصوغونه مدفوعين بحوافز الحياة .

الثانية : فُعْلَى ، مؤنث : أفعل . — والحاجة إليهما شديدة فى التفضيل —

كان المجمع اللغوى فى إحدى جلساته[٢] يبحث عن كلمة عربية تقابل كلمة : « الميكرسكوب » ؛ الأجنبية ؛ فاقترح بعض الأعضاء « مِجْلاة الدّقاق » (وهى التى نالت الاستحسان والإقرار) واقترح آخر الوَحدة الدقيقية . وقال ثالث « الدُّقَّى » ، مؤنث : « الأدَقّ » على وزن : « صغرى » مؤنث « أصغر » . ودار حوار مجمعى حول إباحة هذا الوزن ومنعه . فالمانعون يلوحون بحجتهم المكررة المرددة ؛ وهى أن كلمة « الدُّقى » لم ترد عن العرب ، وأن ما ورد من صيغة : فُعْلى » مؤنث « أفعل » — قليل لا يقاس عليه ، وإذاً استعمال كلمة : « الدُّقى » غير صحيح عند هؤلاء .

والمبيحون يقولون : لم لا نبيح : « عُلْمَى » مؤنث : « أعلم »

---

(١) هذه الكلمة مسموعة سجلها صاحب « تاج العروس » .

(٢) راجع ص ٤٣ من محاضر جلسات المجمع دور الانعقاد الثالث .

و « دُقَّى » مؤنث « أدق » ؛ تيسيراً ، وتوسعة ، وتذليلا للصعوبات التى تواجهنا ، وقياساً على الوارد ، وإن قل ؟ .

وطال النقاش ، وتردد على الألسنة لفظ ؛ القياسى ، والسماعى والكثرة ؛ والقلة . من غير أن يتجه الباحثون لتحديد هذه الكثرة الطاغية التى لها السلطان الباطش فى كل بحث ، والتى انتهى الأمر بانتصارها هنا ؛ على ما بها من إبهام ، وغموض ، كما انتصرت فى مواطن أخرى كثيرة . وعجبت أن يلمس حضرات المجمعيين الحاجة فى المصطلحات الحديثة إلى قياسية « فُعْلَى » فيفرون منها خوف ذلك السلاح الوهمى الذى يسمى : « الكثرة » وعدم توافرها هنا . ولا أدرى كيف لا تتوافر الكثرة المنشودة فيما نحن بسبيله ومعى منها — على الفجاءة ، وبغير تتبع واستقصاء — الكلمات التالية الصحيحة :

العُظمى ، الصغرى ، الكبرى ، الوُثقى ، الفُضلى . القُصْوَى ، الأولى ، الجُلَّى (أنثى : الأجلّ) الدنيا ، الأخرى ، العُليا ، السُّفلى ، الكُوسى (كثيرة الكياسة) الطُّولى (أنثى الأطول) الضِّيقى (شديدة الضيق) . وجاء فى الأمالى (جـ ١ ص ١٥٢) ما نصه :

« (قال بعض بنى عُقَيْل وبنى كلاب : هو الأكرم ، والأفضل ، والأحسن ، والأجمل ، والأرذل ، والأنذل ، والأسفل ، والألأم . وهى الكرْمى ، والفضلى والحُسنى ، والجملى ، والرذْلى ، واللؤْمى . وهن الرذَل ، والنذَل ، واللؤَم . .) اهـ وأنا زعيم بعشرات غيرها لو رجعت إلى المعاجم اللغوية — .

وهبنا لم نجد إلا ما قدمته أليس فيه مَقْنع للمتردد فى قياسية «فُعْلَى»(١) ؟ ألا يكفى هذا العدد لإثبات الكثرة فى وزن صيغة مَا لتصير معه قياسية ؟ لشَدّ ما كنت أريد توضيحاً جلياً وتحديداً قاطعاً لهذه الكثرة المتحكمة ، أو تسمحاً فى الأخذ بالنظائر ولو كانت قليلة فيما لا يتصل بالحركات الإعرابية كما سبق أول الكتاب(٢) .

ولا يعوقنا عن إجازة « فُعلى » غرابتها على الآذان ، أو خفاء معناها ، فإن هذه الغرابة تزول بالاستعمال ، والخفاء ينكشف به ، كما ينكشف بتفهم السياق الذى وردت فيه . وذلك شأن أكثر الكلمات اللغوية غير المتداولة .

* * *

ب ـ وأما النحت فلم يضع له الأقدمون نظاماً بعينه ، ولا ضابطاً يجب الخضوع له . وكل ما قالوه : إن العرب قد تلجأ إلى الاختصار فتصنع الكلمة الواحدة من الكلمتين أو الكلمات ؛ تأخذ من هذه ومن تلك بعض حروفها ، وتدع بعضاً آخر ، وتصوغ مما أخذته كلمة تستغنى بها عن تينك الكلمتين أو الكلمات . من ذلك قولهم : « بسمل الرجل » أى : قال « بسم الله »

---

(١) قد بسطنا القول فى هذه القياسية بالجزء الثالث من كتابنا « النحو الوافى » باب : أفعل التفضيل .

(٢) ص ٤٥ و ٥٦ و ٩٠ .

وحولق أوحوقل ، قال : « لا حول ولا قوة إلا بالله » . وطلبق ، قال : « أطال الله بقاءك[1] » . . .

---

(١) جاء فى مقدمة الجزء الأول من حاشية الخضرى على ابن عقيل — ص ٣ عند كلامه على بسم الله الرحمن الرحيم ما نصه : — ونلاحظ فى النص الآتى تصريحاً غريباً هو قوله : «(إن النحت — مع كثرته عن العرب — غير قياسى)» فكيف يكون كثيراً ولا يحكم بقياسيته؟ :

« (البسملة من باب « النحت » ، وهو : أن يختصر من كلمتين فأكثر كلمة واحدة . ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الأولى بتمامها بالاستقراء — خلافاً لبعضهم — ولا الأخذ من كل الكلمات ، ولا موافقة الحركات والسكنات ، كما يعلم من شواهده . نعم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب الحروف ؛ ولذا عد ما وقع للشهاب الخفاجى فى : « شفاء الغليل » من « طبلق » — بتقديم الباء على اللام ، إذا قال : أطال الله بقاءك — سبق قلم ، والقياس : طلبق .

« والنحت — مع كثرته عن العرب — غير قياسى ، كما صرح به « الشمنى » ، ونقل عن « فقه اللغة » لابن فارس قياسيته . ومن المسموع : « سمعل » إذا قال : السلام عليكم ، وحوقل — بتقديم القاف على اللام — وقيل : بتقديم اللام — إذا قال : لا حول ولا قوة إلا بالله . وهلل تهليلا ، وهيلل هيللة إذا قال : لا إله إلا الله ، وياء « هيلل » للإلحاق بدحرج . ومنه فى القرآن(وإذا القبور بعثرت) قال الزمخشرى : هو منحوت من « بعث وأثير » أى : بعث موتاها ، وأثير ترابها

«(ومن المولد : « الفذلكة » من قولهم : فذلك العدد كذا وكذا . و « البلكفة » التى — أخذها الزمخشرى من قول أهل السنة : إن الله تعالى يرى بلا كيف . ورد عليهم — بناء على زعمه الفاسد — بقوله :

قد شبهوه بخلقه فتخوفــوا   شنع الورى فتستروا بالبلكفة

« قيل ومن المولد : « بسمل » ؛ لأنه لم يسمع من فصحاء العرب . قال الشهاب الخفاجى : والمشهور خلافه ، فقد أثبتها كثير من أهل اللغة ؛ كابن السكيت ، والمطرزى وو ردت فى قول عمر بن أبى ربيعة :

لقد بسلمت ليلى غداة لقيتها   فيا حبذا ذاك الحديث المبسمل

« وقد استعمل كثير — ولا سيما الأعاجم — النحت فى الخط فقط ، والنطق به على أصله ؛ ككتابة : « حينئذ » « حاء » مفردة ، ورحمه الله : « رح » ، وممنوع : « مم » ، وإلى آخره تارة : « الخ » وتارة : « اه » ، وصلى الله عليه وسلم : « صلعم » وعليه السلام : « عم » إلى غير ذلك . ويحسن ترك نحو الأخيرين وإن أكثرت منه الأعاجم) » . اهـ ،

وقد تجدد البحث أخيراً حول إباحته أو منعه، فرأى رجال الطب، والصيدلة، والعلوم الكيمياوية، والحيوانية، والنباتية، وغيرها — فى إباحته وسيلة من خير الوسائل التى تساعدهم عند ترجمة المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية. تلك المصطلحات التى يغلب عليها عند الفرنجة التركيب من كلمتين، ممتازجتين مختصرتين، أو أكثر على طريقة تشبه النحت العربى، فلو ترجمت الكلمتان أو الكلمات ترجمة حرفية بغير اختصار لنشأ من ذلك اصطلاح عربى طويل، مركب من كلمتين ثقيلتين، أو أكثر. أما إذا تناولناهما بالترجمة أوّلا ثم بالنحت على الطريقة العربية السالفة — فإننا نصل إلى اصطلاح عربى خفيف مقبول.

وحجة المانعين محفوظة مرددة؛ هى أن الوارد منه محدود ضئيل لا يسمح بالقياس. ويزيدون على ذلك أن المنحوت لا يظهر معناه إلا لطائفة قليلة أو دون القليل، ودخوله فى اللغة يؤدى بعد زمن طويل أو قصير إلى حشوها بكلمات غير واضحة المعنى، ولا مفهومة الأداء، وبخاصة حين يختفى المرددون له العارفون.

والحجتان واهيتان، والتمحل فيهما واضح. فأما من جهة القلة المسموعة فينفيها ما رواه ياقوت فى كتابه[1] معجم الأدباء حيث قال: إن «عثمان بن عيسى النحوى سأل الظهير بن الخطير الفارسىّ عمَّا وقع

---

١) ص ٢٨٦ جـ ١ المزهر.

فى ألفاظ العرب على مثال شقحطب . فقال : هذا يسمى فى كلام العرب : « المنحوت » . ومعناه : أن الكلمة منحوتة من كلمتين ؛ كما ينحت النجار خشبتين ، ويجعلهما واحدة . فشقحطب : منحوت من شق حطب[١]. فسأله عيسى أن يثبت له ما وقع من هذا المثال إليه ؛ ليعول فى المعرفة عليه . فأملاها عليه فى نحو عشرين ورقة من حفظه ، وسماها : « كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب » .

بل إن مذهب بعض اللغويين « كابن فارس» فى كتابه : « فقه اللغة » أنه قياسى » وأن أكثر الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف منحوت[٢] :

كقول العرب للرجل الشديد : « ضَبَنْطَر » من « ضبط وضبر » و «صلدم» من « الصلد والصدم » . . . .

ومن أمثلة النحت الواردة :

حمدل الرجل — أكثر من قول : الحمد لله .

هيلل « — أكثر من قول : لا إله إلا الله .

جعفد « — قال : جعلنى الله فداءك .

حيعل « — قال : حىّ على الصلاة ، حى على الفلاح .

دمعز « — « أدام الله عزك .

---

(١) إن كانت « شقحطب » منحوتة من « شق حطب » فأين الحروف التى حذفت اختصاراً ؟ إلا أن ضبطنا « شقحطب » بتخفيف القاف وإسكان الحاء فتكون إحدى القافين محذوفة . أو : أن الاختصار سيجىء فى شىء من مشتقاتها وليس فيها .

(٢) راجع رقم من هامش ص ٢٤٦ ، والمزهر جزء ١ ص ٢٨٥ .

سبحل	الرجل	ـــ	قال	سبحان الله .
حسبل	«	ـــ	«	حسبي الله .
مشكن	«	ـــ	«	ما شاء الله كان .
سمعل	«	ـــ	«	سلام عليكم .
طلبق	«	ـــ	«	أطال الله بقاءك .
عبشمى		ـــ		فى النسبة لعبد شمس .
عبدرى			«	« لعبد الدار .
مرقسي		ـــ	«	« لامرئ القيس .
عبدقسيّ		ـــ	«	« لعبد القيس .
تيملى		ـــ	«	« لتيم الله .
شَفْعَلْنَتِيّ		ـــ		فى النسبة إلى الشافعى وأبى حنيفة معاً .
حَنْفَلْنَتِي		ـــ	«	« إلى أبى حنيفة مع المعتزلة .

* * *

وأما من جهة غموض معناه ، وأنه لا يدرك إلا عند طائفة قليلة وأنه يزيد غموضاً بزوال أفرادها ـــ فالشأن فيه شأن الألفاظ المنحوتة المسموعة عن العرب ؛ فإننا لا نفهم معناها إلا بتوقيف ، وشأن سائر المصطلحات العلمية المختلفة ، بل شأن كثير من الكلمات اللغوية ؛ لا تدرك إلا بتوقيف وتلقين ورجوع إلى مظانّها . ولا يغيب عنا أن الألفاظ المنحوتة التى نطالب بقياسيتها إنما تدول وتروج بين طوائف معينة ، تشتد حاجتهم

إليها ؛ فالأمر فيها كالأمر فى باقى المصطلحات المختلفة ؛ سواء أكانت طبية ، أم هندسية ، أم نحوية ، أم بلاغية ، أم كيماوية ، أم غيرها . . . لا يعلمها إلا أهلها ، ولهم وضعت ، وعليهم قصرت . أما غيرهم فلا يعنيهم من أمرها شيء . وعلى هذا قامت شئون الحياة العلمية كلها ، وإذا انقرضت طائفة من الطوائف المتخصصة المدركة لتلك المصطلحات فإن أخرى ستحل محلها ، ولن يخلو الميدان من أهله ؛ إلا إذا انقرض معهم العلم أو الفن الذى كانوا به يشتغلون . وعندئذ سيكون « اللفظ المنقرض » معروفاً فى تاريخ العلوم ، موضحاً فى المعاجم التى تسجل الكلمات ومعانيها على وجه الدقة لمن أراد أن يستبين .

ويكون مثلها — والحال ما وصفنا — مثل الأسماء التى انقرضت مسمياتها ، وذهبت الأيام بمدلولاتها ولكنها لم تذهب بتلك الأسماء ولم تمحُها من بطون الكتب اللغوية والمراجع العلمية الخاصة التى تسجل المصطلحات ، وتاريخها ، وتطورها ، وما يتصل بها ؛ فهى باقية فى انتظار من يبحث عنها للاستفادة بها ، أو لمعرفة مسماها .

على الرغم مما سبق ، فالحكمة والحفاظ على الكيان اللغوى الأصيل ألا نلجأ إلى النحت ما وجدنا عنه مندوحة فإن اشتدت الحاجة إليه استخدمناه — مضطرين — استخدام الدواء ، نقتصر فى استعماله على التداوى ، ونتركه بعد البرء ، وأيام السلامة . غير ناسين أثر الإسراف فى النحت ؛ حيث يطغى بمرور العصور على فصيح اللغة ، ووضوح بيانها .

النحت سائغ مباح ، حينما تدعو إليه الحاجة الحافزة التى تقدّرها الجماعات المتخصصة ـ لا الأفراد ـ وإن الوقوف فى طريقه تشديد لا يجد له سنداً من عقل ، أو نقل ، أو واقع . أما طرائقه الكثيرة الواردة عن العرب فموكولة للناحتين ؛ يتخيرون منها ما يلائمهم ، ويوافق بحوثهم . وبهذا نفتح لهم باباً من التوسعة الحميدة ؛ يعينهم فى مهامهم ، ويأخذ بيدهم إلى حيث ينتجون ويفيـــدون . وقد اتخذ المجمع اللغوى القاهرىّ فى « النحت » قراراً فيه بعض القيود التى تقربه من الطرائق التى سلكها العرب قديماً ، دون أن تقلل الانتفاع به ونصه :

«النحت ظاهرة لغوية أخذ بها قديماً وحديثاً . وقد وردت منه كثرة تجيز قياسيته ؛ فينحت عند الحاجة من كلمتين ، أو أكثر على أن يستعمل الحرف الأصلى دون الزائد ، وأن يلتزم الوزن العربى إذا كان المنحوت اسماً ، وأن تضاف « ياء النسب » إن كان وصفاً (نحو : عبد شمسىّ فى عبد شمس) وأن يقتصر على وزن : « فَعْلَل ، وتَفعلل » إن كان فعلا ، إلا إذا اقتضت الضرورة غير ذلك .

الدعوة إلى العاميّة وترك الإعراب
انتكاسٌ في الجهالة
وجناية على القومية

عادت مشكلة الفصحى والإعراب — كما يسمونها — إلى الظهور، وعاد بعض الكتاب والباحثين إلى ترديد حديثها، وعرض المقترحات لها.

ولست أعرف دعوة أثيمة أبعد من الحق وأجلب للخطر والضرر على البلاد العربية من الدعوة إلى الإلحاد اللغويّ، والمروق من حدود الفصحى، والعبث بمقدساتها.

إنها دعوة قديمة جديدة تظهر حيناً، وتختفى حيناً؛ على حسب ما يتاح لها من جوّ ملائم، وفرصة مهيأة، لنفث سمومها ونشر جراثيمها.

وليس فى هذا ما يدعو للعجب؛ بل هو أمر مرتقب، إن اختفى وقتاً فسوف يظهر وقتاً آخر وهكذا دواليك ما بقيت الفصحى وقواعد اللغة هدفاً لا يدرك إلا بالدأب المحمود، والدُّربة الوافية، والدراسة الحكيمة. وبين هذه وتلك يضجّ العابر الذى لايستطيع التلبث، ويصرخ المعجِل الذى تسوقه الشواغل، ويئن الراغب الذى تحول بينه وبينها الحوائل. فالحديث عنها ليس بِدعاً طارئاً، ولا سنة دخيلة. وإنما هو ترديد لصيحات سبق إليها نَفَرٌ من أهل القرون الغابرة، بعيدها وقريبها

واشترك فيه بعض العامة والخاصة . وكانت صيحات الأمس كصيحات اليوم ، مزيجاً من أصوات جاهلة مدفوعة بعجز الوسائل وقصور الثقافة ، وأخرى نفثتها أهواء عنصرية مردية ، وحركتها أحقاد تاريخية دفينة فى حنايا الصدور تنتظر الفرصة المواتية ؛ لتنشر سمومها ؛ فتختارها دعوة الإصلاح ، وصيحة التجديد ؛ لتصرف عنها الشكوك والرِّيَب ، وتُحول الأنظار والأفكار عن مراقبة أصحابها والقائمين بها .

لكن هذا المظهر الزائف لم يخدع إلا أهله . ولم يُخفِ ما وراءه ، ولم يشغل سَدَنة اللغة وحراسها عن استماع صوت الحق ، والاستجابة له قدر الاستطاعة ؛ فتناولوا المشكلة بالعقل الحصيف ، والفكر الألمعىّ ، والدراسة المتثبتة البعيدة عن الهوى المدخول والتعصب الأحمق ، ووصلوا إلى نتائج حسنة ، لم ينزلقوا فيها إلى الآراء الفجّة ، والمقترحات الفاسدة الصادرة إما عن حاقد ساخط لأسباب عنصرية — كما قلنا — لا خير فى مجادلته ، ولا غاية ترجَى من وراء إرشاده إلا أن يبرأ صدره من الأضغان وما أبعد ذلك ! ! وإما عن عاجز فى مواهبه ، مقصر فى ثقافته ، وهو إلى عجزه وتقصيره واسع الأمل فسيح المطامع ، يرى أن لا سبيل إلى تحقيق مطامحه ومطامعه إلى على جسر متين من الكفاية اللغوية والمقدرة الأدبية وهما عنه بعيدان ، ما إليهما من سبيل فلا يجد له مخلصاً إلا بذمّ اللغة واتهامها بالإساءة ، وإلقاء التبعة عليها ؛ تلمساً للمعاذير الكاذبة علّ أن يكون فيها شفاء النفس من بعض ما تعانيه . وما أخطر

هذا دواء هو بالداء أشبه ، وللمريض أقتل .

ولقد قرأت — فيما قرأت خلال هذه الأيام — من مقترحات لمشكلة الفصحى والإعراب رأيين قديمين مسبوقين نوّهت بها الصحف والمجلات وتجدد حديثهما على ألسنة بعض الباحثين مقترحاً الأخذ بأحدهما ، والاعتماد عليه فى جميع الشئون التى تحتاج للتفاهم ، وأريد الساعة حسم الأمر بالوقوف عندهما ، ومناقشة ما ينطوى عليه كل منهما ؛ عسى أن ننتهى فى دراستهما إلى حق يُعترَف به ، أو نتيجة موحَّدة تتلاقى عندها الآراء والعقول فى حزم وإصرار .

وأحد الرأيين هو « اصطناع العامية » فى كل ما يتصل بالتخاطب ، والتفاهم الشفهى ، والكتابى ، وسائر نواحى الحياة العلمية ، والأدبية ، والفنية .

وثانيهما : الاستغناء عن « الإعراب » الذى هو خصيصة من خصائص الفصحى والاستعاضة عنه بتسكين أواخر الكلمات ؛ وصلا ووقفاً ، فى مختلف أحوالها . وهذان الرأيان يَعْرِضان للخواطر الهائمة كلما تعرض الحديث لمشكلة الفصحى والإعراب ، وترددهما الألسنة المندفعة كلما رددت تلك المشكلة . وفى السكوت عليهما تغرير ، وخديعة وإساءة .

ا — فأما اصطناع العامية لغة للتخاطب والتفاهم والعلم والأدب والفن ، فأمر غريب حقاً ، لا أريد أن أدفعه بأكثر مما دفعه به علماء الاجتماع الأوربيون ، والمستشرقون فى مؤتمراتهم . وغيرهم من كبار الباحثين بعد دراسة طويلة ، وبحث مستفيض ؛ فقد عرضوا للمشكلة من حيث هى

موضوع اجتماعى عام وموضوع علمى فنى ، لا تنفرد به أمة دون أمة ، وركزوا بحثهم فى الاجابة عن السؤال الآتى : « أمن الخير أن ترتفع اللغة العامية إلى مستوى الفصحى ، أم الخير فى أن تنزل الفصحى إلى درك العامية ؟ » . .

جاءت الإجابة صريحة قاطعة فى أن الخير كله فى رفع العامية ، لا العكس. وحججهم فى هذا ناصعة ، يعنيينا منها قولهم : إن العامية لا ضوابط لها تحدُدها ، ولا قواعد تجمع شتاتها ، وأنها تختلف اختلافاً واسعاً بين أمة وأخرى تخالفها فى عنصرها ولكنها تسايرها فى لغتها . بل إنها لتختلف فى الأمة الواحدة بين مدينة ومدينة ، وإقليم وآخر ؛ كالذى نشاهده فى بلادنا المصرية فعامية القاهرة تغاير عامية الريف ، وعامية الوجه البحرى تغاير عامية الوجه القبلى ، ولاسيما أقاليمه العليا حيث تَغْمُض اللغة العامية هناك على غير أهله حتى ليتعذر على الوافدين من القضاة والحاكمين أن يفهموا لغة المتقاضين والمحكومين بغير ترجمان .

وإذا كان هذا هو الشأن فى عامية البلاد المصرية وحدها فكيف يتم التفاهم بينها وبين سكان العراق ، واليمن ، وسورية ، وتونس ، ومراكش وسائر الأوطان العربية ، ولكل منها لغات عامية ، متعددة ، متشبعة على النحو الذى فى بلادنا ، فأى تلك العاميات نأخذ ، وأيها ندع ؟ وأى عصر نؤثر عاميته ونهجر سواه ؟ أنصطنع العاميات جميعها فى كل الممالك العربية ، فى مختلف عصورها ؟ وهل فى الاستطاعة ذلك ؟ وبخاصة

إذا عرفنا أن العامية لا تثبت على حال ، بل تتغير بتغير القرون وتواليها ، فعامية هذا العصر فى صُقع تختلف عنها فى سابقه. وما عسى أن يصنع اللاحق بالتراث العلمى والأدبى والفنى الذى ورثه من الأجيال السالفة ؟ وكيف يتم للمتأخر أن يستفيد مما تركه المتقدم وهو عاجز عن فهم نصوصه وحل رموزه ؟ وكيف يتهيأ للحضارة مواصلة السير قُدُماً إذا كانت اللغة التى تضم أسرارها ومظاهرها لاتلازمها ملازمة دائمة ، وإنما تفارقها فى مراحل، وتتخلى عنها بعد زمن معين ؟ فلا تتصل حلقاتها ، ولا تتماسك تماسكاً قوياً يدفعها إلى التقدم ، ومتابعة الخطو الدائب .

وجاء فى الإجابة كذلك أن العامية لدى أمم الأرض قاطبة لا تصلح أداة طيّعة للأدب الرفيع ، ولا ترجماناً صادقاً للفنّ والحضارة السامية ، وألوان المشاعر ، وخلجات النفوس وكل ما دَقّ وجلّ من ثمار العقول ، ونبضات الوجدان وإنما الوسيلة الفذة لكل ذلك هى الفصحى دون سواها . . . ذلك رأى كبار الباحثين فأى كسب فى العامية إذا حُرِمَتْ هذا كله ، وانتهت بنا إلى قطع الصلات والروابط بين بلادنا وشقيقاتها بل بين أجزاء الوطن الواحد، وبين حاضرنا وماضينا ؟ تلك الصلات والروابط التى قامت على أمتن الدعائم ، وأقوى الأسس ، وفى مقدمتها الفصحى ، واللسان العربى الموحّد يجمعهم حول غرض واحد ، ويوجههم إلى هدف مشترك ، ويزودهم جميعاً بزاد صالح من العلم والأدب ، والدين ، والسياسة ، وكل ما يكسبهم قوة ، ويزيدهم فى الحياة عزاً ،

واستعلاء ، واقتداراً .

وإذا كنا نرى الأمم الغربية فى عصرنا الحاضر تبذل من علمها ، وثقافتها ، ونفيسها ، ما تتودد به إلى الأمم العربية ، وتعمل جاهدة لاستمالتها إليها ، وضمها إلى كتلتها — بالرغم مما بينهما قديماً وحديثاً — أفلا يجدر بنا أن نحتفظ بصلاتنا القائمة مع البلاد العربية الشقيقة ، ونسهر على القرابة نقويها ، وعلى الروابط بيننا وبينها نزيدها تأكيداً وثباتاً فى عصر تتسابق فيه الأمم إلى التجمع والتكتل وبذل أغلى ما يملكونه فى سبيل هذه الغاية التى هيأها الله لنا بأكرم الوسائل وأنجعها ، وأيسرها ، وفى مقدمتها : « اللغة الفصحى » التى هى خير وسيلة للتجمع والتكتل بغير بذل ، ولا تضحية ولا فداء ؟ فكيف يسوغ فى المنطق السديد ، والرأى الأرشد أن نُغفل أمرها ، أو نهمل الحرص عليها ، والتمسك بها ؟

وإذا زعم فرد أنه يستطيع — وهذا زعم لا محالة باطل — أن ينطوى على نفسه ، ويقتصر على العامية ويستغنى بها عن الفصحى فهل تستطيع الجماعة التى يعيش فيها . والأمة التى هو فرد منها ، أن تنطوى على نفسها وتستغنى بالعامية عن الفصحى فى علاقاتها وشئونها الداخلية العامة : التشريعية ، والعلمية ، والأدبية والفنّية ؟ وهل تستطيع الاستغناء بها فى شئونها الخارجية الرسمية مع الأمم الأخرى الناطقة بلسانها ؟

لا جدال أن الداعين إلى العامية ناسون أو متناسون ذلك ، غافلون أو متغافلون عن أن العامية لا تصلح لشىء مما سبق ؛ وأن الانتفاع بها

لا يتم إلا بضوابط كضوابط الفصحى أو أشد عسراً ، وأنها لا تثبت على الزمان ولا تعمَّر طويلا ، فتتغير بتغير الأجيال ، وينتابها التزيد والتحيّف في العصور المتوالية إذ لا حارس — كالقرآن الكريم وكلام الفصحاء — يضمن لها السلامة والبقاء ، ويدفع عنها الدخيل ، ولا قيم ، من علماء اللغة وأعلامها ومراجعها يصونونها من الدخيل الذى يشوبها ولا يلبث أن يلتهمها وهى كلها دخيلة ؛ فهى كبيت مفتوح النوافذ والأبواب ، لا عائق يمنع داخله ، أو يصد قاصده ؛ فلا يلبث أن يمتلىء بالدخلاء والأخلاط ، لا تجمعهم جامعة ، ولا تؤلف بينهم رابطة ، ولا ينتظر منهم توافق وإفادة . ولا تلبث — بعد زمن يطول أو يقصر — أن تتحول إلى عامية جديدة ؛ تتطلب فهماً جديداً وضوابط مستحدثة ثم تتحول ، وهكذا دواليك حيناً بعد حين . وفى هذا ما فيه من عناء موصول متجدد ، وجفوة تاريخية بين حاضر الأبناء وأسلافهم . وقطع للصلات الروحية والمادية بين هؤلاء والأمم العربية المعاصرة وتنكر للتراث القديم النفيس ، وإغفال لما يبثه من معانى النبل ، والشرف ، والترابط الوطنى والفضيلة فى أسمى أوصافها وأجمل معانيها .

وشىء أخير : بماذا يشير دعاة العامية على الأجانب فى بلادهم ، أو بعد وفودهم إلينا زرافات ووحداناً ، رغبة منهم فى تعلم لغتنا وآدابنا والتزود من ثقافتنا وتراثنا الدينى واللغوى لينتفعوا به فى أنفسهم وفيما حولهم وننتفع بالاتصال بهم ؟ أنعلمهم لغتنا وديننا ، ونواحى ثقافتنا بالعامية

أم ماذا ؟ وبأىّ العاميّات ؟

« وبعد »، فلعل فيما سبق ما يحمل أنصار العامية ، أو المخدوعين منهم — على الرجوع إلى الحق ، وعدم التمادى فى الباطل فليس من الشجاعة المحمودة الإصرار على هذا الباطل لداء نفسى ، أو عجز شخصى فردى ؛ تلمساً لراحة النفس راحة زائفة يزول أثرها سريعاً ، ويعود الألم بعدها أطول زمناً ، وأعنف شدة ، وما أجدرنا أن نفيء إلى الحق ، وندع المكابرة ؛ فهى بغير العقلاء والمنصفين أولى ، وأن نكف عن تلك الدعوة البغيضة التى تتردد فى عهود مختلفة — كما أسلفنا — ، إما عن جهل بمغبتها ، أو غفلة عن سوء نتائجها فى نواحى حياتنا الدينية ، والعلمية ، والعملية ، والقومية . وإما عن حقد دفين لأهلها ، وعلينا ألا نخدع بما يقوله أعداء العربية وربائبهم وأبواق المستعمرين من طعن فى الفصحى ، وغمز فى مناحى قوتها وتشويه جمالها ، فتلك شنشنة الحاقد والمستعمر ، يتجه بنظره أول ما يتجه إلى لغة الأمة الضعيفة ودينها ؛ ليتخلص منهما ، ويأمن الكفاح العنيف الذى ينهال عليه من طريقهما ؛ ثقة منه أن لغة الأمة تذكرها بسالف عزها وحريتها ، وبماضيها الكريم ، وحاضرها الضعيف ، وتدعوها إلى الموازنة والنظر والعمل للتخلص مما هى فيه بمختلف الوسائل الميسَّرة ، وغير الميسرة ، وأن دينها يدعوها للدفاع عن كرامتها ، واسترداد حقها ، ومقاومة المعتدى ، وانتزاع حريتها فى غير ملاينة ولا استسلام . وهذا شرّ ما يصادفه الدخلاء ، وأقسى ما يلاقيه الحاقدون .

وبهذه المناسبة نهيب بالأمم العربية — شعوباً وحكومات — أن يقاوموا بلاء العامية، ويمنعوا تسربها إلى الصحف، والمجلات، والمسارح والإذاعة، وأجهزة الإعلام والنشر، ومعاهد العلم، وكتبه، وسائر وسائل الإعلان والذيوع، ونصيب الحكومة من أداء هذا الواجب أكبر وأخطر، لما تملكه من قدرة، وسلطة، وسيطرة لا يملكها الشعب أفراداً وجماعات، وهى التى تملك بسلطانها أن ترد تلك الأجهزة البعيدة الأثر فى حياتنا وحياة اللغة إلى الجادة إذا انحرفت وتهديها سواء الصراط فلو قمنا بواجبنا فى هذه الناحية لكان فيه الضمان الوثيق لصيانة الفصحى، وامتداد ظلها، وبسط نفوذها ومنحها الحياة القوية الدائمة، والقضاء على العامية، أو حصرها فى أضيق نطاق، وأصغر رقعة بحيث لا يمتد خطرها إلى الفصحى ولا يستشرى ضررها، فكأنها النار المحصورة من سائر نواحيها بسياج متين يعوق انتشارها ويمنع امتدادها.

* * *

ب — وأما التحرر من الإعراب، والاستغناء عنه بتسكين أواخر الكلمات، فاقتراح يعوزه — إن حسنت النية، وبرئ الصدر — ما أعوز سابقه من الدرس الفاحص والبحث الرشيد الأكمل، وتذليل ما يواجهه من عقبات وأهوال لا يمكن تذليلها.

هبنا وافقنا أصحابه على الأخذ به والتزمنا التسكين فى آخر الكلمات كلها، وصلا ووقفاً، كما يريدون حين نستخدم الفصحى، وتناسينا أن

الإعراب علامة رمزية صغيرة تؤدى ما لا تؤديه الألفاظ الكثيرة فى كشف المعانى المختلفة المتعددة ـ كالفاعلية ، والمفعولية ، والإخبار ، والتعجب ، والنعت وغيرها . . . . ـ

(١) فما عسى أن يكون موقف الأجيال الآخذة به ؛ من تراثها القديم الدينى وغير الدينى ، وهو تراث لا غنى عنه ، ولا سبيل لفهمه بغير الإعراب الذى لا يعرفونه ؟ وما عسى أن نصنع فى الشعر العربى كله ؟ وهو قائم على الوزن والموسيقى اللذين يعتمدان اعتماداً كليا على تحريك بعض الحروف ، وتسكين بعض آخر ؛ فلو حركنا ساكناً ، أو أسكنا متحركاً لاختل الوزن ، وتهدم بيت الشعر ، ولم يكن شعرا عربيا .

قد يقولون : ولم نحرص على الوزن ، وعلى ما يتطلبه من قيد الحركة ، والسكون ؟ لم لا نتحرر من هذه القيود ، ونصطنع نظاماً شعرياً جديداً بريئاً منها[١] ؟

هذا كلام ظاهره التيسير ، ولكنه فى بريقه وخلابته لا يثبت على التمحيص ، فلو أخذنا به لم نكن يسّرنا الإعراب ولا ذللنا مشكلاته ، وإنما تركناها قائمة ـ كما سيتبين مما يأتى ـ ، وخلقنا شعراً جديداً ، لا جمال فيه ولا حياة ، على أنقاض الشعر القديم الرائع الفتان . وإذاً لا يكون الأمر إصلاحاً ولا تيسيراً ، بل خلقاً جديداً لشعر واهٍ متحجر لا يمتّ إلى الشعر العربى

(١) سيجىء الرد الكامل عن هذا الفهم الخاطئ ، بموضوع مستقل خاص بهذا الشعر فى ص ٢٧٧ .

ولا نعرف – فوق ما فى الأساوب عند الكتابة من لبس بالنداء[1] ، والأمر – أفى الكلام قصر أم ليس فيه قصر ؟ ومثل المفعول به غيره مما يجرى فيه القصر البلاغى ، وغير القصر من قواعد البلاغة العربية التى تنْهار ، وتنهار معها المعانى والمدلولات ، أمام هذا الاقتراح الفجّ .

هذه بعض الصعاب والمشكلات التى تنشأ من الأخذ بذلك الاقتراح الذى ينتهى إلى وَأْد اللغة العربية ، وإحلال لغة جديدة فياضة بالنقائص محلها ، طافحة بكبائر العيوب والمثالب . وكنا نود لأصحابه أن يعرضوا لتلك العقبات ووسائل تذليلها ، وللعيوب ووجوه تلافيها ، ولكنهم لم يفعلوا ، لسبب لا أدريه أيكون السبب أنهم لم يتنبهوا لها ؟ أم ندّ عنهم حلها ؟ أم ارتضوا الأخذ برأيهم مع قيامها ، وعدم المبالاة بآثارها فينطبق عليهم قول القائل :

إذا استشفيت من داءٍ بداءٍ فأقتلُ ما أعلّكَ ما شفاكا

ولعل تلك العقبات لم تخف على الأئمة القدامى ، ولم تغب عنهم ؛ فإنى لا أعرف واحداً منهم قد أباح ذلك التسكين باطراد ، أو أجازه فى السعة والاختيار ، وإنما الذى أعرفه أنهم أباحوهُ فى حالة الوقف ، وقصروه عليه وعلى بعض صور قليلة من الاضطرار وشبهه[2] ، لا تتصل بما نحن فيه .

---

(١) بمناسبة النداء والضبط الإعرابى نعيد قصة العاصر الذى دخل على الخليفة يتباهى أمامه بقبيلته وزعيمها المسمى : « شبيب » ويقول : . . . ومنا أمير المؤمنين – شبيب . فغضب الخليفة وقال : أمنكم أمير المؤمنين ؟ فبادر الشاعر قائلا :
– منا – « أمير المؤمنين شبيب » . أى : يا أمير المؤمنين . فأنقذ نفسه .

(٢) كتوالى ثلاث متحركات أو أربع فى كلمة واحدة أو ما هو بمنزلتها .

وبعد ، فذلك رأيي في الاقتراحين السالفين ، وهو رأى لا يمنعني أن أصرح معه في صدق وأمانة أن الإحاطة بالأحكام الإعرابية لا تخلو من مشقات ، وأن الإلمام الوافي بقواعد النحو عسير إلى حدّ ما . لكن هل انفردت اللغة العربية بهذا ؟ ألا تشركها في هذه الصعوبة لغات قديمة وحديثة كالفرنسية والألمانية ؟ فهل تنادَى أهلها بإلغاء ضوابطها ، وإهمال قواعدها أو اصطناع لغة أجنبية ؟ ولماذا يحرص المرء على أن يكون أديبًا أو عالمًا ، أو كاتبًا ، أو مؤلفًا ، أو فنيًّا على وجه من الوجوه دون أن يتقن لغته ، ويبذل الجهد الكريم الذى يوصله إلى غايته ؟ ولماذا لا يدفع ضريبة التقدم والتمكن ؟ وهل تتفاوت أقدار الناس ، وتتباين منازلهم بغير الجهد ، والبذل ، والفداء ؟ وأى نفيس في الحياة ينال بغير العناء .

وأعود مرة أخرى فأقول : إن النحو العربي – على عظيم شأنه ، وجليل قدره – يحتاج إلى نوع من التيسير والتجديد في بعض مناحيه دون بعض ؛ فالتفريعات الكثيرة بغير داع ، والآراء المتباينة بتعليلاتها المصطنعة ، والأصول المضطربة بعباراتها المعقدة ... كل أولئك – وغيره مما أوضحناه في الموضوعات السالفة – مما يمكن تداركه بالإصلاح وملاحقته بالتسديد ، واستصفاؤه بما يعود على اللغة بالسَّعة والتيسير المفيد ، والتركيز المأمون : فيدمج بعض في بعض ، ويستغنى بآراء وبمسائل وتعبيرات ، وطرائق ، عن أخرى ، وتفتح أبواب أغلقها التضييق والإعنات بمفتاتيح الحذر والحرص الذى لا تدانيه أباحيَّة ، ولا يفسده قصور أو استهتار .

الدعوة إلى اصطناع الحروف اللاتينية مكان الحروف العربية

أوضحت فى الموضوع السابق دوافع الدعوة الأثيمة إلى اصطناع اللغة العامية دون الفصحى ، وإيثارها فى ميادين العلوم والفنون والآداب ومسارب الحياة ، وكشفت عن مواطن الخطأ والخطر فى هذا وفى ترك الإعراب .

وقد طالعتنا صحيفة يومية بمقال طويل ، لكبير من دعاة العامية ، يدافع عنها ، وينتهى فى أسلوب عَفّ ، وحِوار مهذب ، إلى ما سماه سؤالا ، وما هو إلا سلسلة من أسئلة مركزة ، تتطاول إلى نواح متباينة من العلوم العربية ؛ فى نشأتها ، وتطورها ، وحركتها ، وجمودها ، وما فعلت بها يد الأحقاب ، وما عسى أن تقبله اليوم من إصلاح وتجديد ، أو تتأباه . فيقول :

إذا كان الشأن فى الفصحى — وحدها — عظيم والاستغناء عنها فى فنون الأدب الرفيع ، وفروع العلوم — ضرب من الهذر ، والخبل ، بل وافد من وفود البلاء الماحق ، فهل فرض على قواعدها — ولا سيما النحوية والبلاغية — أن تظل حياتها فى مكانها من الصعوبة والجمود ، وفرض على الناشئة وعلينا أن نرزح تحت أعبائها الثقال ؟ وإذا كان اقتراح العامية وإحلالها محل الفصحى له ما يتردد من سوء الأثر ، وخطر الغاية ، فهلا

نستمع إلى إقتراح مفيد ينادى به بعض أنصار التجديد ، وهو استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية ، والاستغناء عن هذه بتلك ، تيسيراً للراغبين ، وتخلصًا من أثقال القواعد النحوية والإملائية وسواهما ؟ .

وهب الحاجة ماسة إلى قليل أو كثير من تلك القواعد ، فما حاجتنا إلى « العلوم البلاغية » بأصولها المعـقَّـدة ، وتفصيلاتها المرهقة ، وبهرجها الصناعى الأجوف ، وأمثلتها المرددة التى تثير الضحك حينًا والضجر أحيانًا ؟ وما غناؤها فى هذا العصر ؟ وما مكانها بين البلاغات الحديثة ؟ .

ثم ما ذلك العلم الذى يسمونه : «علم الشِّعر» ، أو : « علم العروض والقوافى » ؛ بحدوده وقيوده ،وعقباته التى ينثرها فى طريق الشعراء ؛ فتكد عقولهم ، وتحد أخيلتهم ، وتعجز وسائلهم ، وتحول بينهم وبين الكمال الفنى والتوفيق ؟ . . .

لقد انتظم السؤال — كما يبدو ، وكما أشرت قبلا — سلسلة من الأسئلة الدقيقة العميقة ، تتطلب الإجابة عنها فيضًا من البحوث ، والدراسات الواعية المتثبتة ، ميدانها معاهد العلم المتخصصة ، لا المجلات العامة ، ولا الصحف السيارة . لكن هذا لن يقف حائلا دون الرد الذى يجمع — إلى حد ما — بين اللمحة الخاطفة النافعة ، والإقناع المركز المفيد .

فأما أن القواعد النحوية والبلاغية وغيرهما من فروع العربية جامد مُستعص على التجديد الحميد، والتيسير المأمون، والتجميل البارع ، فتلك دعوى لم تقم عليها بينة ، ولم يقل بها ثقة خبير ممن يعرفون للقول خطره وجلال شأنه ، وقد ناقشت هذا فى بحوث أخرى خاصة — ومنها الموضوعات التى تقدمت — تعلن زيفه ، وترسم السبيل القويم — كما أراه — لوجوه من الجدة والطرافة ، وألوان من التقوية والتطرية ، تجول فى خواطر أنصار الفصحى وأعوانها الأبرار ، بنهج لا تخلف فيه ولا تهور ، ولا بطء ولا اندفاع .

أما كلمة الساعة فإنى جاعلها لما وسم بأنه : اقتراح طريقة الكتابة اللاتينية واستخدامها بدلا من طريقة الكتابة العربية المتوارثة .

إن أنصار الكتابة اللاتينية والاستغناء بها عن الكتابة العربية يؤيدون دعواهم بأن القارئ العربى لا يستطيع أن يقرأ ما يقع عليه ناظره قراءة صحيحة سليمة إلا إذا فهمه أولا ، وأدار فيه فكره ؛ فكلمة مثل : سمع ، أو : فهم ، أو : علم ، أو مئات وآلاف غيرها من الكلمات المفردة أو المنضمة إلى غيرها ، تصلح أن تقرأ بصيغة الماضى المعلوم أو المجهول ، وبصيغة المضعف أو غير المضعف ، وبصيغة المصدر . . . ولكل واحدة من هذه الصيغ معناها ، وأثرها فى معنى الجملة ، وتركيب الأسلوب ، ودلالته وحظه من القوة أو التخاذل . وجملة مثل : على سمع والده يؤنب الخادم لإهماله ، ويقدم له النصح بالجد والنشاط ، وقصيدة كقصيدة أبى العتاهية ، التى يقول فيها :

يا بن الخلائف لا فُقِـدْ ـتَ ولا عَـدِمت العافيه
من يُـرْتجى للناس غير ك للعيون الباكيه
ألقَـيت أخباراً إلـيـ ـك من الرعية شافيه

تحتمل الكلمة الواحدة منها ضبوطاً مختلفة ، وتتقبل حروفها حركات عدة متباينة ، وليس من المستطاع قراءة مفرداتها أو تراكيبها ، ولا ضبط حروفها ضبطاً يساوق المراد، ويساير الغرض ، إلا بعدفهم سابق يستعان به على القراءة الصائبة المسددة بعد ذلك، وضبطها بحركات نحوية ولغوية ، ورموز إملائية وغير إملائية تشير إلى المراد وتدل عليه ، وكذلك الشأن فى كل أنواع المنثور والمنظوم ؛ إفراداً وتركيباً ، فمن الحق أن العربى يفهم المكتوب بلغته أولا ثم يقرأ ثانياً ، وهذا يناقض الحكمة الأولى من الكتابة والغرض الأصيل منها ، ذلك الغرض الذى يقضى بأن الإنسان يقرأ ليفهم ، لا العكس ، ومن ثم كان القارئ اللاتينى موفقاً فى قراءته ، مسدداً بفضل حروفه اللاتينية ونظام كتابتها ذلك أن الكلمة اللاتينية الواحدة تشتمل على نوعين من الحروف ، أحدهما أساسى ، والآخر فرعى ويتصل بالأول فى كتابته اتصالا وثيقاً مباشراً؛ ويغنى عن الحركات الإعرابية واللغوية ، طويلة كانت أم قصيرة فإن مثل كلمة : « سمع » العربية تتركب عندنا من حروف ثلاثة ، لكل حرف حركة خاصة به ، منفصلة منه انفصالا تاماً وقد يمكن الاستغناء عنها أحياناً . أما فى اللاتينية فلكل حرف من هذه الحروف الثلاثة نظير يقابله ، ولكن

لكل حركة حرفٌ فرعى يتصل — كتابة فى جميع الحالات — بآخر الحرف الأصلى ويغنى عنها ؛ فحرف « السين » له ما يقابله عندهم ، ولحركته — وهى الفتحة — حرف فرعى يشتبك بذيل الأصلى تماماً ويرتبط به ، « وللميم » حرف أصلى يقابله هناك ، ولحركتها — وهى الكسرة — حرف فرعى يتصل بهذا المقابل مباشرة ، وكذلك « العين » وباقى الكلمات ، فإذا كنا فى كلمة : سمع ، نكتب السين وفوقها الفتحة الضابطة لحركتها ، المعينة لها فإنهم يكتبون الحرف الأصيل الذى يقابل عندهم السين أولا ، ويكتبون بدل الفتحة المنفصلة حرفاً فرعياً محتوماً يدل عليها ويتصل بآخر ذلك الحرف الأصيل كما سبق ، وإذا كنا نكتب الميم وتحتها الكسرة فإنهم يكتبون ما يقابل الميم من حرف أصيل عندهم ، ويصلون بآخره حرفاً فرعياً محتوماً يغنى عن الكسرة ، ويكتبون بدل العين حرفاً أصلياً وبدل الفتحة التى فوقها محتوماً حرفاً فرعياً متصلا بالأصيل . . . وهكذا سائر الألفاظ ما ذكر منها وما لم يذكر .

ومما سبق يتضح أن الكتابة اللاتينية كالكتابة العربية كلاهما يتألف من حروف أصيلة ، ومن علامات ضابطة لتلك الحروف الأصيلة ، مميزة لها ، بيد أن هذه العلامات فى العربية رموز تستقل بنفسها ، وتنفصل عن حروفها ، وتستقر فوقها أو تحتها ، وقد يمكن الاستغناء عنها أحياناً ، لكنها فى اللاتينية لا تستقل ولا تنفصل ولا تحذف ، وإنما ترتسم بصورة حروف مشبوكة متماسكة ، وهذه هى ناحية الفرق وبفضلها يقرأ

القارئ فلا يخطىء ، ولا يحتاج إلى تفكير قبل البدء ، لأن كل حرف من حروف الكلمة يتصل بعلامته التى تلازمه وترتبط به ارتباطاً وثيقاً ، فلا يقع الخطأ ولا التردد ولا البطء فى قراءته ، ولا يتطلب ذلك فهماً سابقاً ، وتلك مزية لا مراء فيها ، ولكنها مزية لم تفقدها العربية ، ولم يغفل عنها السابقون من علمائنا العباقرة ؛ فهى ليست إلا صورة من صور « التشكيل » وضبط الحروف المعروف عندنا منذ عشرات القرون ، ولا فضل لها إلا فى تشابك الحرف الأصلى مع حركته المصورة بصورة حرف فرعى متعلق بذيل سابقه تعلقاً تاماً ، فلو أننا ضبطنا الحروف العربية بالشكل الكامل لصارت قراءتها فى يسرها وسهولتها وسرعتها كقراءة الكتابة اللاتينية سواء بسواء .

وأرى لزاماً على فى هذا الموقف الفنى الخالص أن أشير إلى أمرين هامين بعيدى الأثر ، لم يتنبه لهما دعاة التجديد .

أما أولهما : فهو أن ترك الشكل فى الكتابة العربية ليس أصلا من أصولها ، ولا ضرورة محتومة فيها ، بل ربما كان العكس هو الحق كما ينطق بذلك تاريخ الخط ، فالكاتب العربى حُرٌّ فى أن يضبط بالشكل حروفه كلها أو بعضها ، وفى أن يترك الحروف بلا ضبط حين يأمن اللبس ولا يخشى الزلل ، وحين يطمئن إلى السداد فى قراءة ما يكتب قراءة لا عناء فيها ولا إخلال ، وهذا حق مباح لكل كاتب ، وبخاصة حين يكتب لمن اتسعت خبرته ، ونمت فى فروع اللغة معارفه ، وبلغ الحد

الذى يصبح الضبط فيه ضرباً من العبث وإضاعة الوقت مؤدياً إلى الإسراف فى الورق وأدوات الكتابة ، عندئذ يكون ترك الضبط والتشكيل أليق ، وهو بهذه الحالة أنسب ، إذ يُعَدُّ بحق نوعاً من الاختزال الشائع فى عصرنا ؛ عرفه قدماؤنا منذ مئات السنين ، وفيه من ادخار الجهد والوقت والورق ومعدات الكتابة مالا يخفى ، وهذه مزية ليست للضبط اللاتينى الذى لا انفكاك عنه فى أية حالة ، ولا خلاص من التزامه فى كل المناسبات .

وأما ثانيهما : فهو أن استبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية ليس إلا اقتراحاً خداع المظهر ، وهمى الأثر ؛ لا يثبت على النظرة الصائبة ، ولا الدراسة الفاحصة ؛ فإن الهاتفين به يلوحون بفائدته التى أشرنا إليها آنفاً ؛ وهى القراءة بغير خطأ ، وبغير حاجة إلى تفكر سابق ، مع أن هذه الفائدة متحققة فى كتابتنا العربية المشكولة — كما أسلفنا — ونزيد هنا أن أولئك الهاتفين لم يفطنوا إلى طبيعة اللغة العربية التى تخالف طبيعة كثير من اللغات ، فلغتنا لغة إعراب فأواخر كلماتها ليست كغيرها ساكنة بل لا بد من تغيير تلك الأواخر بحسب وضعها فى الأساليب المختلفة ، وهذا التغيير قد يتناول الحركات أو الحروف أو هما معاً ، وهو رهن بمعارف نحوية ولغوية متعددة فوق أنواع أخرى من التغيير تشمل الحروف التى فى أواخر الكلمات أو أوائلها أو أوساطها ؛ فلا سبيل لكاتب أن يكتب مثل : (إن الله يحب الذين اتقوا ، وآمنوا ، وعملوا

الصالحات ، وصفت نفوسهم من أدران السوء ، وطهرت من شوائب الأمعان . . .) كتابة صحيحة بحروف عربية مضبوطة بالحركات المنفصلة ، أو بحروف لاتينية أصلية مضبوطة بحروف فرعية موصولة بسابقتها بدل الحركات — إلا إذا عرف قدراً من النحو ومن اللغة ، ومن غيرهما ، يستطيع به أن يضبط كل حرف وكل كلمة ضبطاً صحيحاً . وبغير ذلك لا يستطيع أن يكتب لغتنا بحروف عربية أو لاتينية كتابة سليمة ، ومعنى هذا أن الكتابة الصحيحة لا بد أن يسبقها ذلك القدر من المعرفة والعلم ، وإلا جاءت مشوبة بأنواع الغلط ، لا فرق في ذلك بين أجناس الكاتبين ، فإذا ساغ لنا أن نقول : عن كتابة مشكولة بطريقة الشكل العربي ، أو اللاتيني ، إنها تعصم من الزلل ، وتحمى من اللحن ، وتغنى عن التفكير المبتدئ ، وعن الحاجة إلى قواعد نحوية ولغوية وإملائية ، وجب أن نسائل أنفسنا عن هذا الذى كتبها : ما الوسيلة التى ضمنت له السلامة ؟ وعلى أى أمر اعتمد فى تسجيل ما كتبه صحيحاً بريئاً من الشوائب والأدران ؟ هل استطاع ذلك من غير قواعد النحو ، وقدر من أصول اللغة وفروعها ؟ اللهم لا .

فاقتراح الحروف اللاتينية إن أعفى القارئ من متاعب الدراسات اللغوية ، لم يُعف الكاتب ولا المتكلم المرتجل ، وما أكثرهما ، بل ما أسبقهما على القارئ ؛ فكل مكتوب صحيح ، وكل منطوق به سليم ، لا بد أن يسبقه إعداد فى النفس يجرى به اللسان أو القلم ؛ ولا عصمة

لواحد من هذين إلا بالدراسة اللغوية النحوية التى نحاول الفرار منها ، ونزعم أن اقتراح الحروف اللاتينية يغنى عنها ، ويريح من عنائها ، وهنا موطن الوهم ومكمن الخداع ، فوق ما فيه من تنكر لماضينا ، وقطع للصلات الكريمة بين شقيقاتنا ، وإهدار لتراثنا العربى النفيس بقيمه الروحية والأدبية والعمرانية ، وإذلال لنفوس الناطقين بالضاد ،

ولعل فيما سبق ما يقنع الدعاة بزيف دعوتهم ، ويحملهم على نصرة لغتهم ، والإقبال عليها دراسة وتجويداً وتجديداً نافعاً ،

ومن المفيد أن أختم هذه الكلمة بما أضمه لتأييدها من كلمة أخرى نفيسة ، وأدلة جديدة قوامها المنطق الصائب ، والرأى العملىّ السديد والجواب المسكت ، سبق إليها عالم مدقق(١) ، وباحث رشيد يرد بها على أصحاب تلك الدعوة ، حين رفعوا صوتهم بها أول هذا القرن الميلادى . قال :

ظهر فريق يقترحون تفريق الحروف ، وإدخال الشكل فى صلب الكتابة ، بوضع ألف بعد الحرف للدلالة على فتحه ، وواو للدلالة على ضمه ، وياء للدلالة على كسره ، وتكرير الحرف المشدد ؛ فيكتب لفظ « مستبد » على مذهبهم هكذا : (م و س ت ا ب ى د د) ، وقالوا : إن هذا أسهل فى الجمع والطبع . قلنا لهم : ماذا تصنعون فى

---

(١) هو الأستاذ حفنى ناصف ، القاضى السابق بالمحاكم الأهلية ، والمحاضر بالجامعة القديمة ، والمفتش الأول للغة العربية . رحمه الله .

٢٧٥

نحو: « أطيعونا » قالوا نكتبها هكذا : (أ ط ى ى ع و و ن ا ا) فالياء الأولى لبيان الحركة، والثانية للمد، ومثله يقال فى الواوين والألفين) .

قلنا لهم : لعلكم نسيتم أن تكرار الحرف علامة لتشديده . فما الفرق حينئذ بين الحرف المشدد وبين الممدود ؟

قالوا : نعدل عن هذا ونكتبها هكذا : (ا ط ىٰ ع وٰ ن اٰ) فنضع علامة المدّ فوق الحرف كما يفعل الإفرَنج . قلنا لهم : ما تصنعون فى مثل (يداً بيد) ؟ قالوا : نكتبها هكذا ، (ى ا د ا ن ب ى ى ا د ى ن) . قلنا : أخطأتم من وجهين :

الأول أن النون التى وضعتموها بدل التنوين تمنع من الوقف على الألف فى الكلمة الأولى ، ومن الوقف على الدال فى الكلمة الثانية :

والثانى أن تكرار الياء يوهم التشديد .

قالوا : نجيب عن الأول بأن نضع للتنوين حرفا بدل النون ؛ ليكون عرضة للحذف عنــد الوقف ، وعن الثانى بأن نضع نقطتين فوق الياء الثانية كما يصنع الإفرنج هكذا (ى ا د ا N ب ى ى ا د ىٓ N) . قلنا فما تصنعون فى مثل : « الرحمنُ الرحيم » ؟

قالوا : نكتبها هكذا : (ا ر ر ا ح م ا ن و ا ر ر اٰ ح ىٰ م و) .

قلنا أخطأتم من : وجوه .

الأول : ان حرف التعريف غير ظاهر .

والثانى : أن حركة الإعراب جُعلت واواً ؛ فيتوهم أنها من بنية الكلمة ، فلا تحذ ف فى الوقف .

والثالث : أن الهمزة صارت همزة قطع ؛ فلا يفهم أنها تحذف عند الوقف . قالوا : نجيب عن هذه الاعتراضات بأن نكتبها هكذا : (أ̂ ل ر ا ح م ا ن OU أ ل ر ا ح ى̂ مOU) فنضع علامة على الألف إشارة إلى أنها ألف وصل ، ونكتب بعدها اللام على الأصل ، وإن كانت واجبة الإدغام فى الراء ، ونضع لحركة الإعراب علامة أجنبية ؛ إشارة إلى أنها تحذف عند الوقف .

قلنا لقد فررتم من شىء فوقعتم فى أشياء :

أولها : انكم زدتم عدد الحروف إلى الضعف .

وثانيها : أنكم وضعتم فوق الحروف هذه العلامات (٨ ..و.. و.)

وثالثها : أنكم أدخلتم بدل التنوين حرف N وهو حرف أجنبى .

ورابعها: أنكم وضعتم فوق الحروف للدلالة على حركات الإعراب (A و I و OU) وهى حركات أجنبية يجب أن تكرر بقدر تكرر الكلمات المعربة ، وكلمات اللغة العربية كلها معربة إلا قليلا . ومتى صرنا إلى هذا ضاع الاختصار ، وذهبت السهولة ، وأدّى هذا التعبير إلى صعوبة فى الجمع ، والطبع ، وتلفيق فى الوضع .

فقالوا : أنتم نصراء القديم ، وأعداء الحديث .

قلنا عجزتم عن الجواب ، ففزعتم إلى السباب . فوجب إقفال الباب)». اه

الشِّعر المنثور ، أو : الشعر المرسَل ، أو : الشعر الحرّ . . .

عناوين ثلاثة لموضوع واحد ، يتجدد الحديث بشأنه اليوم ، ويحتدم حوله الجدل المردَّد بين طوائف من الأدباء والمثقفين ، وتُذكي أوارَه الصحف والمجلات ؛ بما تفسح فى صدرها لفرسانه ، وتبرز من عناوينه ، وبما تمنحهم من نعوت وألقاب تغريهم بالثبات ، والتمادى فى المصاولة .

وبالرغم من الجدل الصاخب الذى يملأ الجوّ برنينه وصداه لم أتبين المراد الدقيق من الموضوع على وجه تطمئن له النفس المتلهفة .

ومن عجب أن هذا الغموض والخفاء ليس مقصوراً علىّ ، ولا على عشرات ممن يهتمون بمثل هذا الموضوع ، وإنما جاوزنا إلى طوائف متعددة ؛ حالهم كحالنا إزاء غموضه ، وخفاء مدلوله . ولم نر من فرسانه من تصدّى لتوضيح الحقيقة ، وكشف المرمى . فما عسى أن يكون المراد من ذلك « الشعر المنثور » ، أو : « المرسل » ، أو : « الحر » ، أو ما شابه هذا من أسماء ؟ أيراد أنه منظوم وهو فى الوقت نفسه منثور ، أو : مرسل ، أو : حرّ ؟ فكيف يكون الكلام منظوماً منثورا . معًا ؟ وهل يتأتى هذا ؟ أهو شعر مطلق ، أى : خال من قيود الشعر وضوابطه ؟ وهل يخلو منها مع احتفاظه باسم : « الشعر » ؟ وكيف يمكن التفريق بينه

وبين النثر إذا خلا من تلك الضوابط والقيود التى تميز الشعر من النثر ، وتجْعل كُلاًّ منهما فنًّا مستقلا بنفسه ، غير مندمج فى قسيمه ؟ و . . . و .

إن لكل شىء فى عَالَمنا الذى نعيش فيه ، سِمَات خاصة به ، وعلامات تميزه من سواه ، وليس فى الكون المحيط بنا ما ينقض هذا القانون العامّ ، ولولاه لاختلطت الأشياء وتَوحدتْ ، وانتهت جميعها إلى شىء واحد ، أو إلى أفراد متشابهة متكررة ، لا تختلف فى حقيقتها وفى مظاهرها وإن تعددت أفرادها المتماثلة ، وهذا التوحد والتماثل ينكره الواقع المحسوس الذى لا يقبل جدلا . ومن ثمّ كان الكلام العربى منذ فجر التاريخ قسمين ؛ شعراً ونثراً ، ويتميز الشعر بخصائص انفرد بها دون النثر ، فى مقدمتها : « الوزن والقافية » وما يصحبهما من جرس موسيقى فتان . فما سِمَات هذا الشعر الجديد ؟ وما علاماته التى تميزه من الشعر الأصيل ، ومن النثر المعروف ، ومن سائر أنواع البيان ؟

لو أردنا أن نُعَرّف هذا الشعر الجديد ، وأن نتعلمه ، وأن نعلّمه ، فماذا نقول فى تعريفه ، وفى ضوابطه ، ووسائل تعلمه ، وتعليمه ؟ وماذا عند أصحابه من إجابة وهم على غير رأى موحد ، ولا قانون جامع ، والأمر بينهم فوضى ؟ إن المرء ليقف أمام القطعة منه — وأقول القطعة لأنى لا أعرف لها اسما عند أصحابها ؛ أيسمونها قصيدة ، أو مقطوعة ، أو قطعة ، أو منظومة ؟ أم ماذا ؟ — فلا يدرى أهى شعر أم نثر ، أم خليط منهما ؟ قطعة كلامية غُفْل ، كالقطعة المعدنية التى لا تحمل علامة

معدنها ، ولا شارة تدل على حقيقتها . أليس غريباً أن تدور المعارك الجدلية حول موضوع غُفْل ، لا معالم توضح كُنْهه ، ولا ضوابط تحدد أبعاده ؟

إن القطعة من هذا الشعر المنثور تحوى عدة سطور ، وقد يكون السطر شطرين ؛ أما أولهما فبضع كلمات لا ضابط لعددها ولا تحديد ، وأما ثانيهما فنقط أفقية مرصوصة تعجز شياطين الشعر عن إدراك دلالتها ، وفهم الغرض من رصّها بكماء خرساء .

وقد ينعكس الأمر بين الشطرين ، وقد يكون السطر شطراً واحداً ، تحته صفّ مرصوص من النقط الأفقية المتلاصقة وقد تكون الكلمة محوطة بالنقط ، وقد يكون ... وقد .... مما استأثر به الشعر المنثور ، الشعر المرسل ، الحر ! هذا من ناحية مظهره وشكل بنائه ، ورصّ كلماته .

أما من جهة معانيه وفهمها ، وكشف الروابط بينها ، فدون ذلك فهم الطلاسم ، وحلّ الألغاز . ولا أريد أن أطيل فى وصفه ، وعرض قضيته بأكثر مما سلف ؛ فهى قضية — فيما يبدو لى — واضحة الخسران كما يقول رجال القانون ، ولكن الذى أريده أن أسأل أنصار هذا الشعر — والأمر فى شأنه على ما وصفنا — لم يحرصون على تسمية هذه الكلمات الصماء شعراً ؟ ولم يتشبثون بهذه التسمية ؟ وهم يعلمون أن كلمة : «الشعر» كلمة اصطلاحية أطلقت منذ أقدم العصور على ذلك النوع : « الموزون المقفى » الذى له خصائص معروفة انفرد بها دون غيره من سائر أنواع

البيان ، واقتصرت عليه وحده ، وجرى الأمر خلال العصور الطويلة على احترام هذا « الاصطلاح » وتخصيصه بما وضع له ، وانحصر فيه .

وقد أجمع العلماء — فى شرق وغرب ، كما جاء على لسان بحاثة متخصص فى محاضرة عامة ألقاها فى جمعية الاقتصاد والتشريع — أن : « الاصطلاح » لا يتغير برأى فرد ، ولا جماعة من بين الجماعات المتعددة التى تتداوله فى شئونها المشتركة ، وتنتفع باستخدامه فى أعمالها العامة ، وطرائق تفهمها المركز ، والإبانة المختصرة المضبوطة ، وإنما يتغير بإجماع المشتغلين به ، المنتفعين بمزاياه ، كالإجماع الذى ساد جمهرتهم حين اختاروه أول الأمر ليكون « اصطلاحاً » وارتضوه رمزاً معيناً يشير إلى معنى خاص ، ويوحى به ، فمن العبث والإفساد أن ينفرد بالتغيير فرد أو جمْع واحد ، دون سائر الأفراد والجموع التى تستخدم هذا « الاصطلاح » فى مهامها وتركن إليه . ولو ساغ لفرد أو جمع أن يخرج على الإجماع القائم وينقضّ على « المصطلَح » فيسلبه اسمه ، ليُسْنِدَه على آخر لم يفز بإجماع جديد ، لاختلت ضوابط العلوم والفنون بتعدد « المصطلحات » للشىء الواحد ، وتباينها ، وتعارضها ، وجهل فريق ما اصطلح عليه نظراؤه ، وما يدل عليه « اصطلاحهم » ، فتضطرب المفهوم ، وتتبلبل الفِكَر ، ويفقد « الاصطلاح » مزيته ، ويغرق الناس فى غمرة من الحيرة والاضطراب .

فما بال أصحاب « الشعر المنثور » لم يختاروا له اسما جديداً يرفع

عنهم إصْر المخالفة لما استقر عليه الرأى فى شرق وغرب ؟ وما بالهم لم يسلكوا مسالك أهل الرأى الثاقب ، والبصيرة المستضيئة ممن سَبقوهم إلى ابتكار أنواع من الفن الأدبى الرفيع وجدوا فيها فسحة لم يجدوها فى الشعر الموروث ، ومزية لم يستطيعوا تحقيقها فى ميدانه ، ولا ميدان النثر الفنى المألوف ؛ كالأنواع التى جدّت فى العصر العباسىّ؛ ومنها « الدوبيت » و « كان كان » و « الموالى » وما إليها ، من « المربعات » و« المخمسات » و « المشطرات » . . . ، و « كالموشحات الأندلسية » وما صحبها أو تبعها فى البلاد الأندلسية وغيرها من بلدان العرب التى ابتكرت فنوناً رائعة من الأغانى ، والأناشيد ، والقصَص المنظوم ؟ . . .

لقد ابتكر أسلافنا تلك الأنواع ، لكنهم تخيروا لكل نوع منها اسما خاصًّا به ، ووضعوا له المعالم التى تحدده ، وتبرز خصائصه ، ولم يجترئوا على مخالفة «اصطلاح» ولم يتنكروا له ؛ فكانوا أصح فهما ، وأعظم إدراكًا للتجديد ، ووصولاً إليه بغير هدم ولا إفسَاد . وهم إلى هذا كله لم يتنكروا للوزن والقافية ، ولم يَغفُلوا عن جليل مزاياهما ، ولم ينسوا فضل المعانى الواضحة ، ومقامها الأعلى .

ولن يغنى شعراء المنثور من التبعة أن يقولوا إنهم أسموه : « شعرا منثوراً » أو : « مرسلا » ، أو : « حرًّا ... » وأنهم بهذا لم يطلقوه إطلاقا يدخله فى مجال الشعر الأصيل ، ولم يسموه نثراً خالصًا فيندمج فى طوايا النثر المعروف ، وأنهم أبعدوه عن دائرة هذين بقيد قيدوه به هو :

« المنثور »، أو : « المرسل » ، أو : « الحر » فلم يعتدوا على « اصطلاح » قائم ... فهم بدفاعهم هذا قد نسوا أن « القيد » الذى توهموه منقذاً لهم مما تورطوا فيه هو الذى أفسد الأمر عليهم ، فإنه بانضمامه إلى التسمية الخاطئة ، تسمية ذلك الكلام الجديد شعراً — قد أسدل عليها ستاراً كثيفاً من الغموض ، والإبهام ، والتناقض على الوجه الذى بسطناه أول الكلام .

وشىء آخر لعله أهم وأجدر ؛ هو أن الرّغبة الصادقة الحكيمة فى إدخال التجديد على شىء تقتضى — حتماً — أن يسبقها الإلمام المحدود بذلك الشىء ، والتمكن منه ، والقدرة عليه ، أو على أكثر نواحيه ، ثم الانتقال بعد ذلك إلى ما يراد له من إصلاح وتجديد . ولسنا نعرف إصلاحا ولا تجديداً سلك إليه المجددون غير هذا المسلك الذى لا مفرّ منه . ومقتضى هذا أن يكون « شعراء المنثور » خبراء بالشعر القديم ، علماء بأسراره ودقائقه قادرون عليه ، أو على أغلب مناحيه ، لتكون الخبرة والمعرفة والقدرة هى وسائلهم إلى التجديد ، ودعائمهم التى يقوم عليها — وحدها — الإصلاح . فهل تحقق هذا فى شعراء المنثور ؟

إن الجواب يجيئنا من وراء تصريحاتهم بالعجز الأكمل عن الإلمام بخصائص الشعر القديم وأصوله وضوابطه ، والعجز عن ممارسته بشروطه وقيوده المأثورة ، وصراخهم مما يلقون من عنت ومشقة لا يحتملونهما فى سبيل تحصيل قواعده ورسومه ، وإقامة بنائه على أسس هذه القواعد والرسوم . ومن أجلها فرّوا من ميدانه إلى ميدان أفسح وإن كان قفْراً ،

ومجال أوسع وإن كان جدْبًا . وما أخطر هذا على العلم والفن !! ومن المستطاع أن ندرك مبلغ الخطر عليهما حين نرى فرداً عاجزاً أو بضعة أفراد مقصرة تنفرد بتغيير المصطلحات الكونية ؛ فى الهندسة ، والطب ، والطبيعة ، والكيمياء ... ، أو المصطلحات اللغوية ؛ فى النحو ، والبلاغة ، والعروض ... ، أو المصطلحات الدينية فى الفقه ، والتفسير ، والحديث ، والأصول .. أو غيرها . . . وما ينتهى إليه هذا التغيير من إفساد وتخريب مَبعَثهما العجز والتقصير . فليس فى دنيانا علم أو فن بغير « اصطلاح » وضوابط وقيود — كما أسلفنا — ولولا هذا لصار العلم عبثاً وهراء ، والفن لهواً ولعبًا ، وتساوت أقدار الناس جميعًا ، وامَّحتْ معالم الحضارة ؛ فليس شىء يميز طبقات الناس ، ويرفع بعضهم فوق بعض درجات ، إلا العلم والفن ّ ولا كيان لأحدهما بغير حدوده وقواعده التى تحيط بمجاله وتحول بين الأدعياء واقتحام ميدانه .

يعجز العاجز عن الرسم والتصوير فيجاهر بإلغاء قيودهما ، ويعجز العيىّ عن بلاغة القول ، وفصاحة البيان ؛ فينادى بإلغاء « علوم البلاغة » ويصفها بأنها عبء ثقيل ، وتضييق لا خير فيه . ويلتوى لسان الجاهل بالكلام الملحون ، والضبط الخاطئ ، والأسلوب المشوه ؛ فيجأر بالشكوى من النحو وأنه تعجيز وإرهاق لا طائل وراءه ، ولا ضير فى إهماله وإلغائه . وهكذا نجد لكل علم أو فن عدوًّا من جهاله ، العاجزين عن تحصيله ، المقصرين فى ميدانه . لا يرون لدائهم بُرْءًا إلا فى إلغاء ما عجزوا عنه ،

وتخلفوا فيه . ولو استجابَ القدر لصُرَاخهم لانقضى عهد العلم والفنّ ، وتقوضت دعائم الحضارة ، واختفت مظاهر الإنسانية ، واختفى معها دعاة الجهالة ، وأنْصار العبث . وليس هذا من المبالغة فى شيء ، وإلا فكيف تتحدد العلوم والفنون ، وتتعدد ، وتتميز ؟ وبأى شيء تتفاوت أقدار الناس ومنازلهم تفاوتا لا مناص منه فى هذه الحياة ؟

وبعد ، فخير للعاجز المقصر أنْ يكف من صراخه ويدَع ما لا يحسنه إلى ما يحسنه ، ويبحث عن وسيلة أخرى لتذليل الصعاب ، غير وسيلة التحلل والاستهتار ، وأن يسلك إلى غايته مسالك العقلاء بتدارك أسباب العجز ، والقضاء على دواعى التخلف والتقصير ؛ والخضوع لسُنن الكون ودستوره الأقوى ؛ فيدرك أمنيته ، ويشفى داءه بالعلاج المأمون الناجع ، أما التهم الزائفة والدعاوى الكاذبة والاستهانة بما تمالأ المختصون على إعزازه وتقديسه فلن يلبث زيفها أن يتكشف ، وكذبها أن يفتضح ، وطعنات الاستهانة أن تستحيل سهاما مسمومة ، وقذائف قتالة ، تَرْتدّ إلى نحر صاحبها فتقضى عليه فى غير ترفق ولا مهادنة .

الفهرس

الموضوع — الصفحة

تم طبع هذا الكتاب
على مطابع دار المعارف بمصر

